دراسات في

تاريخ مصر الحديث والمعاصر

(١٥١٧ - ١٩٥٢)

الأستاذ الدكتور

عمر عبد العزيز عمر

أستاذ التاريخ الحديث

وعميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - اسكندرية

ت ٤٨٣٠١٦٣

دراسات في

تاريخ مصر الحديث والمعاصر

(١٥١٧ - ١٩٥٢)

الأستاذ الدكتور

عمر عبد العزيز عمر

أستاذ التاريخ الحديث

وعميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - اسكندرية

الى مصـــــــر الخالـــدة

رمز الحب والوفاء والعطاء ٠٠-

مقـــدمة

يتناول هذا الكتـــاب مرحلة مهمة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر تبدأ بمجيء العثمـــانيين الى مصر عام ١٥١٧ وتنتهي بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ · فبعد ما يقرب من ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، واجهت مصر وشعبها وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على البـــلاد في العصر الحـــديث ، وانكسر للمـــرة الأولى جدار العزلة التي فرضت عليها · وافتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الانجليزى ـــ الفرنسي على مصر انتهت بالاحتلال البريطـــاني لها في عام ١٨٨٢ · وقد غالى البعض في تقييم النتائج الأخرى للحملة الفرنسية ، وخيل اليهم أن حركة التجديد والتغيير قد بدأت في مصر أثناء وجـــود الحملة · ولكن ما يمكن أن نتصوره هو أن الحملة الفرنسية قد ضعضعت البنيان الاجتماعي القائم ، وهزت المفاهيم الفكرية والاجتمـــاعية التي كان المجتمع المصرى يخضع لها · فلم يكن في امكانها ، بســـبب قصر المدة التي قضتها في البلاد ، أن تحدث تغيرا جوهـــريا في حياة المجتمع وتطوره ، كما أن الحواجز التي تفصل المصريـــين عن حكامهم الفرنسيين المخـــالفين لهم في اللغة والدين والقيم الاجتماعية قد حـــدت من تفاعلهم بالمؤاثرات الغـــربية · وان المتتبع لكتابات المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ليدرك أن أوضـــاع مصر العامة في السنوات القليلة التي تلت الحملة لا تكاد تختلف عن أوضاعها العامة في السنوات السابقة للحملة ·

أما حركة الـ "Westernization" أو الاقتباس من الغـــــرب فقد بدأت فى الحقيقة عندما استقر حكم محمد على فى البـــلاد ، ووقع المجتمع المصرى تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والاقتصـــاد وأساليب التنظيم الحديثة • ومما ساعد محمد علي على تحقيق ذلك أنه قضى على المؤسسات الوطنية القديمة وأحل محلها قوة الدولة الحديثة بجيشها الجديد وأنظمتهـا الجديدة • وفى ظـل الدولة الحديثة التى انشأها محمد علي ذابت الحواجز التى كانت قائمـة بين طوائف المجتمع ، ونما بينها الشعور بالتضامن ، أو ما نسميه بالوعى ، وحل ولاء الانتماء للأمة الواحدة محل ولاء الانتمـاء للطائفة • وهكذا تعتبر ألوان النشاط التى شهدها عصر محمـد علي أول استجابة لاحساس المصريين بالغـــرب • فغير محمد على معالم مصر بحيث اختلفت اختـلافا أساسيا عما كانت عليه فى أوائل حكمه ، فاختل الانسجام القائم بين الأيديولوجية الاسلامية والواقع • ولكن محمد على عندما فتح أبواب مصر أمام المؤاثرات الغربية ، لم يدر أنه بذلك قد فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق الطوفان الذى دمر الأسس التقليدية التى كان يقوم عليها المجتمع المصرى ، مما أدى الى اضمحلال ثم انهيار النظام السياسى القديم وتفكك القوالب الاجتماعية والثقافية القديمة •

ولا تقتصر هذه الدراسات على ابراز تلك الجوانب وحدها ، وانما تتعرض كذلك لمناقشة الاثـــار السياسية التى ترتبت على أنفتاح مصر على الغرب • فلقد وقفت بريطانيا أمام اســتقلال مصر ، وكانت هى المسئول الأول عن التسوية الدولية عام ١٨٤٠/ ١٨٤١ التى فرضت على البـلاد نوعا من الوصاية الدوليـــة • وأوجدت هذه الوصاية فرصة واسعة لتدفق النفـوذ الأوروبى ،

الانجليزى والفرنسى ، حينما توترت العلاقات بين أبناء محمد علي والباب العالى بسبب المحاولات المتكررة لارجاع مصر الى حظيرة الدولة العثمانية • وفى النهاية استطاعت أوروبا ـ صاحبة المؤثرات الغربية ـ أن تتغلغل وتتدخل فى مصر ، وما لبثت مصر أن وقعت تحت صدمة الاحتلال البريطانى فى بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر • غير ان هذه الصدمة قد ساعدت على تقبل الأفكار الغربية على نطاق أوسع بحكم أنها هزت اعتقاد المصريين فى تفوقهم ، على الأقل فى المجال المادى • وبذلك كان الجيل الجديد الذى نشأ فى عهد الاحتلال البريطانى أقرب الى قبول المدنية الغربية من آبائه ، كما كان أشد وعيا وتنبها • ونتج عن هذه التطورات صراع بين فكرين : فكر متحمس للأخذ عن الغرب ونظمه وثقافته باعتبارها وسيلة الى نهضة الشعب وحصوله على استقلاله ؛ وفكر مدافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتى ومنبع المقومات الأصيلة • وقد انعكست هذه التيارات فى برامج الاحزاب السياسية التى ظهرت فى مصر فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ •

وبعد اعلان الحماية البريطانية على مصر ، ركزت الحركة الوطنية جهودها ضد الحماية ـ وليدة الاحتلال ـ لازالتها ولارغام بريطانيا على الجلاء • وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية التى تجسدت فى ثورة ١٩١٩ ضد الحماية والاحتلال • وكان هدف ثورة ١٩١٩ ـ أول ثورة تحررية فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى ـ هو الحصول على الاستقلال التام لمصر استقلالا مجردا من التبعية لتركيا أو الرضا بأى نفوذ بريطانى • وقد استندت ثورة ١٩١٩ الى الوعى الثورى فى أقوى

مظاهره ، فظهرت الوحـــدة الشعبية المتكاملة بين عنـاصر الأمة على اختـــلاف طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية • وتمثـل ثورة ١٩١٩ مرحلة جديدة أكثر نضـوجا وتطورا من كل جانب وأكثر ملاءمة للظروف الدولية التى تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى • فسعد زغلول يخلف مصطفى كامل فى الزعامة ، والوفد المصرى يخلف الحزب الوطنى فى القيادة ، وجماهير الشعب تنتقل من العمل تحت راية الحزب الوطنى الى راية الوفد المصرى •

ومنذ ثورة ١٩١٩ حتى عـــام ١٩٥٤ لعبت المفاوضـــات المصرية ــ البريطانية دورا فعالا فى تاريخ مصر السياسى • وفى أول الأمر عملت بريطـــانيا على ابعاد سعد زغلول عن الحيـــاة السياسية ، وانشاء نظـام مصرى يقوم على ملكية دســـتورية • فأصدرت تصريح ٢٨ فبراير المشهور ، وصحب ذلك نفى سعد زغلول الذى وضع فى غيبته النظام الدستورى المصرى • ولكن الوفد انتقل منذ ابريل عام ١٩٢٤ من هيئة موكلة عن الشعب لأداء مهمة معينة الى حزب سـياسى ، ولو أنه احتفظ بجـــوهره الأصلى من حيث شعبيته وتصديه لقيادة الثـورة الشعبية • وفى عام ١٩٣٦ أسهمت الظروف الخارجية والداخلية فى الوصـول الى تسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، ولكنها لم تكـن فى الحقيقة تسوية فى صالح القضية الوطنية رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال • ولقد تطور الموقف السياسى فى مصر منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٢ بصـــورة أبرزت التناقضات بين الثورة الشعبية وبين الثورة المضادة ، الأمر الذى جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتمية تاريخية ، لحســـم تلك التناقضات بين قوى الشعب من جهة وبين القوى المعادية للشـعب

من جهة أخرى • وفى الواقع كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتيجة تطور حتمى لحركة التاريخ المصرى بصفة خاصة ولحركة التاريخ العربى بصفة عامة •

وأخيرا أرجو أن يسهم هذا الجهد المتـواضع الذى أقدمه فى هذه الدراسات فى ابراز بعض الجوانب الهـامة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر •

والله ولى الهدى والتوفيق •••

عمر عبد العزيز عمر

الفصل الأول

دراسة عن بعض مصادر تاريخ مصر الحديث

١ ـ بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية ٠

٢ ـ بعض مصادر التاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر ٠

١ ـ بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية :

أسباب اهمال دراسة تاريخ مصر العثمانية :

تقتصر الغالبية العظمى من دارسي تاريخ مصر الحديث على دراسة تاريخ مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر فقط ، وأصبح هناك شبه اجماع ضمنى فيما بينهم على هذا التحديد . وعلى ذلك فاننا نلاحظ ان معظم الدراسات التى ظهرت حتى الان تبدأ عرضها لتاريخ مصر الحديث بمجيء الحملة الفرنسية الى مصر في عام ١٧٩٨ أو بتولى محمد على مقاليد الحكم فى عام ١٨٠٥ ، وتغفل تماما الفترة المعروفة فى التاريخ المصرى الحديث باسم « مصر العثمانية » وهى الفترة الممتدة من عام ١٥١٧ ـ أى منذ السنة التى فتح فيها سليم الأول مصر ـ حتى عام ١٧٩٨ . وهناك أسباب قوية حالت دون أن ينال العهد العثمانى في مصر عناية كاملة من جانب المشتغلين بدراسة التاريخ الحديث . فلقد نظر البعض الى تلك الفترة على انها امتداد للعصور الوسطى وأن عهد التجديد فى مصر لم يبدأ الا بمقدم الحملة الفرنسية . وحيث ان العصر العثماني اتسم بالجمود والركود فهو لذلك أقرب فى نظرهم الى طبيعة العصور الوسطى فى أوروبا التى تميزت بنفس المظهرين الى جانب التخلف الفكرى والخضوع المطلق للسلطة . لذلك رأى البعض أن اوائل القرن التاسع عشر فى مصر كانت بداية ما يشبه عصر النهضة فى أوروبا . فلقد بدأت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر مرحلة هامة من مراحل التطور الادارى والاجتماعي والاحتكاك بالفكر الغربى (أو ما يعرف

باسم حركة الاستغراب أى الاغتراب من الغـــرب) عن طريق البعثات العلمية التى أخذت مصر توفدها الى مختلف دول أوروبا ، والاهتمام بترجمة الكتب الأوروبية فى شتى فروع المعـــرفة الى اللغة العربية • ولقد أدى ذلك الى حدوث اختلاف كبير بين الحياة التى عاشتها مصر فى القرن التاسع عشر والحياة التى عرفتها فى أيام على بك وعبد الرحمن الجبرتى •

ومن الناحية السياسية اعتبر المشتغلون بالدراسات التاريخية ان الحملة الفرنسية كانت أول اعتداء أوروبى على الولايـــات العربية الخاضعة لحكم الامبراطورية العثمانية ، وكان مجيئهـا بداية مرحلة من الصراع والسـيطرة الاستعمارية الأوروبيـــة استمرت لمدة قرن ونصف قرن من الزمان وظهر الى حيز الوجـود ما أضبح يعرف باسم « المسألة المصرية » • كما كان تولى محمد على الحكم هو أول خطوة فى سبيل اســتعادة والى السلطان لنفـــوذه وسيطرته فى داخل مصر بعد ان استحوذ ضباط الحامية العثمانية والبكوات المماليك على السلطة ما يقرب من قرنين من الزمان كما سنوضح فيما بعد • وبالاضافة الى ذلك نجح محمد على فى إقامـة حكم وراثى فى أسرته اســتمر حتى قامت الثـــورة عام ١٩٥٢ وأعلنت الغاء الملكية وقيام الجمهورية فى عام ١٩٥٣ •

ودراسة تاريخ مصر على هذا النحو لها ما يبررها دون شك ، ولكن تكمن وراءها خطورة اهمال تطور واستمرار حركة التاريخ المصرى • فلقد وجهت الحملة الفـــرنسية أنظار الاســـتعمار الأوروبى الى مصر ولكنها لم تحقق تغييرات دائمة فيهـــا • فهى لم تحطم كلية مجتمع ما قبل الحملـة فى مصر بـل زعزعت فقط الدعائم العسكرية والسياسية للنظام الموجود فيها ، وهزت المفاهيم

الفكرية والاجتماعية التى كان المجتمع المصرى يخضع لهـا (١) ·
كما أطلق المؤرخـون على محمـــد علي لقب « مؤسس مصـــر
الحديثة » (٢) ، وكان محمد علي هو آخر حكام السلطان المحليين
الذين ثاروا عليه وحصلوا على استقلال ذاتى خلال فترة الضعف
الطويلة التى مرت بها الامبراطورية العثمانية · والسؤال الذى
يطرح نفسه الآن هو هل كان من الممكن فهم كل هذه التطـــورات
تلقائيا · وهل كان من الممكن للتاريخ المصرى ـ منذ مطلع القرن
التاسع عشر ـ أن يفصح عن مضمـــونه ويفسر بعضه بعضـــا ؟
فى الواقع ، لا نستطيع أن نفهم تطور التاريخ المصرى وتكويـن
المجتمع الجديد خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن
العشرين دون أن ندرس بالتفصيل أحوال المجتمع التقليـدى فى
مصر وتقلباته السياسية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس
عشر حتى القرن الثامن عشر ·

ومسألة تحديد العصر الحديث فى تاريخ مصر هى مســـألة
تقريبية وغير طبيعية ، فمن البديهى أن الفتح العثمانى لمصر فى
عام ١٥١٧ لا يعتبر مرحلة فاصلة أو حاسمة فى حركـة استمرار
التاريخ المصرى · اذ لم يؤد الفتح العثمانى الى عثمنة الولايـات
العربية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية ، أى صبغها بالطـــابع
العثمانى · فاذا دققنا النظر فى دوافع الفتح العثمانى يتضح انه

(١) احمد عزت عبد الكريم ، حركة التحول فى بناء المجتمع القاهـــرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى : مجلة المجلة ، العـــدد ١٤٩ ، القاهرة (مايو ١٩٦٩) ، ص ٥٠ ـ ٥١ ·

(٢) انظر :

H H. Dodwell, The founder of modern Egypt. Muhammad Ali, Cambridge, 1951

كان نتيجة للموقعة التي دارت في شمال سورية بين سليم الأول وقنصوه الغورى • شعر السلطان سليم الأول بعد موقعة مرج دابق (١٥١٦) بأنه حقق أهدافه ، وفي مثل هذه الحالة لا نستطيع أن نرجع أسباب تقدمه نحو مصر الى أهداف عسكرية بحتة (١) • ويبدو أن السلطان سليم قد وقع تحت تاثير خاير بك حاكم حلب المملوكي ــ وهنا واجهت سليم ظاهرة متأصلة في سياسات المماليك وهي انقسام الصفوة المملوكية الحاكمة الى جماعات (أوبيوتات) متصارعة • كانت الجماعة الأولى هي جماعة السلطان طومان باى وأتباعه ، والجماعة الاخرى تزعمها خاير بك الذى كان يسعى الى الاستفادة بأكبر قدر ممكن من التدخل العثماني في مصر • وبتحالف سليم مع احدى الجماعات المملوكية المتنافسة وبتورطه في ذلك الصراع الدائر بينهم اضطر الى المحافظة على النظام المملوكي • وبعد رحيل سليم عادت الأمور في مصر الى ما كانت عليه من قبل ذلك واستمر الصراع بين الجماعات المملوكية • ويمكننا بشيء من التجاوز أن نقول ان الفتح العثماني كان حادثة من حوادث الصراع الحزبي المملوكي • وبالاضافة الى ذلك اتبعت الدولة العثمانية في مصر نفس المبدأ الذى سارت عليه في كل ولاياتها تقريبا وهو أن تترك العناصر الأصلية في حكم البلاد المفتوحة مع تعديلها التعديل الذى يضمن لها بقاء السيادة والسيطرة وتقاضي ثمنهما (٢) • ولكن على الرغم من

---

(١)
P. M. Holt . The pattern of Egyptian political his tory from 1517 to 1798, p : 80 in Political and social change in modern Egypt, ed . P. M. Holt, London, 1969.

(٢) انظر : محمد انيس : مدرسة التاريخ المصرى في العصر العثماني : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٣ ؛ محمد رفعت رمضان ، علي بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٦ •

تقريبا فى كل من القاهرة واستانبول · وما تزال الاتصالات الشخصية والرسمية بين السلطان وحكومة مصر التى استمرت حتى عام ١٩١٤ تحتاج بالتأكيد الى المزيد من الدراسة والبحث ·

وهكذا تركزت دراسات جمهرة المورخين حول تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر وبخاصة حول تاريخ أسرة محمد علي · ولقد شجعت الملكية المصرية السابقة فى اواخر العشرينات وفى الثلاثينات من القرن الحالى عددا من المؤرخين الأجانب (مثل الايطاليين والفرنسيين) على دراسة تاريخ الأسرة العلوية للدفاع عن سلوكها ، وقام هؤلاء الآجانب بنشر أبحاثهم ودراساتهم تحت اشراف « الجمعية الجغرافية الملكية » (١) · وهكذا أهمل المؤرخون المصريون والغربيون على السواء دراسة العصر العثمانى نتيجة للاعتقاد الشائع عن ندرة وقلة مصادر هذا العصر ، ولكن المصادر متوفرة في دور الوثائق والمكتبات المختلفة · وما ينبغى أن نقوله بالفعل هو ان دراسة تاريخ تلك الفترة تحتاج الى معرفة جيدة باللغة التركية حتى يتسنى للباحث قراءة الجزء الأكبر من الوثائق الخاصة بها والتى كتبت باللغة التركية · ولما كانت الغالبية العظمى من الباحثين ليست لها دراية كافية باللغة التركية فانها

---

(١) انظر على سبيل المثال :
G Douin . Mohamed Aly. Pacha du Caire (1805 — 1807) . Société royale de geographie d' Egypte Publica tions spéciales. Cairo. 1930: E. Driault. La formation de l' empire de Mohamed Aly de l. Arabie su Soudan (1814 — 1823), Société royale de géographie d' Egypte, Cairo . 1927 ; A Smmarco. Il regno di Mohammed. Ali nei do cumenti diplomatici italiani mediti, vol. Viii : Genesi e primo svolgimento della Crisi egiziano — orientale del 1831 — 1833 (ennaio 1831 — gennaio 1832), Société royale de géographie d' Egypte Rome. 1931

أهملت تماما دراسة تاريخ العصر العثماني أو اعتمدوا في دراستها على بعض المصادر العربية والمخطوطات الموجودة في المكتبات المختلفة • ولا شك ان الاعتماد على المصادر العربية خطوة هامة لاماطة اللثام عن حقائق تلك الفترة ولكنها لا تكفي بغير الرجوع الى الوثائق والمصادر التركية المعاصرة • ولقد أكد أحد المؤرخين المصريين أهمية الوثائق التركية وقال ان معلوماتنا عن تلك الفترة الطويلة ستظل قاصرة وناقصة حتى يوجد من يتعلم قراءة خط القيرمة ، ويتمكن من دراسة ما تتضمنه مخطوطاته من معلومات • وخط القيرمة هو أحد الخطوط التى كتبت بها الوثائق العثمانية ، وهو معقد كثير الزوايا والثنايا ، ويمكن أن تكتب به معلومات كثيرة في حيز ضيق فضلا عن الأرقام الخاصة به • ولقد أوجده العثمانيون لتحرير الشؤون الادارية والمالية ، ولكي يحيطوا محفوظاتهم بالكتمان والسرية (١) •

الدراسات المنشورة عن مصر العثمانية :

على أن السنوات الأخيرة بدأت تشهد فعلا اهتماما بالغا من جانب قلة من أشهر أساتذة التاريخ فى مصر والغرب وجهوا الأنظار الى تلك الفترة المهملة من تاريخنا وقدموا دراسات رائدة فى هذا الميدان • ومن هؤلاء :

---

(١) قيرمة من قيرمق التركية ، بمعنى الثنى والكسر ، وشاع استعمال هذا الخط فى مصر ابتداء من القرن ١١ هـ • (انظر : حسين عثمان ، منهج البحث التاريخى ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٦ ــ ٢٧) •

١ ـ د٠محمد أنيس:مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ،
معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ٠

ويهتم الدكتور أنيس فى بحثه بتقسيم مصادر تاريخ مصر العثمانية المعاصرة الى أنواع ثلاثة وهى الوثائق الرسمية (الوثائق المصرية والتركية والأوروبية) (١) ٠ والكتاب المعاصرون وهؤلاء ينقسمون الى مجموعتين : مجموعة الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر خلال العصر العثمانى وكتبوا عن أحوالها (٢) ، ومجموعة المؤرخين المصريين المعاصرين ٠ والجانب الأكبر من بحث الدكتور أنيس يقدم حصرا شاملا لهذه الكتب كعمل تمهيدى لجمعها والقيام على نشرها ٠ ثم يعود المؤلف فى بحثه الى الحديث عن هؤلاء المؤرخين والتعريف بهم وبمؤلفاتهم ويقسمهم الى ثلاثة أقسام :

أ ـ مجموعة المؤرخين الذين ظلوا فى كتاباتهم لتاريخ مصر العثمانية متأثرين بمدرسة التاريخ الاسلامى مثل ابن اياس والجبرتى وغيرهم ٠

ب ـ مجموعة المؤرخين الذين اعتنوا بكتابة السير وبتتبع

---

(١) قام الدكتور محمد أنيس بدراسة الأرشيف الانجليزى فى العصر العثمانى وكتب رسالة للدكتوراه بعنوان :
The development of British interests in the Late 18 th Century, Ph. D. Thesis, Liverpool. 1951 :

كما قام بدراسة وثائق المحكمة الشرعية وكتب مقالا بعنوان « حقائق جديدة عن عبد الرحمن الجبرتى مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية » فى المجلة التاريخية ، ١٩٦٢ ٠

(٢) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ، ص ١٨ ٠

الى هؤلاء فى القرن العاشر العينى وفى القرن الحادى عشر المحبى ثم الزبيدى والجبرتى فى القرن التالى له ٠

جـ ـ مجموعة المؤرخين الأجنـــاد ، وهؤلاء لم يكونـــوا ممن يشتغلون بالعلم أو ممن كانت صناعتهم كتابة التاريخ ، وانمـــا كانوا من الأجناد الذين مارسوا كتابة التاريخ كنوع من الهواية ٠ وكانت هذه المجموعة من الكتاب الاجناد تبتعد كثيرا عن مدرســة الكتاب العلماء فى فهمها للتاريخ وفى طريقة كتـــابته ٠ ويمثـــل هؤلاء الكتاب ابن زنبـــل الرمال فى القـــرن العاشر الهجـــرى ثم الدمرداش كتخدا عزبان ومصطفى ابن الحاج ابراهيم فى القرن التـــالى ٠

٢ ـ د ٠ محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠

والكتاب فى الأصل رسالة قدمت الى كلية الآداب (بجـــامعة القاهرة) لنيل درجة الماجستير ٠ وهو يعالج فترة غامضة حقـــا من تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فيلقى الضوء على لون من ألوان الحكم المملوكى تحت السيادة العثمانية ويبين كيف استفحل نفوذ على بك الكبير فى مصر على حساب الدولة العثمانية الضعيفة ، ويوضح أثر ذلك فى أحـــوال مصر السياسية والاقتصادية وعلاقـــاتها الخارجية عندما تطلع الى ضم الحجـــاز وشرع فى غزو سورية بالتحالف مع صديقه ظاهر العمر ٠ ولقـــد بحث المؤلف فى مقدمة كتابه نشأة البيـــوت المملوكية فى العصر العثمانى ، ثم اختتم بحثه بمناقشة العوامل التى أدت الى فشـــل الحركـــة وعودة مصر ترزح تحت عســـف المـــماليك وأطمـــاع العثمانيين حتى دخلها نابليون بونابرت ٠ ولقد لخص الدكتـــور

رمضان تلك العوامل فيما يلي : دسائس الدولة العثمانية وغدر المماليك وأخطاء على بك نفسه وعدم كفاية مدد ظاهر العمر وتأخر المساعدات الروسية . أما الشق الثاني من خاتمة هذه الدراسة الموضوعية فيتناول أثر حركة على بك فى تاريخ مصر . ويقول المؤلف فى هذا الصدد « وفى عهد على بك أصبحت لمصر شخصية ممتازة ، ولأول مرة فى العصر العثماني الأول اتصلت مصر مباشرة بالسياسة الخارجية ، وعلى هذا الأساس حاول على بك عقد معاهدات سياسية مع روسيا وجمهورية البندقية ، كما نجح فى عقد اتفاقات جمركية مع الانجليز . وتطلع حاكم البنغال وارن هستنجس الى عقد معاهدة تجارية مع مصر لمصلحة التجارة الانجليزية (١) » .

أما الأهمية الثانية لهذا البحث القيم فتتمثل فى استعمال الباحث لمصادر كثيرة ترجع الى أصول مختلفة أهمها : الوثائق الرسمية والنقوش التاريخية (الموجودة فى داخل القبة الرئيسية بمسجد الامام الشافعى وعلى مقبرة على بك) والمخطوطات والمطبوعات العربية والتركية ثم المطبوعات الانجليزية والفرنسية . ولقد اعتمد الباحث اعتمادا كبيرا على وثائق العصر العثماني الموجود فى « المخزن التركى » بدار المحفوظات العمومية بالقلعة . ولقد اعترضت الباحث صعوبات جمة فى جمع مادته مثل تشتت كثير من وثائق العصر ، وعدم وجود بعض أنواع من « الدفاتر » سنة أو سنتين منها وفقد أنواع بأكملها من تلك السجلات وصعوبة قراءة خط « القيرمة » ولكنه تمكن من التغلب عليها واستعان بأهم وثائق دار المحفوظات التى تتلخص فى الآتى :

---

(١) رفعت رمضان . على بك الكبير ، ص ٢٣٢ .

أ ـ دفاتر التزامات الولايات القبلية والبحرية للفترة من ١٧٥٦ م الى ١٧٧٤ م التى ألقت الضوء على نظام الالتزام فى العصر السابق لعلى بك وفى أثناء عصره وفى الفترة اللاحقة به ·

ب ـ مجموعات من الفرمانات الصادرة « من الباب العالى لمصر المحروسة » وهى خاصة بالمسائل المالية فقط والتقاسيط (١) الديوانية (أى تقاسيط الالتزام) وتذاكر المرتبات التى مكنت بياناتها من تصحيح آراء المؤرخين فيما يتعلق بسياسة على بك فى صرف رواتب رجال الأوجاقات العثمانية ، وغير ذلك من الشؤون المالية لتلك الفرق ·

جـ ـ « دفاتر مرتبات مردان القلاع التابعة لمحروسة مصر » وتشتمل على بيانات تفصيلية دقيقة عن كل ما يتعلق بالقلاع المصرية وخاصة فى عهد على بك مثل اسم القلعة ومكانها وعدد رجال حاميتها والفئات التى تتكون منها الى آخره (٢) · وأثبتت هذه الدفاتر للباحث وجود أوجاق « متفرقة » فى عهد على بك ·

د ـ دفاتر جراية وعليق وهى خاصة بالجراية والعليق الذى يحصل عليه بعض فئات من « خدمة الديوان » والتى كانت قاصرة فى السنوات الأولى للعصر العثمانى على الطوائف العسكرية ولكن انضمت اليها فئات مدنية مختلفة بطرق شتى حتى أصبح من يتقاضى الجراية من العسكريين فمنهم قضاة ومماليك وأمراء جراكسة · وهكذا أثبتت الوثائق التركية ـ على عكس ما يدعيه

---

(١) حجة ايجار أو سند ·

(٢) رفعت رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ـ ١٠٩ ·

المؤرخون ـ وجود الأوجاقات في عهـــد علي بك وان لم تكن في شكل قوى منتظم (١) • واستطاع الباحث عن طريق هذه الدفاتر أن يثبت وجود أوجاق عزبان • ولكن مما لا شك فيه هو تناقص عدد رجال الفرق تدريجيا بدليل وجـود كثير من الهيئـــات غير العسكرية تشارك رجال العسكرية في رواتبها •

هـ ـ دفاتر مسموح ومرتبات بدل مسموح عن محلول مقاطعة دباغ خانة التي تثبت وجود اوجاق جاويشان (٢) ، وتوضـــح بالاضافة الى ما سبق مدى اضعـــاف على بك لأوجاقات الحـــامية العثمانية وسياسته نحوها •

و ـ « دفاتر ساليانات أمراء محافظين ولايت محروسة مصر » وهى تشتمل على رواتب بكوات المماليك الســنوية (ساليانات) التي كانوا يتقاضونها نقدا بخلاف الجراية والعليق التى كانوا يأخذونها عينا (قمحا وشعيرا) كل شهرين •

ز ـ دفاتر التزامات الجمارك وتذكر بالتفصيل والدقة عدد الجمارك المصرية والالتزامات المتعلقة بها وايرادات كل جمـرك سنويا والشخص أو الهيئة التي تتولى التزامها •

كما اعتمد الباحث على بعض المخطوطـــات التركية ولكنه استعملها بشيء من الحذر لتعصب الكتاب الترك لدولتهم • ومن أهمها تاريـخ شمعدانى زاده المشـهور بمرعى التـواريخ وهو مخطوط تركى (٣) • ويبحث المخطوط « وقائع الدولة العلية من

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٤ •
(٢) نفسه ، ص ١٠٥ •
(٣) رقم ٧٥٨١ تركى بمكتبة جامعة القاهرة •

سنة ١١٦٧ هـ الى ١١٩١ هـ » . وقد كتب هذا المؤرخ فصلين هامين عن علي بك أولهما حوادث سنة ١١٨٠ هـ بعنوان « تفصيل أحوال مصر وظهور علي بك ووالى راقم باشا » ، والآخر عام ١١٨٧ هـ بعنوان « مصر دن علي بك خروجي وطغيان » أى « طغيان علي بك وخروجه من مصر » . والمخطوط الآخر هو خلاصة الاعتبار لأحمد بن ابراهيم المشهور برسمي كريدى المتوفى عام ١١٩٧ هـ (١) وتعرض لعلي بك وحركته في الفصل السادس في بيان حوادث عام ١١٨٨ هـ . ومن المخطوطات العربية التي اعتمد عليها المؤلف أجوبة حسين افندى عن ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية والتي سيأتي ذكرها عند الحديث عن المؤرخ محمد شفيق غربال . ولم يقتصر جهد الباحث على ذلك فقد استخدم أيضا مؤلفات الرحالة الأجانب لاهميتها في دراسة تاريخ مصر السياسي والاقتصادى والاجتماعي . وقدم عرضا طيبا للرحالة المعاصرين لفترة بحثه مثل جيمس بروس . كما وضع قائمة بأسماء الرحالة السابقين لعصر علي بك وتاريخ زيارتهم لمصر . ومن هؤلاء جان دى تيفينو الفرنسي الذى زار مصر من عام ١٦٥٧ الى عام ١٦٥٩ ثم في عام ١٦٦٣ (٢) ، وفانسليب الألماني الأصل والفرنسي الجنسية وقد زار مصر في خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر (٣) . وبالاضافة الى هذه القائمة الطويلة من المصادر احتل كتاب « عجائب الآثار في

(١) وهو مخطوط بقلم الرقعة مسطره ١٧ ، رقم ٧٨٢٨ تركي بمكتبة جامعة القاهرة .

(٢) Jean Thevenot The travels of Monsieur de Thevenot into the Levant, 3 Parts, London 1987

(٣) Vansleb, Nouvelle relation en Forme de Journal d' un voyage fait en Egqpte. Paris, 1672

التراجم والأخبار » للجبرتي مكانا بارزا بين مصادر هذا البحث لما له من أهمية بالغة في دراسة العصر العثماني في مصر.* وفي صدد الحديث عن المصادر التاريخية التي تتحدث عن بلوت قبان على بك اشتمل كتاب الدكتور عبد الكريم رافق الذي صدر حديثا بعنوان « ولاية دمشق ١٧٢٣ ــ ١٧٨٣ » على قائمة كاملة بالمصادر السورية واللبنانية التي تعالج مسألة تدخل على بك في شؤون سورية .

٣ ــ د . حسن عثمان ومحمد محمد توفيق : تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) نشر في كتاب المجمل في التاريخ المصري ، القاهرة ، ١٩٤٢ (ص ٢٣١ ــ ٢٨٤) .

وقد اعتمد المؤلفان على بعض الوثائق التركية ، اذ قام المرحوم محمد محمد توفيق بترجمة مجموعة قيمة من الوثائق التركية الموجودة في دار المحفوظات المصرية تتعلق بصفة خاصة بتاريخ الادارة العثمانية . وقام الباحثان بفحص بعض السجلات الموجودة مثل «دفاتر كشيدة، مصر» (أي دفاتر قيد ديوان مصر) ، وهي تحتوي مثلا على صور الفرمانات السلطانية الصادرة الى باشوات القاهرة لحكم هذه البلاد . كما مكنتهما الوثائق الموجودة في دار المحفوظات مثلا من تحديد عدد وحدات الحامية العثمانية في مصر في ١٦٦٤ م (١) . واستعانا أيضا ببعض دفاتر القيد الخاصة بالفرمانات والأوامر الباشوية الصادرة من الباشا التركي في القاهرة الى حكام الأقاليم . وساعدتهما دراسة تلك الوثائق من

---

(١) انظر . حسن عثمان ، تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) ، في كتاب المجمل في التاريخ المصري ، نشر حسن ابراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٥٥ .

ناحية أخرى في تحديد اختصاصات كل من الباشا العثمانى وأعوانه من الموظفين ، واختصاصات هيئة المماليك المصريين ، واختصاصات الحامية العثمانية والأوجاقات السبعة (١) . ولقد قام الأستاذ محمد توفيق — الذى كان يعمل مفهرسا ومترجما للوثائق التركية بدار المحفوظات المصرية بالقلعة فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن الحالى — بدراسات هامة فى هذا الميدان ولكن الجهات المعنية بالدراسات التاريخية لم تهتم بهذا النوع من الدراسة فتوقف عن متابعتها . وتتلخص المجهودات التى قام بها محمد توفيق فيما يلى :

أ — مقال فى مجلة الهلال عدد مايو ويونيو ١٩٤١ عن « الحلقة المفقودة فى وثائق تاريخ مصر الحديث » . وقدم في هذا المقال موجزا عاما من مضمون هذه الأصول التاريخية .

ب — نشر كتيبا عن « الغاء نظام الالتزام فى عهد محمد علي الكبير » فى القاهرة ، عام ١٩٤١ واعتمد فيه على الوثائق المحفوظة بالقلعة .

جـ — وضع رسالة بعنوان « مصطلح وثائق تاريخ الحكم الحكم العثمانى فى مصر » ، فضلا عن قاموس خاص بمصطلحات الموضوع ، ونال بها درجة الماجستير فى الآداب من كلية الاداب بجامعة القاهرة فى عام ١٩٤٣ ، ولكنها لم تنشر لعدم الاهتمام بمثل هذه الدراسات ، كما أشرت الى ذلك سابقا .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ — ٢٦٣ . (اوجاقات جمع او جاق وهى كلمة تركية بمعنى الموقد واستعملت بمعنى فرق العسكر) .

٤ ــ **محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق،١٧٩٨ ــ ١٨٠١ ، رسالة حسين أفندى الروزنامجى (المقالة الأولى)** ــ مجلة كلية الاداب ــ القاهـرة ــ المجلد الرابع ــ الجزء الأول مايو ١٩٣٦ (ص ١ ــ ٧١) ٠ ومؤلف المخطوط الذى قام الأستاذ غربال بنشره هو حسين أفندى ، وعنوانه ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى مصر العثمانية ٠ وقد ألقى عليه استيف مدير المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عدة أسئلة لمعرفة أحوال مصر الادارية والمالية فى العصر السابق للحملة ٠ وقد تولى حسين أفندى الاجابة عليها ، ونظم اجاباته فى ستة عشر بابا وحررها فى أواخر مايو ١٨٠١م ، أى قبل خروج الفرنسيين من مصر ٠

وقد قام أيضا أحد المهتمين بدراسة العصر العثمانى فى مصر وهو الدكتور ستانفورد شو Stanford Shaw الأمريكى بتحقيق هذا المخطوط ونشره فى عام ١٩٦٤ فى كتاب بعنوان Ottoman Egypt in the Age of French Revolution ومقدمة كتاب شو تعالج التكوين الادارى والاجتماعى لمصر العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر ، ثم يشير المؤلف بعد ذلك الى الاحتلال الفرنسى لمصر ويناقش شو فى نفس المقدمة شخصية حسين أفندى ويرى انه لم يكن واحدا من المماليك أو أصدقائهم ، ويتعرض لمناقشة التقرير ويبين ان حسين أفندى تحدث فى بعض الأحيان عن الوضع الذى آلت اليه أنظمة مصر الادارية والمالية فى العصر العثمانى فى نهاية القرن الثامن عشر ٠ ثم قام شو بترجمة التقرير واتبعه بتعليق واف عن كل الموضوعات التى وردت فى التقرير ونذكر منها على سبيل المثال :

أ ــ وصف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها ٠

ب ـ وصف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم ·
جـ ـ تنظيم الأوجاقات السبعة وأسمائهم ·
د ـ تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضي وغيره
هـ ـ تعريف الأفندية واختصاصاتهم ·
و ـ تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية ·
ز ـ تعريف التـزام الملتزمين ·

وقد نظمت هذه الموضوعات وغيرها في ستة عشر فصلا ·

٥ ـ كما أعد شو Shaw رسالة للدكتوراه عن « النظام المالى والادارى وتطور مصر العثمانية من ١٥١٧ ـ ١٧٩٨ » ·
The financial and administrative organisation and deve lopment of Ottoman Eqypt 1517 — 1798 (Princeton, N. J. 1962) :

وهذا الكتاب عبـارة عن دراسة وافيـة للنظم الادارية في العصر العثماني ، ولقد تولت جامعة برنستون نشر هذه الرسالة · وفي سبيل اعداد تلك الرسالة زار شو مصر والشام وتركيا خلال أعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، وأفاد كثيرا من خبرة محمد محمد توفيق المصرى بالوثائق العثمـانية في مصر · وتقـديرا لجهود محمد توفيق وعرفانا بالمساعدات القيمة التى قدمهـا له كتب شو اهداء كتابه
Ottoman Eqypt in the Age of the French Revolution
الى محمـد توفيق ووصفه بقوله « آخـر الروزنامجية » ـ ولقـد كشف كتاب النظام المالى والادارى النقاب عن وثائق محفوظة في السجلات الباقية من العهد العثماني ، وظهر بفضل هذا الكتـاب تاريخ مصر العثمانية في ضوء جديد · ولم تقف جهـود شو عند

هذا الحد بل استمر فى بحوثه القيمة عن مصر العثمانية ووثائقها فكتب مقالا بعنوان :

" Archival Sources for Ottoman History : The Archives of Turkey. in Journal of the American Oriental Scoie ty "

كما كتب عن ارشيف القاهرة مقالة أخرى بعنوان :

" Cairo' s Archives and the History of Ottoman Egypt , Report on Research, Spring, 1956, Middle East Institu te, (Washington, D. C. 1956) , 59 — 72 .

هذا بالاضافة الى مقال آخر بعنوان :

" The Ottoman Archives as a Source for Egyptian History ", in JAOS, vol. LXXXIII (1963) , 447 — 52 .

واستمرت جهود شو الخاصة بالعصر العثمانى فتقدم الى مؤتمر تاريخ مصر الحديث الذى عقد بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن فى عام ١٩٦٥ بمقالتين هامتين عن تلك الفترة . ولقد نشرت المقالتان فى كتاب جمع كل المقالات التى قدمت الى هذا المؤتمر ، وأشرف على جمعه وتحقيقه الأستاذ ب. م. هولت (P. M. Holt) أستاذ التاريخ العربى بجامعة لندن والمشرف على المؤتمر . والمقال الأول يعالج أيضا مسألة المصادر التركية الخاصة بالعصر العثمانى وهى بعنوان :

Turkish Source — materials for Egyptian History , in P. M. Holt , ed., Political and Social change in Modern Egypt, London, 1968, PP. 28-48:

أما المقال الثانى فيعالج أحد جوانب التاريخ الاقتصادى فى

مصر العثمانية بعنوان

Landholding and and tax Revenues in Ottoman Egypt in .d pp 90 102

ولا يفوتنا قبل أن ننهى الجزء الخاص بدراسات شو أن نشير الى المزيد من أبحاثه التى أمدتنا بمعلومات مفيدة عن تاريخ تلك الفترة واخص بالذكر مقالته بعنوان

The land law of Ottoman Egypta Con (960 - 153). A con tribution to the study of landholding in the early years of Ottoman rule in Egypt, in Der Isam, vol xxxviii (1962) , PP 106-137

وقام أيضا بنشر وترجمة وثيقة تركية هى تقرير كتبه أحمد الجزار ونشر هذا التقرير فى كتاب بعنوان :

Ottoman Eqypt in the eighteeuth century. Cambrige (Mass) 1962.

٦ ـ أما المؤرخ الآخر الذى أمدنا بمجموعة هامة وقيمة من الأبحاث والمقالات فهو البروفسور بيتر م . هولت . فبعد أن أنهى دراسته عن المهدية فى الســودان ونال بها درجة الدكتــوراه من جامعة أكسفورد أخذ يهتم بتاريخ العصر العثمــانى فى مصر لأن المؤرخ الناجح فعلا هو الذى يبحث عن الموضوعــات غير المطروقة ويحاول أن يضيف جديدا الى الدراسات التاريخية ويسد الثغرات الموجودة فيها . ولقد مكنته معرفته الجيــدة باللغة العــربية من الاطلاع على المخطوطات العربية الموجودة فى المتحف البريطــانى بلنــدن ومكتبة البودليان بأكســفورد 'Bodleian ، والـــ Bibliothéque Nationale بباريس والـ Nationalbibliothek بفينــا وغيرها من المكتبات الأخـــرى . ويؤمن هــذا المستشرق

الانجليزى ايمـانا قويا بحاجة تلك الفترة الى المزيد من الدراسة والبحث وخاصة ان الغالبية العظمى من دارسى التـاريخ المصرى قد ركزت على دراسة تاريخ القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، وأهملت جزءا هاما من التاريخ المصرى · ولقد بادر بالدعوة الى عقد مؤتمـر تاريخ مصر الحـديث ـ الذى سبق ذكـره ـ واهتم اهتماما بالغا هو ونخبة من المؤرخـين (من بينهم شو) بدراسـة ذلك العصر سـواء من ناحية مصـادره التاريخية أو من ناحية تطوراته السياسية والاجتماعية (١) · ولقد ناشد أساتذة التاريخ المصريين الذين شاركوا فى هذا المؤتمر أن يوجهوا طلاب التاريخ المصرى الى الاهتمام بتلك الفترة ، وحتى يتسنى لهم ذلك أكد على ضرورة تدريس اللغة التركيـة بحيث يستطيعون الاطـلاع على الوثائق التاريخية الهامة الموجودة فى كل من القاهرة واستانبول · ولقد نادى بعض الأساتذة المصريين بنفس الفكرة منذ عدة سنوات لأنهم أيقينوا أيضا ان المهمة الأولى للبـاحثين اليوم فى التاريخ العثمانى يجب أن تتجه الى نشر كل هذه المخطوطـات التاريخية ، فبدونهـا لا يمكن أن يكتمل بناء التـاريخ المصرى فى العصر العثمانى (٢) ·

ويتبقى الآن أن نشير الى الأبحـاث والمقالات التى كتبهـا

---

(١) من أهم الدراسات التاريخية عن الحياة الفكرية والثقافية فى مصر فى القرن الثامن عشر تلك الدراسة التى قدمها الدكتور جمال الدين الشيال بعنوان :

" Some aspects of intellectual ande socia life in eighteenih century Egypt " in Poltical aud soeial chanqe in modevn Eqypt ed. P. M. Holt . PP. llt - 132:

(٢) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ، ص ٥٨ ·

البروفسور هولت والتى تعتبر عملا جديدا مدعما بالمصـــادر ، يظهر فيه الجهد والمثابرة على تتبع الأحداث واعطاء صورة مفصلة عن ظروف هذا المجتمع ســواء كانت سياسية أو اقتصـــادية أو اجتماعية · وفيما يلى بيان بهذه الأبحـاث التى قام بنشرها فى مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية

Bulletin of the School of Oriental and African studies (BSOAS)

أ ـ the exalted Lineage of Ridwan Bey — some observations on a seventeenth - century Mamluk genealogy BSOAS , xxii / 2, 1959 , (PP, 222 - 30)

وهى وثيقة رضوان بك الفقارى أمـير الحج فى القرن الســابع عشر ، عن أصل المماليك الجراكسة ·

ب ـ والمقال الثانى عن « الباكوية فى مصر العثمـــانية فى القرن السابع عشر » ·

The beylicate in OttomanEgypt during the seventeenth century, BSOAS, xxiv / 2, 1961, (PP 214 - 48 .)

أما الجزء الأول من المقال فيستهله بمقدمة بيليوجرافية عن المصادر الهامة فى العصر العثمانى (ص ٢١٤ ـ ٢١٦) ، ثم يلى ذلك عرض مختصر لتاريخ مصر السياسى فى العهد العثمـــانى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (ص ٢١٦ ـ ٢١٩) · ويتحدث على الصفحات التالية من مقـالته (ص ٢١٩ ـ ٢٢٧) عن الباكوية فى مصر العثمانية · ثم يختتم هذا الجزء بملحق عن الولاة العثمـــانيين فى مصر فى القرن الســابع عشر ، ويذكـر المصادر التى اعتمد عليهـا فى تحـديد بداية فتـــرات حكمهم وانتهائها · والملحق يبدأ بالوالى محمد الثانى (شــوال ١٠٠٤/ يونية ١٥٩٦ ـ ذى الحجة ١٠٠٦/يوليو ١٥٩٨) وينتهى بالوالى

على (وهو الوالى السابع ممن عينوا بهـذا الاسم شعبان ١١١٨هـ/ نوفمبر ١٧٠٦ ـ رجب ١١١٩ هـ/ سبتمبر ١٧٠٧) ٠

أما الجزء الثانى من المقال فهو عبارة عن قائمة تراجم لحياة صناجق مصر البكوات فى القرن السابع عشر وبلغ عددهم ١١١ صنجقا وتحدث عن كل واحد منهم بالتفصيل (ص ٢٢٩ ـ ٢٤٨) ٠

جـ ـ وكتب مقالا آخر عن حيـاة كوتشك محمد ، وهو أحـد رجال الحامية العثمانية فى مصر ٠ The Career of Kuçuk Muhammad (1676-94) , BSOAS, xxvi / 2, 1963, PP. 21 - 28
والمقال يلقى بعض الضوء على تعقـد وتداخل الصراع من أجـل السلطة فى مصر العثمانية٠ويتبع المؤلف المنهج العلمى السليم فى اعداد المقال ، فيشير أولا الى مصادر البحث وعلاقة هذه المصادر مع بعضها ، ثم يمهد للموضوع بعرض مختصر للموقف السياسى فى مصر فى اواخر القرن السابع عشر ٠

د ـ واهتم هولت أيضا بدراسة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى فى مقال بعنوان :

AL Jabarti' s introducion to the History of Ottoman Egypt , BSOAS, XXV / I, 1962, PP. 38-51 .

ويهتم هولت فى هذا المقال بتحليل ما جاء فى الجـزء الأخير من مقدمة الجبرتى (ص ٢٠ سطر ٢٣ الى ص ٢٤ سطر ٤) وهو الخاص بالعصر العثمـانى فى مصر منذ أن فتح السلطان سليم الأول مصر حتى القرن الثانى عشر الهجرى ٠ واهتم المؤلف بمـا ذكره الجبرتى (ص ١٦ سطر ١٩ ـ ٢٤) عن أهم المصـادر التى اعتمد عليها فى جمع مادته عن العصر العثمـانى بعد أن بحث

زمنا طويلا عن مصادر يؤرخ منها للعصر العثماني • فكتب الجبرتي يقول . « ولما عزمت على ما كنت سودته أردت أن أوصله بشيء قبله . فلم أجد بعد البحث والتنتيش الا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد ، ركيكة التركيب مختلة التهذيب والترتيب ، وقد اعتراها النقص من مواضع في خلال بعض الوقائع ، وكنت ظفرت بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق في الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد جلبي بن عبد الغني . مبتدئا فيه من وقت تملك بني عثمان للديار المصرية ، وينتهي كغيره ممن ذكرناه الى خمسين ومائة وألف هجرية (١١٥٠هـ) » • ولكن الجبرتي يذكر أن أحد أصحابه استعار الكتاب الأخير فأضاعه • ويخرج هولت من هذا الى تحديد نوع المصادر التاريخية التي كانت موجودة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ويقسمها الى قسمين : القسم الأول وهي المصادر العلمية الأدبية التي كتبت بأسلوب يدل على ثقافة لغوية مكنت المؤلف من الكتابة بأسلوب سليم • ويشير هولت في هذا المجال الى مصدر عرفه الجبرتي هو « كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول » لمحمد عبد المصطفى الاسحاقي ، ويخالف في ذلك رأي الأستاذ أيالون الذي يقول فيه ان الكتاب لم يكن ذا فائدة تذكر بالنسبة للجبرتي (١) • ويرى هولت انه من المحتمل أن يكون الجبرتي قد اطلع على نسخة منقحة من كتاب الاسحاقي لم تنته تفاصيلها في عام ١٦٢٣ ـ ١٦٢٤ كما هو في النسخة المطبوعة بل استمرت الى فترة متأخرة عن ذلك • ومما يؤكد استعمال الجبرتي لكتاب الاسحاقي ما ذكره هو نفسه عن بعض فقرات من

---

(١) David Ayalon, The historian al - Jabarti and his background, B.S. O. A S:, xxxiii 2, 1060, P: 222, n: 3·

مقدمته تتناول محـاولة شمس باشـا العجمي لاضعـاف الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الثانى عن طريق « قبول الرشا من أرباب الولاة والعمال » بأنها مأخوذة من ذلك المصدر ، فيقول الجبرتي عند حديثه عن هذا الموضوع « ومما يحسن ايـراده هنا ما حكاه الاسحاقى فى تاريخه (١) » ٠

أما القسم الثانى فهو كتب العامة التى ألفها أشخاص بغرض التسلية ٠ وكتبوا هذه الكتب باللغة العامية لأنهم لم يحصلوا على نصيب وافر من تعلم اللغة ٠ وقد أرخت هذه الكتب جميعهـا فى القرن الثامن عشر ، ولهـا قيمة كبيرة فى بعض النـواحي غير أنه لا يمكن الاعتماد عليها كلية فى دراسة تاريخ القرن الثامن عشر مثل كتب القسم الأول ٠ وكتب الأجناد هذه كتبت لتسلية زملائهم ولذلك فانها تتحدث عن البكـوات المماليك والأوجـاقات السبعة والحامية العثمانية ، وهو موضوع محدد عن تلك الموضوعات التى تعرضت اها الكتب السابقة . ولكنهـا مهمة من ناحية انهـا تعطى صورة حقيقية عن أهداف رجال الحاميـة أو غيرهم فى الصراع الذى ساد مصر فى ذلك الوقت ٠ ومن أهم هذه الكتب كتاب أحمد الدمرداش وكان يشغل منصب كخيا أوجـاق العزبان ٠ وينتمى الى هذه المجموعة أيضا مصطفى بن ابراهيم المداح القينالى ، الذى يقول عن نفسه انه من أتبـاع حسن الدمرداش أغا العزبان ٠ ويبدو أن الجبـرتي قد تأثر بكتب الأجنـاد لأنه بدأ روايته التاريخية المفصلة منذ بداية القرن الثامن عشر ٠

ولم تقف جهـود الأستاذ هولت عند هذا الحـد بل قدم الى

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي - عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جا ، ص ٢١ ٠

مؤتمر تاريخ مصر الحديث بحثا هاما بعنوان الشكل العام لتاريخ مصر السياسى منذ عام ١٥١٧ الى ١٧٩٨ (١) . The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798.

وهناك مظهر بارز فى تاريخ تلك الفترة يركز عليه الباحث فى مقالته هو ظهور سطوة الصفوة الشركسية من جديد ، تلك الصفوة التى مثلت الأساس العسكرى الذى اعتمدت عليه سلطة المماليك قبل الفتح العثمانى ، فاستمر نظام تجنيد المماليك ومهد هذا لمظاهر الاستقلال الذاتى التى ظهرت مؤخرا فى مصر . ويضع هذا البحث الخطوط العريضة للتطورات السياسية فى مصر منذ الفتح العثمانى حتى مجىء الحملة الفرنسية نتيجة للدراسة الطويلة التى قام بها الباحث فى هذا الميدان . وتلخص هذه المقالة الدراسة التفصيلية الشاملة التى قدمها الأستاذ هولت فى كتابه « مصر والهلال الخصيب ١٥١٦ ـ ١٩٢٢ » (٢) . وللكتاب ميزة هامة وهى انه يناقش التطورات السياسية الهامة فى المنطقة فى اطار التاريخ العثمانى على أساس أنها كانت داخلة فى نطاق الأمبراطورية العثمانية . ويجمع الأستاذ هولت فى هذا الكتاب أهم ما كتبه فى المقالات الكثيرة التى أشرت اليها ، أو التى قام بنشرها فى دائرة المعارف الاسلامية (٣) ، ويقدم لنا صورة واضحة عن تاريخ العهد العثمانى فى مصر معتمدا فى ذلك على

---

(١) انظر :
Political and Social change in Modern Egypt , PP. 79 - 90 .

(٢) انظر :
Egypt and the Fertile Crescent 1516 - 1922 London , 1966 .

(٣) Encylopaedia of Islam, 2nd. edn. Leiden, 1960 .
وقد نشر فى الجزء الثانى مقالات عن الغفارية .

نخبة من المصادر العــربية الهامة مثل بدائع الزهــور لابن اياس وكتاب أخبار الأول لعبد المعطى الاسحاقى وكتاب عجائب الآثار للجبــرتى ، وعلى بعض المصــادر الحــديثة مثل شو Shaw وتعتبر أبحاث ودراســات هولت نقطة تحــول هامة فى دراســة تاريخ مصر العثمـــانية فقد فتحت آفاقا جديدة أمــام الباحثين ويسرت البحث والتنقيب عن خفايا تلك الفترة ٠

٧ ــ محمود الشرقاوى : **مصر فى القرن الثامن عشر ، ثــلاثة** أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ ٠

والأجزاء الثلاثة دراســـات فى تاريخ الجبرتى ، نــال بها المؤلف جائزة مجمع اللغة العربية للبحوث الأدبية عن عام ١٩٥٦ ، وقام المؤلف بتلخيص ما كتبه الجبرتى عن تاريخ مصر وتراجــم رجالها وأهم أحداثها ، ومظاهر حياتها الاجتمــاعية والفكرية ٠ ويبحث الجزء الأول فى موضوعين هامين : الأول عن عبد الرحمن الجبرتى وحيـــاته ومؤلفاته . والثانى عن الحيـــاة الفكــرية والاجتماعية فى مصر خلال القرن الثامن عشر ٠

ويقول الشرقاوى : « وقد سجل الجبرتى هذه الصفحات من حياة مصر الاجتماعية والأدبية ، فى ثنايا هذه الحوادث التى دونها يوما فيوما ، أو بين تراجم الذين ترجم لهم فى وفياته التى كــان يخصص لها غالبا الفصول الأخيرة من ختـــام السنة التى يؤرخ أيامها وما كان فيها من حوادث ووقائع » (١) ٠ وتكلم المؤلف عن

---

(١) محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، القاهــــرة ، ١٩٥٥ ، جـ ١ ، ص ٤٧ ٠

الحياة الفكرية وحياة الفن وعن أيام أهل القاهرة وأخلاق الجند والحكام • ويذكر المؤلف فى نهاية الجزء الأول الآثار الفكرية والاجتماعية للحملة الفرنسية وقد أدركها الجبرتي وسجلها • أما الجزء الثانى فهو خاص بأيام المماليك ومظاهر حياتهم وأخلاقهم ، وتراجم كبارهم • ويتناول الأزهر والعلماء ويشرح فى مقدمة هذا الفصل شيئا من ملامح هؤلاء العلماء الذين عاشرهم الجبرتي وخالطهم وعرف سيرهم أتم معرفة • والجزء الثالث يتناول تاريخ الكفاح الذى قام به شعب مصر ضد ظلم حكامه من الأتراك والمماليك ، ويتناول كفاحه للاحتلال الفرنسي والغزو الانجليزى، ومعه صفحات من سيرة محمد على • وكتاب الجبرتي وموضوع الدراسة التي قام بها الشرقاوى سنتعرض لها بالتفصيل عند عرضنا للمصادر التى تتعلق بالعهد العثمانى فى مصر •

عرض وتحليل لبعض المصادر العربية :

وبفضل هذه الدراسات التى قدمنا لها ظهر تاريخ مصر العثمانية فى شكل جديد بعد أن ظل مهملا فترة طويلة • فالمؤلفات العامة التى عالجت تاريخ مصر قبل ذلك لم تخصص لتلك الفترة الا فصولا هزيلة تتحدث عن تاريخ مصر من القرن السادس عشر الى الثامن عشر • كما أن حديث تلك المؤلفات كان يجرى ، فى عمومه ، من زاوية لا تقدم عن هذه الفترة سوى لمخة سريعة غير مشجعة • ولكن تلك الأبحاث وعلى رأسها أبحاث الأستاذ هولت تعتبر دراسات رائدة حقا فى هذا الميدان فقد وجهت الانظار الى حقائق تاريخية كثيرة ظلت غامضة أو مهملة لفترة طويلة من الزمن • وحيث ان دراسة تاريخ مصر العثمانية لم تستكمل فى مصر ، فعلى الباحثين أن يتخذوا من تلك البحوث نقطة انطلاق لهم للقيام بالمزيد من الدراسة الشاملة للعهد العثمانى حتى يلقوا المزيد من الضوء على بعض الموضوعات الهامة مثل تكوين المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، وظهور طبقة المماليك قوة سياسية هامة فى مصر العثمانية ، والى أى حد قامت الادارة العثمانية بانتهاج سياسة محافظة فى مصر ، وما اختصاصات كل طبقة من الطبقات الموجودة فى داخل المجتمع المصرى وهى طبقات : رجال الحكم والعلماء والتجار والحرفيين والزراع وأهل الذمة والعبيد ، وما الصعاب العديدة التى وضعت فى طريق الوالى لكى تحول بينه وبين ممارسته لأى شكل من أشكال الادارة المباشرة ؛ وما العلاقة بين الباشا (الوالى) وقوات

الحامية العثمانية فى مصر . وعلى الباحثين أن يوضحوا أيضا كيف قيدت سلطة اوالى على الوجاقات العسكرية ، وأن يقدموا لنا صورة واضحة عن القوانين التى خصصت واجبات وحقوقا محددة لأوجاقات خاصة ولفئة معينة من الضباط .

وعلى ذلك فان الهدف الأساسى من هذا العرض هو تعريف الباحث ببعض المصادر العربية التى يمكن الرجوع اليها لاعادة كتابة تاريخ مصر فى العهد العثمانى . فان اغلب المصادر التاريخية المصرية المعاصرة لهذا العصر ما يزال مخطوطا بسبب اهمال المؤرخين لتلك الفترة التاريخية (١) ، فلم تعتمد على هذه المصادر الخطية الا أبحاث قليلة جدا . ولقد كان الاعتقاد السائد هو أن مصادر هذا العصر قليلة اذا قورنت بالعصر المملوكى (٢) ، ولذلك نجد فى كتابات الجبرتى اشارات متعددة الى الأسباب التى أدت الى تدهور علم التاريخ فى العصر العثمانى مثل نقل الكتب الى استانبول بعد الفتح العثمانى مباشرة بالاضافة الى تسربها تدريجيا الى أوروبا وشمال افريقيا والسودان وتلف مكتبات المدارس والجوامع خلال فترات الاضطرابات والفتن التى شهدتها مصر (٣) . ولكن على الرغم من ذلك لا يمكننا القول بأن الحكم العثمانى كان مسؤولا مسؤلية كاملة عن تدهور الحياة العلمية والفكرية فى مصر ، لأن تلك الحياة قد تعرضت لأزمة فى نهاية العصر المملوكى قبل دخول العثمانيين . « فالاحتلال العثمانى » كما يقول الدكتور أنيس ، « ليس وحده المسؤول عن

---

(١) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٣) D Ayalon, al - Jabarti, B. S. O. S. , xxiii - 2, 1960, 218 :

ضعف الحياة الفكرية وانما النقلية والمحافظة وانكماش روح الابتكار والخلق هي السبب وراء هذا الانكماش الفكرى » (١) ٠ ولذلك فالصورة النى قدمها الجبرتي عن موقف الدراسات التاريخية في مصر مبالغ فيها الى حد بعيد ، اذ يبدو أنه لم تكن لديه صورة كاملة عن الكتابات التاريخية السابقة له وخصوصا بالنسبة للقرنين العاشر والحادى عشر ٠ فلقد ظهر فى مصر فى العصر العثمانى عدد من المؤلفين كتبوا فى التاريخ ، وان كانوا في مجموعهم لا يستطيعون أن يرقوا الى مرتبة مؤرخي القرن الخامس عشر أو القرون التى قبله ٠ وعلى أية حال أهمل الباحثون تلك الكتابات التاريخية الكثيرة وقصروا اهتمامهم على كتاب الجبرتي وكتابات العلماء الفرنسيين الذين صحبوا الحملة الى مصر ٠ وهذه التواريخ التى كتبها المصريون أو بعض المستوطنين فى مصر تزخر بكمية كبيرة من المعلومات عن تلك الفترة ٠ ولكن يعيبها أو ينقصها عدم وجود كتابات تاريخية معاصرة لسترة السبعين عاما الممتدة من انتهاء تاريخ ابن اياس فى ١٥٢٢ م ، اللهم الا تلك الاشارات السريعة التى كتبها الكتاب المتأخرون عن تلك الفترة ٠ وعدم وجود مصادر خاصة بتلك الفترة يبين انه لم تحدث خلالها تطورات سياسية خطيرة على الرغم من أنها شهدت بعض التغييرات الادارية الهامة ؛ وأيا كان الأمر فان عدم المامنا بهذه التطورات التى حدثت فى منتصف القرن السادس عشر يؤثر دون شك على فهمنا للأحداث فى الفترة التالية ٠

وبالاضافة الى ذلك فان المادة العلمية الموجودة فى تلك

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ ــ ١٧ ٠

المصادر تقتصر فى غالبيتها على مدينه القاهرة فقط وعلى الطبقه الحاكمة والصفوة العسكرية الموجودة فيها • حقيقة ان القاهرة قد سيطرت على الحياة السياسية فى مصر وان البلوات قد سيطروا على العاصمة ،الا أنه قد حدثت بعض التطورات الهامة خارج القاهرة ورغم ذلك لا نحصل الا على لمحات بسيطة عنها من المصادر • فمن الواضح مثلا ان الصعيد لعب دورا سياسيا بالغ الأهمية لما يقرب من ثلاثة قرون منذ الفتح العثمانى لمصر وتمتع هذا الاقليم خلال فترات طويلة باستقلال ذاتى تحت حكم القبائل العربية أو البكوات المماليك ، كما كان ملجأ يأوى اليه أعضاء البيوتات المملوكية المهزومة في القاهرة • وبالنسبة لهذه المسألة الأخيرة فيمكننا أن نتتبع ذلك عن طريق المعلومات المتناثرة فى أماكن متفرقة من تلك المصادر • أما عن القبائل فيوجد نقص كبير فى المعلومات التاريخية الخاصة بها رغم انها أثرت بشكل قوى فى تاريخ مصر السياسي • وعلى آية حال فان ذلك لا يقلل من أهمية هذه المصادر أيضا فى اعادة كتابة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى في تلك الفترة • ولكن الاعتماد على تلك المصادر وحدها لا يكفى لاعطاء صورة حقيقية عن التطورات الهامة التى مرت بها مصر ابان العصر العثمانى ، ولذلك فان المصادر التركية أيضا ضرورية بل لازمة لآنها تشتمل على بعض التفصيلات الهامة التى تساعد على اخراج دراسة متكاملة عن الموضوع • وعلاوة على ذلك فانها تكمل أوجه النقص الموجودة فى المصادر العربية كما سبق ان وضحت ذلك •

وفيما يلى بيان ببعض المصادر العربية الهامة التى يمكن الاعتماد عليها عند اعادة كتابة تاريخ مصر الحديث فى العصر العثمانى •

١ ـ محمد بن أحمد بن اياس المصرى الحنفى : **بدائع الزهور وقائع الدهور** ٠

نشأ ابن اياس (١٤٤٨ ـ ١٥٢٤) فى بيئة مملوكية ، واتصل بصلات المصاهرة والقرابة برجال الدولة فى عهد السلطان الغورى ٠ وكان لديه اقطاع وافر مكنه من الانصراف الى الكتابة والتأليف فى التاريخ ٠ وشهرة ابن اياس تستند كلية الى كتابه « بدائع الزهور » الذى جعله خليقا بمركز الزعامة بين معاصريه من المؤرخين فى مصر فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ٠ ولقد بدأ ابن اياس تأليف كتابه هذا حوالى عام ١٤٩٣ ، وظل معنيا به حتى أواخر أيامه ، فجاء فى أحد عشر جزءا ، وكان فى عزمه أن يضيف اليه ليكتمل اثنى عشر جزءا ، لولا وفاته عام ١٥٢٤ ٠ ثم تناول النساخون هذا الكتاب ، فنقلوا منه نسخا بعضها كاملة وافية ، وبعضها مختصرة ناقصة ، والثانية هى أغلب ما بأيدينا حتى الان ، ومن احدى هذه النسخ الناقصة نشر الكتاب فى القاهرة ، فجاء بعيدا عن الأصل ، خلوا من أهم جزء من أجزائه ٠ وأدركت هذا النقص جمعية المستشرقين الألمان باستانبول ٠ فنشر الأستاذ كاله والدكتور محمد مصطفى ، وسوبر نهيم Sobernheim ثلاثة أجزاء جديدة من هذا الكتاب (١) ٠

وكتاب ابن اياس هو المرجع الرئيسى لحوادث الفتح العثمانى لمصر والتنظيمات العثمانية الأولى حتى وفاة خاير بك ،

---

(١) انظر ٠ محمد مصطفى زيادة ، المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٥٢ ـ ٥٣ ٠

أى منذ المحرم ٩٢٢هـ/فبراير١٥١٦ الى ذى الحجة٩٢٨هـ/ نوفمبر ١٥٢٢ • وأهمية ابن اياس ترجع كذلك الى أنه كـان على جانب من القدرة فى النقد ، فلم يقنع بسرد الحوادث والوقائع والوفيات على وتيرة أغلب السالفين من كتاب التاريخ ، بل وقف بين الحادثة والأخـرى يشرح ويعقب ويفلسف ، مع شىء من القسـوة فى الحكم ، والجرأة فى التقدير (١) • ولقد تناول ابن اياس الحكم العثمانى فى مصر بالنقد والسخرية أحيانا لاهمال رجاله مصالح المصريين ، وذلك برغم ما أحاط السيادة العثمـانية من رهبـة وخشية • والمتتبع لكتابات ابن ايـاس يلمس ان السلطان سليما لم يجعل مصر أقطاعا لخاير بك حتى موته ، بل بقى بالفعل يحكم مصر حتى وفاته فى عام ١٥٢٢ ، وكان يتلقى فى كل سنة فرمانا من السلطان باستمراره فى حكم مصر (٢) • ويتضح من هذا من خاير بك لم يعين بموجب فرمان لمدى الحياة ، وانه كان مهـددا دائما بعدم تجديد ولايته • وحـين اعتلى السلطان سليمان الحكم فى عام ١٥٢٠ ، لم يرسل مباشرة فرمان الاستمرار فى الحكم الى خاير بك ، وكان من نتيجة ذلـك ان ضعفت سلطة خـاير بك فى مصر ، وطمع فيه كثيرون الى أن وصل فرمان الاستمرار بعد حوالى شهرين من اعتـلاء السلطان سليمان الحكم (٣) • ونستشف من كتابات ابن اياس هذه ان نفوذ السلطان كان قويا على خاير بك يعزله أو يبقيه حسبما يريد • كما أن وجود قوات عثمـانية فى مصر وتسليم قيادتها الى أمير عثمانى كان ضمانة أخـرى للسلطة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣ — ٥٥ •
(٢) ابن اياس • جـ٥/ ٢٤١ — ٢٤٢ ، ٣٥١ • ٤٣٢ •
(٣) ابن اياس •جـ ٥/٣٧٥ • ٣٧٦ • ٣٧٧ •

العثمانية ضد خاير بك وضد المماليك الذين عادوا الى الظهور في مصر ·

كما نستدل من كتابات ابن اياس على أن المماليك لم يكونوا جميعا مؤيدين للحكم العثماني ، كما لم يكن جميع المماليك الذين عينوا ، أو استمروا في مناصب مهمة في العصر العثماني مخلصين للعثمانيين · فبعد سيطرة السلطان سليم على بلاد الشام ومصر ، كثر عدد المؤيدين للعثمانيين — وهذا شيء طبيعي — وقل المعارضون ، ولكن نشاط بعضهم بقي مستترا · وفي عام ١٥١٩ وردت أنباء الى القاهرة ان الأمير المملوكي اينال السيفي طراباي ، كاشف اقليم الغربية ، وجانم السيفي ، كاشف البهنسا والفيوم ، قبضا على اثنين من مشايخ البدو ، وهما حسن بن مرعي وابن عمه ، وقد سبق ان التجأ اليهما طومان باي ، حين هرب من وجه السلطان سليم ، ثم سلماه اليه ليقتله ، وثأرا منهما ، وشرب المماليك من دمهما (١) · ويتبين للباحث من هذا الحادث ان اثنين من المماليك ، من الموظفين العثمانيين ، قد ثأرا لقتل السلطان المملوكي · وقد يمكن القول ان قضية الثأر هذه كانت شيئا طبيعيا في التقاليد المحلية الا أنه اذا أخذنا بعين الاعتبار منصبي اينال وجانم ، وأهم من ذلك الدور الذى لعباه بعد سنوات في الثورة على الحكم العثماني ، وجدنا ان ذلك كان أكثر من مجرد أمر طبيعي · ولو ربطت هذه الحادثة برد الفعل الذى حدث عند المماليك في مصر ازاء ثورة الغزالي في بلاد الشام لوجد أيضا ان الحادثتين مترابطتان ، وتدلان على انقسام في ولاء المماليك تجاه العثمانيين · وهكذا تظهر أهمية بدائع الزهور في دراسة الفتح

---

(١) ابن اياس · جـ٥ / ٢٩٥ — ٢٩٦ ·

العثمانى الا أن الكتاب من ناحية اخرى . لا يصور تحول مجتمع المصرى من العصر المملوكى الى العصر العثمانى لان الكتاب ينتهى عند بداية الفتح العثمانى .

٢ ـ أحمد بن زنبل المحلى الرمال تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغورى سلطان مصر .

وهو سجل حافل بحوادث الحرب التى قامت بين المماليك والعثمانيين منذ وقعة مرج دابق بالشام حتى هزيمة المماليك والقضاء على سلطنتهم . ورجوع السلطان سليم الأول مظفرا الى استانبول . ويعتبر ابن زنبل أحد المؤرخين الذين ينتمون الى مدرسة الأجناد .ولا تذكر المراجع عنه شيئا سوى انه كان موظفا بديوان الجيش العثمانى فى وقت ما . وانه رافق جيش السلطان سليم الأول أثناء الحروب التى أنهت دولة المماليك بمصر والشام ، واستمر ابن زنبل فى وظيفته حتى توفى بعد عام ١٥٥٢ . ولكتاب ابن زنبل مكانة كبيرة منذ تأليفه ؛ وتوجد منه عدة مخطوطات ، أحدها فى مكتبة البودليان Bodleian باكسفورد ، وثلاث مخطوطات فى دار الكتب بالقاهرة . [المخطوط رقم ٧٦ تاريخ تيمور ، وتاريخ الانتهاء من نسخة هو شهر صفر ١٠٦٥ هـ ، والمخطوط رقم ٧١٤ (المكتبة التيمورية) وتاريخ الفراغ من نسخة هو شهر رجب ١٢٠٩ هـ . أما المخطوط الثالث فهو رقم ٤٤ (المكتبة التيمورية) وهو جزءان ضخمان يحوى الجزء الأول ٦٠٩ صحيفة ، والجزء الثانى ٢٠٦ صحيفة . ويتفق المخطوط رقم ٣٧٦ مع مخطوط آخر موجود فى مكتبة جامعة الاسكندرية اشترى من الدكتور عزيز سوريال عطية فى كثير من النواحى ، وكذلك مع المخطوط ٧١٤] . ومنه مخطوط

اخر بعنوان تاريخ مصر فى المكتبة الوطنية فى ميونيخ بألمانيا برقم Cod. Arab. 411 وتاريخ كتابة هذه النسخة ١٤ جمادى الأولى ١٠٣٤ هـ ·

ولقد كتبت من هذا الكتاب نسخ شعبية ما برحت تسلية المقاهى بالقاهرة منذ القرن السادس عشر · وترجمة السهيلى الى التركية فى القرن السابع عشر ، ضمن كتاب له اسمه **الدرة اليتيمة فى تاريخ مصر القديمة** ، واعتمد عليه أحد علماء الحملة الفرنسية وهو مارسيل Marcel فى كتابه تاريخ مصر الاسلامية (١) · ويذكر ابن زنبل أحداث الفتح العثمانى وبعض الأحداث المهمة فى عصر السلطان سليمان القانونى مثل ثورات جان بردى الغزالى والكاشفين جانم واينال وكذلك أحمد باشا الخائن · فيذكر ابن زنبل مثلا فى وصف معركة مرج دابق ان « جلبان السلطان الذين هم مشترواته لم يتحركوا من مواضعهم وسبب ذلك ··· ان الغورى أمر بأن أول من يخرج للحرب القرانص لكون أنهم أعرف بالحرب من الجلبان وكان قصده أن تنقطع القرانصة ليكتفى شرهم خوفا من مكرهم ··· فقدمهم للحرب وآخر جلبانه فعلموا مكره فتغيرت نياتهم » (٢) · ومما سجله ابن زنبل أيضا يظهر كره المماليك للأسلحة النارية فى محادثة جرت بين الأمير الشركسى كرتباى والسلطان سليم الأول العثمانى اثر احتلال هذا الأخير لمصر · قال كرتباى ، وكان أسيرا ، للسلطان سليم « ··· لو بلى واحد منا بعسكرك لافناه وحده واذا لم تصدق جرب أمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق

---

(١) محمد مصطفى زيادة ، المرجع السابق . ص ٧٦ ــ ٧٧ ·

(٢) ابن زنبل . (Munich 411) · ، ص ١٧ آ ــ ١٧ ب ·

فقط ... » (١) . وقال أيضا : « .. أنت أتيت لك عساكر من أطراف الدنيا من مصارى ومن روم وغيرهما وجئت بهذه الحيلة التى تحيلت بها الافرنج لما أن عجزا عن ملاقاة عساكر الاسلام وهى هذه البندقية التى لو رمت بها امرأة لقتلت بها كذا كذا انسانا ونحن لو اخترنا الرمى بها ما سبقتنا اليه ولكن نحن قوم لا نترك سنة نبينا محمد (ص) وهو الجهاد فى سبيل الله بالسيف .. » (٢) .

ويتحدث ابن زنبل بالتفصيل عن وقائع الفتح العثمانى والمناقشات واللقاء الذى تم بين السلطان سليم وطومان باى ويمكن خلالها تفهم دوافع الفتح الحقيقية . فيقول السلطان سليم ردا على طومان باى : « أنا ما جئت عليكم الا بفتوى علماء الأعصار والأمصار ، وأنا كنت متوجها الى جهاد الرافضة والفجار (الصفويين) فلما بغى أميركم وجاء بالعساكر الى حلب واتفق مع الرافضة واختار انه يمشى الى مملكتى التى هى آباى وأجدادى ، فلما تحققت ذلك تركت الرافضة ومشيت اليه ، ونظر سلطانكم وعسكركم قوتنا وقوتكم ، وبعد حضورى الى الشام سمعت انك عملت سلطانا على الكبشة الأجلاف وأنت لست أهلا لها والسلطنة لا تكون ولا تليق الا برجل يكون آباؤه وأجداده سلاطين وأنت وقايتباى الذى هو أعظمكم والغورى ما أسماه آبائكم ، ومن أين لكم السلطنة ومن أين لكم الامارة ، كلكم أولاد نصارى وأنتم مماليك بلا عتاقة بقيتم من قلة عقلكم وقلة أدبكم تعملون الرجل منكم سلطانا تعزلونه وتقتلونه ... » (٣) .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥ آ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٤٦ آ .
(٣) ابن زنبل : كتاب تاريخ السلطان سليم خان ، ص ١٠٤ — ١٠٥ .

٣ ـ محمد بن عبد المعطى بن الفتح أبى أحمد بن عبد الغنى ابن على الاسحاقى : « **لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول** » ، القاهرة ، ١٣١١/١٨٩٣ ـ ١٨٩٤ ٠

وينتمى الاسحاقى كما أشرنا قبل ذلك الى مجموعة المؤرخين العلماء التى تضم ابن اياس والجبرتى وغيرهم ٠ والاسحاقى من رجال القرن الحادى عشر الهجرى (١٧ م) ، وترجم له المحبى عى « خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر » فقال : انه كان قاضيا عالما مؤرخا ، كثير النظم ، صحيح الفكرة ، وله تاريخ لطيف ورسائل كثيرة ، قرأ ببلده على شيوخ كثيرين ، وكان يتردد الى مصر ،وأخذ بها عن أكابر علمائها ، وتوفى فى نيف وستين وألف ببلدة منوف ٠ وقسم الاسحاقى كتابه الى مقدمة وعشرة أبواب وخاتمة ، وأرخ فيه لمن والى مصر من حكام منذ الفتح العربى الى أوائل القرن الحادى عشر ، وانتهى من تأليفه عام ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٤ م ٠ وقد طبع هذا الكتاب فى القاهرة طبعات مختلفة فى السنوات ١٢٧٦ ، ١٢٩٦ ، و ١٣٠٠ و ١٣١١ ٠ والفصل العاشر من الكتاب يتحدث عن ولاة مصر بالتفصيل بدءا بخاير بك حتى ابراهيم باشا الذى استدعى من مصر فى رمضان عام ١٠٣٢ هـ/يوليو ١٦٢٣ فيذكر تعيين وعزل كل باشا بدقة واسعة وأهم الأعمال التى تمت فى عهده ٠ ومن أهم مميزات كتاب الاسحاقى انه يهتم بذكر أسعار الحاجيات مما يساعد على شرح الأحوال الاقتصادية فى ذلك الوقت ، كما يعطى صورة واضحة عن تدهور الباشوية المصرية ، وهو بداية التطورات التى شهدتها مصر وأدت فى النهاية الى سيطرة بكوات المماليك على السلطة فى البلاد ٠

٤ ـ محمد بن محمد بن أبي السرور البكرى :

عاش ابن أبي السرور في القرن الحادى عشر الهجرى (١٧) م ، ولقد اختلفت الآراء وتضاربت الأقوال حول تاريخ وفاته • فيذكر بعض المؤرخين انه توفي في عام ١٠٨٧ هـ (١) • أما الدكتور ستانفورد شو Stanford Shaw فيحدد في مقال بدائرة المعارف الاسلامية (٢) ان ابن أبي السرور البكرى ولد في عام ١٠٠٥ هـ / ١٥٩٦ م وتوفي في عام ١٠٦٠ هـ / ١٦٥٠ م • ونشأ ابن أبي السرور في بيئة علمية (٣) ذات ثراء ، ويبدو ان ذلك كان له الفضل في أن المؤرخ كان على صلة بمجريات الأمور ، ولذلك جاءت كتاباته أكثر فهما لتطور الأحداث السياسية من الاسحاقى (٤) • والبكرى ينتمي الى نفس المدرسة التاريخية التي ينتمي اليها الاسحاقى ، فطريقتهما في الكتابة واحدة ، اذ تجمع صفة المذكرات الى جانب التاريخ ، ولكنه كتب بتفصيل أكثر من الاسحاقى وذلك لدرايته بأمور الباشوية أكثر من الاسحاقى •

ولابن أبي السرور البكرى كتب تاريخية ما تزال مخطوطة (٥) ، ويعتقد البعض (٦) ان ابن أبي السرور البكرى

(١) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ، ص ٢١ ، جمال الدين الشيال ، التاريخ والمؤرخون في مصر ، ص ٦ ؛ أنظر كذلك : محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، مصر ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٧٥ •

(٢) Stanford j. Shaw , Art in Encyclopaedia of Islam new ed , S. V. al-Bakri, b. Abi' l-Surur.

(٣) محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ٧٦ ـ ٨٠ •

(٤) أنظر : محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢١ ـ ٢٢ •

(٥) يقوم حاليا الدكتور محمد أنيس بنشر هذا المخطوط •

(٦) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ؛ جمال الدين الشيال ، المرجع السابق ، ص ٦ •

هو الذى كتب كتاب « عيون الأخبار ونزهة الأبصار » ، (وهو تاريخ مختصر لمصر والدول التى تعاقبت على حكمها الى آخر عصر المماليك الجراكسة) • ولكن مؤلف هذا الكتاب فى الواقع هو محمد بن أبى السرور بن محمد بن على الصديقى المصرى (ت ١٠٢٨ هـ/١٦١٩ م) ، والد ابن أبى السرور البكرى (١) • ومن المرجح أيضا ان كتاب « المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية » كتبه والد ابن أبى السرور مؤلف « عيون الأخبار » وليس الابن (٢) ، فالنسخة الوحيدة من هذا الكتاب موجودة في دار الكتب وتنتهي عند عام ١٠٢٩ هـ أى فى نفس الفترة التى توفى فيها والد ابن أبى السرور البكرى • ومن ناحية أخرى يذكر مؤلف « المنح الرحمانية » فى مقدمة كتابه بأنه كتبه بعد تأليفه لعيون الأخبار ، وهذا دليل قاطع على أن مؤلف الكتاب هو محمد ابن أبى السرور البكرى ابن على الصديقى المصرى والد ابن أبى السرور البكرى • وعلى أية حال فالكتاب يؤرخ لسلاطين آل عثمان ويتحدث عن ولاة مصر أيضا ، فيذكر فى الباب التاسع ـ عندما وصل الى السلطان سليم ـ ولاة مصر الذين حكموا فى عهد كل سلطان ابتداء من عام ١٥١٧ • حقيقة أن ما جاء عن ولاة مصر فى هذا لا يختلف فى كثير أو قليل عما كتب عن هؤلاء الولاة فى كتاب « الروضة الزهية » • ولكن يصعب علينا أن نستند الى هذا الدليل لكى نثبت أن ابن أبى السرور البكرى هو مؤلف كتاب المنح الرحمانية ، لأنه فى السنة التى انتهى فيها من تأليف هذا الكتاب كان ابن أبى السرور البكرى يبلغ من العمر أربعة عشر عاما وهذه سن لا تسمح له اطلاقا بتأليف مثل هذا الكتاب •

---

(١) Cf. Shaw, E. I., newed : ،كذلك راجع :
D: Ayalon, al-jabarti B. S. A: O. S. , xxiii -2, 1960, P. 217.

(٢) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٣ •

أما بالنسبة لتاريخ مصر العثمـــانية . فقد كتـب ابن أبى السرور البكرى عدة كتب تعتبر من أهم مصادر التاريخ المصرى فى القرن السابع عشر وهى :

أ ــ « الروضة [أو النــزهة (١)] الزهيـــة فى ولاة مصر القاهرة المعزية » وهــو مخطوط موجـــود فى مكتبة البودليـــان Bodleian Ms. Pocock 80, • والمخطوط عبـــارة عن وصف لحكام مصر منذ أقدم العصور ، ويغطى الجزء الأخـير منه (من صفحة ٥٧ الى ٧٦) العصر العثمانى حتى فترة ولاية خليـل باشـــا التى بدأت فى شـهر ربيـع الأول ١٠٤١ هـ / أكتوبـر ١٦٣١ (٢) • فيذكر المؤلف تولية كل باشا وتاريخ عزله وما دار فى عصره من الأحداث ، كما يهتم بذكر صفـات الباشا وموقف المصريين منه • وبالاضافة الى ذلك سجل المؤلف أسماء قضاة مصر وتاريخ تعيينهم وعزلهم ولذلك فان هذا المخطوط يعتبر من أهم المصادر فى تاريخ القضاء فى مصر فى العصر العثمانى (٣) •

---

(١) يشير الدكتور محمـد انيس فى كتابه مدرســة التاريخ المصرى (ص ــ ٢٢ ــ ٢٣) الى المخطــوط الموجـود فى دار الكتــب المصريـة وهو « النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية » ، ويستمر هذا المخطوط حتى عام ١٠٤٢ هـ ، ثم ينتهى بفصـــل عن « خصوصيـــات مصر وعجائبهـا ومنزهاتها وما قيل فيها نظما وشعرا » •

(٢) C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Literatur, ii, P. 383, suppl., ii, p. 409:

(٣) محمد أنيس . مدرسة التاريخ المصرى . ص ٢٤ •

ب ــ « الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة » ٠

وهو مخطوط فى المتحف البريطانى بلندن تحت رقم British Museum, Additional Ms. 9973 ، ويطابق تماما « الروضة الزهية » حتى عام ١٠٤١ ــ ١٦٣١ م ٠

وقال ابن أبى السرور فى مقدمة مخطوطه : « وبعد فلا خصى أحد جل ذكره ونفذ فى الخلايق نهيه وأمره بضعة الديار المصرية والقاهرة المعزية بفضايلها زاهية زهية لم توجد فى غيرها من الأقطار بل ولا مصر من الأمصار ٠ خطر لى أن أجمع كتابا فى فضايلها ومآثرها وعجائبها مع ذكر ملوكها الأوايل والأواخر وما خصت به من الخصايص والمفاخر ليس بالقصير المخل ولا الطويل الممل ٠ يتنزه فيه النـاظر وينشرح بمطالعته الخاطر وتنبسط النفوس بذكره فى المجالس ويتفكه به السامع والجالس وسميته الكواكب السايرة فى أخبار مصر والقاهرة ٠٠ » ٠٠ وقد اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وعدة أبواب ، أما المقدمة فكما يقول البكرى « آلت على سكنى الأمصار الكبار الترغيب فيها وحب الوطن » ٠ ولقد رتب أبواب مخطوطة التى بلغ عددها عشرين بابا كما يلى :

الباب الأول : في ذكر مصر وأول أمر وما قيل في سبب تسميتها بمصر ٠

الباب الثانى : في ذكر حدود مصر ٠

الباب الثالث : في ذكر ملوك مصر أعنى قبل الطوفان وفى الجاهلية الى زمن

الاسلام • ثم خلفاؤها ونوابها وملوكها ونوابهم الى سنة ستين ألف •

الباب الرابع	: في ذكر كور مصر وعدد قراها •
الباب الخامس	: في ذكر ما ورد في فضل مصر •
الباب السادس	: في ذكر دعاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لمصر وأهلها •
الباب السابع	: في ذكر وصف العلماء لمصر ودعايتهم لها واختيارها للصحابة والملوك بعدهم والى وقتنا هذا •
الباب الثامن	: في ذكر من ولد بمصر ومن كان بها من الأنبياء والحكماء والملوك والعلماء والصديقيين •
الباب التاسع	: في ذكر خبر فتوح مصر •
الباب العاشر	: في ذكر ما بها من ثغور مصر الرباط والمساجد الشريفة ومشاركة الحرمين وذكر فرضها وجبلها المقطم والطور والوادى المقدس •
الباب الحادى عشر	: فيمن ذكر مصر من العلماء والحكماء والملوك •

الباب الثانى عشر : فيما حكى عن مقدار خراج مصر في الجاهلية والاسلام وانها أكثر أرض الله مالا وكنوزا أو مطالب.

الباب الثالث عشر : في ذكر ما اختصت به مصر دون غيرها من البلاد من ملبوس ومأكل ومشروب غير ما تقدم.

الباب الرابع عشر : في ذكر ما كان يعمل بأرض مصر من حفر الترع وعمارة الجسور ونحو ذلك.

الباب الخامس عشر : في ذكر عجايب مصر وغرائبها كالنيل والأهرام وغير ذلك.

الباب السادس عشر : في ذكر المقاييس.

الباب السابع عشر : في ذكر القاهرة بالخصوص وأول أمرها.

الباب لثامن عشر : في ذكر محاسن ديار مصر الكلية الجامعة التى تفضل بها على غيرها على سبيل الاجمال.

الباب التاسع عشر : في ذكر ما اختصت به مصر والقاهرة وأهلها من محاسن وفضايل وما شاركهما فيه غيرها

وهو قليـل بالنسبة اليهمـــا على
التفصيل الأول ٠

الباب العشرون : في ذكر أخبار الاسكندرية والمنارة
وما فيهما من العجايب ٠

ويقع هذا المخطوط فى ١٣٢ صفحة من الحجم المتوسـط ٠ والجزء الأخير من الباب الثالث (صفحات ١٣ الى ١٦٩أ) الخـاص بخلفاء وملوك مصر ونوابهم منذ أقدم العصـور يتعلق بتـاريخ مصر العثمانية حتى عهد الوالى محمد باشا (١٠٦٣هـ/١٦٥١ ـ ١٦٥٢) (١) ٠ فيتحدث عن من ولى مصر من البكلر بكوات وقضاة العسكر عى عهد كل سـلطان ابتـداء من سليم الأول حتى عهـد السلطان العثمانى محمد الرابع ويذكـر تاريخ ابتـداء الخدمة وانتهائها سواء بالعـزل أو القتل وما حـدث فى عهد كل وال من الأحداث ٠ وعندما يصل الى الوالى محمد باشا (٧ صفر ١٠١٦ هـ / يونيه ١٦٠٧ ـ ١٨ جمادى الاخرة ١٠٢٠ هـ/ اغسطس ١٦١١) يتحـدث عن الثورة التى قامت فى طنطـا فى عهد هـذا الـوالى والمجهـودات التى قام بهـا للقضاء عليهـــا (ص ٢٥ ، ٢٦ من المخطوط) ٠ والمخطوط لا يقتصر على معالجة النواحى السياسية فحسب بل يتعرض أيضا للمشاكل والأزمات الاقتصـــادية التى تعرضت لها مصر ، ومن أهم الأمثلة على ذلـك ما ذكره عن خلـو مصر من النحاس عند الحديث عن الوالى أحمد باشا (٢٢ رمضان

(١) Brockelmann, op. cit , P. 214 , n: 4: 1

١٠٤٢هـ/ ابريل ١٦٣٣ ــ ١٥ جمادى الأولى ١٠٤٥هـ/ أكتوبر ــ نوفمبر ١٦٣٥) (١) وبالاضافة الى ذلك يحتوى المخطوط على معلومات في غاية الأهمية لأنها تصور الموقف في داخل المجتمع وتشرح مدى نفوذ الأوجاقات العسكرية . ويشير البكرى في ص ٢٦ من الكواكب السائرة الى أنه كتب مخطوطاً آخر وسماه « تفريج الكربة في رفع الطلبة » . وهذا البحث يتعلق بحوادث مقتل ابراهيم باشا (١٤ ذى الحجة ١٠١٢ هـ / مايو ١٦٠٤ ــ أول جمادى الأولى ١٠١٣هـ/سبتمبر ١٦٠٤) على يد أجناد الأوجاقات والاضطرابات التي أدت الى الثورة التي سبق ان أشرنا اليها في عهد الوالى محمد باشا (٢) .

٥ ــ أحمد الدمرداشي : كتاب الدرة المصانة في أخبار الكنانة .

في أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشات والكتاب مخطوط ضخم من جزئين بالمتحف البريطاني بلندن (British Museum Ms. Or. 1073-4) ويبلغ عدد صفحات

---

(١) الكواكب السائرة ، ص ٤٨ .

(٢) لم يعثر على هذا المخطوط حتى الآن (انظر : محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ص ٢٣) . ويقول البكرى في الكواكب (ص ٢٦) عن معنى الطلبة ان « الغز باتوا لكاشف الاقليم فيقولون له اكتب لنا على الناحية الفلانية كذا وكذا مما يريدون مثلا فيقول بأى طريق أكتب لكم ذلك فيقولون اكتب ان فلانا اشتكى فلانا من أهالى الناحية الفلانية فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون ويكتب لهم حق الطريق بقولهم سواء كان له صحة أو لا ، والغالب ان جميع ما يقع من مثل ذلك يكون لا أصل له بل الجميع لا أصل لها فهذا معنى الطلبة » .

الجزئين ٥٨٩ صفحة من الحجم الكبير ، وقد كتبا بخط النسخ ٠ وينتمي الدمرداشي الى مدرسة الأجناد التى أشرنا اليها فى بداية الحديث عن مصادر التاريخ المصرى ، وليست لدينـا ترجمة له ، ولكن يبدو أنه كان يشغل منصب كتخدا أوجاق العزبان ٠ ولقد كتب على الصفحة الأولى « كتاب الدرة المصانة ٠٠٠ تأليف الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان » ٠ والكتاب يتناول تاريخ مصر السياسى من عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨ م الى عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م ٠ وقال الدمرداشي في نهاية الكتاب « وقد تممت تاريخى على ذلك وان أعطاني الله عمرا زدته مما أراه عيانا والحمد لله » ٠ وترجع أهمية هذا الكتـاب الى أن مؤلفه قد عاصر فتـــرة الصراع بين الأوجاقات العثمانية وانهيار النظـام الذى وضعه سليم وسليمان والذى انتهى بسيطرة البكوات المماليك ٠ كما يتميز مؤلف هــذا الكتاب بفهمه العميق للانقسامات والأحزاب العثمانية والمملوكية لأنه شارك فيها ٠ ولذلك فالكتاب على حـد قول الدكتور محمـد أنيس « لا يمثل تاريخـا عسكريا كما قد يتبـادر الى الذهن بل تاريخا سياسيا لأنه صراع حول السلطة ، فالنظام العثمانى كان يقوم على قاعدة عسكرية (١) » ٠ وبالاضافة الى ذلك يتناول هــذا الكتاب أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية فى العصر العثمانى ، فيصور بدقة تركيب المجتمع المصرى ويذكر دائما أسعار الحاجات فى ارتفاعها وانخفاضها ٠ وهكذا يصـور هذا الكتاب المظاهـر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر خـلال تلك الفترة ٠ فيتحدث مثلا فى كتابه عن بداية ظهـور الانقسام

---

(١) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٥٦ ٠

الذى حدث داخل مصر بين الفقارية والقاسمية فى ذلك الوقت وسبب ذلك فيقول : « وكانت مصر فى وقته فى فرقتين سعد وحرام تيعى وكليبى ويزيدى الحسينى رايته بيضاء واليزيدى رايته حمرا واكرى (كذا) وقيس وكنا نعرف سعد وحرام من المواكب رمانة سعد بجلبة مدورة ومزراق نصف حرام بجلبة من غير رمانة ... » ويشرح الدمرداش سبب ظهور الفقارية والقاسمية فيقول :

« كان بعد فتح السلطان سليم خان طاب ثراه أمير الحاج زين الفقار بيك وكان الدفتر دار قاسم بيك له قاعة ليس لها نظير أنشأها ونمقها ـ لما انه تممها عزم فى الديوان على زين الفقار بيك ... واذا به أجاب على ذلك ... ثم ان زين الفقار بيك عزم على قاسم بيك يوم الاثنين ، أجابه على ذلك ... وفى يوم الاثنين ركب قاسم بيك بعشرة طوايف والسعاة والسراج ومملوكين وأتى بيت زين الفقار . طلع المقعد عند السنجق وجلسوا يتحدثوا ويتنادموا . فأتى الفطور فطروا وعملوا نوبة الآلاتية وقاموا صلوا الظهر ـ بعد حصة آذان العصر صلوه . واذا بالفراش أتى ليمد السماط وكانت كامل أعيان مصر فى ذلك الزمان لا يعرفوا صحن صحن بل اسمطة وكبتة خشب بيد طويلة

قدام المخدوم يناول بها من الأطعمة الناشفة مثل الأرز المفلفل واللحم وغيره • فلما أعد السماط وتم وقال زين الفقار اندهوا اللذين برا ليدخلوا يأكلوا • واذا بهم دخلوا سناجق وأغاوات واختيارية أوجاقات وواجب رعايا • داروا من حول السماط • فقام زين الفقار وأخذ بيد قاسم بيك وأتى به على رأس السماط وجلس زين الفقار ، وقاسم بيك واقف • فقال له زين الفقار بيك اجلس ، واذا به قال « لما يجلسوا اخواننا » واذا بزين الفقار بيك قال « دول يأكلوا بعدنا ، الكل مماليكي لما أموت يبقوا يترحموا علي وأنت قاعتك الذى بنيتها لم تنطق أنا هذه بتايتى • فحصل عند قاسم بيك من ذلك انحراف مزاج وأتى منزله وسمى من ذلك اليوم نصف سعد فقارى وسمى نصف حرام قاسمى » •

كما نجد فى هذا الكتاب بعض الأمثلة عن موقف الناس من الولاة فى بعض الأحيان وأثر ذلك فى عزلهم فيقول فى ذكر ولاية رجب باشا « انجمعت عليه أولاد مصر فى بركة الفيل واتوا القاعة وصاروا يصرخوا ويقولوا :

باشا يا باشا   يا عين القملة
أيش قلك عقلك   تعمل دا العملة
باشا يا باشا   يا عين ا[illegible]ير
أيش قلك عقلك   تدبر دا التدبير

وتنزل السلطان على رغبة الناس فعين لهم باشا يسمى محمد باشا عن سنة أربعين وثلاثين ومائة ألف (١) .

وترجع أهمية الكتاب الى أنه يصور بدقة البناء العثماني في مصر ، وتركيب المجتمع المصرى في العصر العثماني ، فهو يشير مثلا الى التكوين الطائفي للمجتمع عندما تحدث عن ابراهيم بك أبو شنب الذى كان قائدا على حملة عسكرية طلبها السلطان العثماني في ١١٠٥ هـ ، فقال :

« اتجهزت الألفين ، أوكب ابراهيم أبو شنب بالسدارة وأصحاب الادراك الى بولاق ، نزل في قصر الحلي وشيخ الشحاتين في ركابه مع طايفته وهم يصرخوا ويقولو الله يردك علينا يا بيك سالم لأنك أبو الفقرا ؛ لأنه كان يعرفهم بالواحد ، اذا أعطى واحد منهم نصف فضة وجرى طلع الرميلة من المظفر وقف قدامه يقول له أخذت نصيبك في الصليبية » .

وهذا النص وغيره من النصوص الأخرى تبين ان المجتمع المصرى انتظمت فيه جميع أفراده على اختلاف حرفهم ومذاهبهم وأخذ كل أصحاب حرفة مهما بلغت من الانحطاط مكانهم في المجتمع واعترفت بهم الدولة واحترمتهم وتعاملت معهم على هذا الأساس .

لقد كتب الدمرداش تاريخه هذا بدافع الهواية الشخصية ،

---

(١) الدرة المصانة ، Ms. Or. 1073 ، ص ٢٥٨ .

وليس بتكليف من أحد ، أو رغبة في التقرب من كبير أو عظيم وذكر الدمرداش أنه كتب تاريخه هذا نزولا على طلب بعض الاخوان ، فقال : « سألنى بعض الاخوان عن وقايع مصر القاهرة بين الصناجق والأغوات ، واختيارية السبعة أوجاقات من عز السلطان محمد خان طاب ثراه ، وتولية أخيه السلطان سليم خان الى دولة السلطان دام نصره سنة ١١٦٨ هـ وما وقع في مدة الباشوات المرسولة الى مصر من طرف الدولة العلية من سنة ١٠٩٩ هـ » •

كما تميز الدمرداش عن معاصريه بما فيهم الجبرتي بتقديم وصف دقيق شامل لما كان يدور في اجتماعات الديوان العالى (١) ويمكن للباحث أن يستخلص من هذه المعلومات أشياء كثيرة عن عضوية الديوان ، والمناقشات التى كانت تجرى من أعضائه وطريقة الدعوة لعقد الاجتماعات • كما سجل الدمرداش معلومات مفيدة عن الناحية المالية ، ونظام وظروف فرض الضرائب

---

(١) كان الديوان العالى يمثل فى مصر العثمانية المجلس الادارى الأعلى فى البلاد ، وفيه تدرس وتناقش كل شئون الحكم والادارة فى ولاية مصر ، وتصدر القرارات التنفيذية ، ومن أمثلة الموضوعات التى كانت تناقش فى الديوان : أوامر الباب العالى المرسلة الى مصر ، والشئون المالية فى البلاد وارسال صرة الحرمين وارسال الخزينة الارسالية للسلطان ، وموضوع استقبال الباشا الجديد ، ومحاسبة الباشا المعزول من ولاية مصر ، واحتفالات وفاء النيل وطلب ارسال فرق عسكرية لمساعدة الدولة فى حروبها خارج مصر واعلان تولية السلاطين الجدد ، وشئون [illegible] • وقد عرف هذا الديوان باسم الديوان العالى أو الديوان الكبير تمييزا له عن ديوان آخر وجد فى مصر العثمانية وعرف بالديوان الصغير أو ديوان الباشا وكان يمثل المجلس التنفيذى فى الولاية •

الاضافية ، كما أوضح حقائق كثيرة عن شخصية الروزنامجى ، تعيينه ، ومعاونيه ، ونظام بيع الوظائف • ومن الواضح أن الدمرداش لم يترك شيئا فى عصره الا وسجله تسجيلا دقيقا ، فتحدث ، مثلا ، عن فساد العملة وسريان الغش الى المواد التى تدخل فى تركيبها ؛ كما دون أيضا أنباء النيل وفيضنانه كل عام (١) وأثر زيادته أو نقصه فى حياة مصر • وتحدث الدمرداش كذلك عن الأوبئة التى كانت تجتاح البلاد وأسبابها كما ذكر فى أحداث عام ١١٠٧هـ / ١٦٩٥ م فقال : « فأخلى الفلاحون بلادهم ودخلوا مصر ، وصاروا يخطفون الخبز من الأفران والطوابين ففلوا وصارت الأغنياء تخبز عيشها فى البيوت ، والفقرا فطير على الربع ، حتى أكلوا سنتها القطط والرمم ، واذا بالطعن والطاعون ، وقد امتلأت الحارات والأزقة من الموتى وقع فيهم فى خماسين ستة سبعة ومائة وألف ثم وقع فى الامارةوتوابعها »(٢)•

ومما يلاحظ أن أسلوب الدمرداش قد غلبت عليه العامية ، كما أنه اتبع فى كتابة مؤلفه نظام التأريخ بالحوليات ، غير أنه بدأ تاريخه بأحداث عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٨ م دون مقدمات لا عن فضل علم التاريخ ، ولا عن تاريخ مصر منذ الخليقة ، كما فعل معظم مؤرخى الحوليات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر • وقد أفاد الدمرداش من اتباعه منهج الكتابة المباشرة عن الأحداث التى يريد تسجيلها دون مقدمات ، فجاء كتابه ضخما (٥٨٩ صفحة) بالرغم من قصر المدة التى أرخ لها ، فهى لا تزيد قليلا

---

(١) الدمرداش ، جـ١ / ٤٠ •
(٢) المصدر السابق ، جـ ١ ٪ ٣٨ •

عن نصف قرن • ومما لاشك فيه أن الدمرداش استفاد من الوظائف التى شغلها خبرة بدت واضحة فيما سجله عن شئون الادارة المالية والفرق العسكرية ، ولذلك اشتمل مؤلفه « الدرة المصانة » على كثير من المصطلحات الادارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية • ويعتبر هذا المؤلف ـ بحق ـ مقدمة لما كتبه عبد الرحمن الجبرتى الذى بدأ تاريخه كما بدأ الدمرداش منذ عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٨ م ؛ ولكن الدمرداش يختلف عن الجبرتى فى أنه لم يعن بالتراجم فقد قصر عمله على تدوين الأحداث •

٤ ـ بعض مصادر التاريخ المصرى في القرن التاسع عشر :

١ ـ عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك : دراسة مقارنة

لقد عاصر الحملة الفرنسية على مصر وراقبها وسجل أحداثها بالتفصيل شاهدا عيان هما شيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتي والمعلم نقولا الترك • ومن خلال مشاهداتهما التى تعتبر أقدم ما كتب باللغة العربية عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر ، يستطيع الباحث ان يستشف موقف المجتمع الشرقى المحافظ من حضارة الغرب ، وكذلك من الفلسفات السياسية والاجتماعية التى كانت تتصارع فى عصرهما ، لاسيما وأن مصر قد ابتعدت عن التيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى كانت تشع من الغرب ما يقرب من ثلاثة قرون • ويحظى كتاب الجبرتي ـ على وجه الخصوص ـ باهتمام بالغ . فقلما يوجد كتاب فرنسي فى تاريخ الحملة الفرنسية لم يرجع اليه ولم ينقل عنه (١) • كما أن التساؤلات التى تدور حول أثر الحملة الفرنسية فى المجتمع المصرى وموقف المصريين من العلوم الوضعية والتكنولوجيا ومدى استجابتهم لها نجد لها تفسيرا وتحليلا فى وصف هذين الكاتبين للاحتلال الفرنسى لمصر • ونظرا لأهمية ما كتبه الجبرتي ومعاصره اللبنانى نقولا

---

(١) David Ayalon. "The historian al-Jabarti and his background" School of Oriental and African Studies, vol. 2 (1960), pp 228 229 233 – 234

الترك من ملاحظات ومشاهدات عن الحملة ، تهتم هذه الدراســـة المقارنة بنشأتهما وبيئتهما ، وتكوينهما ومنهج كل منهما ، والمؤثرات التي أثرت فيهما ، والدوافع التي دفعتهما إلى كتابة التاريخ ، وموقفهما من الحملة وأحداثهـــا وتطوراتها ، ومدى التشابه والاختلاف في تصويرهما للفرنسيين وأهدافهم وتنظيماتهم وعاداتهم وعلومهم وفنونهم التي استحدثوها .

ونبدأ دراستنا الآن بشيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتي الذي يُعتبر أحد كبار المؤرخين في العالم الإسلامي في جميع أزمنته ، وهو بلا جدل أعظم المؤرخين العرب في الأزمنة الحديثة. والجبرتي هو عبد الرحمن بن حسن بن برهان الدين الحنفي (١٧٥ – ١٨٢٥) الذي ينتسب وأسرته إلى « جبرت »[1] ، وهي إقليم ساحلي يقع إلى الغرب من ميناء زيلع بالحبشة بالقرب من مدخل البحر الأحمر . وقد كتب الجبرتي عن موطن أجداده فقال « وبلاد الجبرت... بلاد معروفة تسكنها هذه الطائفة وهم المسلمون... ويتمذهبون بمذهب الحنفي والشافعي... ويُنسبون إلى سيدنا أسلم بن عقيل بن أبي طالب... وهم قوم يغلب عليهم التقشف والصلاح ويأتون من بلادهم بقصد الحج والمجاورة في طلب العلم ، ويحجون مشاة ولهم رواق بالمدينة المنورة ، ورواق بمكة المشرفة ، ورواق بالجامع الأزهر بمصر »[2]. وفي أوائل القرن العاشر الهجري (أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلاديين) نزح الجد السابع للجبرتي، واسمه عبد الرحمن ، من جبرت إلى مكة فالمدينة حيث مكث بها سنتين قضاهما في الدراسة ، ثم ارتحل إلى مصر ، واستقر بهـا ، واتصل بالعلماء إلى أن اختير شيخاً لرواق الجبرت[3]. وتولى مشيخة الرواق ثلاثة قرون متوالية أولاد الشيخ عبد الرحمن هذا حتى انتقلت عنهم بوفاة الجبرتي .

---

(١) انظر : محمد محمود الصياد : جبرة وجبرت ، ص ٨٣ – ٥٠ ، في كتاب عبد الرحمن الجبرتي – دراسات وبحوث ، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، بولاق ، ١٢٩٧ هـ/١٨٧٩ – ١٨٨٠ م ، ج ١ ، ص ٣٨٥ .   (٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

ونشأ الجبرتي في أسرة اشتهرت بخدمة العلم، فكان والده الشيخ حسن الجبرتي (١٦٩٨ – ١٧٧٤) عالماً من أكبر علماء عصره في العلوم الشرعية والرياضية والتوقيت. ولقد اختلطت في الشيخ حسن الجبرتي، الذي كان من ثراة الأزهريين، شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال، فمع اشتغاله بالعلم «كان يعاني التجارة والبيع والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايضة»..[1]. وكان في الوقت نفسه أستاذاً في الأزهر ولم يقصر اهتمامه على تدريس الفقه وعلوم الدين، بل وجه نفسه إلى دراسات أخرى متعددة؛ فتعلم اللغتين التركية والفارسية وأجادهما ودرس الرياضيات، والهندسة، والجبر، والمساحة، والجغرافية، والفلك، وحل الرموز وقام بتدريسها، «وانتهت إليه الرياسة في الصناعة، وأذعنت له أهل المعرفة بالطاعة». وتجاوزت شهرته حدود مصر والبلاد الإسلامية، فحضر إليه طلاب من الأفرنج ليتعلموا عنده علم الهندسة، وأهدوه من صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة[2]. وقد جمع حسن الجبرتي الكتب النادرة. وأنفق في اقتنائها مالاً كثيراً، وأفرد في بيته مكاناً خاصاً وضع فيه الكتب المتداولة بين علماء الأزهر في التوحيد والحديث والتفسير والفقه والمنطق والاستعارات والمعاني والبيان[3].

ولكن اهتمامات حسن الجبرتي لم تشمل دراسة التاريخ، إذ ليس من المؤكد أن مكتبته الخاصة التي كان العلماء يستعيرون منها قد ضمت أعمالاً تاريخية. وعلى ذلك، فإن اهتمام المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي بدراسة التاريخ وكتابته لم ينتقل إليه عن طريق والده، ولكن نشأته في بيت والده – الذي أصبح مركزاً للعلم والبحث – قد أثرت دون شك في تحديد نظرته التاريخية وخلقت لديه وعياً بالتاريخ وفلسفته. فلقد نشأ الجبرتي بين علماء الأزهر الذين خالطهم فيه أو في بيته، وسمع بأخبارهم جيلاً بعد جيل من أبيه، وكذلك بين المماليك والكشاف والصناجق لكثرة ما

---

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩١.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩٦

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩٧.

كان أبوه يروي [illegible] من آثارهم وأخبارهم [illegible]
وهو بعد في سن [illegible] من التمييز كما يقول [illegible] عالمين هائلين متجاورين :
أحدهما قوامه العلم والدين ، والآخر قوامه السياسة [illegible] والسيسة
والمال . وهكذا أثرت هذه الظروف التي [illegible] عاش فيها [illegible] في [illegible]
ملكة التأريخ عنده [1] .

وبعد وفاة والده [illegible] عبد الرحمن الجبرتي [illegible] الأزهر وشيوخه ،
يحضر دروسهم فيه ويزورونه في بيته . ولما كبر وأجازته شيوخه أخذ
يلقي دروساً في الأزهر [illegible] بعض المساجد ، وفي بيته . وكان من بين
العلماء الذين اتصل بهم عبد الرحمن الجبرتي ولازمهم وقرأ عليهم وأخذ
العلم منهم العالم اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ — ١٧٩١) ،
صاحب المعجم المشهور « تاج العروس من شرح جواهر القاموس » . وكان
الزبيدي ، وهو من علماء اليمن أصلاً ، علماً من أعلام الفكر والعلم لا في
مصر وحدها ، بل في جميع أنحاء العالم الاسلامي [2] . وفي حوالي [illegible]
١٧٨٩ عرض الزبيدي على تلميذه عبد الرحمن الجبرتي أن يعاونه في جمع
تراجم عن أعلام القرن الثاني عشر (الثامن عشر الميلادي) من مصريين
وحجازيين دون أن يعرّفه بالقصد من جمعها . فاستجاب [illegible] الاقتراح [illegible]
وأخذ يعد البطاقات بالأعلام والحوادث [illegible] ، وكان يسميها « طيارات »
ويحشد فيها كل ما تذكّره من أحاديث والده عن العلماء والحكام و [illegible]
الجبرتي يعد « الطيارات » ويدون [illegible] ويعرضها على الزبيدي حتى
توفي الأخير عام ١٧٩١ [3] .

---

(١) [illegible] "[illegible] and his background", *BSOAS*, XXIII 2 [illegible] pp. 240 – [illegible]

(٢) عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ [illegible]
في الحركة الإسلامية ومراكز [illegible]
الدراسات العربية العالية (القاهرة [illegible])

(٣) عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٩٠ .

وبعد موت الزبيدي اكتشف عبد الرحمن الجبرتي سبب تكليفه له بجمع هذه التراجم، إذ جاءته رسالة من الشيخ محمد خليل المرادي، قاضي دمشق ومؤلف كتاب «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، يطلب فيها إليه أن يوافيه بكل ما قد أعد هو وأستاذه من أوراق وجمع من وقائع. وهنا أدرك عبد الرحمن الجبرتي أن ما طلبه الزبيدي إنما كان بتكليف من المرادي، وحاول أن يظفر بأوراق أستاذه من ورثته. وعندما باعت أرملة الزبيدي تركته بما فيها من «الكتب والدشتات» بالمزاد، اشترى الجبرتي منها ما يريد وكان من بينها عشر كراريس من التراجم مدونة بقلم الزبيدي وسماها «المعجم المختص»[1]. ولما تصفحها الجبرتي وجدها عديمة القيمة لأنها كانت تتناول سير «أفاقيون من أهل المغرب والروم والشام والحجاز بل والسودان، والذين ليس لهم شهرة ولا كثير بضاعة من الأحياء والأموات». وعندما لاحظ عبد الرحمن الجبرتي ذلك وتحقق من رغبة المرادي، قام بجمع ما كان قد سوده وزاد عليه، إلا أنه بلغه في تلك الأثناء (أكتوبر عام ١٧٩١) نبأ وفاة المرادي. ففترت همته وطرح تلك الأوراق «في زوايا الإهمال مدة طويلة حتى كادت تتناثر وتضيع إلى أن حصل عندي باعث من نفسي على جمعها» كما يقول[2].

ورغم أن المرادي كان هو «السبب الأعظم» الذي دعا عبد الرحمن الجبرتي إلى جمع تاريخه على هذا النسق[3]، فإن تأثيره المباشر عليه ليس ملحوظاً. فالجبرتي لم يحظ بلقائه قط، كما أنه لم يطلع على مؤلفه «سلك الدرر»، ولم تستمر المراسلات بينهما أكثر من نصف عام، وهي الفترة الواقعة بين وفاة الزبيدي والمرادي[4]. أما تأثير أستاذه الزبيدي عليه فكان كبيراً، إذ يطلق عليه الجبرتي في مؤلفه لقب «شيخنا». ومما لا شك

(١) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٣٤.
(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٤.
(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٤.
(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٣.

فيه ان اتصال الجبرتي بعالم مثل الزبيدي، كان يتميز بسعة المعرفة ووفرة الانتاج، أو على حد قول الجبرتي نفسه «علم الأعلام، والساحر اللاعب بالأفهام»، قد أثر تأثيراً عميقاً فيه. ولذلك فالزبيدي يحتل المرتبة الثانية بعد والد الجبرتي في تأثيره عليه ومساعدته في الحصول على معلومات كافية عن الشخصيات والمجتمع الذي قام بوصفه في كتابه. وإذا كان الزبيدي لا يُعتبر أستاذاً للجبرتي في دراسة التاريخ، إلا أنه كان له بعض الفضل عليه في هذا الميدان. ورغم أن مؤلف «تاج العروس» لا يمكن أن يُوصف بأنه مؤرخ، إلا أنه وضع تسع مؤلفات في التاريخ ما بين كتاب ورسالة[1]. ومن المؤكد أن يكون عبد الرحمن الجبرتي قد تعلم بعض الشيء من منهج الزبيدي التاريخي أثناء عملهما المشترك بناء على طلب المرادي. ويذكر الجبرتي نفسه المناقشة الطريفة التي دارت بينه وبين أستاذه عندما أطلعه على جزء مما جمعه فيقول: «جمع الحقير [يقصد الجبرتي نفسه] ... ما تيسر جمعه وذهبت به يوماً وعنده [يقصد الزبيدي] بعض الشاميين فأطلعته عليه فسرّ بذلك كثيراً وطارحني وطارحته في نحو ذلك بمسمع من المجالس»[2].

وعلى أية حال، توقف عبد الرحمن الجبرتي عن متابعة بحثه حين وصله نبأ وفاة المرادي، كما أن بحثه من الناحية التاريخية حتى ذلك الوقت لم يتعد بعض التراجم. وهكذا انقطع الجبرتي عن كتابة التاريخ بعد عام ١٢٠٦ هـ (١٧٩١ م)، ولم يعد إليها في شكلها الجديد وهو المذكرات اليومية إلا في عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨ م) عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر[3]. فلقد شجعه مجيء الحملة الفرنسية على معاودة الكتابة من جديد لتأريخ أحداث الحملة، فكتب مخطوطاً بعنوان «تاريخ مدة الفرنسيس بمصر» يؤرخ فيه للشهور السبعة الأولى للحملة ابتداء من ١٠ محرم عام

---

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٥؛ جمال الدين الشيال: الحركات الإصلاحية، ص ٧٥.
(٢) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٣٤.
(٣) محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٣٤ - ٣٥.

١٢١٣ هـ (٢٥ يونيو ١٧٩٨ م) حتى نهاية شهر رجب من نفس العام (ديسمبر ١٧٩٨ م)[١]. واعتمد الجبرتي فيما بعد على هذا المخطوط في إعداد كتابيه « مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس » و « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » بعد أن حذف الآراء الصريحة والأخبار التي تسيء إلى سمعة بعض الأشخاص. ويشير الجبرتي نفسه إلى هذا الأمر في مقدمة « مظهر التقديس » فيقول : « ولقد كنت سطرت ما حصل من الوقائع من ابتداء تملك الفرنسيس لأرض مصر إلى أن دخلها مولانا الوزير في أوراق غير منظومة ... وكثيراً ما كان يخطر ببالي ، وإن لم يكن ذلك من شأن أمثالي ، أن أجمع افتراقها ، وأكسبها بالترصيف اتساقها ، ليكون ذلك تاريخاً مطلعاً اللبيب عن عجائب الأخبار وغرائب الآثار ، تذكرة بعدنا لكل جيل »[٢].

وفي أعقاب خروج الفرنسيين من القاهرة في ١٤ يوليو عام ١٨٠١ ، دخلت القوات العثمانية القاهرة بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ، وعادت مصر مرة أخرى إلى حكم العثمانيين . وقد ابتهج الجبرتي ككثيرة من المصريين بهذا الأمر ابتهاجاً عظيماً ، وسجل هذا الشعور في كتاب اشترك في تأليفه معه صديقه الشيخ حسن العطار وسماه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » . وبدأ في تأليف هذا الكتاب في شهر صفر عام ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م) وانتهى منه في شهر شعبان من نفس السنة ، أي في مدة ستة أشهر فقط. ويبدو من إهداء الكتاب إلى الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا أن الكتاب قد ألف بتكليف منه ، وهو بذلك يمثل التاريخ الرسمي للحملة الفرنسية . وبدأ الكتاب ، بعد الحمدلة ، بمدح الدولة العثمانية الخاقانية ، ولام المماليك على تهاونهم في تحسين الثغور والعناية بعدة الحرب ورجالها ، وسلوكهم مع أهل مصر ، ثم ذكر السلطان سليم الثالث

---

(١) S. Moreh, " Reputed autographs of Abd Al-Rahman Al-Jaburti and related problems ", *BSOAS*, vol. XXVIII.3 (1965), pp. 524 — 540.

(٢) « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس — يوميات الجبرتي » ، جزءان ، نشر محمد عطا (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٢٠ .

العثماني (١٧٨٩ – ١٨٠٧) وتداركه مصر بتخليصها من الفرنسيين . وذكر صدره الأعظم يوسف ضيا بأوصاف لا تكاد تنتهي من المدح والتفخيم والإشادة والتعظيم[1]. كما وضحت في هذا الكتاب فكرة التمسك بالدولة العثمانية والترحيب بعودة جيشها إلى مصر ، واعتبار هذا بداية لانبثاق عهد جديد زاهر ، ونهاية حكم الفرنسيين الذين كان يشير إليهم في مواضع كثيرة من الكتاب بأنهم « الكفار » و« عصابة الكفار » و« دولة الكفر ». ولقد أحسن يوسف ضيا باشا استقبال الكتاب لأنه بعد عودته إلى استانبول أطلع السلطان سليم الثالث عليه فأمر كبير أطبائه مصطفى بهجت بنقله إلى التركية ففرغ من ذلك عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٣ م)[2] ، وأصبح عنوان الكتاب المترجم « ارمغان مصر من الفرنساوية »[3].

وهكذا قام الجبرتي حتى عام ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م) بعملين علميين هامين هما تراجم متناثرة لأعيان القرن الثاني عشر الهجري ، ومذكرات يومية لأحداث مصر في ظل الاحتلال الفرنسي . وفي عام ١٢٢٠ هـ / ١٢٢١ هـ بدأ الجبرتي في كتابة مؤلفه الشهير « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » كتابة منظمة مستمرة . ويبدو أن الدافع الرئيسي الذي دفع الجبرتي إلى كتابة مؤلفه هذا هو خيبة الأمل التي أصابته بعد عودة العثمانيين ، فأدرك أن الحكم العثماني لم يكن خيراً من الحكم الفرنسي بل ربما كان الحكم الفرنسي يفضله من بعض الوجوه[4]. ويقع « عجائب الآثار » – الذي يعتبر مصدراً من أهم مصادر تاريخ مصر الحديث ، وسجلاً حافلاً جامعاً دقيقاً لحوادث السنين التي أرخ لها – في أربعة أجزاء . ويقول الجبرتي في مقدمة كتابه :

---

(١) محمود الشرقاوي : دراسات في تاريخ الجبرتي – مصر في القرن الثامن عشر ، الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٥٧) ، ص ٣٦ – ٣٧ .

(٢) محمد أنيس : الجبرتي بين مظهر التقديس وعجائب الآثار ، مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة ، المجلد الثامن عشر – الجزء الأول (مايو ١٩٥٦) ، ص ٦٥ .

(٣) محمود الشرقاوي : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٤) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٦٢ – ٦٤ .

« إني كنت سودت أوراقاً في حوادث آخر القرن الثاني عشر وما يليه ، وأوائل القرن الثالث عشر الذي نحن فيه ، جمعت فيهـــا بعض الوقائع إجمالية ، وأخرى محققة تفصيلية ، وغالبها محن أدركناها ، وأمور شاهدناها ، واستطردت في ضمن ذلك سوابق سمعتها ، ومن أفواه الشيخة تلقيتهـا ، وبعض تراجم الأعيان المشهورين من العلماء والأمراء المعتبرين ، وذكر لمع من أخبارهم وأحوالهم ، وبعض تواريخ مواليدهم ووفياتهم فأحببت جمع شملها ، وتقييد شواردها في أوراق منسقة النظام ، مرتبة على السنين والأعوام ، ليسهل على الطالب النبيه المراجعة ، ويستفيد ما يرومه من المنفعة ، ويعتبر المطلع على الخطوب الماضية ، فيتناسى إذا لحقه مصاب ، ويتذكر أولو الألباب ..... [وسميته] عجائب الآثار في التراجم والأخبار »[1].

وطبع كتاب الجبرتي لأول مرة في عام ١٨٧٨ عندما قام أديب اسحق بنشر الجزء الثالث الذي كتبه الجبرتي عن الحملة الفرنسية مستقلاً بعنوان « تاريخ الفرنسيين في مصر» في جريدة مصر بالاسكندرية[2]. وكان المسيو كاردان ، مترجم القنصلية الفرنسية في الاسكندرية ، قد ترجم هذا الجزء إلى اللغة الفرنسية وطبع بباريس عـــام ١٨٣٨[3]. وفي عام ١٢٩٧ هـ/ ١٨٧٩ — ١٨٨٠ م ، أي بعد تولي الخديو توفيق عرش مصر مباشرة ، طبع الكتاب لأول مرة بالمطبعة الأميرية ببولاق ، وطبع أولاً الجزءان الثالث والرابع ، وفيه بعض من تاريخ محمد علي ، ثم تلاهما الجزءان الأول والثاني[4]. وترجم « عجائب الآثار» إلى اللغة الفرنسية ، ونشر في تسعة أجزاء وطبع بالمطبعة الأميرية بين عامي ١٨٨٨ و١٨٩٦[5]. وذكر المترجمون وهم شفيق

---

(١) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢ — ٣ .

(٢) محمد الشرقاوي : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٣) Alexandre Cardin, *Journal d'Abdurrahman Gabarti pendant l'occupation française d'Egypte, suivi d'un précis de la même Campagne par Mou'allem Nicolas el-Turki secrétaire du prince des Druzes*, Paris, 1838

(٤) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢ من المقدمة .

(٥) *Merveilles biographiques et historiques ou chronique du Cheikh Abd-El-Rahman El-Djabarti.*

بك منصور بكن ، وعبد العزيز كحيل بك ، وجبرائيل نقولا كحيل بك ، واسكندر عمون أفندي ، في مقدمتهم للترجمة الفرنسية أن نوبار باشا هو الذي أوحى إليهم بفكرتها ، وأن يعقوب أرتين باشا كان معيناً لهم في القيام بالمشروع .

وقد اتبع الجبرتي في كتابة تاريخه طريقة اليوميات والحوليات ، فجاء سجلاً حافلاً بالأحداث ، ولذلك كان لهذا الكتاب شأن كبير كشأن الجريدة المعاصرة لأنه دوّن فيه كل الحوادث التي شاهدها . واهتم الجبرتي في الجزئين الأولين بتراجم الرجال وسير المماليك والعلماء وغيرهم ، أما في الجزئين الآخرين فقد ازدادت عنايته بتسجيل الأحداث والوقائع . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن تراجم الجبرتي تحوي الكثير من المعلومات المتعلقة بالحوادث حتى التي لم ترد في سياق الأخبار نفسها . ولذلك فمن الخطأ أن يقتصر البعض على الأخبار دون الاستعانة بالتراجم في فهم هذه الأخبار نفسها . ومن الواضح أيضاً أن الجبرتي دوّن تاريخه هذا دون أن يظهر أية عاطفة فيما يكتب . ففي الجزء الثالث – على سبيل المثال – سجل الجبرتي بأمانة وإفاضة حوادث الحملة الفرنسية ، ومقاومة المصريين لجنود نابليون في صفحات طويلة لا يستبين فيها القارئ أي لون من ألوان العاطفة . ويتضح من أسلوب الجبرتي في كتابه أنه كان يكتب حسبما يملي عليه اعتقاده ، ولم يفته أن يذكر للفرنسيين بما فعلوه من خير ، فمدح اعتدالهم وعدالتهم ، وذكر الاصلاحات التي أحدثوها في مصر ، وعدّد مساوئ الحكم العثماني كما ذكر مساوئ الحكم الفرنسي . ولم يتحيز الجبرتي في كتابه لطائفة أو لدولة أو لأي إنسان مهما عظم نفوذه ، فأورد الحقائق دون أن يتأثر بجاه من يكتب عنهم . وأكد الجبرتي على هذا الاتجاه في كتابه بقوله : « ولم أقصد بجمعه خدمة ذي جاه كبير ، أو طاعة وزير أو أمير ، ولم أداهن فيه دولة بنفاق ، أو مدح أو ذم مباين للأخلاق ، لميل نفساني أو غرض جسماني »[1].

(١) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٦ .

وبعد تميز منهج الجبرتي في الكتابة والتأليف بالدقة في استقصاء الحوادث، وبالموضوعية التي نستشفها من تأكيده أنه كان يكتب للحقيقة والتاريخ. وأدرك الجبرتي أهمية الاستعانة بالوثائق في كتابة التاريخ، فأورد العديد منها وضمنها تاريخه مثل منشور نابليون؛ والنص الكامل لمحاكمة سليمان الحلبي؛ والأوامر والقوانين التي كان يصدرها حكام مصر من عثمانيين ومماليك وفرنسيين[1]. ويتمشى هذا الاتجاه إلى حد كبير مع الدقة التي تميزت بها كتاباته. كما اتبع الجبرتي في جمع مادته التاريخية وترتيبها وتبويبها منهجاً علمياً حديثاً إذ استخدم طريقة «الطيارات» أو ما نسميه الآن بالبطاقات. ولنا الآن أن نتساءل عن مفهوم الجبرتي عن علم التاريخ وفائدته وأهدافه. يقول الجبرتي نفسه: «ان التاريخ علم يبحث فيه عن معرفة أحوال الطوائف، وبلدانهم، ورسومهم، وعاداتهم، وصنائعهم، وأنسابهم، ووفياتهم، وموضوعه أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء، والأولياء، والعلماء، والحكماء، والشعراء، والملوك، والسلاطين، وغيرهم. والغرض منه الوقوف على الأحوال الماضية من حيث هي، وكيف كانت، وفائدته العبرة بتلك الأحوال، والتنصح بها، وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن، ليحترز العاقل عن مثل أحوال الهالكين، من الأمم المذكورة السالفين، ويستجلب خيار أفعالهم، ويجتنب سوء أقوالهم، ويزهد في الفاني، ويجتهد في طلب الباقي»[2]. ومنهج الجبرتي هذا وفهمه للتاريخ يؤكد حقيقة انتمائه إلى مدرسة المؤرخين الاسلاميين التقليديين، فكان يرى — مثلهم — أن من أهم فوائد التاريخ العبرة بما جرى للغابرين والتنصح بأحوالهم.

وظهور مؤرخ كعبد الرحمن الجبرتي يعتبر ظاهرة من الظواهر التاريخية التي ليس لها تفسير واضح، لا سيما وأن الكتابة التاريخية قد تدهورت

---

(١) جمال الدين الشيال: التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر. (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٢٠.

(٢) عجائب الآثار، ج ١، ص ٣.

في تلك الفترة ، وتسربت الكتب التاريخية خارج البلاد . ويذكر الجبرتي بعض الأسباب التي أدت إلى تدهور الكتابة التاريخية فيقول : « فإنا لم نر من ذلك كله [أي كتب التاريخ] إلا بعض أجزاء مدشتة بقيت في بعض خزائن كتب الأوقاف بالمدارس مما تداولته أيدي الصحافين ، وباعها القومة والمباشرون ، ونقلت إلى بلاد المغرب والسودان ، ثم ذهبت بقايا البقايا في الفتن والحروب ، وأخذ الفرنسيس ما وجدوه إلى بلادهم »[1]. ولكن الجبرتي أولى دراسة التاريخ اهتماماً بالغاً ، واختلف عن معاصريه الذين نبذوا التاريخ « وأغفلوه ، وتركوه ، وأهملوه ، وعدّوه من شغل البطالين ، (وقالوا أساطير الأولين) »[2]. وخطا الجبرتي خطوة كبيرة في إحياء الكتابة التاريخية وبعثها من جديد ، وعلل اتجاهه هذا بقوله : « كان علم التاريخ علماً شريفاً ، فيه العظة والاعتبار ، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار ، وقد قص الله تعالى أخبار الأمم السالفة في أم الكتاب ، فقال تعالى (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب)[3] ، وجاء من أحاديث سيد المرسلين كثير من أخبار الأمم الماضين كحديثه عن بني اسرائيل ، وما غيروه من التوراة والانجيل ، وغير ذلك من أخبار العجم والعرب ، مما يقضي بمتأمله إلى العجب ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : « من علم التاريخ زاد عقله »[4].

ورغم دقة الجبرتي وكفايته في تدوين الحوادث ومداومته على البحث والاستقراء ، لم يكن أسلوبه يسير على نسق واحد ، بل كان مصرياً عامياً كثير الأغلاط في المفردات وفي العبارة . ولم يلتزم الجبرتي السجع ولكنه أحياناً يتفصح به في غير موضعه فيبدو ظريفاً مضحكاً . وقد اعتذر الجبرتي في مؤلفه عن ضعف أسلوبه ، وتقصيره ، وأخطائه بقوله : « هذا

(١) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٦ .
(٢) عجائب الآثار ، ج ١ ص ٥ ؛ وآخر ما جاء بالنص من سورة الفرقان ، الآية رقم (٥) .
(٣) سورة يوسف ، الآية رقم (١١١) .
(٤) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٤ - ٥ .

[illegible] بقصور الباع ، وقصور الطباع ، في قوانين المعاني العربية ، ودواوين المعاني الأدبية » . ورغم ذلك ، فقد اختلفت تفسيرات الباحثين حول ضعف الأسلوب وكثرة الأخطاء . فيرى البعض أن وجود الأخطاء النحوية ليس دليلاً على جهل الجبرتي بها ، فلقد آثر أن يكون قريباً من العامة في تعبيره وأن تبقى أخطاؤهم في تعبيرهم وفي كتابه[1]. ويعلل البعض الآخر هذه الظاهرة بأن الجبرتي لم يفرغ للأدب ولا مهر فيه ، بل درس العلوم الشرعية والفلك والرياضة ثم عمد إلى التاريخ ، فسبيله الدقة والتمحيص ، والرصد والتوقيت ، والصبر والمعاناة ، والقيام أحسن القيام على تدوين الوقائع ، وقد وفى الجبرتي بذلك كله . أما اللغة وتراكيبها وبدائعها فصناعة أخرى تحتاج إلى مثل الوقت الذي ألّف كتابه فيه ، لا سيما وأن الجبرتي ربما مات عن مسودات كتاب لا عن كتاب . ويعتقد أصحاب هذا الرأي بأنه لو كان العمر قد طال به لنقّح وهذّب وفلش ، وأضاف إلى صناعة التاريخ صناعة الكتابة[2]. وإذا كانت بعض عبارات الجبرتي قد تميزت بحسن اللغة والتعبير فمرد ذلك إلى المصطلحات والألفاظ الشرعية المألوفة في الفقه والحديث والتفسير والمعاملات ، والعبارات المحفوظة المتداولة من كتب الأدب . وأياً ما كان الأمر ، فقد غلب على الجبرتي طابع العصر الذي عاش فيه ، فكانت لغته تمثل لغة المثقفين في عصره ثقافة لغوية دينية مصدرها الأزهر في ذلك الوقت .

ويغطي الجزء الثالث من « عجائب الآثار » تاريخ الحملة الفرنسية التي سجل أحداثها أيضاً معاصره نقولا الترك ، وهو عبارة عن مستخرج معدل من « مظهر التقديس » مع إضافة حوادث ما بين عامي ١٢١٦ و١٢٢٠ هـ . [illegible]

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

تغييراً موضوعياً في تفكير الجبرتي السياسي[1]. ونلاحظ عند المقارنة بين بعض النصوص الواردة في مظهر التقديس وعجائب الآثار مقدار التباين في عاطفة الجبرتي وموقفه المعدّل ؛ ففي « مظهر التقديس » حمل الجبرتي حملة شديدة على الفرنسيين والمماليك ، ولم ينظر إلى الحوادث نظرة مجردة من العاطفة الدينية ، وأكـد التمسك بالتبعية العثمانية والترحيب بعودة العثمانيين . أما في « عجائب الآثار » فقد غيّر الجبرتي آراءه وحمل على الدولة العثمانية وأثنى على الفرنسيين في عدة مواضع ، وبذلك نظر الجبرتي إلى الأحداث بعين الناقد الموضوعي، فليس كل ما هو غير إسلامي بسيئ ، وليس كل حكم إسلامي طيباً . ومما لا شك فيه أن الجبرتي عندما قام بإعادة كتابة تاريخ الحملة الفرنسية في الجزء الثالث من عجائب الآثار ، قد برزت صفته كمؤرخ اكثر منه كاتب مذكرات ، فقام بفحص أحداث الحملة وتقييمها بعمق ودقة [2]. ولا يوجد مؤرخ غير الجبرتي كتب عن أحداث الحملة يمثل اسبابه وتحقيقه ، فلقد مكنته عضويته في الديوان الذي أنشأه الجنرال مينو، وصلته القوية برجال الحملة الفرنسية ، وصداقته الوطيدة للشيخ اسماعيل الخشاب – أمين محفوظات الديوان – مكنته من معرفة دقائق الأسرار[3]. ومن ناحية أخرى، أيقظت الحملة الفرنسية عقول بعض علماء مصر ومن بينهم الجبرتي، فكانت كتابته « في تاريخه بعد الحملة أدق وأكثر نقداً لسير الحوادث ورجالها مما كانت عليه قبل الحملة .... »[4].

أمـا المؤرخ الثاني الذي كتب عن الحملة الفرنسية باللغة العربية بعد عبد الرحمن الجبرتي ، فهو المعلم[5] نقولا بن يوسف بن ناصيف أغـا الترك

(١) محمد أنيس : الجبرتي بين مظهر التقديس وعجائب الآثار، ص ٦٣ – ٦٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٣) جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة في عهد الحملة الفرنسية (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ٢٣/٢٧.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة ، ١٩٣٨) ، ص ٢٤.

(٥) المعلم لقب لشخص وجيه متميز ، وهو مستمد من الانجيل لأن السيد المسيح عليه السلام كان يتخذ لنفسه لقب « المعلم » وكان يناديه الناس بالمعلم وقد رفض أي لقب آخر . وكان وصف نقولا « بالمعلم » دلالة على ممارسته تعليم القراءة والخط لبعض أبناء الأسر الأوستقراطية .

(١٧٦٣ – ١٨٢٨)، الذي وضع كتاباً عن تاريخ الحملة في مصر والشام اسمه «ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية».

وينتسب نقولا الترك إلى أسرة يونانية الأصل من القسطنطينية تحولت إلى المذهب الكاثوليكي في أوائل القرن الثامن عشر. وارتحل والده إلى دير القمر، عاصمة لبنان في ذلك الوقت، حيث ولد له نقولا الذي نبغ في الأدب شعراً ونثراً. وعندما نزلت الأسرة دير القمر نسبها الوطنيون إلى «التركية» وعلق لقب «الترك» بنقولا[١]. ولسنا نعرف الكثير عن نشأة نقولا الترك وحياته سوى ما نعرفه عن اتصال والده بالشهابيين على عهد الأمير يوسف الشهابي (١٧٧٠–١٧٨٨)، واختصاصه بأبنائه وكاخيتهم أبي عبتاف جرجس باز وقيامه بالمهام الدقيقة في سبيلهم. وظل نقولا يتردد على قصر الأمير بشير الكبير (١٧٨٨–١٨٤٠) ويقوم بمهامه في بلاطه رغم أنه قتل والده يوسف الترك في عام ١٨٠٧ «لأنه كان متقدم [كذا] عند جرجس باز ويسمع كلامه»[٢]. وعلى أية حال كان نقولا شاعراً مكرماً في بلاط الأمير بشير، وكان ينفق عليه وعلى أسرته بسخاء.

وكان نقولا الترك قد زار مصر في سبتمبر عام ١٧٨٩ ويظهر ذلك من إحدى قصائده التي امتدح فيها اثنين من الشاميين المقيمين في مصر[٣]. وأقام في الديار المصرية فترة من الزمن، وكان مقيماً في «مصر القاهرة» عام ١٧٩٣[٤]، وربما عاد إلى لبنان في العام التالي بعد أن أسس علاقات طيبة بأوساط الشوام المهاجرين إلى مصر من التجار وكتاب الدواوين

(١) ديوان المعلم نقولا الترك، منشورات الجامعة اللبنانية – قسم الدراسات الأدبية / ٤، ضبط نصوصه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني، الجزء الأول (بيروت، ١٩٧٠)، ص ١.

(٢) «كان جرجس باز قد تنامى في الجبل ولم عاد حسب إلى أحد حساب وأودا به الغرور إلى أفعال أشيا كثيرة في البلاد من دون شور الأمير بشير وخاطره، وكان كثير التقلب عديم لذة السر يبرز منه كلام على من هو أكبر منه»؛ انظر حيدر أحمد الشهابي: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، منشورات الجامعة اللبنانية – قسم الدراسات التاريخية / ١٧، القسم الثاني، نشر وتعليق أسد رستم وفؤاد البستاني (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٥١٣ – ٥١٤.

(٣) ديوان المعلم نقولا الترك، ج ١، ص ٢٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٧.

المنتمين إلى طائفة . الكاثوليك مثلا[1]. ويتضح من هذا أن نقولا الترك كان على معرفة ودراية بشؤون مصر وامكانياتها الحربية والاقتصادية ، وهذا ما دفع الأمير بشير الشهابي إلى ايفاده إلى مصر لمراقبة الحالة العامة إبان الاحتلال الفرنسي لها وإطلاعه على اخبارها رصداً لما ترمي إليه أطماع الفرنسيين . ويذكر دي فوربن أن حملة بونابرت على مصر كان من شأنها أن يتجاوز تأثيرها تلك الحدود إلى الأراضي المقدسة ، بل إلى لبنان نفسه . وان « الستين ألفاً من الدروز ، الذين كانوا ينتظرون سقوط عكا لينضموا إلى الجيش الفرنسي ما كانوا ليتورطوا في هذه المغامرة إلا بعد أن يعرف أميرهم بشير الثاني حق المعرفة ، مقدرات هذا الجيش وإمكانيات المقاومة في الحامية المصرية[2]. ويقول الكسندر كردان في هذا الصدد أيضاً . « كان في استطاعة الحملة الفرنسية أن تترك أثراً ظاهراً في حساب الدروز الذين يزعمون أنهم منحدرون من أصل فرنسي . فكان من الأهمية الكبرى لدى زعيم هذه الأمة الحربية [أي الأمير بشير الثاني] ، أن يقف على كل صغيرة وكبيرة تتصل بحوادث مصر . وعلى ذلك أصدر أمره إلى المعلم نقولا بالتوجه إلى دمياط والإقامة فيها ، وهي أفضل بقعة لمراقبة الحوادث بين مصر وسوريا[3] » . وكانت رسائل نقولا الترك إلى الأمير

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠ – ٢٤ .

(٢) انظر : De Forbin, *Voyage dans le Levant*, Paris, 1819.

(٣) A. Cardin, *Expédition française en Egypte, par Mou'allem Nicolas El-Turki*, Paris, 1838, p. 2.

حاول كردان الربط بين الزعم القائل بأن الدروز ينحدرون من أصل فرنسي وبين إيفاد نقولا الترك في مهمة خاصة إلى مصر . وكان قد أشيع عن الدروز أنهم ينتسبون إلى القائد الفرنسي الصليبي دروز Dreux . وقد ذكر هذا الرأي كثير من الكتاب الفرنجة منهم : الأب أوجين روجيه الفرنسيسكاني في تاريخه « الأرض المقدسة » ، والكاتب الروسي باسيلي في كتابه « سورية وفلسطين » ، ورستل هيبر في كتابه « التقاليد » . وتطرق هذا الاعتقاد إلى كثير من المؤرخين العرب مثل جورجي يني في « تاريخ سورية » وجورجي زيدان في الهلال . ولكن المسيو بيجيه دي سان بيير (Puget de St. Pierre) فند هذا الزعم في كتابه (تاريخ الدروز في لبنان) وأثبت أن المعنيين عرب . (انظر : عيسى اسكندر المعلوف تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني ، بيروت ، ١٩٦٦ ، حاشية ٢ ص ٣٤ – ٣٥) .

بشير الشهابي – في طريقه إلى لبنان ، بمنطقة أحمد باشا الجزار ، مما عرّض حامليها للخطر . ويذكر كردان أن إحدى تلك الرسائل وقعت في يد الجزار مما أدى إلى نزول الكوارث بأحد إخوة المعلم نقولا القاطنين في عكا .

ولم يغادر نقولا الترك مصر مع رجال الحملة كما اعتقد البعض ، بل ظل مقيماً بها حتى عام ١٨٠٤ حين غادرها عائداً إلى دير القمر حيث استأنف التدريس وقرض الشعر من جديد . وانصرف حتى وفاته عام ١٨٢٨ إلى وصف عصره وبيئته ، وأصبح ديوانه من المصادر المهمة التي لا يستغنى عنها في تاريخ الحقبة الممتدة من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٨٢٥ . ويعتبر هذا الديوان صورة صادقة لحياة الشاعر مثل أسفاره بين مصر ولبنان ، وإقامته في دير القمر ، وتنقلاته في المدن والقرى اللبنانية ، وزياراته الأمير بشير[١] . وفي أواخر أيامه ، فقد نقولا الترك بصره ، وكانت ابنته الشاعرة وردة تكتب بما يمليه عليها من أشعاره[٢] . ولقد استطاع نقولا الترك – خلال السنوات الثلاث التي قضاها في مصر لمراقبة الجيش الفرنسي وتحركاته – ان يجمع المعلومات والملاحظات التي كونت كتابه الضخم عن الحملة الفرنسية . وقد ظهرت أول طبعة لكتاب نقولا الترك في عام ١٨٣٨ في باريس ، وهي عبارة عن ترجمة فرنسية قصيرة لتسع وستين صفحة قام بها الكسندر كردان ونشرها في ذيل ترجمته لكتاب الجبرتي (Journal d'Abdurrahman Gabarti)[٣] . وفي العام التالي نشر قسماً من هذا الكتاب في باريس ، مع ترجمته الفرنسية ، المستشرق الفرنسي ديجرانج أنيه[٤] . وكان ديجرانج قد قابل نقولا الترك

---

(١) ديوان المعلم نقولا الترك ، ج ١ ، المقدمة ص د – و .

(٢) عيسى اسكندر المعلوف : « تواريخ الامبراطور نابوليون بونابرت باللغة العربية ولا سيما تاريخ نقولا الترك اللبناني منها » ، مجلة المشرق ، ٢٩ / ١٩٣١ ، ص ٢٨٨ .

(٣) A. Cardin. *op. cit.*

(٤) *Histoire de l'expédition des Français en Egyte. Par Nakoula El-Turk*, Publiée et traduite Par M. Desgranges Aine, Secretaire interprète du Roi. Paris. Imprimée par autorisation du Roi à l'Imprimerie Royale, M DCCC XXXIX.

في دير القمر وتعرف به. كما نقل هذا الكتاب نقلاً يكاد يكون حرفياً الأمير حيدر أحمد شهاب (١٧٦٣ – ١٨٣٥) في تاريخه المشهور «الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان»[1]. وعنوان كتاب نقولا الترك الذي نقله حيدر في تاريخه – وهو «ذكر ما حدث إلى الفرنساوية من الانشقاق والنفاق والخصام وخروجهم إلى الديار المصرية وما تم لهم بتلك الأمصار. بنوع الاختصار. والحمد لله العلي الجبار الذي أراح منهم هذه الديار» – يختلف عن عنوان النسخة التي نشرها ديجرانج وهو «ذكر تملك جمهور الفرنسية الأقطار المصرية والبلاد الشامية»[2]. وفي عـــام ١٩٤٨ اقتنت مكتبة الملك السابق فاروق من إحدى مكتبات القاهرة مخطوطاً يقع في ٢٥٩ صفحة، وقد جـاء غفلاً من العنوان واسم المؤلف، وهو منسوخ بخط غير متغير، فيما خلا بضع صفحات في آخره لم تلق العناية الكافية في نسخها. وبعد أن تحقق جاستون ڤييت – في ضوء ترجمة كردان – من أن المخطوط هو نفسه تاريخ نقولا الترك، قام بنشره وترجمته إلى الفرنسية والتعليق عليه؛ وطبعه المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة في عـــام ١٩٥٠ تحت عنوان «مذكرات نقولا ترك»[3]. وهي طبعة أوفى من طبعة ديجرانج، إذ تنتهي حوادثها إلى أغسطس عام ١٨٠٤ وتتحدث عن مقدمات حكم محمد علي. وقد عزز جاستون ڤييت الترجمة بشروح وافية لكثير من الكلمات الأجنبية – من تركية وفارسية وإيطالية وفرنسية – جرى كتّاب ذلك العصر على استعمالها.

ويرى البعض أن نقولا الترك كان واضح الميل بل التعصب للفرنسيين

---

(١) George M. Haddad, The Historical work of Niqula El-Turk 1763 - 1828, *Journal of the American Oriental Society*, vol. 81, No. 3 (Aug. Sept. 1961), pp. 247 - 251.

(٢) انظر: طبعة أسد رستم وفؤاد البستاني (بيروت، ١٩٦٩)، القسم الثاني، ص ٢١٣/ ٣٤.

(٣) Nicola Turc, *Chronique D'Égypte 1798 - 1804*, éditée et traduite par Gaston Wiet (Le Caire, 1950).

وسنعتمد في بحثنا هذا على هذا الكتاب وسوف نشير إليه في الحواشي بعنوان «مذكرات نقولا ترك». ولن نعلق على الأخطاء النحوية أو اللغوية التي لا تخفى على القارئ.

لما له من شعر في مدح نابليون ورثاء الجنرال كليبر. ولذلك يقول محمود الشرقاوي إن «لشهادته ... قيمة كبيرة، فيما يتعلق بمقاومة المصريين لنابليون وحملته، واستبسالهم في هذه المقاومة. لأنها شهادة ليس من الهين عليه الاعتراف بها»[1]. ويقول جبرييل جيار أيضاً: «إن كاتم سر الأمير بشير أو بالأحرى جاسوسه صاحب الشعر الفناني في بونابرت، كان ككثير من أهل المشرق في ذلك الوقت، يميل إلى الفرنسيين»[2]. وفي الواقع، اتصل نقولا الترك بالفرنسيين مثل غيره من المسيحيين الشوام وترجم لهم[3]، وهذا ما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بتعصبه لهم وتعاطفه معهم. وكان عدد كبير من «الشوام» المسيحيين قد نزح إلى مصر في أوائل القرن الثامن عشر، واستقر في المدن المصرية الكبرى ذات الصدارة في المجالين التجاري والصناعي مثل القاهرة، ودمياط، والاسكندرية. وتتابعت هجرة مسيحيي الشام إلى مصر بعد أن وصلت أخبار نجاح المهاجرين إلى إخوانهم في سوريا ولبنان، وطغوا على طائفتي اليهود والأقباط اللتين كان لهما احتكار الوظائف المالية في مصر منذ عهد طويل[4]. وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر، استعان الفرنسيون بمن فيها من مسيحيين وخاصة السوريين لمعرفتهم باللغة العربية، وباللغتين الفرنسية والإيطالية ولاتفاق الطائفتين في اعتناق دين واحد، ومذهب واحد[5]. ولما غادرت الحملة مصر، تركها «جماعة كثيرة من القبط .... والمترجين .... وكثير من

(١) محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الثالث (القاهرة، ١٩٥٦)، حاشية ١ ص ٤٠.

(٢) G. Guémard. *Histoire et bibliographie critique de la Commission de sciences et arts et de l'Institut d'Égypte* (Le Caire, 1936), pp. 111-112.

(٣) عيسى اسكندر المعلوف: «تواريخ الامبراطور نابوليون بونابرت باللغة العربية»، الشرق، ٢٩/ ١٩٣١، ص ٢٨٧.

(٤) بولس قرألي: السوريون في مصر، الجزء الأول (مصر، ١٩٢٨)، ص ٨٢ - ٨٥؛ عجائب الآثار، ج ١، ص ٣٠٩؛ انظر أيضاً: مذكرت نقولا ترك، ص ٣٣ - ٣٥، ٦١ - ٦٣.

(٥) بولس قرألي: المرجع السابق، ج ١ ص ٩٠؛ عجائب الآثار، ج ١، ص ٣٠٩؛ مذكرات نقولا ترك، ص ٣٣ - ٣٥، ٦٢ - ٦٣.

نصارى الشوام والأروام..»[1]، وكان من بينهم القس جبرائيل الطويل الذي عيّن فيما بعد أستاذاً للغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية في باريس[2]. ولقد ظن البعض أن نقولا الترك غادر مصر أيضاً مع رجال الحملة، بيد أن هذا الظن يفتقر إلى دليل مادي. ومن المنطقي أن يتعاطف نقولا الترك مع الفرنسيين كغيره من بقية «الشوام» المقيمين في مصر[3]، ولكن ذلك لم يؤثر على الآراء والملاحظات التي دونها في تاريخه. وكل ما طبع من شعره الغنائي في بونابرت لم يكن سوى قصيدة واحدة أملتها الظروف. وقد نشرت هذه القصيدة وترجمت في الكتاب الذي أصدره ديجرانج، ومطلعها[4]:

لله عصر قد زهـا	فلك السعادة فيه دار
وجمال كوكب دولة الـ	جيش الفرنساوي أنار
يا حسنها من دولـة	بالافتخار لها اشتهار
مقدامهـا ذو سطوة	تهدي الملوك له الوقار
الشهـم بونابارتـة	ليث الوغـا والاقتدار
من فاق قدراً وارتقى	أوج العلا وسماء الفخار
ندب توحـد بالورى	بشهامة ذات اعتبار
قهـر الممالك جمّـة	وغزا البلاد مع الديار
وأتا لنـا بجحافـل	ومراكب طوت البحار
وتملّك الاسكندريـ	ـة بسرعة دون اعتبار

(١) عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٨٧.

(٢) قسطنطين الباشا: محاضرة في تاريخ طائفة الروم الكاثوليك في مصر (ألقاها في النادي الكاثوليكي في القاهرة في ٢٧ شباط ١٩٣٠)، حريصا، ١٩٣٠، ص ٣٩.

(٣) بعد أن ترك الترك مصر بعدة أعوام بلغه أن «أحد أحبابه المدعو باسيلي فخر قنصل دولة فرنسة ووكيل غيرها من الدول» قد اشترى قصراً في مدينة دمياط، فأهداه أبياتاً من الشعر استعاد فيها ذكرى الليالي الخوالي على ضفاف النيل. (انظر: ديوان نقولا الترك، ج ١، ص ١١٨).

(٤) Desgranges, *Histoire de l'expédition des français en Égypte*, pp. 281 - 282 :
ديوان نقولا الترك، ج ١، ص ١٨٠ – ١٨٢.

وملأ الأراضي عسكراً حول الكنانة واستدار
من كلّ صنديـــد فتى يوم القتال له اصطبار
صفّ الصفوف بحكمة وفنون حرب واختبار
وسطى بشدّة عزمـــه وعلى جيوش الغز غار
وأرام خطباً شديـــ ـد الهول فيه العقل حار
وأثار نار الحـــروب في يوم تشيب به الصغار
يوم يقـــال بـــه له لله درّك من نهـــار
فهناك جيش الغز قـد صـاح الهزيمة والفرار
ورأوا المنية فوقهـــم قد أمطرت جمرات نار
ذو البطش منهم والفتى طلب النجا وبه استجار
وتبدّدت تلك الجمـــا هير العديدة في القفار
وتشتّتت أمراءهـــا وغدت بذل وانكسار
وفتـــوح مصر كان في صفر وأمر الله صـار
في يوم سبت فيه قـد ارّخت تمَّ الانتصار

حقيقة أن هذه القصيدة توحي بميـــل نقولا الترك إلى محاباة الفرنسيين ، ولكننا إذا أمعنا النظر في كتابه يظهر لنا عكس ما يقصده البعض . فقد أعجب نقولا الترك بالشجاعة الحربية في أي معسكر كانت ، فأشاد بذكرها عند الفرنسيين، كما نوه بها لدى المماليك. وما نستطيع أن نوضحه في هذا المجال أن نقولا الترك كان يبغض الأتراك[1] .

وقد اتبع نقولا الترك الطريقة التقليدية في كتابة تاريخه ، إذ أخضع تأريخه للأحداث لطريقة اليوميات والحوليات. ومما أضفى على كتابه قيمة تاريخية أنه كان على اتصال بكبار القوم ، من وطنيين وأجانب ، حكاماً وولاة وموظفين وتجاراً، ووقف على أحوالهم وأعمالهم وأرّخ أهم أحداثهم. ومع أنه اقتصر في تاريخه على تسجيل الأحداث ولم يتعدّ ذلك إلى التعليل

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ح من المقدمة .

والنقد ، فإنه امتاز بدقة في النظر ، وصواب في الحكم ، وتحرٍّ لبعض المعلومات ، ولباقة في الوصف أعجب بها ديجرانج فنسبها إلى الفن[1] ، وربما لا نبعد كثيراً عما كان يقرأه نقولا الترك في « سيرة عنترة » . ولكنه كتب تاريخه بلغة عامية ذات عبارات ركيكة ، وشط في أسلوبه عن قواعد النحو والصرف ، واهتم فقط بتحقيق الفكرة التي يرمي إليها في تاريخه بجمل مسجوعة . وهكذا يبدو الفرق الكبير بين أسلوب نقولا الترك ومعاصره الجبرتي ؛ فرغم ما شاب أسلوب الجبرتي أيضاً من ضعف وتقصير وأخطاء إلا أنه أفضل بكثير من أسلوب نقولا الترك الذي لم يلتزم إطلاقاً بقواعد النحو والصرف والإملاء . والجبرتي ، على أية حال ، قد تتلمذ في الأزهر ، وتلقى العلم على يد نخبة من علمائه الكبار في ذلك الوقت ثم أصبح عالماً من علمائه . وليس من المستبعد أن يكون الجبرتي – كما وضحنا من قبل – قد مات عن مسودات كتاب لم يطل به العمر لتنقيحها وتهذيبها[2]. أما نقولا الترك فيبدو أن أسلوبه كان ضعيفاً وركيكاً بطبيعته ، ويظهر هذا جلياً في ديوان شعره الذي لم يسم في شيء فوق آثار التقليد النظمي المتتابع في عصور الانحطاط ، بل كان يقل عنها في قوة السبك وشدة الضبط . وبذلك يبدو أن « لغة العرب لم تعنُ تماماً لحفيد اليونان . فظلّ شاهد عصر جليل ، دقيق النظر ، مرهف الشعور ، صائب القياس ، بصير الحكم ، ولكنه سيء التعبير »[3].

وإذا كان الجبرتي قد كتب بهدف « التنصح ... والوقوف على تقلبات الزمن »[4] ، فإن نقولا الترك دوّن تاريخه أيضاً بهدف انتفاع الطلاب ، فهو يحدد هدفه ومنهجه في مقدمة كتابه في قوله :

« ... قد جرت عادة الأوايل ، بتأليف الكتب والرسايل ؛ وتاريخ ذكر ما يمر عليهم من الحوادث الكونيه ، والحركات

(١) Desgranges, *op cit.*, p. VII.

(٢) انظر ما جاء هنا من قبل : ص ١٦

(٣) ديوان نقولا الترك ، ج ١ ، ص ي .

(٤) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣ .

الكليه ؛ كقيام دولة على دوله ، واشتهار الحروب المهوله ؛
وما يتعلق بها من المواقع المريعه ، والامور الفظيعه ؛ فحق
لنا ان نذكر في هذا الكتاب ، لانتفاع الطلاب ؛ ذكر ما
اجرته يد الاقدام ، بهذه الامصار ؛ منذ اذ بتت العزه
الالهيه ، بظهور المشيخه الفرنساويه ، وما تاتى بسببها من
الفتن في البلاد الافرنجيه ؛ حتى عمت ساير الأقطار ، وشملت
كامل الامصار ؛ وقتل سلطانهم ، وخراب بلدانهم ؛ وانتشار
شانهم ، وربحهم بعد خصرانهم ؛ وذلك بظهور فرد أفرادهم ،
وقايد اجنادهم ؛ البطـــل الصنديد ، ذو البطش الشديد ؛
الأمير بونابرته . وذكر الحروب التي ثارت في تلك الممالك ،
ووقوع الشر والمهالك ؛ وقهر تلك البلاد التي اتصلوا اليها ،
والانتصارات العظيمة التي حصلوا عليها ؛ وانتقالهم العجيب
من الغرب إلى الشرق ، مرور اسرع من البرق ؛ وتزولهم
عــلى جزيره مالطا ، كالصواعق الساقطه ؛ وتوجههم ثغر
الاسكندريه ، واستيلايهم على الأقطار المصريه ، والتعبير عما
وقع لهم من التمليك ، وحروبهم مــع دولة الغز المماليك ؛
وركوبهم على الأقطار الشامية ، وحصارهم لمدينة عكا القويه ؛
ورجوعهم إلى أرض مصر ، وجميع مـــا تم لهم في ذلك
العصر ؛ وحروبهم مع الدولتين العظيمتين الدولة العثمانيه ،
والدولة الانكليزيه ؛ وملاقاتهم للعساكر البحريه والبريه ،
ومصادماتهم مع التباريد الهمايونيه الخنكاريه ، وخروجهم
من مصر القاهره بالتسليم ، من بعد حروب وافره وهول
عظيم ؛ من بعد مكثهم بالكنانه ثلثة أعوام بالتمام ابتداوها
شهر محرم سنة ١٢١٣ واخرهـا شهر صفر سنة ١٢١٦ ؛
وكانت ترا اعجب العجايب ، وأغرب الغرايب ، وفي هذا
الكتاب أيضا ذكر دخول الدولة العثمانيه ، من بعد خروج
الدوله الفرنساويه ، وذكر ما تم لهم مع دولة الغز المحمديه ؛

وذلك من بعد تملكهم دار الكنانه ، فنقول وبالله القوة والاستعانة ..... »[1].

وبدأ نقولا الترك مذكراته عن الحملة الفرنسية بمقدمة سريعة عن التطورات التي حدثت في فرنسا من الثورة إلى قيام الجمهورية. ونستدل من هذا على أن نقولا الترك كان ملماً بتاريخ الثورة الفرنسية و مغزاها ؛ فهو يشير إلى ثورة الشعب الفرنسي على الملك لويس السادس عشر والنظام القديم ، ومحاولة هروب الملك إلى النمسا ، وانتهاء الملك المحاولة بالفشل وإعدام الملك هو وزوجته . ولا تقتصر رواية نقولا الترك على هذا الحد ، بل إنه يتطرق إلى الحديث عن موقف الدول الأوروبية من الثورة الفرنسية وتكوين التحالفات الدولية ضدها ؛ فيذكر أن ملوك أوروبا « قامت كلها على ساق وقدم ، وقالوا لانفسهم نحارب هذا الشعب الهايج العاصي ، ونبيد ذكره من العالم ، لكي لا تتشبه به باقي شعوب الممالك ، ويقوموا على ملوكهم ويقتلوهم ، ويخرجوا نظير هؤلاء الخارجين ، فبدوا الملوك يجيشوا عليهم . فاول من تحرك لقتالهم الانبراطور ملك النمسا ، ومملكة اسبانيا ، والانكليز ، والفلمنك ، وباقي سلاطين بلاد ايطاليا ، وبالجملة كامل بلاد أوروبا قامت ضدهم ، وتعرت مشيخة فرانسا من صحبة وصداقة كامل البلاد الافرنجية »[2]. ثم تعرض نقولا الترك بعد ذلك إلى انتصارات الفرنسيين و« سارى عسكرهم الكبير بونابرته » في ايطاليا حتى تم إعداد الحملة الفرنسية وإقلاعها من طولون إلى الاسكندرية والأقطار المصرية . وهكذا قدم نقولا الترك للحملة الفرنسية بمعلومات عن البلاد التي خرجت منها وخط سيرها ، مما يدل على أنه كان مطلعاً على أسباب الثورة الفرنسية وأهدافها ومبادئها .

ويختلف نقولا الترك في ذلك عن معاصره عبد الرحمن الجبرتي، الذي يبدو أن معلوماته عن الثورة الفرنسية وتطوراتها كانت منعدمة . فقد

---

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ١ - ٢ . (٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٤ - ٥ .

استهل عبد الرحمن الجبرتي روايته عن سنة ١٢١٣ هـ – وهي سنة نزول الحملة أرض مصر – بقوله : « وهي أول سني الملاحم العظيمة ، والحوادث الجسيمة ؛ والوقائع النازلة ، والنوازل الهائلة ؛ وتضاعف الشرور ، وترادف الأمور ؛ وتوالي المحن ، واختلال الزمن ؛ وانعكاس المطبوع ، وانقلاب الموضوع ؛ وتتابع الأهوال ، واختلاف الأحوال ؛ وفساد التدبير ، وحصول التدمير ؛ وعموم الخراب ، وتواتر الأسباب ؛ وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون »[١]. ونستشف من ذلك أن الجبرتي لم تكن لديه – مثل معاصره نقولا الترك – صورة واضحة عن أحوال أوروبا السياسية والحضارية في تلك الفترة ؛ فهو لم يتبين ما وراء الغزو الفرنسي من أهداف سياسية واقتصادية ، واقتصر تعليله على أنه فتح ديني قام به النصارى ، وهو يعبر بذلك عن رأيه ورأي معاصريه من المسلمين ، الذين كانوا يرون أنه إذا انهزمت جيوش السلطان واستباح جند النصارى أرضه فقد اختل ميزان الحياة واضطرب أمرها . ولذلك نظر الجبرتي إلى خضوع المصريين المسلمين الحكم الفرنسي على أنه شر لا يوازيه عسف ابراهيم بك أو ظلم مراد بك ، أو شرور المماليك والعثمانيين مجتمعة . وقال المغفور له الأستاذ محمد شفيق غربال – في تفسيره لهذا الأمر – أن الحكم الفرنسي « كان انقلاباً من نوع لم يعرفه المصريون ، إذ لما زال حكم مراد وابراهيم حل محلهما بونابرت ولم يكن مسلماً ولا مملوكاً ، ومهما قيل في تدين الفرنسيين في تلك الأيام فهم غير مسلمين ، قد تصل بهم الضرورة الحربية – أو ما ظنوه ضرورة حربية – إلى انتهاك الحرمات الإسلامية »[٢]. ولذلك جاءت مقدمة الجبرتي عن الحملة الفرنسية تعبيراً لمفهوم هذا العصر عن حقيقة الصراع بين الشرق والغرب ، وهو أمر يختلف فيه تماماً مع نقولا الترك .

---

(١) عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٢ . وآخر ما جاء بالنص استشهاد من سورة هود ، الآية رقم (١١٧) .

(٢) انظر : محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر في سنة ١٨٠١ ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

ومن خلال سردهما لأحداث الحملة الفرنسية ، تعرض الجبرتي ونقولا الترك لأهم تطوراتها ولسياسة نابليون بونابرت الإسلامية وموقف المجتمع الشرقي الإسلامي من التقاليد والعادات الغربية ، فاتفقت وجهة نظرهما إلى حد كبير . فقد تطرق الاثنان – مثلاً – إلى الروح الاسلامية السائدة في ذلك الوقت وإلى العازل الديني الذي كان يفصل بين الشعب المصري وبين الحكم الفرنسي . ورغم أن نقولا الترك كان مسيحياً كاثوليكياً إلا أنه أكد – مثل الجبرتي – أهمية هذا العازل وأثره في قيام ثورة القاهرة الأولى . ويشير نقولا الترك إلى هذه الروح الإسلامية عندما يتحدث عن هزيمة القوات العثمانية في موقعة أبي قير البرية (٢٥ يوليو عام ١٧٩٩) فيقول :

« إن العساكر الفرنساوية رجعت إلى مصر بنصر عظيم ، ورجع أمير الجيوش وصحبته مصطفى باشا كوسا مع ابنه وبعض اتباعه ، وحصل قهراً عظيماً عن ذلك عند المصريين بانكسار هذه العمارة .

فعرف ذلك أمير الجيوش بونابرته ، وحين دخلت العلما عليه لكي يهنوه بقدومه .

فقال لهم ، كنت أظنكم أيها المصريون انكم تحبوني ، وتفرحوا بنصرتي ، وتحزنوا لحزني ، والآن رايتكم بضد ذلك ، فأنا قدمت لكم كل محبة ، وقلت لكم انني أنا احب النبي محمد ، وذلك لكون انه بطل صنديد نظيري ، وصاحب فتوحات ، فذاك غزى عشرون غزوة ، وأمـــا أنا غزوت ، وأمامي غزوات كثيرة ، وسوف تشاهدوا وتسمعوا ، والآن انتم متضجرين من الفرنساوية ومتـ.ـرين ، فسوف ياتيكم زمان الذي به تفتشون على عظام الفرنساوية .

وتبكون عليها ، ومثل هذا الكلام وغيره كلمهم بـه عدة أمرار . وكان في مـده اقامته في مصر دايما يكلمهم

بالسان ، ويكتب لهم أوراق ، ويعلقها على حيطان المدينة بالأسواق، لكي يقراها الشارد والوارد، وكان يوعدهم بالاسلام، وبناية جامع باسمه ، وبكل خير يتعلق بالامة الاسلامية . وأما هم فكانت قلوبهم غير امنه ولا مطمانه، وكانوا يقولوا كل هذا خداع ومخاتله لبينا يتملك ، وأمـــا هو نصراني ابن نصراني »[1].

وتعتبر هذه الفقرة التي سجلها نقولا الترك بشكل واضح عن نظرة المجتمع المصري الديني إلى بونابرت، فلم يصف المصريون بونابرت بأنه أوروبي ابن أوروبي ، ولم يقولوا عنه إنه فرنسي ابن فرنسي ، بل اتخذوا من الدين معياراً لتقييمه . ويؤكد نقولا الترك في أماكن متفرقة من مذكراته ، أنه كان يحز في نفوس المصريين خضوع بلادهم لحكم أوروبي مسيحي ، لأن مصر بلد إسلامي منذ أن فتحها عمرو بن العاص ، ولأنها ظلت على هذا الوضع الإسلامي على توالي الأدهر والعصور ، كما أن وهـذا الأمر يصعب على أهل مدينة مثل هذه لها في يد الإسلام من ظهور النبي ، وفي القديم قصدوا النصارى الافرنج الاستيلا عليها جملة أمرار ، فما قدروا وآخرهم السلطان لويس الترنساوي الذي انكسر في المنصورة ، كما تخبر التواريخ. فلهذا السبب صعب جداً دخول الافرنج على المصريين إلى هذه الديار..»[2]. وهكذا كان الشعب المصري يردد أن بلاده كانت حصناً حصيناً للإسلام، ومركزاً مرموقاً للثقافة الدينية العلمية الإسلامية . ويخلص نقولا الترك من وصف مشاعر المصريين إلى القول بأن محاولات الفرنسيين اكتساب قلوب المصريين قد أخفقت ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك ، فقرر أن قبول المصريين للحكم الفرنسي إنما هو أمر ضد الطبيعة .

ولقد أشار الجبرتي إلى الروح الإسلامية التي تمثلت بشكل قوي في ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) والتي يحلو لبعض الباحثين المحدثين

---

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٥٩ – ٦٠ .   (٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٠–٣١ .

إضفاء الطابع القومي عليها. ولا يغيب عن الذهن في هذا المجال أن المجتمع المصري في القرن الثامن عشر كان مجتمعاً دينياً خالصاً غلبت عليه الثقافة والآراء الدينية، فكانت الهتافات التي رددها الثوار هتافات دينية بحتة، لا تمت بأية صلة إلى الشعارات أو المفاهيم القومية. ويصوّر الجبرتي الموقف عند بداية ثورة القاهرة فيقول: «وأصبحوا [أي العامة] يوم الأحد متحزبين، وعلى الجهاد عازمين؛ وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح، وآلات الحرب والكفاح، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينيه، وزُعّر[1] الحارات البرانيه؛ ولهم صياح عظيم، وهول جسيم؛ ويقولون بصياح في الكلام: نصرالله دين الإسلام»[2]. وتتفق رواية الجبرتي مع رواية نقولا الترك في تأكيد هذا الشعور الإسلامي، فيقول الترك في مذكراته عن بداية الثورة: «وأهل مصر حين نظروا أن أهل المنصوره قاموا ضد الفرنساوية، وقتلوا الذين كانوا عندهم، ولا جرى عليهم خلاف، وكذلك اهل اقليم دمياط، ولا جرى عليهم شيء، فدبروا أهل مصر هذا التدبير الآتي ذكره، وهو انه في ذات يوم نهار الأحد، في عشرين ربيع آخر، نزل أحد المشايخ الصغار، وكان من مشايخ الأزهر، وبدا ينادي في المدينة، ان كل مومن موحد بالله عليه بجامع الأزهر، لان اليوم ينبغي لنا أن نغازي في الكفار، وكان اغلب أهل البلد معهم الاس بذلك»[3]. ومن الجدير بالذكر أن نقولا الترك لم يتحرج عندما أطلق لفظة «الكفار» على الفرنسيين، فلقد كان يصف مشاعر الناس وأحاسيسهم وصفاً دقيقاً، كما كان مدركاً أن مصر كانت جزءاً من أرض السلطان، زعيم الإسلام والمسلمين في ذلك الوقت.

---

(١) يعني أناساً ذوي شراسة، والمفرد (زُعرُور) أي سيء الخلق كما جاء في الفيروزابادى (مجد الدين)؛ القاموس المحيط مادة (زعر)، الطبعة الخامسة، شركة فن الطباعة، القاهرة بدون تاريخ؛ وانظر أيضاً: Dozy, R., Supplément aux dictionnaires Arabes, 3ème edition, I, 592, Leyde, Paris: فقد فسر الزاعر - أو الزعرور - بمعنى الخسيس الدنيء (vaurien) أو الشاطر أي الخبيث الفاجر (filou).

(٢) عجائب الآثار، ج ٣، ص ٢٥.

(٣) مذكرات نقولا ترك، ص ٢٨.

ويستخلص الباحث من روايتي الجبرتي ونقولا الترك ثلاث اتجاهات حددت موقف سكان القاهرة من هذه الثورة :

أولاً : إن الدعوة إلى الاشتراك في الثورة كانت مقصورة على « المؤمنين الموحدين بالله » وهو وصف ينطبق على سكان القاهرة دون سواهم.

ثانياً : إن الجامع الأزهر كان مكان حشد التجمعات الإسلامية تتلقى فيه الأوامر ، أو الأسلحة ، أو الذخائر من قادة الثورة .

ثالثاً : ان الحرب التي خاضها أهل القاهرة المسلمون ، كانت حرب جهاد ديني ، استهدفت الانتصار لدين الاسلام ، ولم يطلق فيها الثوار الهتافات التي عرفتها مصر في القرن العشرين ؛ فلم يهتفوا بالاستقلال أو بحياة زعيم الثورة ، لأن أي زعيم مصري مهما بلغت مكانته ومهابته ونفوذه في نفوس المصريين، كان يتضاءل مركزه إذا قورن بسلطان الدولة العثمانية، على أساس أنه سلطان المسلمين. ويؤكد هذه الحقيقة اثنان من المؤرخين الذين عرف عنهم سلامة الحكم والتقدير ؛ فيقول الأستاذ محمد شفيق غربال : « إن التاريخ الصحيح لا يجد في الفتن الشعبية بالقاهرة والأقاليم، إلا باعثاً إيجابياً واحداً ، هو الرغبة في العودة لما ألفه الناس ، ولا يمكن تسمية ما ألفوه استقلالاً ، وإنما اسمه الوحيد حكم المماليك تحت السيادة العثمانية »[1].
أما الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، فهو يقول عن ثورة القاهرة الأولى: « ظل الفرنسيون يحكمون البلاد نحو ثلاث سنين ، تحقق الشعب خلالها أن هؤلاء المغيرين يخالفونه في الدين ، ويخالفونه في اللغة ، ويخالفونه في الحياة الاجتماعية التي يحياها : رآهم يحتمون عليه أموراً لم يألفها »[2].
وهكذا أدت عوامل كثيرة إلى قيام الثورة ضد الفرنسيين ، وإلى زيادة الهوة بينهم وبين المصريين من بينها اختلاف الدين والزي واللغة والتقاليد. وقد عبر الجبرتي ونقولا الترك عن هذه العوامل مجتمعة بعبارات تتسم بالوضوح والدقة .

---

(١) محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ، ص ١٥ .
(٢) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٢١ .

ولم يقف الجبرتي ونقولا الترك عند موضوع الجهـــاد الديني والروح الإسلامية المنتشرة في ذلك الوقت فحسب، بل تعرضا لمشكلة أخرى هامة ظهرت إبّان الاحتلال الفرنسي لمصر، وهي مشكلة التحرر النسائي. فلقد انتشر أثناء الحكم الفرنسي نوع من التحرر النسائي لم يتقبله مجتمع القاهرة، بل نظر إليه على أنه إباحية وفوضى خلقية لا تتمشى مع التقاليد الإسلامية، التي كان الحكم العثماني يحرص على احترامهـا حرصاً بالغاً. فقد اصطحب بعض الضبـاط الفرنسيين زوجاتهم أو عشيقاتهم إلى مصر، ويقدر بعض المؤرخين عددهن بثلاثمائة سيدة تقريباً[1]. وقد عاشت تلك الزوجات أو العشيقات في مصر حياة متحررة من قيود مجتمع شرقي إسلامي محافظ، وكن يشبعن ما كانت تهفو إليه نفوسهن من كل ما هو جديد وطريف. وكتب الجبرتي عن الحرية التي مارستها السيدات الفرنسيات في شوارع القاهرة، وعن ملابسهن، وعن مداعبتهن للعامة وهن يركبن الحمير؛ فراح يقول: « ومنها تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء، وهو أنه لما حضر الفرنسيس إلى مصر، ومع البعض منهم نساؤهم، كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه، لابسات الفستانات، والمناديل الحرير الملونة، ويسدلن عـلى مناكبهن الطرح الكشميري والمزركشات المصبوغة، ويركبن الخيول والحمير، ويسوقونها سوقاً عنيفاً، مع الضحك والقهقهة، ومداعبة المكارية معهم، وحرافيش العامة ... »[2]. وبالإضافة إلى هذا، كانت السيدات الفرنسيات يراقصن الرجال في ميدان الأزبكية في أثناء المهرجان الكبير الذي أقامه الجيش احتفالاً بذكرى قيام الجمهورية.

أما العنصر الثاني مـــن النساء المتحررات في مصر فكان يتمثل في السيدات الشركسيات واليونانيات والأرمنيات ومن إليهن، وقد كن زوجـات أو مستولدات أو جواري للأمراء المماليك والكُشّاف، جيء

---

(١) محمد فؤاد شكري: عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٥٧٢.

(٢) عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٦١.

بهن إلى مصر وأقمن في قصور كانت غاية في الروعـــة والبهاء ، وعشن حياة مترفة ناعمــة باذخة ، وارتدين أرقى أنواع الملابس الحريرية المستوردة من مصانع ليون ، والملابس الصوفية وغيرها ، وقد قتل عــدد كبير من أزواجهن أو أسيادهن في المعـارك التي خاضوها ببسالة ضد الفرنسيين ، وارتفع عدد القتلى منهم في معركة امبابة ، وتشتت شمل العائلات المملوكية ، وانطلقت السيدات إلى حياة التحرر ، بعد أن كن يقضين أحلى سنوات العمر وراء المشربيات ، لا يراهن أحد من الأفراد سوى الأغوات الطواشية الذين يقومون على خدمتهن . وقد عاشت تلك السيدات بعد زواجهن من الفرنسيين حياة أوروبية مترفة منعمة ، وخرجن سافرات في صحبة أزواجهن ، وكن يذهبن معهم إلى منتدى الجيش الفرنسي المسمى تيڤولي (Tivoli) [1] في ميدان الأزبكية وإلى غيره من أماكن اللهو والتسلية .

كما كانت الإماء (الجواري السود) عنصراً ثالثاً متحرراً إلى أبعــد حدود التحرر في مدينة القاهرة ، وكن أيضاً يعشن في قصور الأمراء المماليك والكشاف ، وانطلقن من إسار الرق ، وكن أوفر عدداً ، وأكثر جرأة في تطوير أسلوب حياتهن . وقدم الفرنسيون لهن الملابس الأوروبية فارتدينها ، وقدموا لهن الخيول فركبنها ، وكن يغادرن منازلهن في أي وقت ، ويطفن بشوارع القاهرة ، سافرات الوجوه ، تبدو عليهن الأناقــة في ملابسهن وزينتهن ومشيتهن وحركاتهن . ويصور نقولا الترك هذا الوضع تصويراً دقيقاً ، فيقول : « وفي خمسة وعشرين ربيع ، عمل لهم مولد النبي بشنك عظـــيم ، بزيادة عما كان يصير في مدة الغز . وكانت في كل مواسم الإسلام والأعياد والموالد وجـــبر بحر النيل ، تصنع الفرنساويه احتفالاً عظيماً ، وتضرب مدافــع كثيره ، وحراقات عظيمة ، التي كانت تصير في مدة الاسلام ، وكل ذلك لكي يجذبوهم إلى محبتهم . وأما هم كما أشرنا سابق ، كانت قلوبهم نافرت منهم ، مع أن غالب الفرنساويه وأكثرهم

---

(١) ج . كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢٤ .

كانوا أشهروا ذواتهم بالاسلام ، وبدوا يتعلموا العربية ، ويدرسوا الكتب والقران الشريف ، وكانت بيوتهم مشحونـة من بنات الاسلام ونسائهم ، لا سيا من الجواري البيض ، الذين كانوا في بيوت الغز المماليك . وامـا الجواري السود ، فكانوا بزيادة ، وكانوا يلبسوهم حكم بلاد الافرنج ، ويركبوهم الخيل ويدوروا في المدينه مكشوفين الوجوه جهاراً . وكانت حريت مطلقة إلى جنس النسا والبنات ، وخرجت النسا من بيوتهم خروجاً عظيماً لكون أن الجنس الفرنساوي له مداخله وموانسه ومسايره لجنس النسا بنوع آخر على باقي الجنوس الموجوده في العالم بأسره »[1] . ويتفق الجبرتي في روايته عن الإماء مع نقولا الترك إذ يقول « وأما الجواري السود فإنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى ذهبن إليهم أفواجاً فرادي وأزواجا ، فنطن الحيطان ، وتسلقن إليهم من الطيقان ، ودلوهم على مخبآت أسيادهن ، وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك »[2] .

ثم جاء عنصر رابع هو زواج الفرنسيين من المصريين المسلمات . ويكشف الجبرتي عن التبرج والفساد ودوافع هذا الزواج في قوله :

« فلما وقعت الفتنـة الأخيرة بمصر وحاربت الفرنسيس بولاق وفتكوا في أهلها ، وغنموا أموالها ، وأخذوا مـا استحسنوه من النساء والبنات ، صرن مأسورات عنـدهم ، فزيوهن بزي نسائهم ، وأجروهن على طريقتهن في كامـل الأحوال ، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية ، وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر ، ولما حـل بأهل البلاد من الذل والهوان ، وسلب الأموال ، واجـتماع الخيرات في حوز الفرنسيس ومن والاهم ، وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن ، وموافقة مرادهن ، وعـدم مخالفة

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٦٠ .
(٢) عجائب الآثار ، ج ، ص ١٦٢ .

هواهن ، ولو شتمته أو ضربته بعاسومتها ، فطرحن الحشمة والوقار ، والمبالاة والاعتبار . واستملن نظراءهن ، واختلسن عقولهن لميل النفوس الى الشهوات وخصوصا عقول القاصرات . وخطب الكثير منهم بنات الأعيان ، وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم ؛ فيظهر حالة لعقد الاسلام ، وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها ، وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات ، متزيات بزيهم ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية ، والاحكام العادية ، والأمر والنهي والمناداة ، وتمشي المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها ، وأمامها القواسة والخدم ، وبأيديهم العصى يفرجون لهن الناس مثل ما يمر الحاكم ، ويأمرن وينهين في الأحكام» (١) .

وهكذا نظر الجبرتي وسكان القاهرة الى هذا الزواج المختلط ، والى تحرر المرأة المسلمة على أنها نوع من الرذيلة . وقد شاركهم نقولا الترك هذا الرأي ، فعبر في مذكراته عن الاستياء الشديد الذى عم المصريين بسبب حياة الخلاعة في القاهرة ، وسمي أولئك المصريات « نساء كثيرات من الاسلام » ، وقال « خرجت النساء خروجا شنيعا مع الفرنساوية ،وبقيت مدينة مصر مثل باريس في شرب الخمر والمسكرات والأشياء التي لا ترضى رب السموات » (٢) . ويقول نقولا الترك في مجال

---

(١) عجائب الاثار ، ج٣ ، ص ١٦٢ .
(٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣١ .

آخر ـ وهو فى هذا يتفق فى الرأى مع الجبرتى ـ ان المصريين لم يحتملوا اطلاقا وجود الفرنسيين فى القاهرة « ولا سيما اذا كانوا يرو نساهم وبناتهم مكشوفين الوجوه . مملوكين من الافرنج ، جهارا ماشيين معهم فى الطريق . ناي ين قاعدين فى بيوتهم ، فكانوا يكادوا أن يموتوا من هذه المناظر . وناهيك تلك الخمامير التى اشتهرت فى كامل أسواق المدينة جهارا حتى وفى بعض الجوامع أيضا ، هذا الرويا والمنظر كانت تجعل الاسلام يتنفسوا الصعداء ، ويطلبوا الموت فى كل ساعة · ولكن فى مدة الفرنساوية كانت الناس الـدون فى أحسن حال من بياعين . وشياليين ، وأرباب صنايع ، وحمير ، وسياس ، وقوادين . وسا خوارج · وبالنتيجة الاناس الادنيا كانوا منشرحين ، وسببه كان اطلاق الحرية ..... » (١) ·

واذا كان هناك اتفاق فى الرأى بين الجبرتى ونقولا الترك حول بعض القضايا الدينية والاجتماعية ، الا أننا نجدهما يختلفان فى تفسيرهما أو نظرتهما لبعض الأمور السياسية · ونسوق فى هذا المجال مثلين للدلالة على الاختلاف فى وجهات النظر بينهما ؛ يتعلق الأول بوساطة العلماء لدى نابليون أثناء ثورة القاهرة الأولى : ويرتبط الثانى برأيهما فى محمد على · ففى خلال ثورة القاهرة ، تملكت نابليون بونابرت رغبة قوية فى الانتقام من الجامع الأزهر ومن رجاله ومن يلوذ به . فأصدر أمره فى ٢٣ أكتوبر عام ١٧٩٨ بتحطيم بعض أعمدة الجامع

---

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣١ ·

الأزهر أثناء الليل فى محاولة منه لهدمه . وقد دفع بونابرت الى اتخاذ مثل هذا القــرار ذلك الدور القيــادى البـــارز الذى كان يضطلع به الأزهر فى الحياة المصرية الســـياسية والدينية ، اذ كشفت هذه الثورة لنابليون مدى قدرة الأزهريين على تحــريك الجماهير ثوريا ودينيا . الا أننا نلاحظ أن الأزهر لم يتم هدمه ، ونلاحظ أيضا أن المصادر الفرنسية والعربية قد التزمت الصمت ازاء هذا الأمر الحربى الذى أصدره نابليون بونابرت . ونرجح أنه راجع موقفه بعد أن هدأت هواجسه قليلا ، بالاضــافة الى ما تجدد من عوامل خففت الى حد ما من فورة غضبه ، منها سعى كبار علماء الأزهر أعضاء الديـــوان الى مقابلته فى مقر قيادة الجيش الفرنسى .

وبعد أن سيطر الفرنسيون على الموقف فى الأزهر ومنطقته ، استقبل بونابرت المشايخ أعضاء الديـــوان ، والقى فيهم خطبة طويلة جمع فيها بين التقريع واللوم ، واعلان الصفح عن سكان القاهــرة ، وكان مما جـــاء فى كلمته أنه علم أن موقف معظم المشـــايخ كان يتسم بالضعف ، ثم قـــال : انه يجب أن يعتقد أن أعضاء الديوان لم يشاركوا مشاركة فعالة فى اشعال الثــورة ، ثم مضى يقول لهم ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يمقت مقتــا شديدا اثارة الفتن ونكران الجميل . وطلب منهم أن يذهبوا الى الجامع ويعملوا على تنظيفه . ورد اليهم المصاحف التى اسـتولى عليها الفرنسيون وأعلن أنه لا ينبغى الانتقام من سكان القاهرة . واستلم المشايخ المصاحف لاعادتها الى الجامع الأزهر ، وحمل كل شيخ مجموعة منها ، وذهبـــوا الى الجامع الأزهر ودخلته معهم

الجماهير ، ورفعوا منه الجثث . وبعد أن تم تنظيفه صعد الشيخ عبد الله الشرقاوى المنبر وخطب فى الجماهير ، ونقل اليهم تصريحات بونابرت ، وتتفق رواية بونابرت (١) فى اطارها العام مع رواية عبد الرحمن الجبرتى ، اذ يقول الجبرتى

« وأصبح يوم الأربع (الموافق ٢٤ أكتوبر عام ١٧٩٨) . فركب فيه المشايخ أجمع ، وذهبوا الى بيت سارى عسكر وقابلوه . وخاطبوه فى العفو ولاطفوه؛ والتمسوا منه أمانا كافيا ، وعفوا ينادون به باللغتين شافيا ، لتطمئن بذلك قلوب الرعية ، ويسكن روعهم من هذه الرزية ؛ فوعدهم وعدا مشوبا بالتسويف ، وطالبهم بالتبيين والتعريف؛ عمن تسبب من المتعممين فى اثارة العوام، وحرضهم على الخلاف والقيام؛ فغالطوه عن تلك المقاصد، فقال على لسان الترجمان نحن نعرفهم بالواحد ؛ فترجوا عنده فى اخراج العسكر من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر باخراجهم فى الحال ؛ وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم فى الخطة كالضابطين ؛ ليكونوا للأمور كالراصدين وبالاحكام متقيدين ». (٢) .

أما نقولا الترك ، فيذكر رواية تتعارض مع ما جاء فى كل

(١) Napoléon Ier · Guerre d' Orient . Campagnes d' Egypte et de Syrie, 1798-1799 . Memoires pour Servir à l' histoire de Napoléon dictées par lui-même à Sainte Héléne et publiées parle général Bertrand, Paris, 1847, PP : 255-256

(٢) مذكرات نقولا ترك . ص ٢٩ ــ ٣٠ .

من مذكرات بونابرت ويوميات الجبرتي ؛ فيقول عن وساطة العلماء :

« فقامت العلما ، وجات لعند أمير الجيوش ، ودخلوا على يديه ورجليه ، وترجوه أن يسمح لهم بقيام العسكر من الجامع المذكور ، فلم قبلت رجاواتهم ، وويخهم التوبيخ الكلي ، فهم انكروا ان ليس عندهم علم ولا خبر بالذي حصل ، فما امكن ان يقبل رجاهم فراحوا وارسيلوا له الشيخ محمد الجوهري ،فهذا الشيخ كان من العلما الكبار ، ولكن كان متعبد متوحد ، وفي كل حياته ما قابل أحد من الحكام ، ولا يقبل رشوة ، ولا هدية من حاكم ، وفي مده الغز قط ما قابل احد منهم ، بل كانوا يطلبون رضاه ودعاه وهو في بيته . فهذا الشيخ توجه بذاته وقابل امير الجيوش .

وقال له انا قط في حياتي ما ترجيت جباكم ، ولا قابلت ظالم ، والان اتيت اليك ، فلاجل خاطري افرج عن الأزهر لكي ارضا عليك وادعيلك . فانشرح منه امير الجيوش ، وامر برفع العسكر من الأزهر ، وخامس يوم اطلق المنادى بالامن والامان ،وفتحت البلد ثانية...»(1)

الا أنه يبدو لنا صعوبة الأخذ برواية نقولا الترك عن وساطة الشيخ محمد الجوهري ، فقد كانت تربط هذا الشيخ الوقود

---

(1) مذكرات نقولا ترك ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

بالجبرتي أوثق الصلات العلمية [illegible]

الجبرتي في وفياته عام ١٢١٥ هـ ترجمة ضافية (١) وذكر مناقبه وأشاد بأستاذيته للمشايخ وعلو [illegible] ولكن لم يشر ـ لا من قريب او بعيد ـ الى وساطته لدى بونابرت من اجل اخلاء الجامع الأزهر من الجنود الفرنسيين واعادة فتح ابوابه للعلماء والمجاورين . ونرى أن هذه [illegible] له كانت صحيحة لما تردد الجبرتي في ذكرها [illegible] ابرازها ابرازا قويا خاصة وأن الجبرتي سجل للشيخ الجوهري مواقف هامة ومشرفة تتصل بمشيخة الأزهر ، وكل ما سطره الجبرتي عن حياة الشيخ الجوهري خلال الحكم الفرنسي لا يتعدى قوله : « ولم يزل وافر الحرمة ، معتقدا عند الخاص والعام ، حتى حضر الفرنساوية واختلت الأمور ، وشارك الناس في تلقي البلاء ، وذهب ما كان له بأيدي التجار ، ونهب بيته وكتبه التي جمعها ، وتراكمت عليه الهموم والامراض ، وحصل له اختلاط ، ولم يزل حتى توفي يوم الأحد حادي عشرين شهر القعدة سنة تاريخه ، بحارة براجون، وصلي عليه بالأزهر في مشهد حافل » (٢) . ومن الملاحظ أن بعض الذين كتبوا في تاريخ مصر الحديث قد أخذوا برواية نقولا الترك بشكل حرفي من غير أن يعنوا بمناقشة جوانبها المختلفة ، ونرى أن مجرد ترديدهم لوساطة الشيخ محمد الجوهري

---

(١) عجائب الاثار ، ج ٢ ، ص ١٦٤ ـ ١٦٦ .

(٢) عجائب الاثار ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

لا يعرر تلك الواقعة ما لم تقم أسانيد قوية لتأييدها (١) ٠

أما عن رأى نقولا الترك والجبرتى فى محمد على وحكمه ، فقد عبر كل منهما عن وجهة نظر متعارضة تماما مما يكسب التاريخ المصرى الحديث صبغة هامة ٠ فالجزء الذى كتبه نقولا الترك مكملا للحملة الفرنسية ويصل بالقارىء الى شهر أغسطس عام ١٨٠٤ يمكن الباحث من الوقوف على معلومات تتصل بأوائل ظهور محمد على ، وفيه يبدى نقولا الترك تفاؤله وحسن ظنه به ٠ بل ان العبارات التى كتبها عنه تتسم بالمدح المتزايد والتفخيم المتناهى فيقول مثلا : « واما ما كان من أمر السارى عسكر محمد على ، صاحب المقام العلى ، والكوكب الجلى ، فانه تمكن من مصر ، وساعده النصر ، ونال مرامه ، وقهر اخصامه ، وكان ربي مكيده ، وامراه سد يده . فهذا ما تم بتقدير العزيز

---

(١) مما يضعف رواية نقولا الترك ويثير حولها المزيد من الشكوك ، أن علماء الأزهر أعضاء الديوان أذاعوا فى نفس اليوم الذى قابلوا فيه بونابرت بيانا الى سكان القاهرة ، قرروا فيه أن بونابرت استجاب لشفاعتهم وطلبوا من السكان الاخلاد الى السكينة ، تجنبا لسفك مزيد من الدماء وحفظا لعائلاتهم ، وابقاء على دينهم ، انظر : عجائب الاثار ، ج ٣ ، ص ٤٣ وراجع أيضا هذا المنشور فى : عبد الرحمن الرحمن ، تاريخ الحركة الآثار ، ج ١ ص ٣٨٠ ٠

La Jonquière C, L' Expédition d'Eg·pte, 1798-1801.Pa··r· : 99 1907, P. 285.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا البيان قد كتب بايحاء من بونابرت شأن كل البيانات التى أذاعها علماء الأزهر أعضاء الديوان سواء على عهد بونابرت أو كليبر أو مينو ٠

العليم » (١) . والواقع أن نقولا الترك لم يشهد من حكم محمد على شيئا فهو لم يمكث بمصر بعد عام ١٨٠٤ اذ غادرها عائدا الى لبنان . ولم يشهد أو يدرك التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادى الذى حدث فى البلاد خلال عهده . ولكن نقولا الترك ــ قبل أن يعود الى لبنان ــ أسس فى مصر علاقات طيبة فى أوساط « الشوام » وأكثرهم من التجار وكتاب الدواوين ، فبقى على معرفة بشؤون البلاد وامكانياتها الحربية والسياسية والاقتصادية . وهكذا كان نقولا الترك يميل الى محمد على ويقدره حق قدره ، وربما أدى ذلك ــ على الأرجح ــ الى ميل الأمير بشير الشهابى الثانى الى محمد على واستعداده للجوء اليه والاعتماد عليه (٢) .

لقد شهد نقولا الترك فترة الصراع التى أعقبت خروج الحملة الفرنسية من مصر ، فتحدث عن المماليك ومحاربة محمد على لهم ، وكان وصفه ينبض بالتعاطف والتأييد للجهد الذى قام به محمد على . ونسوق فى هذا المجال فقرة من الفقرات الكثيرة التى كتبها حول هذا الموضوع فيقول :

« وفى أربعة عشر يوم من هذا الشهر نهار الأحد ، تقدمت الغز البحريين ، وسارى عساكرهم الامير ابراهيم بيك ، وعثمان بيك البرديسى ، وباقى السناجق والكشاف والمماليك

---

(١) ذكرات نقولا ترك ، ص ١٨٩ .

(٢) أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز . القسم الاول ، الطبعة الثانية - بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ١٥ .

مع طموش العربان ، فخرج لهم ذلك الهمام السارى عسكر محمد على ، وهو كالاسد الدرغام ، وساقى الارناووط ، والسكمان ، ونشر الاعلام ، واصطفت الرجال للقتال ، ونعق غراب الوبال . وتقدمت الفرسان للميدان ، وظهرت الشجعان، وبرزت الغزا ، والجهاد والحرب والجلاد على الخيول الجياد ، وانطلقت المدافع ، واشتدت المعامع ، وتلاطما الفريقان ، وامتزجا العسكران ، ولعب الهندوان ، ولعلع النزال ، وتناثرت الجماجم من العرب والأعاجم ، وسال الدما على الرمال ، وزاد النكال واشتد الجدال وامتد القتال ، واتصل الضرب والطعان ستة ساعات من الزمان ، وكان يوما يفقع المرارة من شدة الحرارة ، لانه كان واقعا فى عاشر يوم من شهر تموز (يوليو) والشمس قد يبست الماء فى الكوز وضاقت النفوس ، وكل من الحرب كل قرم عبوس ، وتزاحمت الارناوزط . وتجمعت جمعا غير مفروط ، الى ان بلغ حجمها اربعة الاف مقاتل ، وكان الغز مقدار الف فارس غير القبايل ، فلم تستطع الثبوت أمام هؤلاء الرثوث ، فولوا منهزمين ، وسعوا راجعين ، الى ارض بهتين ، من بعد ما فقد منهم عده من الفرسان ، ولم تنفعهم من هذه الحرب طموش العربان ٠٠٠٠ » (١)

ثم يوالى وصفه للنصر الكبير الذى أحرزه محمد على والأمن والاطمئنان الدى ساد البلاد ، وانكشاف الغمة وانتشار الرخاء

---

(١) [illegible] ص ٢١٥ - ٢١٦ .

فى عبارات تؤكد تما سبق أن أوضحناه وهو ميله وتقديره لمحمد على . فيقول « وفي ٢٤ شهره من بعد رحيل العرب حل السارى عسكر محمد على بجميع العساكر الى القاهرة بيمين ظافرة ومعمعة وافرة وامن واطمينان وعز وسلطان وانفتحت الطرقات الامنية وانكشفت الغمة من المدينة ، وتواردت الغلال الى القاهرة من البلاد القريبة » (١) . وهكذا لم يشهد نقولا الترك احداث مصر بعد عام ١٨٠٤ . فتوقفت روايته عند فترة الفوضى والاضطراب والصراع والتي انتهت بتولى محمد على حكم مصر في عام ١٨٠٥ .

أما رواية عبد الرحمن الجبرتي عن حكم محمد على فهى أعمق وأشمل لاسيما وانه عاصر ما يقرب من النصف الأول من حكم محمد على . واذا كان نقولا الترك قد قدر محمد على كل التقدير ، فان الجبرتي قد وقف من حكم محمد على موقف المعارضة . فلقد استند حكم الجبرتي على ما شهده من عصر محمد على على أساس أخلاقي ، ومن منطلق انتمائه الى الفئات التى مستها اجراءات محمد على الصارمة كالملتزمين وكبار حائزى الأراضي وأثرياء المشايخ والمماليك . فالجبرتي – مثلا – كان ميالا للمماليك وكان يحترم الكثير منهم ، وبخاصة ابراهيم بك ومحمد بك الالفى . وأبلغ ما يصور حبه لمحمد الالفى وكرهه لمحمد على تلك العبارة التى أجراها على لسان محمد الالفى عندما اشتد به المرض فيقول : « لم يزل [الالفى] سائرا حتى وصل الى

---

(١) مذكرات نقولا ترك . ص ٢١٧ .

قناطر شبرامنت ، فنزل على علوة هناك ، وجلس عليها ، وبه لهاجس والقهر . ونظر الى جهة مصر وقال : يا مصر انظري لي أولادك وهم حولك مشتتين ، متباعدين ، مشردين ، واستوطنك أجلاف الاتراك واليهود ، وأراذل الارنؤد ، وصاروا يقبضون خراجك . ويحاربون اولادك ، ويقاتلون أبطالك ، ويقاومون فرسانك ، ويهدمون دورك ، ويسكنون قصورك ، ويفسقون بولدانك وحورك ، ويطمسون بهجتك ونورك . ولم يزل يردد هذا الكلام وأمثاله ، وقد تحرك به خلط دموى ، وفي الحال تقايأ دما وقال : قضى الأمر ، وخلصت مصر لمحمد علي ، وما ثم من ينازعه ويغالبه ، وجرى حكمه على المماليك المصرية ، وما أظن أن تقوم لهم راية بعد اليوم » (١) . لقد دافع الجبرتي عن المماليك الذى لقبهم « بالامراء المصرية » واعتبر محمد على ورجاله دخلاء على البلاد . كما أنه لم ينع على الالفي اتصاله بالانجليز . بل انه « عندما سافر الى بلادهم تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحسن سياسة أحكامهم وكثرة أموالهم ورفاهيتهم وصنائعهم وعدلهم في رعيتهم مع كفرهم »(٢) .

وهكذا لم يحفل الجبرتي بالتغيير وبواعثه ، بل أخذ يقيس الامور بمقياس الاخلاق وحدها . لقد تغنى الجبرتي بالعدل ، أى اقامة الشريعة والرفق بالرعية ، وهاجم ظلم الحكام . فلم يقدر الجبرتي كنه هذا التغيير ومغزى السياسة التي اتبعها محمد

---

(١) عجائب الاثار . ج ٤ . ص ٣٨ .
(٢) المصدر السابق . ج ٤ . ص ٤٢ .

علی فلقد وقف تاريخه عند عام ۱۸۲۱ ولم تكن ساسة محمد على قد اتضحت ابعادها واثارها بعد . فاتهم محمد على بانه قد اعتدى على « مساتير الناس وأغلق البيوت المفتوحة لان فى طبعه داء الحقد والشره والطمع والتطلع لما فى ايدى الناس وأرزاقهم » . فكان يعتقد ان الشغل الشاغل لمحمد على هو « تحصيل المال والمكاسب وقطع ارزاق المسترزقين والحجر والاحتكار لجميع الأسباب . ولا يتقرب اليه من يريد قربه الا بمساعدته على مراءاته ومقاصده ، ومن كان بخلاف ذلك فلا حظ له مطلقا . ومن تجاسر عليه من الوجهاء بنصح او فعل مناسب ، ولو على سبيل التشفع حقد عليه . وربما أقصاه وعاداه معاداة من لا يصفو أبدا . وعرفت طباعه وأخلاقه فى دائرته وبطانته فلم يمكنهم الا الموافقة والمساعدة فى مشروعاته اما رهبة أو خوفا على سيادتهم ورياستهم ومناصبهم ، واما رغبة وطمعا وتوصلا للرياسة والسيادة » .

ولا غرو فقد شمت الجبرتى فى النهاية التى آل اليها السيد عمر مكرم ، اذ اعتبر ذلك عقابا سماويا له لأنه لعب دورا أساسيا فى تولية محمد على الحكم ، ثم فقد ساعد على تولية « ظالم » فاستحق بذلك العقاب . وأوضح الجبرتى أن محمد على عمل بذكاء وحذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه ، ويذل له الوعود الخلابة بأنه اذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم . ويعبر الجبرتى عن خداع محمد على بعبارات قوية اذ يقول : « وانتصر محمد على بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضى ... ومحمد على يداهن السيد عمر

سرا ، ويتملق اليه ، ويأتيه ، ويراسله ، ويأتى اليه فى أواخر الليل وفى أوساطه ، مترددا عليه فى غالب أوقاته ، حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل ، واقامة الأحكام والشرائع ، والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا الا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه ، وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن ، فيتورط المخاطب [أى عمر مكرم] بذلك القول ، ويظن صحته ، وأن كل الوقائع زلابية » (١) ٠

وهكذا رسم الجبرتى صورة صادقة الى حد كبير عن محمد على فى هذه السنين الأولى من حكمه ٠ ورغم أن عاطفة الجبرتى نحو محمد على لم تكن عاطفة المحبة والتقدير ، الا أن أمانة المؤرخ لم تمنعه من الاشارة الى ما ذيل من عمل صالح أو نافع ، بل من الثناء عليه فى بعض المواقف أيضا ٠ فبرغم تسجيله لما حاق بالفلاحين من ظلم أثناء حفر ترعة المحمودية التى ذهب ضحيته الكثيرون ، فانه لا يتردد فى الاشادة ببعض الأعمال الجليلة التى قام بها محمد على ، فمن ذلك ــ مثلا ــ حديثه عن دار الصناعة وانشائها فقال فيها انها « دار صناعة عظيمة » (٢) ٠ كما سجل لمحمد على أنه أصلح منطقة فسيحة من الأراضى فى مديرية الشرقية ، تعرف باسم رأس الوادى ، ونقل كثيرين من فلاحى هذه المديرية ، الذين لا يملكون أرضا ، فاستوطنوا هذه

---

(١) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص ٣٢ ٠

(٢) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص ٢٩١ ٠

الأراضي المستصلحة وزرعوا أشجار التوت وأقاموا فيها أكثر من ألف ساقية المدير · ومما ذكره الجبرتي من الحسنات القابلة التي سجلها لمحمد على تشجيعه أبناء مصر وفتح أبواب التنافس أمامهم ، فلقد علم محمد على أن مصريا « من أولاد البلد » يدعى حسين شلبي عجوة . اخترع آلة لضرب الأرز وتبييضه لا تحتاج الى جهد كبير · فطلبه اليه وأعطاه مالا وأمره بأن يسير الى دمياط ليقيم مصنعا تستخدم فيه هذه الآلة التي اخترعها · وأمر بأن يسلم اليه ما يحتاجه من الأخشاب والحديد وأدوات البناء · فلما أقامه حسين عجوه ونجحت آلته ، أمر باقامة مصنع آخر في رشيد وأنعم عليه بمال مكافأة له · ثم سبب محمد على لما عند المصريين من قدرة ونشاط ، فأمر بانشاء مدرسة في فناء قصره ، جمع فيها طائفة من الصبية المصريين ومن مماليكه ، وخصص لهم معلمين ، بعضهم من الأوروبيين · وأحضر لهم الأدوات الهندسية من انجلترا ، وخصص لكل صبي راتبا شهريا وكسوة · وكانت هذه بداية مدرسة « مهندس خانة » · وهكذا نجد أن الجبرتي لم يظلم محمدا عليا ، ولم يغمطه قدره ولم ينشر شروره ويطو خيره ، بل كان منصفا أمينا ، يذكر ما له وما عليه · ولقد وصف محمد على بأن له « مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه » ·

ويتضح من هذه الدراسة المقارنة أن هذين المصدرين يعالجان مرحلة هامة من مراحل التاريخ المصري في مطلع القرن

التاسع عشر • فقد عاصرا فترة الحملة الفرنسية وغطيا أحداثها المتلاحقة . وانعكاساتها المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية على المجتمع المصرى ، مما يجعلهما أهم مصدرين لا غنى لأى باحث عن الرجوع اليهما والاعتماد عليهما فى رسم الصورة الحقيقية لتاريخ مصر فى تلك الفترة • كما أوضحنا أثناء معالجتنا لهذا الموضوع الأهداف التى دفعت كلا من عبد الرحمن الجبرتى ونقولا الترك الى الاقدام على كتابة تاريخيهما ، وأوضحنا بالمثل مفهوم كل منهما عن التاريخ ومنهجه ، وأثر البيئة التى عاشا فيها على تفسير الاحداث التاريخية التى كتبا عنها • ولقد اتبع عبد الرحمن الجبرتى ونقولا الترك طريقة تكاد تكون متقاربة فى كتابة التاريخ وهى طريقة اليوميات والحوليات ، الا أن الجبرتى اهتم أيضا ـ بالاضافة الى سرد الاحداث التاريخية ـ بتراجم الشخصيات البارزة فى المجتمع فى كل عام • وقد أوضحت هذه الدراسة أنه برغم اتفاق الجبرتى ونقولا الترك حول بعض المسائل الدينية والاجتماعية التى نتجت عن مجىء الحملة الفرنسية ، الا أنهما اختلفا فى تفسير بعض الأمور السياسية ، وقد عرضنا لبعض الأمثلة للدلالة على ذلك • ومن أهم النتائج التى أبرزتها هذه الدراسة المقارنة هو أن مؤلفى الجبرتى ونقولا الترك يعتبران مصدرين وثائقيين عن أحداث التاريخ المصرى ابان الحملة الفرنسية • وفى ضوء هذه الأهمية ركزت هذه الدراسة على مقارنة مقتطفات نصية من المصدرين لتفسير رأى كل من الكاتبين فى الأمور والقضايا التى طرأت على التاريخ المصرى فى تلك الفترة ، وما سجلاه من حقائق هامة بالنسبة للمهتمين بدراسة تاريخ مصر فى تلك المرحلة •

٢ ـ أوراق يوسف حكيكيان :

جاءت اول اشارة الى ما يعرف باسم « اوراق حكيكيان » فى كتاب جمال الدين هيورث دن (١) · ولم تلق هذه الاوراق بعد الاهتمام الكافى . ولم تقيم التقييم الموضح لأهميتها ، اذ انها تلقى أضواء جديدة على أحوال مصر خلال فترة لم تلق اهتمام المؤرخين من قبل ، وهى الفترة الممتدة من ١٨٤٠ الى ١٨٦٣ · كما تتضمن هذه الأوراق نشأة حكيكيان وانطباعاته الشخصية عن الفترة التي قضاها فى انجلترا فيما بين ١٨١٨ و ١٨٣٠ · ومن هذه الناحية مثلا ، يمكن مقارنة حكيكيان برفاعة رافع الطهطاوى الذى كتب ذكرياته عن الفترة التى قضاها فى باريس، أو أحمد فارس الشدياق الذى سجل هو الآخر انطباعاته عن زيارته لانجلترا فى فترة لاحقة · وتشتمل أوراق حكيكيان كذلك على معلومات قيمة تتصل بأعمال التنقيب الأثرى الذى نفذ فى مصر باشراف الجمعية الملكية البريطانية ·

ولد يوسف حكيكيان بك فى استانبول عام ١٨٠٧ تقريبا وانحدر من اسرة أرمنية كاثوليكية · ومنذ طفولته ، كان أبوه يراوده الأمل في ان يحصل على قسط وافر من التعليم وقد أتيحت له فرصة ايفاد ابنه يوسف الى انجلترا،وسنحت هذه الفرصة عندما قدم الى مصر وعمل مترجما فى خدمة محمد على · وفي عام ١٨١٧

---

(١) An Introduciton to the hi' 'ory of Educaton in Modern Egypt, London, n. d.

قرر محمد على أرســال عدد كبير من أبناء العاملـــين فى ادارته للدراســه فى باريس ، ولكن حكيكيان طلب من الباشا أرسال ابنه يوسف الذى كان مقيما مع أمه فى استانبول الى انجلترا ، ووافق الباشا على مطلبه هذا • وعندما وصل حكيكيان الى دوفر لم يكــن يعرف سوى اللغة التركية ، وكان متطلعا شغــوفا يسيطر عليه الاحساس الذى يحس به الشاب الشرقى عند أول زيارة يقوم بها لانجلترا • وكان يشرف عليه فى انجلترا مستر صمــويل بريجز (Samuel Briggs) ، قنصل بريطانيـــا الســابق فى مصر ، الذى اختار له كلية (Stonyhurst) بسبب عقيــدته الكاثوليكية • وحتى عام ١٨٢٤ ، ظـــل حكيكيان يدرس اللغـة الانجليزية بالاضافة الى اللغتين اللاتينية والفرنسية وهو ما كانت تفرضه أصول دراسة اللغات الحية فى ذلك الوقت •

وبعدما أتقن حكيكيان دراسة اللغة الانجليــزية ، تلقى فى ١١ ديسمبر عام ١٨٢٤ تعليمات من بوغوص بك ، وزير التجارة والشئون الافرنكية ، يطلب منه فيها ــ بناء على رغبة محمد على ــ ان يكرس اهتمامه فى دراسة آلات النسيج نظـــريا وتطبيقيا ، وكذلك انشاء وبناء الطرق والكبــارى والقنــوات والجســور ، وبالفعل بدأ حكيكيان فى الالمام بهذه التخصصات اعتبارا من شهر مايو ١٨٢٥ ، وقبل عودتــه الى مصر ، رؤى أنه من الأنســب ان يقوم بزيارة مصانع القطن فى جلاسجو لمشاهدة الطرق المستخدمة فى الغزل والنسيج فى اسكتلندا وكذلك فى مانشستر • وخــلال اقامته فى مانشستر وجلاسجو لم يكل من جمع المعلومات المفيــدة حول موضوع صناعة القطن •

وفى خريف عام ١٨٣١ عاد حكيكيان الى مصر وكان قد نسى تماما لغته الاصلية وخصص محمد على له مترجما ليساعده فى اعماله التى عانى الشىء الكثير فى سبيل تنفيذها طبقا للأفكار والدراسات الاصلية التى حصل عليها فى بلد الصناعة • وعين حكيكيان « أوسطى » فى محالج القطن فى الحوض المرصود والخرنفش وبولاق والمبيضة ، وخصص له عشرون طالبا من كلية القصر العينى ليتعلموا مبادىء الهندسة والحساب والآلات عن طريق مترجم عينته ادارة محمد على خصيصا لهذا الغرض •

وفى عام ١٨٣٤ افتتحت مدرسة الهندسة ببولاق ، وفى عام ١٨٣٥ أنضمت اليها مدرسة الهندسة بالقناطر الخيرية التى ضمت ثلاثين طالبا وكذلك مدرسة المناجم بمصر القديمة • وقد عين حكيكيان مديرا لمدرسة الهندسة الجديدة وأصبح عضوا رسميا فى مجلس التعليم الذى افتتح عام ١٨٣٦ • وفى أواخر الثلاثينات عين حكيكيان مديرا لمدرسة العمليات ؛ وعلاوة على ذلك كان أحد مؤسسى الجمعية المصرية التى تكونت عام ١٨٣٥ وكان من أهم أهدافها تقديم الخدمات اللازمة للرحالة الاجانب الذين يمرون بمصر ، وكان بها مكتبة أيضا اتخذت مركزا رئيسيا لعقد اجتماعات أعضاء هذه الجمعية • وكان حكيكيان أكثر من مدير للجمعية التى جمعت عددا هائلا من الكتب ، وكان يهتم اهتماما خاصا بالشرق وتاريخه وجغرافيته و بآثاره وعاداته ، وقامت هذه الجمعية فيما بعد بنشر الكتب ذات الاهتمامات الخاصة •

وفيما بين عامى ١٨٤٤ و ١٨٥٠ رأس حكيكيان ثلاث بعثات

للبحث عن الفحم فى أجـــزاء مختلفة من الصحارى والجبـــال المصرية • وفى عام ١٨٤٩ ـ ابان حكم عباس حلمى الاول ـ عين حكيكيان رئيسا لمجلس الصحة بيد أن الـــرمد المزمن أرغمه على التقاعد من الخدمة فى عام ١٨٥١ ، رغم أنه فى شهر مارس من السنة ذاتها تلقى أوامر شفهيـة من عباس باشا بتنفيذ أبحـــاث علمية معينة فى وادى النيل لصالح الجمعية الملكية بلنـدن • وفى شهر أبريل من العـــام نفسه ، سعى حكيكيـــان الى الحصـــول على الحماية الانجليزية لحمـــايته من « العنف المحتمـــل وتقلب حكم الطغاة المتهور ، حيث علم أن أفرادا عديدين من كـــلا الجنسين قد اختفوا بغتة ولا يعلم أحد بمصيرهم » • وقد دفعته حالة الفـــزع هذه وارتباطاته الأسرية بأرتـــين بك ـ الـــذى كان محل شـــك الباشا ـ دفعته الى قضاء ساعات قلقة اضطرته الى طلب الحماية البريطانية •

وأيا ما كان الأمر ، فلم يكن لهذه المخاوف ما يبررها ، فقـــد واصل عمليات التنقيب عن الآثـــار مع المستر ليونيـــارد هورنر (Leonard Horner) ممثل الجمعية الملكية البريطـــانية حتى نهاية عام ١٨٥٦ ، عندما أتم تقاريره النهائية وجمع العينات اللازمة والرسوم • وعلاوة على ذلك ، فقد كان حكيكيان مشغولا فى الفترة ما بين ١٨٥٤ و ١٨٦١ بأبحاثه الخاصة التى صاغهـــا فى مجلد واحد ، وود لو نشر كتابه فى انجلتـــرا ، بعد ان شجعه عديد من رجـــال العلم الذين كان يتنـــاقش معهم بين الفينـــة والأخرى • والتمس من باشـــا مصر ـ محمد ســـعيد باشا ـ أن يساعده فى مواجهة نفقات اعداد ونشر وطباعة مائتى نسخة من

الذكريات الخاصة • ووافق سعيد على دفع مبلغ ٥٠٠ جنيه ونشر الكتاب في لندن بعنوان

"A treat" ise on the chronology of Siriadic movements"

ووزع على عدد معين من الاشخاص • ولم يحدد حكيكيان شيئا عن وضعه الاجتماعي في مقدمة الكتاب سوى « أنه حكيكيان بك من القسطنطينية . وسابقا في الخدمة المصرية » • وقد قدم ابنـــه تيتو حكيكيان ـ فيما بعد ـ أوراقه الخاصة وصحفه ومراسلاته ومذكراته ورسومه التي دونها عن الفترة ما بين ١٨٢٩و١٨٧٤ ، ومعظمها بالانجليزية الى المتحف البريطاني بلندن •

ونفع مذكرات حكيكيان في أربع وعشرين مجلـــدا مصنفة كالاتي : ـ

ـ الجزء الاول : (مخطوط ٣٧٤٤٨)

مسودات ورسوم ومذكرات عن الفترة من ٢٥ ابريل ١٨٢٩ الى ٢٣ اغسطس ١٨٤١ •

ـ الجزء الثاني : (مخطوط ٣٧٤٤٩) •

مجموعة من المذكرات عن الفترة من اكتوبر ١٨٤١ الى ابريل ١٨٤٤ •

ـ الجزء الثالث (مخطوط ٣٧٤٥٠)

استمرار الجرائد ١٨ شوال ١٢٦٠ هـ (٣١ اكتوبر ١٨٤٤) ـ ١٣ محرم ١٢٦٧ هـ (١٦ نوفمبر ١٨٥٠) •

= الجزء الرابع : مخطوط ٣٧٤٥١)

الجرائد ، ٦ فبراير ـ ١٤ ابريل ١٨٤٦ •

ـ **الجزء الخامس :** (مخطوط ٣٧٤٥٢)

استمرار الجرائد مع سجلات حول أعمـال الحفائر الاثريـة والجيولوجية وهى :

أ ـ جريدة ٢٢ فبراير ـ ١٦ اغسطس ١٨٥١ (ورقة ١) ٠

ب ـ جريدة أعمال الحفر ، ١٠ مايو ـ ٤ يونيو ١٨٥٣ بالالمانية حفظها "Baron d' Erben" الذى عمل مساعدا لحيكيكان بك (ورقة ١٠٦) ٠

جـ ـ ملاحظات حول الصحـــراء المصرية وطبوغرافيتها (ورقـــة ١٧٤) ٠

د ـ وصف تفصيلى لاعمال الحفر فى ١٨٥٢ و ١٨٥٤ (ورقـــة ١٩٨) ٠

هـ ـ جريدة أعمال الحفر ، ١٥ ابريل ـ ٢٦ يوليو ١٨٥٤ (ورقة ٣٤٠) ٠

ـ **الجزء السادس :** (مخطوط ٣٧٤٥٣) ٠

استمرار الجرائد وهى جريدة أعمال الحفر وملحق ٠

ـ **الجزء السابع :** (مخطوط ٣٧٤٥٤)

مذكرات ميدانية وكراسات رسم ٠

ـ **الجزء الثامن :** (مخطوط ٣٧٤٥٥)

وصف عام لأعمال الحفائر ١٨٥٢ ـ ١٨٥٤ ٠

ـ الجزء التاسع : (مخطوط ٣٧٤٥٦)

الجرائد عام ١٨٦٢ وهي : ـ

ا ـ جريدة الرحلة بالنيل فى فبراير ١٨٦٢ ·

ب ـ كرةاسة رسم للرحلة ذاتها ·

حـ ـ جريدة رحلة الى انجلترا فى ١٦ مايو ـ ٢٢ اكتوبر ١٨٦٢ ·

ـ الجزء العاشر : (مخطوط ٣٧٤٥٧)

رسوم للآثار التى تم الحفر بها عام ١٨٥٤ والحق بها جداول لمناسيب مياه النيل

ـ الجزء الحادى عشر : (مخطوط ٣٧٤٥٨)

رسوم (بعضها بالالوان) وخطط وجداول عن الآثار المصرية وأعمال الحفر ·

ـ الجزء الثانى عشر : (مخطوط ٣٧٤٥٩)

مراسلات حكيكيان بك مع "L: H:„ وآخـــرين حول موضوع حفائره ، ١٨٣١ ـ ١٨٦٤ ·

ـ الجزء الثالث عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٠)

كتاب رسائل حول نفس الموضوع ١٨٥١ ـ ١٨٥٤ ·

ـ الجزء الرابع عشر الى السادس عشر : (مخطوط ٣٧٤٦١ ـ ٣٧٤٦٣)

مراسلات عامة باللغات الغربية ١٨٢١ ـ ١٨٧٤ ·

ـ الجزء السابع عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٤)

جداول المناسيب والحفائر وغيرها من مواد جيولوجية باللغة العربية ١٨٥١ ـ ١٨٥٤ ٠

ـ الجزء الثامن عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٥)

مجموعة المراسلات والأوراق الرسمية باللغتين التركية والعربية ١٨٣٦ ـ ١٨٦٨ ، وهى تشمل المراسلات التى تتعلق بالصراع العثمانى ـ المصرى (١٨٣٨ ـ ١٨٣٩) ومراسلات أخرى كانت قد تبودلت مع حكيكيان بصفته مديرا لمدرسة الآداب والصناعة ٠

ـ الجزء التاسع عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٦)

مجموعة الأوراق والتقارير الرسمية المتعلقة بالمسائل المصرية حوالى سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٢٩ الخ ٠٠٠ وهى أساسا باللغة الفرنسية وتشمل :

أ ـ الامتيازات التى تحكم علاقات الدولة العثمانية بفرنسا وغيرها من الدول ٠

ب ـ قواعد وزارة الحرب الفرنسية التى وضعتها لمدرسة "Ecole d' application du corps royal d' étai-major" ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٢٨ ٠

جـ ـ تقرير عن المعادن ٠٠ الخ فى السودان

ـ تقرير روسيجيه (Rosseger) عن الرصيرص على النيل الأزرق ، ٢٠ فبراير ١٨٣٨ ٠

ـ تقرير لبورياني (Boreani) عن الرمال التي تدر ذهبا في داربرته ·

ـ تقرير دارنو (d' Arnaud) عن أجهزة غسل الذهب ، ٢١ ـ ٢٢ مايو ١٨٣٩ ·

ـ تقرير جيل بولان (Jules Poulain) الى الوالي « حول غزل ونسج القطن » · وكتب عليه ارشادات لحكيكيان بك عن طريق ارتين بك (١٨٤٣) ·

ـ بيان احصائي بخصوص مديرية الدقهلية بالايطالية (١٨٤٥ ـ ١٨٤٦) ·

ـ تقرير لحكيكيان عن تعليم صغار الضباط المصريين في باريس (٢١ مارس ١٨٤٩) ، وتسبقه أوراق أخرى حول نفس الموضوع ·

تقرير من كلري (F : Cléry) الى أرتين بك ، ناظر الخارجية حول وسائل الترانزيت في مصر ·

ـ ترجمة المناقشات التي دارت بين الأمير بشير الشهابي والدروز بجبل لبنان ·

ـ الجزء العشرون ـ الثاني والعشرون : (مخطوط ٣٧٤٦٧ ـ ٣٧٤٦٩)

مذكرات كتبت فيما بين ١٨٦٨ ـ ١٨٧٢ عن بعض المواد الأثرية والملاحظات ·

ـ الجزء الثالث والعشرون : (مخطوط ٣٧٤٧٠ ـ ٣٧٤٧١)

ثلاث كتب أو مسودات عن نظام التأريخ المصرى المقدس القائم على الصلة النظرية بين المقياس المصرى القديم وذبذبات مستوى السطح فى مصر ٠

ولكى نقيم البيانات الواردة فى أوراق حكيكيان وأهميتها فيما يتعلق بتاريخ مصر الحديث ، فمن الضرورى أن ندرس أفكار الرجل وفلسفته وأنشطته ٠ لقد كان حكيكيان مهندسا أتيحت له فرصة الاتصال بحريم القصر ، كما كانت له اتصالات واسعة مع عدد من الاصدقاء فى كل من مصر وأوروبا وبخاصة فى انجلترا ٠ كما قام برحلات مختلفة الى مختلف أجزاء مصر ، وألم تماما بالحياة الاجتماعية فى صحراء مصر وريفها ومدنها ، وساهم فى المناقشات الرسمية لاسيما فى عصر عباس حلمى الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) ، ووفرت له وظائفه الرسمية وتعليمه دراية كاملة بظروف مصر والاوضاع الدولية التى عاصرها ٠ ولقد عمقت معرفته بلغات كثيرة (منها الانجليزية ـ الفرنسية ـ الالمانية ـ التركية ـ الايطالية ـ العربية ـ الفارسية) وخبراته الشخصية ، عمقت أفكاره وأثرت ملاحظاته ؛ كما جعلت هذه الظروف من حكيكيان شخصية عالمية ٠ وبالرغم من أن حكيكيان كان من رجال العلوم التطبيقية الا انه تمتع بحاسة التذوق الأدبى وكان يشغل نفسه بأحوال البشرية بصفة عامة ٠

لقد أمضى حكيكيان اثنتى عشرة سنة فى انجلترا شهد خلالها تطور الثورة الصناعية وظهور مبادىء التجارة الحرة

والليبرالية • وأدرك حكيكيان أهمية التعليم والتجارة الحـرة بالنسبة للناس اذ أنهما يساعدانهما على حكم أنفسهم بالتأكيـد • وهي وجهة نظر عبر عنها فيما بعد في مجلس رأسه عباس الاول ، وحضره نوبار وآخرين • وقد أيد حكيكيـان تكوين مؤسسات عامة تمكن الفقراء والاغنياء ، والوضيع والنبيل ، وحتى أبنـاء الباشا من تلقى نفس التعليم ، وأن يستمتعوا بامتيازات متساوية مع أقل الافراد مكانة • ورأى كذلـك أن توضع هذه المؤسسات تحت رعاية واشراف الحكومة وتستفيد من الضرائب التى تفرض على الامة بأكملها • ويذكر حكيكيان فى هذا المجال : (١)

« ان الزراعة والصناعة هما المواد الاساسية للتجـارة • فنحن ننقل ناتج أحد أطراف الدنيا •• الى الطرف الآخر حيث تتحول الى هذه الصيغ التى تعاد بها ويستفاد منها اما على أنها تميل الى توفير حاجاتنا الملحة ••أو تعظيم رفاهيتنا• ويجب أن تكون كل الامم أسرة واحدة وأن تساعد بعضها البعض بالتبادل ، وعندما تندمج مع بعضهـا بهذه الطريقـة يتحقق ذلك الهدف العظيم للطبيعة وهو ما يميل اليه كل تحسين يتم فى مختلف أجزاء الارض بشكل متباين •• »

وبالاضافة الى ذلك أيد حكيكيان اقامة نظـام دولى للتعليم ، يعم فيه التعليم الاخلاقى ، ولا يسمح لأى نظام جديد تنقصـه لافادة الكافية للجنس البشرى • غير ان الظروف فى الشرق فى

---

(١) Hekekyan Papers, MS . 37448 , fol . 57 .

مثل هذا الوقت لم تكن معدة لتل هذه الافكـار التقدمية · لقـد اقتنع حكيكيان بـأن ديكتاتورية محمد على تعتبـر ديكتـاتورية مستنيرة ، الا أنه كان ناقدا لطبيعة الحكم الشرقى فيقول :

« نادرا ما يتستع الغاصبون فى الشرق بالملكية الوراثية لأراضيهم ، لأن أطفالهم لم يلقوا الرعاية التى حظى بهـا أطفال الاسر القديمة التى تمتعت بالسيادة المطلقة » ·

ثم يقول مرة أخرى : « تتسم الدبلوماسية الشرقية بالتمثيل والخداع المسرحى أكثر من الدبلوماسية الاوروبيـة ·· ولا يوجد هناك شيء معقول يمكن اتيانه أكثر من تحطيم انسان ووصمه بالعار · وتاريخ الشرق يزخر بمثل هذه الامثلة منذ عهد قريش · والصعوبة الوحيدة التى تعـوق طريق أى انسان يؤدى دوره بكفاءة واقتدار هى الشعور بالبلبلة ·· » (١) ·

وهكذا فان هذه النظـرة توضح أن حكيكيان كان يستنكر الطغيان الذى يمارسه مشـايخ القرى على صغار الفـلاحين ـ الامر الذى اضطرهم الى هجرة أراضيهم ـ والدخول فى خـدمة البدو أو العمل فى مجتمع المدينـة كخدم وما الى ذلك · لقـد ناهض حكيكيان « الطغيان » وبخاصة طغيان عباس الأول الذى شعر حكيكيان نفسه فى عهده بفقدان الأمان مما دفعه الى طلب

---

(١) MS . 37452, fol . 38

الحماية البريطانية كما سبق الاشارة الى ذلــك • لقد أكد هــذه الإوتوقراطية السائدة آنذاك فى مصر رجل الشارع العــادى ، فعندما سأل حكيكيان حوذيا عن رأيه فى عبـــاس قال أنه (أى عباس) حاكم خامل وقاس مع الفقراء : يدفعهم الى العمل الشاق فى الصحـراء ولا يدفع لهم شيئا •••• وقـــال « ان كثيرا من مواطنيه كانوا يموتون كل يــوم اثنــاء العمل فى بناء قصـــور الباشا • وكان لدى هذا الحوذى احساس بضرورة ان يفكر سموه فى انفاق المال على تحسين القاهرة أفضل من البناء فى الصحراء» • وقال « انه اذا ما ألغيت الجباية فلسوف يخفف الوالى من خطاياه المتضاعفة ، فقد كان من مظاهر الظلم والقسوة ان يحرم الأب من خدمات ابن وحيد كان على اســـتعداد لان يدفع له ألف قرش بدلا من ان يفتقد الى مساعدته فى أعمال الزراعة » (١) •

وهكذا فان الملاحظات الاجتماعية التى احتوتها مذكـــرات حكيكيـــان تتميز بقيمـــة علمية هامة لأنهـــا توضح الظـروف الاجتماعية والسياسية السائدة فى مصر فى ذلك الوقت ، حيث أن حكيكيان نفسه كانت لديه الفرصة للقيام بالاسفار الى مختلف أجزاء البلاد واتصــل بطبقات ســكانها المختلفة مما مكنه من ان يرسم هذه الصورة الواقعية •

وكانت لحكيكيان اتصالات بالبدو مما ساعده على اعطـــاء وصف دقيق لأحوالهم فى عهد عباس الاول ، فيقول : « ان عباس باشا كان يفضل البـــدو على ما عداهم ، وكان يغض الطـرف عن

---

(١) MS . 37452. fol : 20 :

أعمال التخريب والسلب التى ارتكبوها فى حق الفلاحين ، ومن المعروف ان الامير طحاوى كان قد سرق حصانا لطيفا يخص شيخا ثريا فى اقليم البحيرة • وما يزال يمتطيه دون أدنى خجل » •
واشتكى الشيخ للحاكم ولكن دون نتيجة تذكر وأوضحت ظاهرة اعطاء الخلع بشكل مستمر ان عباسا قد ركز بشكل مؤكد على كسب ود البدو وعطفهم غير ان هذا الضعف من جانب الوالى دفع البدو الى استمرار حياة السلب والنهب • ومن ناحية أخرى ، رأى حكيكيان « أن مشايخ القرى سوف يقومون ــ ان عاجلا أو آجلا ــ بقطع الطرق وممارسة حياة السلب ، فالشيخ عبامنه فى البحيرة يمكنه ــ كما يقول حكيكيان ــ ان يجمع حوله اثنى عشر جنديا لخدمته للقيام بمثل هذه الأعمال التى يعتقدون بأنها حق مكتسب لهم فى نطاق أراضيهم ، ولاسيما عادة فرض الاتاوات » •

كما شهد حكيكيان نوعا معينا من التحول الاجتماعى فيما يختص بالعلاقة بين المسلمين وأهل الذمة فى مصر ، فلاحظ أن الشعور الاسلامى ضد المسيحيين قد فقد حدته المعتادة وحل محله احساس آخر اكثر حدة فى فعاليته « وهو احساس بالغيرة والخوف وكراهية الاوروبيين والطوائف التى يفترض انها تتعاطف معهم » •

وفى تقييمه للشخصيات ، لجأ حكيكيان للطريقة التحليلية التى تعطى وزنا للعوامل الاجتماعية والنفسية المتأصلة فى اللوحة التى يرسمها ومن ثم وصف عباس الاول بانه « رغم امتلاكه لبعض الصفات التى تفيده هو وبلاده ، الا أنه بسبب التعليم

السيىء الـذى ناله . وبســـبب حاشيته التى ضمت الجهـــلاء والانانيين . قد اصبح طاغية ومحـدـونا كما يعطيـــا حكيكيان وصفا دقيقا شاملا لرجل آخر وهو بوغوص بك الذى خدم محمد على أكثر من ثلاثين عاما فيقول (١)

« كان بوغوص بك رجلا ممتازا بصفة خاصة . ولا يوجد من يفضله فى صفاته الوظيفية ، وربمـــا نتذكر انه عمـــل فى خدمة طاغية ، وربما يعد بين أعظم وزراء الشـــرق لانه استمر يتمتع برضاء الطاغية وبلاطه لسنوات عديدة وكان السر فى سياسته هو ألا يقوم بعمل شيىء من تفكـــيره الخاص ، ولا يخاطر بأى شيىء ، وألا يعطى رأيه بطريقـــة خاصة للباشا ، وألا يعارضه علانية » .

وبالاضافة الى هذا كله ، فان مذكرات حكيكيان تشتمل على رسومات وخرائط ومعلومات اجتماعية حـــول مساكن مختلـــف أقسام سكان مصر وملابسهم وعاداتهم . وأخيرا ينبغى ألا يغيب عن الذهن أن حكيكيان كان أول موظف عمومى فى الادارة المصرية فى القرن التاسع عشر يحتفظ بيوميـــاته ومراسلاته . كمـــا أن حكيكيان كتب معظم مذكراته ويومياته بالانجليزية بسبب بقـــائه فى انجلترا فترة من الزمن .

---

(١) MS . 37149, fol 235

٣ ـ علي مبارك والخطط التوفيقية :

١ ـ نشأته وحياته :

في الوقت الذي بدأ محمد علي يفتح فيه ابواب مصر لتيارات الغرب الفكرية والحضارية والتقنية . ولد في قرية من قرى مصر طفل مصري كان له أكبر الأثر في افادة مصر افادة مثمـــرة من حضارة الغرب وعلمه ٠ وبعدما اكتملت رجولته وعلمه ، قضى حياته كلها في العمل على نشر العمران والحضـــارة والتعليم في مدن مصر وقراها ٠ وبعض الذين ترجموا لعلي مبارك يضيفـون الى اسمه « الرومي » وان كان جورجي زيدان يذكرها « الروجي » ولعله تصحيف ، وليس بامكاننا أن نتخذ من نسبته الى « الروم » دلالة على أن في أصله دما غير مصري أم لا ٠ على أن كل الدلائـل تشير الى آنه كان أصيلا في مصريته ، ليس في عروقه دم دخيل ، ولعل نسبة الرومي هذه جاءته من سفره الى الدولة العثمانيـــة واقامته فيها زمنا ٠ وكانت البـــلاد العثمانية وقتذاك ، تسمى أيضا بلاد « الروم » ٠

ولد علي مبارك في عام ١٢٣٩ هـ/١٨٢٣ ـ ١٨٢٤ م بقرية برنبال الجديدة من قـــرى محلة دمنة بمديرية الدقهلية ٠ وكان أبوه الشيخ محمد ، رجلا فقيها يعلم النـــاس بعض شئون دينهم ويفصل بينهم في الخصومات والقضايا ٠ وكانت لهـــذا الشيخ ولآبائه مكانة عند الحكام جعلتهم يخصونهم ببعض « الـــرزق » أي المخصصات ، ولا يفرضون عليهم ما يفرض على الفلاحين عادة من الضرائب والمغارم ٠ ولكن الايام لم تترك لهم هدوءهم هـذا

ولا امنهم وقرارهم . فقد أصـــاب الناس في بعض السنين ضر اعجـزهم عن فـــلاحة الارض وعن دفع ما عليهم من الأمـــوال والضرائب حتى انكسر عليهم شيء كثير . فطلب بعض الحكـــام الى عائلة مبارك أن يتولوا زراعة مقدار من الارض على أن يدفعوا ما انكسر عليها من الضرائب . واشـتدوا عليهم في ذلك شـدة منكرة ذهبت ببعضهم الى السجن . وكان الشيخ مبـــارك وأسرته لم يعتادوا ذلك ولم يألفوه . بل كانوا قوما فقهـاء يعرفون شيئا من العلم حتى كانوا يعرفون في قريتهم « بعـــائلة المشايخ » . فباع الكبار من اسرة مبارك ما يملكون من البهائم وأثاث البيوت ، فتفرقوا في البلاد واستقر بهم المقام في أطراف مديرية الشرقية عند عرب « السماعنة » .

هرب على مبارك من أسرته بسبب سوء معاملة معلميه ، وبعد عودته تحير أبوه وقومه ماذا يصنعون بهذا الصبى الذى لا خـير فيه ؟ ولما عرضوا عليه مرة أخرى العـــودة الى التعليم قال لهم « ان المعلم لا استفيد منه الا بالضرب » . والكتاب لا يفيدنى الا الضياع والاذية ويستفيد منى الخدمة ثم رضى ما عرضه عليـه أبوه من العمل مع كاتب من الذين يمسحون الارض للفـلاحين . وبعد سنوات من حياة التشتت دخـل الفتى على مدرســـة القصر العينى عـام ١٢٥١ هـ/١٨٣٥ م . ومن عجيب الامـــر أن على مبارك ، الذى كان أعظم المهندسيين من المصريين بعد ذلك ، والذى شاد في مصر ما شاء من الاعمال الهندسية الرائعة ، كان في صباه ودرسه يجد أشق العلوم عليهواصعبها وابعدها عن فهمه وادراكه .

الهندسة والحساب والنحو أيضا • وفى عام ١٢٥٥ هـ/١٨٣٩ م نقل على مبارك الى مدرسة « المهندسخانة » مع من اختير اليهـا من الطلبة الممتازين ؛ فظل يدرس فيها خمس سنين كان فيهـــا أول فرقته كل سنة فدرس الميكـــانيكا والدينـــاميكا ، والفلـــك والطبوغرافيـــا والكيمياء والجيولوجيا •

وأراد محمد على أن يرسل أولاده الى فرنسا ليتموا تعليمهم فيها ، فأوفد سليمان باشا الفرنساوى الى مدرســة المهندسخانة ليختار النجباء من طلبتها ليرافقوا أنجاله فى هذه البعثة • فكـان الشاب على مبارك من بينهم • وسافر أبناء محمد على ومعهم على مبارك ، ومن وقع عليهم الاختيـــار للبعثة فى عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م • ولما اتم على مبارك دراســـته فى باريس ، اختير مع زميليه حماد وعلى ابراهيم لمدرسة المدفعية والهندسة الحربية فى كلية ميتز ، ونال عند ذلك رتبة الملازم الثـانى ، ثم التحـق على مبارك بفرقة المهندسين فى الجيش الفـــرنسى • وعندما تولى عباس الاول حكم مصر امر بأن يعود على وزميلاه اليها ، وبعـد عودته انعم عليه برتبة اليوزباشى الاولى واسندت اليه وظيفـة التدريس فى مدرسة طـرة • ولكن هذه المدرســـة بعد قليل ، استصفى تلاميذها حتى لم يبق منهم غير جمـاعة قليلة لا خــير فيها ولا صلاحية للعلم لكبر سنها وكثرة رسـوبها • وفى هـذا الوقت اختاره عباس الاول هو وزميليه حمـاد بك وعلى باشـــا ابراهيم ليكونوا من رجال حاشيته ، وكلفهم بالاشراف على امتحان المهندسين الذين يعملون بالريف • ووضع على مبارك بتكليف من

عباس قانونا للمدارس المصرية ، فأنعم عليه برتبة الاميرآلاى واختاره ناظرا للمدارس « وزيرا للمعارف » فكان أول وزير مصرى تولى أمر هذه الوزارة • واستمع سعيد باشا (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) الى خصوم على مبارك وحاسديه فنحاه عن نظارة المعارف ، وأراد أن يبعده أو ينهى حياته بطريق غير مباشر ، فأمر بأن يلحق بفرقة من الجيش كانت راحلة لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا • وغاب على مبارك عن مصر ما يقرب من سنتين ونصف ، عرف فيها بلادا لم يكن يعرفها ، وأقام أربعة أشهر فى الآستانة وتعلم فيها اللغة التركية ، وأقام عشرة شهور فى بلاد القرم أشرف فيها على شئون الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا • وعاد على مبارك من رحلته تلك ، ومن جهاده فى الحرب فكان جزاؤه أن فصل من خدمة الجيش والحكومة •

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ألحقه بحاشيته ، ثم وكل اليه أمر الاشراف على القناطر الخيرية • وقد عادت لعلى مبارك فى عهد اسماعيل مكانته كمهندس من أعظم من رأت مصر من المهندسين مصريين وغير مصريين وتجدد بذلك نشاطه وقوى عزمه فى خدمة وطنه وقومه • وتدرج على مبارك فى عدة وظائف هامة ، فعمل وكيلا لديوان المدارس (١٨٦٧) • ومديرا للسكك الحديدية ومديرا لديوان المدارس • وديوان الأشغال ، ولم يكن على مبارك فى جهده وعمله مقلدا يسير على الغرب ، بل كان مفكرا مبتكرا مصلحا رأى أن مصر فى حاجة

لمن يجيدون اللغات الأوروبية • فأنشأ مدرسة نجد فى تقرير له أنها كانت تضم عام ١٨٨٧ سبعة وثلاثين تلميذا ، وأنه كان يقدم لاكثرهم اعانة من وزارته ــ فوق مجانية تعليمهم ــ كان من هذا العدد ستة فقط بمصروفات وأربعة بالمجان ، واثنا عشر ينـــال كل منهم فى كل شهر جنيهين • وفى عام ١٨٩٧ عين على مبـــارك وزيرا للأشــغال وبعد خروجه من الوزارة عاد على مبـــارك الى جهده فى التأليف والترجمة ومعاونة القادرين على أن يؤلفـــوا ويترجموا • فأكمل بعد ذلك كتــابا عن المقاييس والمـــوازين والمكاييل ، وكلف صديقه حمدى بك بأن يترجم كتـــاب العالم الفرنسى « سيديو » عن خلاصة تاريخ العــرب واشرف على طبع طبع الكتابين • وفى هذه الفترة أيضا اتم تأليف كتاب عن الحضارة الاسلامية : « آثار الاسلام فى المدينة والعمران » ، وكان هــذا آخر ما ألفه على مبارك •

وقد جمع على مبـــارك بين صفـــات العالم وســمات الأديب وخصائص المؤرخ • فهــو فى حديثــه عن الزراعة مثــلا يذكر نشأتها وتطورها منذ كانت عمــلا بدائيا يقوم به النـــاس فى العصور القديمـــة ويستعملون فيه أيديهم وأرجلهم ، وتلـــك الأدوات الساذجة البسيطة من الخشب والحجارة • ويذكر الى ذلك احصاءات دقيقة عن تقدم الزراعة فى فرنسا فى شىء من الشعر العربى القديم • ولدينا الكثير من الروايات ذات الدلالات الكبيرة على اخلاص على مبارك لوطنه ، وعلى بعد نظره ، كما تــدل على العقلية العلمية التى كانت تسيطر على تفكيره والتى كان يرينــه

أن تتقدم عن طريقهـا مصر . فروى الدكتور أحمد أمين هـذه القصة وقال ان المرحوم عبد العزيز باشا فهمى حدثه بهـا قال :
« كنت يوما فى بيت على باشا مبارك والنـاس تموج فى بيته ، والحجر مزدحمة بالزوار ، وعلى باشا يتصدر حجرة منها . فحضر مصطفى باشا رياض ، وكان ناظر النظـار اذ ذاك ـ أى رئيس الوزراء ـ فأخذ يخوض فى الناس حتى وصل الى على باشا مبارك فقال له : « ما هذا يا باشا .. ؟ » فقـال له : « يا دولة الرئيس انا فى بلد يهاب الناس فيه أن يخاطبوا معاون ادارة أو مأمـور مركز أو أى موظف حكومى . فاذا نحن جرأناهم علينا وخاطبناهم وخاطبونا امكنهم ان يخاطبوا الموظفين فى غير هيبة ، وتعودوا أن يطالبوا بحقوقهم ، وقالـوا : اننا نجالس الناظـر (الوزير) ويخاطب ، فلم لا يخاطب من هو أقل منه منزلة ... ؟ » .

ومن ذلك يتضح أن على مبارك كان يتميز بصفات وخصائص بارزة . فلقد بلغ أعظم ما يمكن أن يصل اليه انسان فى ذلـك الزمن ، بل بلغ مرتقى ما كـان يحلم به مصرى . ولـو انه شمخ واستعلى على قومه من المصريين لوجد أعـذارا كثيرة تبـرر عمله الذى كان العرف يجيزه فى زمنه ، بل كان هو القاعدة الجارية . ولكن على مبـارك الذى بلغ ما بلغ من مجـد وسؤدد ، لم ينس مصريته وشعبيته وأنه ابن ذلك الطين الأسـود الذى أنبت هؤلاء الشباب من قومه . فاذا قصـد هذا الشاب بيته فهو يفتحه لهم ، ويتلقاهم ويجادلهم ويناقشهم ويرفع ما بينه وبينهم من حـواجز السن والمقام والجاه . فقد أراد على مبارك أن يربى نفوسهم على

الشجاعة ، ويعودهم عادة الحرص على الحقوق والشعور بالقيمة الذاتية ، والاعتزاز بالنفس • وبذلك كان على مبارك معلما لقومه فى كل حال •

٢ ـ مؤلفات على مبارك :

كتب على مبارك العديد من المؤلفات التى تناولت مواضيع مختلفة كالتاريخ ، والادب ، والهندسة العسكرية ، والطب والجغرافيا ، والحساب ، والحديث الشريف ، وشرحه ، والموازين والاقيسة ؛ وهذه المؤلفات تؤكد أن علي مبارك كان رجلا موسوعيا متنوع الثقافة ، وكانت مصر تحتاج الى هذا النوع من الرجال فى تلك الفترة الحاسمة من تاريخها • وقد أورد يوسف سركيس فى « معجم المطبوعات العربية والمصرية » بيانا بمؤلفاته على النحو التالى :

- تذكرة المهندسين ، وتبصرة الراغبين • طبع سنة ١٣٩٠ هـ / ١٨٧٣ م •
- تقريب الهندسة لاستعمال العسكرية المصرية • طبع سنة ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ ـ ١٨٨١ م •
- تنوير الأفهام فى تغذى الأجسام • طبع فى مطبعة المدارس سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م ثم فى مطبعة الجمهور سنة ١٩٠٣ م •
- جغرافية مصر • طبع فى مصر سنة ١٨٩٤ م •

ـ حقائق الأخبار فى أوصاف البحـار ، ألفه لتلاميذ روضـة المدارس المصرية ـ طبع مطبعة وادى النيل سنة ١٢٨٧ هـ ٠

ـ خلاصة تاريخ العرب ، تهذيب ترجمة كتاب لعالم الفرنسي سيديو ٠ طبع فى مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٠٩ هـ ٠

ـ خواص الاعداد ، طبع فى مطبعة المدارس سنة ١٢٨٩ هـ ٠

ـ شرح الحديث الشريف « اعمل لدنياك كانك تعيش ابدا » ٠

ـ طريق الهجاء والتمرين ٠

ـ علم الدين ، وهو مسامرات علمية أخلاقية عمرانية ٠ طبع فى مطبعة جريدة المحروسة سنة ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢ م ٠

ـ الميزان فى الأقسية والمكاييل والأوزان ، اثبت فيه أن أصل الأقيسة والأوزان كلهـا مصرى ٠ وان الاقيسـة والاوزان العبرية والرومانية مقتبسة من الاقيسـة والاوزان المصرية القديمة ٠ طبع الجزء الاول فى مصر سنة ١٣٠٩ ٠

ـ نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ٠ طبع فى مطبعة وادى النيل سنة ١٢٩٨ هـ ٠ وفى آخره جدول يحتوى على غاية التخاريف ، وزيادة النيل والصرف ، وتحوله الى امتـار من ابتداء سنـة ٢٠ هجرية ٠

٣ ـ الخطط التوفيقية :

ليس كتاب الخطط التوفيقية الجـديدة (بولاق ، ١٣٠٤ ـ

١٣٠٥ هـ / ١٨٨٦ ـ ١٩٨٨ م ، ٢٠ جزءا) هـذا اهم واعظم مؤلفات على مبارك فحسب ، بل هو من أهم وأعظم ما ألف فى اللغة العربية كلها ، فى جميع العصور ، أراد به على مبارك أن يكمل ما فات المقريزى فى خططه ، وأن يسجل ما طرأ على خطط مصر وبلادها وقراها من تغيير بعد أن وضعها المقريزى ، وأن يترجم لمن لا نجد ترجمتهم فى خططه ممن تركهم ، أو عاشوا بعده ٠ وخطط على مبارك موسوعة كبرى فى تاريخ مصر ، تضم الى ذلك مئات من التراجم للأعلام من كل جنس وعصر ، ومئات من البلاد والمدن،كما تضم سجلا حافلا بالحقائق التاريخية القديمةوالحديثة وهكذا لم يقدم على مبارك كتابا ضخما يزيد على ٥ر١ مليون كلمة فقط ، وانما أيضا كتابا عظيما فريدا من نوعه فى الأدب العربى الحديث ٠ ومع أن على مبارك قد خصص الخطط التوفيقية ، كما اشار فى مقدمته ـ لذكر خطط مصر وبلادها وقراها وتراجم رجالها ، فاننا نجد فيها أحاديث عن بلاد ليست مصرية ، اقتضى ذكرها سياق الحديث ، فهو يذكر مدينة مشهد وأم عبيدة ، من مدن العراق ؛ ويذكر جبل سرنديب الذى يقول أنه يوجد فيه قدم آدم عليه السلام ، ينقل ذلك عن رحلة ابن بطوطة ، ويتحدث عن أشياء واضحة الغرابة ٠ كذلك الحديث الذى ذكر فيه العمال الذين أقاموا الأهرامات فى الجيزة فقال انهم كانوا ثلاثمائة وستين ألفا وأن قيمة ما أكلوه من البصل والكراث والثوم خاصة كانت ثمانية ملايين وستمائة وأربعين ألف فرنك (ينقل ذلك عن هيرودوت) ٠

مصادر الخطط التوفيقية :

أ ـ الوثائق الرسمية : قبل قيام مبـــارك بنشر خططه ، كـــان كـــل من : رينى (Regny) واميسى (Amici) ودور (Dor) قد نشروا بالفعل كتبهم السنوية الاحصائية ، كما كانت الحكومة قد اصدرت فى عام ١٨٨٤ تاريخ احصــــاء عام ١٨٨٢ · هذا بالاضافة الى ان على مبارك قد استطاع بالتأكيد الحصول على مادة احصائية اخرى غير منشورة ـ نظرا لانه اثناء حياته الوظيفية كان مسـئولا عن نظارات او مصـــالح الوقف ، والتعليم والاشـغال العمـومية والسكك الحـــديدية · ولايمكن القول بانه قد استخدم هذه المادة بطريقة مبهجية · بل اننا نجده يعطى ارقاما سكانية عن القاهرة طبقـا لاحصاءات عـام ١٨٧٢ وعام ١٨٨٢ · ومما لاشك فيه أنه لم يستخدم لهذا الغـــرض (احصاء عام ١٨٨٢) الذى وردت به أرقام تفصيلية فى شـكل جداول عن كل مدينة وقرية ، ولذلك فانه يبـــدو أن أرقام على مبارك تتعلق بمنتصف السبعينات من القـــرن التاسع عشر على الأرجح ، وهى الفترة التى كتب فيها مبارك معظم خططه (١) ·

استعان على مبارك فى خططه أيضـا بوثائق رسمية أخـرى مثل : سندات الملكية ومسح الارض · كما اعتمـد على دفـــاتر المجلس البلدى فى اعداد قائمة بمبانى القاهرة طبقا لنماذجهـا

---

(١) يفهم من حديث على مبارك عن مدينـــه سيوط انه كان يشتغل بتأليف خططه فى عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م : انظر جـ ١٢/١٠٥ ·

المختلفة واستخداماتها وعدد مالكيها • الا أن أهم مصادر مبارك هى « الوقفيات » التى أمكنه الاطلاع عليها عندما كان ناظـــرا للأوقاف • وقد خدمت هذه الوثائق على مبارك فى تحديد مواقع المبانى والشوارع والمؤسسات ، وفى اكتشاف الحقـــائق عن الاسعار والعملات فى القرن الثامن عشر (١) • وبالاضـافة الى هذا نشر على مبارك بالكامل تقريبا سبعة « وقفيات » من القـرن التاسع عشر ، وثلاثة عشر وقفية من القرن الثامن عشر ، علاوة على اثنين وثلاثين وقفية أخرى قديمة •

ب ـ الملاحظات الشخصية :

يؤكد كل من جولد زيهر (Goldziher) وبروكلمـان (Brocklemann) أن معظم البيانات التى أوردها مبارك عن النواحي السكانية والطبوغرافية والاقتصادية والانثروبولوجية تقوم على الملاحظات الشخصية التى لاحظها خلال أسفاره الرسمية العديـدة فى جميع انحاء الدولـة • ومن المؤكد ان تجـربته الشخصية كانت مصدرا غاية فى الاهمية فى كتابه « الخطط » • ويتمثل الجزء الرئيسى من خططه القائم على التجربة الشخصية فى كتابته لسيرة حياته بشكل شامل (٢) • ويتضمن هـذا الجـزء ملاحظات شخصية غاية فى الاهمية تتعلق بأحوال سكان الريف فى عهد محمد على وبالتعليم والبعثات والنشـاط الأدبى فى مصر

---

(١) انظر مثلا : جـ٢ / ١٥٠ .
(٢) حوالى ٠٠٠ر١٧ كلمة انظر : جـ٩ /٢٧ — ٦١ .

والاعمال الهندسية والمواصلات والاوقاف والجيش والبيروقراطية والعلماء وموضوعات أخرى كثيرة ·

جـ ـ براهين غير مكتوبة :

ونلاحظ أن مبارك كثيرا ما يقص علينا ما سمعه من معاصريه عن سير حياتهم مثل العلماء وضباط الجيش والاطباء وغيرهم · وقد قدمت كثير من تراجم العلماء بمعرفة أبنائهم الذين كان معظمهم من طلبة او مدرسي الازهر · ومن الواضح أن مبارك قد حاول أن يعيد التقليد الشهير لادب السير (التراجم) العربية · كما حاول ان يجمع بصفة خاصة سير حياة العلماء المعاصرين له مستكملا بذلك المجموعات التي كتبها السابقون عليه مثل السخاوى والشعراني والجبرتي وغيرهم · علما بانه كثيرا ما يقتبس عنهم · ومما ذكره مبارك ، أن العلماء كانوا هم المصدر الذى أعتمد عليه في أوصافه عن الموالد · كما قام القساوسة الاقباط بالرد على استفساراته ، فزوده بمعلومات عن فئة الاقباط وكنائسهم وأديرتهم وما الى ذلك · وعلاوة على ذلك كان مبارك يسأل سكان أحياء المدن والقرى عن أمور كثيرة أثارت انتباهه ·

د ـ مصادر عربية مكتوبة :

لم يتميز القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بوفرة الكتب التاريخية والجغرافية المطبوعة · وبالرغم من ذلك كان باستطاعة على مبارك استخدام مراجع عربية بأعداد كبيرة · فهو لا يذكر

كتاب نقولا ترك عن تاريخ الاحتلال الفرنسى (١) ، ولا كتاب اسكندر ابكاريوس عن تاريخ ابراهيم باشا ، ولا كتاب محمد أمين فكرى عن الجغرافيا • وحقيقة الامر ان مستوى جميع هذه الكتب سالفة الذكر أقل بكثير من مستوى المؤلف الشهير فى تلك الفترة ألا وهو كتاب « عجائب الآثار » للجبرتى ، والذى كثيرا ما يشير اليه مبارك ويقتبس منه • ومن هنا فان عددا كبيرا من الفقرات المأخوذة بالنص عن الجبرتى نجدها متناثرة فى مواقع مختلفة من « الخطط » ومن بينها عشرات من التراجم وخاصة تراجم العلماء • كما اقتبس مبارك أيضا من كتاب « الاشعار » الذى ألفه التونسى الكاتب العربى فى القرن التاسع عشر •

هـ ــ المؤلفات باللغات الأجنبية :

يحتل كتاب « وصف مصر » الصدارة بين المراجع الأدبية التى أستخدمها مبارك من أجل وصفه لمصر الحديثة ، وهو يسميه « خطط الفرنساوية » أو « كتب الفرنساوية » أو « كتاب الجمعية الفرنساوية الخاص بكتابة التاريخ » • وكثيرا ما اقتبس مبارك من هذا المرجع فيما يتعلق بالطبوغرافيا والأوضاع الاقتصادية للمدن والقرى المصرية فى فترة الاحتلال الفرنسى • كذلك استخدم مبارك مؤلفات كتبها موظفون أوروبيون كانوا يعملون فى خدمة أسرة محمد على ، مثال ذلك الدكتور كلوت بك الذى

---

(١) طبع فى باريس عام ١٨٣٩ •

(٢) نشر فى القاهرة قبل طبع الخطط بست سنوات •

أنشأ مدرسة طبية فى عهد محمد على ووضع أسس الخدمات الصحية في مصر ، فاقتبس من كتابه « لمحة عامة » دون أن يذكر أنه استقى هذه البيانات منه • كما لم يشر الى الكتاب الذى وضعه لينان دى بلفون (Linant de Belle Fonds) — الذى كان يعمل مديرا للأشغال العمومية فى مصر فى عهد محمد على ، والذى وضع التصميمات الأولى لقناطر الدلتا — الا نيما يتعلق بموضوعات طوبوغرافية مختلفة ، ولم يستخدم هذا الكتاب فى المسائل المتعلقة بالاشغال العامة والرى • وهناك اثنان من الموظفين الأوروبيين اقتبس منهما على مبارك فى موضوعات تتعلق مباشرة باهتماماتها فى مصر ، أولهما هو هامون (Hamont) ، مدير الأراضى الخاصة المملوكة لمحمد على ، وقد اقتبس مبارك من كتابه « مصر فى عهد محمد على » (١) المسائل التى تدخل فى صلب الموضوع فقط وهى المتعلقة بتربية الخيول والأغنام • أما الموظف الأوروبى الثانى فهو كايو (Cailliaud) الذى عهد اليه محمد على بارتياد الصحراء الشرقية بحثا عن الزمرد ، ويترجم لنا مبارك وصفه لهذه البعثة• كما استشهد مبارك بكتب الرحالة الأجانب أمثال بروس (Bruce) وسافارى (Savary) الذى قام بأسفار ورحلات فى مصر فى عام ١٧٧٧/١٧٧٦ • وأول رحالة أوروبى فى القرن التاسع عشر يشير اليه مبارك فى الخطط هو

---

(١) نشر فى باريس عام ١٨٤٣ •

« الدوقو راجوسى » ، وهذا الشخص ما هو الا المارشال أوجست مارموف دوق راجوسى الذى قام برحـــلات فى عام ١٨٤٣ فى أوروبا الشرقية وجنـوب روسـيا والدولة العثمـــانية ومصر ، ويقتبس منه مبارك ما يتعلق بالينابيع والاديرة القـــريبة من السويس . ومعركة شبراخيت (١٧٩٨) ، ومدرســـة المدفعية بطرة .

٤ـ تقييم شامل لخطط مبارك :

لم يختلف على مبـارك فى ترتيبه للمـــادة العلمية الهائلة الموجودة بالخطط عن التقليد الذى اتبعته كتب العصور الوسطى العربية ، فهو يتناول كل مدينة أو قرية مصرية وفقـــا للترتيب الأبجدى باستثناء القاهرة والاسكندرية . ومن المؤكد أن مبارك قد جمع مادة هذا الكتاب بالاستعانة بعـــدد هائل من مجمـــوعة بطاقات مفهرسة تشتمل على معلومات شتى فى موضوع ما ، ولكنه لم يرتب مادته طبقا للموضوعات ـ باستثناء بعض أجـــزاء من المجلدات التى تتناول القـــاهرة والمجلدات الثـــلاث الأخيرة التى تتناول على التوالى : النيل . والقنوات ، والعملات ، والنقود .

وهكذا نرى ان قدرا كبيرا من المعلومات الهامة متناثرة هنا وهناك فى أرجاء مجلدات « الخطط » . ومن هنا فانه من المستحيل فى كثير من الأحيان أن نخمن المكان الذى يمكن العثور فيه على هذه المعلومات . ولا يوجد بالطبع فهرس « للخطط » وهذا قصور شديد سبق أن اشتكى منه جورجى زيدان فى كتابه « تاريخ آداب

اللغة العربية » . حقيقة أنه يوجد فى بداية كل عشرون مجلد جدول بالمحتويات مفصل للغاية ويحتوى على أسماء المدن والقرى التى يرد وصفها فى المجلد علاوة على التراجم والموضوعات الاخرى التى يتم تناولها من حيث علاقاتها بوصف الاماكن المختلفة ، الا أنه ليس من السهل دائما استخدام محتويات هذه الجداول ، ومن المؤكد أنها لا تعوضنا عن عدم وجود الفهرس .

وتوجد بالخطط كثير من الاخطاء الطوبوغرافية والجغرافية التي لا يمكن اعتبارها أخطاء مطبعية ، ويتعلق أكثرها بالتحديد الخاطىء لموقع مكان بالنسبة للأماكن الاخرى . كما أن الكثير من البيانات المتعلقة بالمسافات بين القرى غير صحيحة . وأخيرا فهناك على الاقل خطأ واحد جسيم يتعلق بعدد سكان احدى المدن اذ يقول مبارك أن المحلة الكبرى يسكنها حوالى ٥٠ ألف مواطن ، وأنها اكبر مدن مصر السفلى بعد الاسكندرية (١) ، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحا . فطبقا لاحصاء عام ١٨٨٢ كان يوجد بالمحلة الكبرى ٢٧ر٨٢٢ نسمة ، كما أن عدد سكانها فى احصاء عام ١٨٩٧ الذى كان أكثر دقة لم يزد على ٣١ر١٠٠ نسمة .

ومن ناحية أخرى ، يوجد بالخطط قدر كبير من المادة عن التاريخ الاقتصادى ، وان كانت هذه المادة غير موزعة على الاقسام الفرعية بدرجة متماثلة . كما أن مبارك يتناول قدرا ضئيلا من

---

(١) انظر : جـ١٥/١٨ .

المسائل المالية باستثناء العملات والنقود · وفى مقابل هذا ، نجد ان « الخطط » حافلة بالمعلومات عن الزراعة وحيـازة الأراضى والملكية والتجارة فى الريف والحرف المعينة التى تمارس فى كثير من القرى والمدن والأحيـاء فى مصر · وكذلك تتنـاول الخطط التجارة والنقل والمواصلات بالتفصيل ، ولكن التجارة الداخلية والطرق التجارية تحظى بقدر كبير من المعلومات الوفيرة فى حـين أن النقل والتجارة الداخلية لا تنال سـوى قدر ضئيل نسبيا من المعلومات ·

وتقدم « الخطط » معلومات جوهرية عن البناء الاجتمـاعى للقرى والمدن المصرية فى القرن التاسع عشر · وأكثـر الامور تهمنا هى المادة التى كتبها مبـارك عن الجمـاعات والطبقـات الاجتماعية المختلفة فى مصر فى القرن التاسع عشر · إذ نجـد فى « الخطط » وصفا فريدا عن قبائل مصر وعملية استيطانها ، وعن عائلات ريفية وأعيان من الريف ، وعن تجار وموظفـين وضباط جيش وأطباء ومهندسين ، وعن علماء بصفـة خاصة · ومن المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية التى تناولها مبـارك : الجماعات الدينية ووضع ومكان المرأة والأوضـاع الصحية ، ثم التعليم بصفة خاصة · ففيما يتعلق بالتعليم نجد أيضا معلومات هامة عن التطور الثقافى والادبى ، فيورد مبارك نصوصا لعـدد من القصائد التى كتبها معاصرون له · ومن ناحية أخـرى ، فان الوصف الذى يقدمه مبارك عن طقوس الزواج ومراسيم الجنازات

وعن الاطعمة والازياء واستقبال الضيوف والعادات والتقاليد المختلفة يعتبر اضافة جوهرية لكتاب ادوارد لين (E. W. Lane) « عادات وتقاليد المصريين المحدثين » وكتاب « وصف مصر » ·

وتكمن الأهمية الكبرى « للخطط » في المعلومات الوفيرة الهامة والشيقة عن المظاهر المختلفة للحياة الدينية في مصر في القرن التاسع عشر · فمن خلال وثائق الوقف ومن خلال تجارب مبارك الشخصية كناظر للأوقاف ، تحصل على صورة واضحة عن موقف ومشكلات هذه المؤسسة في ذلك الوقت ، كما أنه قد ورد في الخطط فصل عن الأزهر يلقى قدرا عظيما من التوضيح ويتضمن أمورا عديدة منها : وصف للحياة الاجتماعية في هذه المؤسسة ، والاحوال المالية لطلبة الازهر،والعلاقات بين المجموعات المختلفة من الطلبة · هذا علاوة على أن « الخطط » تشتمل على قدر كبير من المعلومات المفيدة عن مؤسسات دينية أخرى في مدن وقرى مصرية مثل ، المحاكم الدينية والمساجد والاديرة · ومن ذلك كله يتضح أن « الخطط التوفيقية » تتركز في مجال التاريخ الاجتماعي ، وتعتبر مصدرا فريدا لا غنى عنه في دراسة التاريخ الاجتماعي لمصر في القرن التاسع عشر ·

الفصل الثاني

المجتمع المصري في العصر العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٨

تدهور حكم المماليك فجأة بعد عام ١٣٤٠ ، وتعرضت مصر خلال عهد دولة المماليك الجراكسة أو البرجية (١٣٨٢ — ١٥١٧) لأزمات مالية صحبها انحلال في النظم المملوكية . وترجع هذه الازمات المالية إلى تدهور الصناعة في ذلك الوقت ، واسراف السلاطين المماليك في فرض الرسوم على تجارة الشرق ، واضطراب الأمن في المدن التجارية بسبب تطاحن المماليك المستمر داخلها . وترجع أسباب تلك الأزمة كذلك إلى سبب آخر هام يكشف عنه ابن إياس في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور» حين يشير إلى ما أثارته أخبار وصول البرتغاليين إلى طريق رأس الرجاء الصالح [illegible] الخامس عشر ، في الأسواق المصرية من جزع شديد . ولقد كانت المتاجر الشرقية تسلك طريقين إلى أوروبا ، أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت سفن المسلمين تحمل المتاجر إلى البصره ، ثم تنقل براً إلى بغداد حيث تعبر نهر الدجلة فالفرات ومنه تتجه القوافل غرباً نحو ثغور الشام. أما الطريق الثاني فكان طريق البحر الأحمر الذي تمر به السفن حتى السويس ، ثم تنتقل المتاجر عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الاسكندرية ودمياط ، ومن موانىء الشام إلى المدن الايطالية . وتمكنت جمهورية البندقية — بفضل [illegible] علاقاتها مع سلاطين المماليك — أن تحتكر معظم البضائع الشرقية الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر . وحصل المماليك وتجار البندقية على أرباح باهظة من هذه التجارة غير أن المماليك اشتطوا في القرن الخامس عشر في تقدير ضرائبهم حتى رآها البنادقة أنهم قد جاوزت كل حد . وقد هدد البنادقة المماليك بسحب تجارتهم من الاسكندرية وقطع علاقاتهم التجارية مع مصر .

ولقد شهد القرن الخامس عشر أيضاً ظهر قوة البرتغال بعد أن تحررت من الحكم الإسلامي في الأندلس ، وأخذ ملاحوها بتشجيع من الامير هنري الملاح يستكشفون الشاطىء الافريقي من المحيط الأطلنطي. ولقد ساعدت عدة عوامل على ظهور حركة الكشوف الجغرافية وتنشيطها ، وكان على رأس تلك العوامل محاولة التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي كان يفرضها سلاطين المماليك على المتاجر الشرقية عند مرورها في الاراضي المصرية والشامية . كما أراد البرتغاليون مواصلة عمل الصليبيين بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام » وحصرها من الوجهتين الحربية والتجارية ، مع انتزاع تجارة الذهب وغيره من حاصلات افريقيا الغربية من يد المسلمين . وهكذا تطلع البرتغاليون إلى كشف طريق بحري متصل إلى الهند بالدوران حول افريقية دون الحاجة إلى توسط المسلمين وأهل البندقية في نقل التجارة الشرقية إلى اوروبا . واستعان البرتغاليون باليهود للحصول على المعلومات التي توصل إليها العرب في فنون الملاحة البحرية ، وحصلوا عن طريق هؤلاء الجواسيس على معلومات مما أدى الى كشف طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨ . وهكذا تحولت تجارة الشرق إلى أيدي البرتغاليين الذين أخذت سفنهم تنقل أكداس البضائع من الهند وفارس وسيلان وجاوة وملقا والصين .

وبالإضافة إلى ذلك أدى حكم دولة المماليك الثانية (أو المماليك الجراكسة) إلى كثرة الفتن والثورات الداخلية ، ولكن في غمار هذه الفتن برز دور الشعب بطبقاته المختلفة ، بروزاً ملحوظاً ، فعبر بوسائله الخاصة عن سخطه أو رضاه ، وأدرك السلاطين والأمراء أهمية هذا السخط أو الرضا . ومما يلفت النظر في ذلك العصر تلك العناصر الدينية التي تشهدها بكثرة إلى جانب السلاطين حتى دخول العثمانيين مصر . فكان رجال الدين (العلماء أو الصفوة المثقفة) يتمتعون بنفوذ وامتيازات

واسعة ، ويحسنون استعمال السلاح ويشتركون في الحروب ، بل انهم كانوا ينهرون السلاطين والأمراء حتى دخول نابليون مصر ، كما ان السلاطين والأمراء كانوا يبجلونهم ويقدمونهم على أنفسهم ويقبلون قدم من يعتقدون في ولايته (مكانته الدينية) منهم . كما ان ارباب الحرف كانوا يسبون السلاطين في الطرق ، ويثورون على الأمراء ويمنعونهم من الزيادة في الضرائب بل ويحملونهم على إلغائها . وكانوا في أول أيام المماليك يستنكرون صعودهم إلى مراكز الحكم جهاراً ، ويبدون في ذلك روحا من الدعاية أبعد ما تكون عن الاستكانة والخنوع .

ويعطينا التاريخ كذلك أمثلة حية عن شجاعة أهل المدن وبسالتهم . فكانوا يصنعون أنواع السلاح جميعا ويشتركون في حروب المغول والصليبيين . ولقد امتلأ أهل الاسكندرية مثلا على أيام ابن بطوطة مستودعات كبيرة تزخر بأنواع السلاح ورفضوا أن يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم . ولقد كان أبناء البلاد جميعا يجتمعون في ذلك الوقت في نقابات حرفية لها قوانينها وتقاليدها ورؤساؤها ، وتمتعت إزاء أعضائها بسلطة إدارية ـ قضائية ـ مالية واسعة تجعل منها وحدات حكومية قائمة بذاتها تعترف بها الدولة وتعتمد عليها ويحسب حسابها إلى حد بعيد . وكذلك شهد العصر المملوكي ثورات شعبية كان السبب غير المباشر لها هو الوضع الاجتماعي الذي انحدرت إليه طبقات الشعب ، فقد كان المجتمع اقطاعيا ، يفرض معظم أنواع العسف والقهر للطبقات الدنيا .

وفي الوقت الذي بدأت فيه مظاهر الإعياء والضعف تظهر على سلطنة المماليك في مصر ، أخذت قوة الأتراك العثمانيين في الظهور والنمو . وقد حرص سلاطين العثمانيين على تعريف المسلمين في البلاد الأخرى بقيامهم بواجب الجهاد المقدس ونشر أخبار انتصاراتهم ، فكلما انتصروا على دولة

مسيحية فتحوا مدينة في البلاد الأوروبية ، كانوا يرسلون السفراء والوفود لابلاغ الامر إلى حكام المسلمين . فدارت المراسلات — التي كانت تكتب باللغة العربية حتى عهد السلطان سليم — في هذا الشأن بين كل من السلطان محمد الفاتح وسلطان مصر المملوكي إينال شاه بمناسبة فتح القسطنطينية في عام ١٤٥٣ . واستمرت العلاقات الودية ووقف العثمانيون بجانب سلاطين المماليك للدفاع عن دار الإسلام عندما عجزت قوة مماليك مصر عن دفع سفن البرتغاليين وغاراتهم على السواحل العربية وقطع التجارة بينها وبين الهند . غير أن هذه العلاقات الودية التي قامت على المجاملة والمؤازرة وتبادل الوفود والهدايا وما إلى ذلك ، ما لبثت أن تدهورت . ففي أواخر القرن الخامس عشر كان العثمانيون قد توسعوا في الأناضول جنوبا حتى البحر المتوسط وجبال طوروس ، بينما كانت دولة المماليك قد استولت على قليقية ، فأصبحت الدولتان متاخمتين ، وكان طبيعياً أن يحدث بينهما نوع من الاحتكاك والصدام . وأدت هذه المناوشات المستمرة إلى انسياح العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول العثماني في العالم العربي . فنشبت بين القوتين المملوكية والعثمانية معركة مرج دابق قرب حلب في ٢٤ يناير عام ١٥١٦ ، حيث انتصر العثمانيون على المماليك انتصاراً باهراً . وما لبثت سورية بأسرها أن وقعت في أيدي العثمانيين ، ومن ثم زحفوا جنوبا إلى مصر فاحتلوها في سهولة عام ١٥١٧ . وأصبحت مصر بعد ذلك ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية ، بعد أن فقدت في هذا النضال استقلالها ، وانفصمت عرى الوحدة التي كانت قائمة بين مصر والشام ، وزالت تبعية الحجاز لمصر بعد أن تحول شريف مكة بولائه نحو الدولة العثمانية .

وحينما دخل العثمانيون مصر لم يمسوا نظم الحكم القائمة بها إلا من حيث تزويدها بما كان يقتضيه دخولها نطاق امبراطوريتهم من أجهزة

تنفيذية جديدة ، وبما يضمن بقاءها ولاية عثمانية . وتمثل ذلك في إيجاد هيئات متعددة متباينة تشترك معا في شئون الحكم ويوازن بعضها بعضا حتى لا تنفرد بالحكم هيئة دون الهيئات الأخرى ، واستمر هذا النظام متبعا من عام ١٥١٧ حتى عام ١٧٩٨ . وتكونت هذه الهيئات من الوالي أو الباشا [١] وهو نائب السلطان العثماني في حكم مصر ورئيس السلطة التنفيذية بها . وكان مقره القلعة ، واختصاصاته عديدة متنوعة ، ولكن كان يغلب على معظمها الطابع الرياسي فقط ، فلم يكن مطلق التصرف في المسائل الهامة ، بل كان عليه أن يحيلها إلى الديوان في القاهرة ليتخذ فيها قرارا . وتتراوح مدة بقاء الوالي في منصبه بين سنة وثلاث سنوات ولا تزيد عن هذه الفترة إلا نادراً جداً . أما الهيئة الثانية فكانت الحامية العثمانية أو جيش الاحتلال العثماني الذي تركه سليم بها بعد مغادرته مصر . وتألفت الحامية العثمانية من عدة فرق مثل المشاه والمدفعية والفرسان موزعة بين القاهرة والمدن الكبرى ، وكانت تقوم بحفظ النظام والدفاع عن الولاية . وكان يرأس كل فرقة الأغا ، أما نائبه فكان يسمى الكخيا أو الكتخدا ، وكان رؤساء الحامية يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة . ولهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة لأن الوالي لا يستطيع أن يبرم أمراً إلا بموافقة أعضائه . وبعد وفاة سليم الأول أنشأ ابنه سليمان المشرع (القانوني) ديوانين ، الأول الديوان الكبير ، والثاني الديوان الصغير . وكان للديوان الكبير سلطة البت في شئون الحكومة الرئيسية ونقض أوامر الوالي ؛ أما الديوان الصغير فكان ينعقد يوميا في مقر الوالي وينظر فيما تحتاج إليه البلاد . وبعد أن استقرت الحامية في مصر انتظم فيها كثير من المصريين فأصبح لها صبغة محلية لا سيما أن توقفت الدولة

(١) يقال عادة ان هذه الكلمة كانت اختصاراً للكلمة الفارسية بادشاه أو « سيد » . وقد تكون هذه الكلمة مشتقة من الكلمة التركية باش اغا التي استعملت بمعنى (أخ اكبر) .

العثمانية بسبب ضعفها عن إرسال جنود إلى مصر. وتمثلت الهيئة الثالثة في المماليك وهم بقايا سلطنة المماليك السابقة . وقد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الوالي ورؤساء الحامية . واختير منهم حكام المديريات أو الصناجق وبعض كبار موظفي الحكومة مثل الكخيا [١] ، والدفتردار [٢] ، والروزنامجي [٣] وأمير الحج ، والخزنة دار [٤] . وكان زعيم المماليك يعرف بشيخ البلد ومقره القلعة وهو ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني .

وقد استمر هذا النظام معمولاً به طالما بقيت الدولة العثمانية قوية مهابة الجانب ، ولكن بعد أن ضعفت وأصابها الانهيار انعكس ذلك على مصر وتطاحن الولاة ورؤساء الحامية ، وانتهز المماليك هذا التنافس وتمكنوا من السيطرة واستعادة نفوذهم ، وأصبح بكوات المماليك القوة السياسية المسيطرة على مصر في القرن السابع عشر . ونتيجة لضعف الولاة وكثرة تغييرهم استكثر المماليك من الجند والاتباع ، وتركزت السلطة المدنية والعسكرية في أيديهم ، وصار لزعيمهم وهو شيخ البلد نفوذ واسع ، كما

(١) نائب الوالي .

(٢) المختص بحفظ الدفاتر او السجلات ولو ان قسم هذه السجلات الواقع تحت إشراف الدفتردار كان يبين الموارد التي تدخل الى الخزانة العامة سواء اكانت نقداً أم عيناً، وما ينصرف منها وفقاً للضرورة ،والمحافظة على ما يفيض واستعماله، وكيفية الحصول على موارد اخرى حين يطرا عجز .

(٣) المشرف على لميرى وضبط حساباته . والروزنامة التي يشرف عليها الروزنامجي عبارة عن كلمة فارسية من مقطعين : روز= يوم ، ونامة= كتاب او وثيقة أو خطاب بمعنى كتاب يومي او جريدة . وهو في العادة سجل يومي للدخل والمنصرف .

(٤) امين الخزانة .

صارت مشيخة البلد بمثابة إمارة مصر . ونتيجة لذلك تصدع نظام الحكم الذي وضعه العثمانيون لحكم مصر . وقد شهد القرن الثامن عشر تزايداً كبيراً في سلطة بكوات المماليك ، فكانوا يمتنعون عن ارسال الجزية إلى السلطان ويعزلون الوالي إذا غضبوا عليه ، وأصبح الوالي اسما ورمزاً لا حقيقة لحكمه ولا هيبة له .

ورغم هذه القوة والسيادة التي أحرزها المماليك في داخل المجتمع المصري ، فانهم لم يتمكنوا من الانفصال عن الدولة العثمانية بسبب انقسامهم وتطاحنهم وتنافسهم في شوارع القاهرة وفي قرى مصر . وقد حاول أحد البكوات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو علي بك الكبير (١٧٦٨ — ١٧٧٣) الاستقلال ، ولكن الدولة العثمانية أوقعت بينه وبين قائد قواته وهو محمد بك أبو الذهب وانقض على سيده وهزمه . ولكن أبا الذهب لم يستقر في حكم مصر لفترة طويلة إذ مات في عام ١٧٧٥ ، وخلص الأمر في النهاية لمراد وابراهيم اللذين عاثا في مصر فساداً ، وانتهى أمرهما إلى كوارث وأحداث وحروب ، وضج الناس من هذا البلاء الذي لم يسبق له مثيل حتى وصلت أصواتهم السلطان العثماني في استانبول ، وأحست كل طائفة من الشعب المصري وبال حكم هذين الطاغيتين ، ولا سيما التجار والعامة . فقاوموا هذا الحكم وقامت الثورات في الريف وفي القاهرة . وتعددت وسائل الثوار . فبعضهم كان يتخذ وسيلة الاحتجاج واللجوء إلى المحاكم لرفع المظالم ، وبعضهم كان يتخذ وسيلة العداء والمغاضبة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت مظالم إبراهيم ومراد إلى الأجانب المقيمين في مصر وكانت غالبيتهم من الفرنسيين ، فلجأوا إلى حكومة الثورة في فرنسا يطلبون الحماية . واستجابت فرنسا للنداء وأرسلت حملتها المشهورة في عام ١٧٩٨ ، ولكن الطاغيتين فرا ، فر أحدهما عند أحبابه في الغرب ، وهرب ثانيهما من القاهرة نحو الشرق إلى

الشام ، وتركا مصر وشعبها يواجهان وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على مصر في العصر الحديث .

أما النظام المالي في مصر فلم يكن أحسن حالاً من النظام السياسي، فقد اعتبر سليم الأول نفسه مالكا لأراضي مصر ، وعلى هذا كان صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها . وكانت الأرض عند وفاة صاحبها تؤول إلى الحكومة غير أن لورثته ردها إلى حوزتهم إذا دفعوا مبلغا معينا من المال . وعندما زاد نفوذ البكوات المماليك تصرفوا في الأرض كيفما شاءوا وقسمت معظم أراضي مصر بينهم وآلت إليهم ملكية ثلثي ما يزرع من الأراضي، ووزع الباقي بين الفلاحين والملتزمين والأوقاف . ولما ضعفت سلطة الدولة العثمانية في مصر، وازداد نفوذ المماليك ولم يتمكن الوالي العثماني من جباية الأموال والضرائب من المصريين لارسالها إلى السلطان لجأت الحكومة إلى نظام الإلتزام . وقد تولى الالتزام طبقة من الأثرياء وهم البكوات المماليك (وان كان بعض المصريين في أواخر العهد الاقطاعي قد اشتغل بالالتزام) . وكان هؤلاء يتعهدون بجمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن زمام معين قد يكون قرية أو عدة قرى ، فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدماً ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة وهذه الضريبة هي التي يطلق عليها « الميرى » (وهي ضريبة الخراج المخصصة للسلطان) .

على أن الملتزم بالإضافة إلى ذلك، كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى « الفائض » أو فائض الإلتزام . وقد تطور نظام الالتزام بمرور الوقت حتى أصبح الملتزم هو المتحكم في الأرض الواقعة في إطار التزامه تحكماً مطلقاً ، فلم يعد الأمر مقصوراً على وظيفة جمع الضرائب ، بل تطور إلى تحكم كامل في الفلاحين والأراضي ، وهكذا كون الملتزمون الطبقة

الاقطاعيه في مصر قبل القرن التاسع عشر .

ويصور المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » حالة الفلاح المصري في أواخر القرن الثامن عشر فيقول : « وكان إذا تأخر الفلاح فيدفع الضريبةجرّوه من شنبه وبطحوهوضربوه بالنبايت رجال الملتزم هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصراني من مماطلة في استخراج ورقة الخلاص (١) ، وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب» . ومن ذلك نرى كيف سيطرت الطبقةالاقطاعية في مصر على الفلاحين وهي قوة اجتماعية في مصر لها أهميتها . وقد عاني الفلاح المصري من بعض المظاهر الأساسية التي تميز بها النظام الإقطاعي في مصر وعلى رأسها نظام السخرة ، فكان للدولة الحق في جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة واستمر هذا النظام لفترة طويلةخلال القرن التاسع عشر . وفي خلال القرن الثامن عشر كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط ، بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين . فقد كان على الفلاح ان يعمل سخرة ودون أجر في أرض الملتزم وهي « الوسية » بعض أيام الاسبوع . ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن المجتمع المصري اعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ثم الانتاج الزراعي الذي يستنفد للاستهلاك المحلي ، والفلاحون المنتجون له عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين هم طبقة المماليك الحاكمة الغريبة تماما عن المجتمع .

وإذا كنا قد أشرنا إلى الفئات الاجتماعية التي سيطرت على المجتمع المصري في العصر العثماني من أتراك ومماليك في سياق حديثنا عن أحوال مصر السياسية والاقتصادية في تلك الفترة فيجدر بنا ان نشير إلى الفئات الاخرى أو الفئات الشعبية التي أكملت الشكل العام للمجتمع في

(١) الورقة التي تثبت دفع الفلاح للضريبة .

مصر . فمن أهم الطبقات الموجودة في المجتمع المصري طبقة التجار وهي قطاع من البورجوازية المصرية النامية . فلقد شغلت هذه الطبقة حيزا كبيرا في المجتمع ، وكانت أغنى طبقات الشعب ، لأن طبقة الفلاحين - كما لاحظنا - كانت أكثر تعرضا لمظالم الحكام وفداحة الضرائب . وبلغ بعض التجار درجة عظيمة من الثراء والجاه واتسعت تجارتهم واستفادوا من مركز مصر التجاري . وعلى الرغم من تحول تجارة الهند إلى طريق رأس الرجاء الصالح ظلت مصر في العصر العثماني سوقاً للمتاجر الواردة إليها من الشرق والغرب . ولقد شجعت هذه الطبقة المجهودات التي بذلت لاعادة فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر مصر إلي الاسكندرية في عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب، ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية بيت الشرايبي الذي كان عظيم الثراء ، كما اعتبر المحروقي نموذجا لهذا القطاع من البورجوازية المصرية .

أما بالنسبة للفئات الأخرى فكانت توجد الطوائف الحرفية (Guilds). وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة ، لها شيخ تخضع لسلطته ، وينوب عنها لدى الحكومة ، ويتولى شئونها ، ويدافع عنها ، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها ، ويعاقب من يخالف منهم العرف والتقاليد ، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب أو قروض اجبارية ، ويوزعها عليهم بنسبة مقدرة كل منهم على الدفع . وكان منصب شيخ الطائفة وراثيا في بعض الأسر ، بحيث يستمر فيها ما دامت مشتغلة بالصناعة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم النقباء ، يختارهم حكام المدن التي يعيشون فيها أو السلطة العليا . وكان الصانع يعرف باسم المعلم أو « الأسطى » و يلحق به عددا من الصبيان لتعلم الحرفة والوقوف على أسرارها . واذا أراد الصبي المتعلم أن يصير معلماً ، بعد أن يصل إلى درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص ،

ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوبا بمعلمه ، فيقول المعلم للشيخ ان صبيه قد تعلم الصنعة واحكمها وأنه يرغب في أن يصير معلماً وأن يمارسها في مصنع خاص ، فيدني الشيخ الصبي منه ويحزمه بحزام خاص عنده ، وينـادي به عضواً من أعضاء الطائفة . وكان يسمى هذا الاحتفال الرسمي باسم « شد الولد » أي دخول الولد الطائفة .

ومن المظاهر البارزة التي يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفيـة هو أن ولاء الفرد في داخل المجتمع كان موجهـا نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذي ينتمي إليه ، فاختفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) في مثل هذا الوضع . وانقسم المجتمع الاقطاعي في مصر على هذا النحو إلى « طوائف » مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين وأفقدها فاعليتها . وعندما ينهار النظام الاقطاعي وتتقدم وسائل الاتصال في مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالي ، سيتحول المصريون من مجموعة من الطوائف الى أمة ذات قومية متكاملة .(١)

وكان أهل الذمة أو العناصر غير المسلمة من الفئات المكونة للمجتمع المصري في تلك الفترة . حقيقة أن هذه الأقليات عاشت على هامش الحياة الفكرية والسياسية في داخل المجتمع ولكنها شاركت مشاركة فعالـة في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسابية والمالية ، إذ كلفهم بكوات المماليك بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات . وتمتعوا في هذا المجال بسلطة مطلقة لا رقابة عليها وكـان رؤساؤهم يسمون « المباشرين » وهم وكلاء المماليـك وكبار الملتزمين ، أما رئيسهم فكان يسمى « كبير المباشرين » وتمتع بنفوذ عظيم حصل عليه

---

(١) محمد أنيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، ص ١٦ — ١٧ .

عن طريق اتساع أعمال وظيفته وسيطرته على مرؤسيه من المباشرين والصيارفة والكتبة والمساحين . كما تقلد أهل الذمة بعض المناصب الهامة، فالمعلم رزق مثلا كان كاتب سر علي بك الكبير ومدير حسابات الحكومة في عهده ، كما تولى ابراهام كاسترو اليهودي إدارة دار السكة في مصر في عهد السلطان سليمان القانوني . ولقد أتاح تحول المجتمع المصري من الاقطاع إلى الرأسمالية الفرصة أمام هذه العناصر لأن تنصهر في الأمة المصرية وتكون جزءا أساسيا فيها .

أما أهم الطبقات الموجودة في داخل المجتمع الاقطاعي المصري فكانت طبقة العلماء أو رجال الدين لما كان لها من تأثير عظيم في نفوس الناس ، وكانت تمثل قطاعاً هاماً من البورجوازية المصرية النامية داخل ذلك المجتمع ، بل وشكلت في الواقع القطاع المثقف من تلك الطبقة . ولقد ازداد نفوذ العلماء بسبب وجود الأزهر (الجامعة الإسلامية العريقة) ودور مصر في العالمين الإسلامي والعربي . فكان الأزهر بمثابة المأمن الذي قصده شعب مصر حينما ضاقت به السبل ، وكان بؤرة للثورة على الطغاة والمستعمرين فكان العلماء والمجاورون يستمعون إلى الشعب عندما يلجأ إليهم ، فيغضبون على من أوقع بالناس الظلم . وكان غضبهم في أحيان كثيرة ، كافيا لأن يرجع الظالم عن ظلمه بل نجد في بعض الأحيان ، أن الحاكم الظالم كان يعلن عن توبته أمام العلماء ، ويعاهد الله معهم على أن يعدل . فكان الأزهر بالاضافة إلى رسالته العلمية والدينية بمثابة « البرلمان » ، ونستطيع أن نتبين ذلك مما كتبه الجبرتي في أماكن متفرقة من كتابه . فالعلماء كانوا حماة للشرع والعدل ورقباء على صلاح الحكم وتوجيه الحاكم ، فعندما ضعفت الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر قاد العلماء حركات المعارضة ضد الولاة العثمانيين لأنهم استطاعوا أن يبقوا على ثروتهم ومركزهم الاجتماعي تحت حماية النظام الديني، وأصبحت

لهم زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من روح الاسلام ومن الشريعة، فكانوا عبارة عن حلقة الوصل الفعلية بين الطبقة الحاكمة والمحكومة ، أي أنهم قاموا بدور الوسيط بين الشعب والحكام واكتسبوا بذلك نوعا من الزعامة في داخل المجتمع . [١] فيقول الجبرتي في عجائب الآثار «وركب ابراهيم بك .... وذهب الى الشيخ البكري وعيد عليه ، ثم إلى الشيخ العروسي والشيخ الدردير ، وصار يحكي لهم ، وتصاغر في نفسه جدا ، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثوه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت ، فانه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أشيع أمر الفرمانات التي أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع الناس بها ....» [٢] .

وفي ذلك الوقت أيضا كان الوعاظ يعقدون مجالسهم في المساجد ويلقون فيها دروسا في معاني العدل وواجبات الحكام وحقوق المحكومين ، وهكذا كانوا يقومون خلال تلك الدروس بنقد الحكام . ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو « الشيخ الحفنى » الذي كان يعاصر علي بك الكبير ، ولقد قال عنه راغب باشا ، أحد ولاة مصر : إن الشيخ الحفنى سقف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء [٣] . كما قال عنه الجبرتي: « إنه كان قطب رحى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة إلا باطلاعه ومشورته » . وكان لا يتردد في ابداء نصحه صريحا قويا وان كره أهل الحكم رأيه وصراحته . وبالاضافة إلى ذلك كان الشيخ الحفنى عضواً

---

(١) A. L. El-Sayed, the rôle of the «Ulama» in Egypt during the early nineteenth century, in P. M. Holt, ed. Political and Social change in modern Egypt, pp. 264 - 270.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، حـ ٢ ، ص ١١١ .

(٣) محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، حـ٢ ، ص١٥٧-١٥٩ .

في ديوان الحكومة ، ولم يكن يتردد أثناء مناقشاته في الديوان أن يهدد الحكام باسم الشعب . فعارض في إحدى المرات إرسال حملة حربيـة لاخضاع بعض الأمراء الخارجين في الصعيد وقال بأن تلك الحملات تضر بالناس وصاح قائلا « والله لن نسمح أن يسافر أحد وان سافرت الحملة فلن يحدث خير أبدا » . وبعد وفاة الشيخ الحفنى خلفه في زعامة النقـد شيخ آخر يعرف باسم النقيب . (١) وقد سأله مرة محمد بك أبو الذهب عما وجده في استانبول عند زيارته لها فرد بقوله : « لم يبق باستامبول خير ولا بمصر كذلك خير ، فلا يكرم بهما إلا شرار الخلـق » . وعاصر ابن النقيب شيخ آخر هو الشيخ علي الصعيدي الذي وصفه الجبرتي بأنـه «شيخ مشايخ الاسلام » ، وكان شديداً في نقـده الأمراء وذوي النفوذ . وكان المظلومون وأصحاب الحاجات يقصدونه ، فيتوجه بـظالمهم وحاجاتهم إلى محمد أبي الذهب فلا يخالفه في شيء منها . فكان الشيخ الصعيدي من الدولة بمثابـة النائب الشعبي الذي يسعى لمصلحـة الناس عند أهل الحكم . (٢)

وهكذا لم يقبل الشعب المصري الظلم والعنت الذي تعرض له خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بل لجأ إلى القوة والثورة ، وصفحـات التاريخ مليئة بصور مشرفة لكفاح المصريين الذين لجـأوا إلى مشايخهم، وفقهائهم يطلبون منهم التوسط لدى الحكام المستبدين لرفع المظالم عنهم . وفيما يلي بيان ببعض الانفجارات الثورية التي تدخل فيها العلماء لمساعدة الشعب على رفع المظالم التي أثقلت كاهله :

١ ــ ثورة قام بها الفقراء والنساء والشحاذون في عام ١٦٩٥ ، فلقد حلت

(١) محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٤١ .
(٢) محمود الشرقاوي : نفس المصدر ص ١٣٨ ــ ١٣٩ .

تلك السنة وكانت مصر تعاني غلاء شديداً ومجاعة ، ونزح أهل القرى إلى مصر حتى امتلأت بهم الأزقة وأكل الناس الجيف ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أصحابها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق . ويصف الجبرتي هذه الحالة فيقول : «وفي منتصف المحرم ... اجتمع الفقراء والشحاذون ، رجالا ، ونساء ، وصبيانا وطلعوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجبهم أحد ، فرجموا بالأحجار فركب الوالي وطردهم فنزلوا إلى الرميلة ونهبوا حواصل الغلة التي بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كتخذا (١) وكان ملآنا بالشعير والفول . وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الأردب القمح بستمائة نصف فضة والشعير بثلثمائة والفول بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضة ....وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالي القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة .... وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رؤوس الخبازين . ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم العصي حتى يخبزوه بالفرن ثم يعودون به .. » . وأدى غضب الشعب هذا إلى عزل الوالي الظالم علي باشا خازن دار وعين مكانه وال آخر فجمع الفقراء والشحاذين ووزعهم على الأمراء والأعيان .. واختص هو والأعيان بفريق منهم ، وعين لهم ما يكفيهم من الخبز والطعام صباحا ومساء حتى انقضى الغلاء » .

٢ ـ كما ثار الشعب المصري بعد ذلك بسنتين (ابريل ١٦٩٧) اذ طلب من ياسف اليهودي ـ ملتزم دار صك النقود ـ بالسفر إلى استانبول .

(١) نائب الوالي .

وعندما سأله الباب العالي عن أحوال مصر وعن امكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها أجاب بأنه من الممكن عمل ذلك والتزم بتحصيل ذلك . فكتب له الباب العالي الفرمانات والأوامر السلطانية اللازمة وعاد إلى مصر وقرئت في الديوان ووافق الوالي على تنفيذها ونادى رجاله بذلك على الناس في الطرقات والشوارع . ويصف الجبرتي موقف المصريين من ذلك فيقول : « فاغتم الناس وتوجه التجار وأعيان البلد إلى الأمراء وراجعوهم في ذلك فركب الأمراء والصناجق وطلعوا إلى القلعة وفاوضوا الباشا فجاوبهم بما لا يرضيهم فقاموا عليه قومة واحدة وسألوه أن يسلمهم اليهودي فامتنع من تسليمه . فأغلظوا عليه وصمموا على أخذه منه . فأمرهم بوضعه في القرقانه (السجن) ولا يشوشوا عليه ، حتى ينظروا في أمره . ففعلوا به كما أمرهم . فقامت الجند على الباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودي المذكور ليقتلوه ، فامتنع . فمضوا إلى السجن وأخرجوه وفعلوا به ما ذكر ... » وقام الشعب بعد ذلك بجمع الحطب وحرقه . وفي هذا المجال يسجل الجبرتي شعراً لشاعر معاصر هو الشيخ حسن الحجازي فيقول :

بمصر حل يهودي أخنى عليه الاله
فظ غليظ ، عنيف سوء ، كريه لقاه
بعشر صوم أتانا له جواد علاه
والناس تشتد سعيا أمامه ووراه
ومنه أمر وفيه ماقاده لرداه
فحين قص عليهم ما قص ، قصوا قفاه
بصارم ذي صقال أزال عما عناه

٣ ــ وفي عام ١٧٠٤ لحق « أهل الأسواق » غبن من تزييف النقود وطلبوا من علماء الأزهر التدخل في الأمر ، ويتحدث الجبرتي عن هذه الحالة فيقول : « في سنة ثمان ومائة وألف وفي سنة اثنتي عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة فشا أمر الفضة المقاصيص والزيوف وقل وجود الديواني ، وان وجد اشتراه اليهود بسعر زائد وقصوه فتلف بسبب ذلك أموال الناس • فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر وشكوا أمرهم للعلماء ، وألزموهم بالركوب إلى الديوان في شأن ذلك فكتبوا عرضحال وقدموه إلى محمد باشا ، فقرأه كاتب الديوان على رؤوس الاشهاد • فأمر الباشا بعمل جمعية في بيت حسن أغا (المستحفظان) بابطال الفضة المقصوصة وظهور الجدد وادارة دار الضرب وعمل تسعيرة وضرب فضة وجدد نحاس • فيكون ذلك بحضور كتخدائية وكامل الأمراء الصناجق والقاضي والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء ، وائتوني بجواب كاف وأعطاه ليد كتخدا الجاويشية • فأرسل التنابية مع الجاويشية تلك الليلة ، واجتمع الجمع في صبحها بمنزل حسن أغا بلفيه ، واتفقوا على الغاء المقاصيص بالوزن من الصيارف •••• وشرط عليهم ابطال الحمايات وعدم معارضته في شيء وكل من مسك ميزانا فهو تحت حكمي ، وكذلك الخصاصة وتجار البن والصابون ، ويركب بالملازمين ويكون معه من كل وجاق جاويش بسبب أنفار الابواب • وأخبروا الباشا بما حصل ، وكتب القاضي حجة بذلك وكتب المشايخ عليها ، وكذلك الباشا ، وأعطوهما لعلي أغا فطلع إلى الباب وأحضر شيخ الخبازين وباقي مشايخ الحرف ، وأحضر أردب قمح وطحنه وعمل معدله على الفضة الديواني خمسة أواق بجديدين والبن باثنى عشر فضة الرطل والصابون بثلاثة ••••وحصل ذلك بحضرة مشايخ الحرف والمغاربة•

وأرسل الأغا قفل الصاغة ومسبك النحاس وأمر باحضار الذ
والفضة المتباعة والنحاس لدار الضرب وأحضر شيخ الصيارفة وأمر
باحضار الذهب والريالات...» وهكذا رأينا أنه بعد أن تدخل الع
أمر الباشا بعقد اجتماع عام يحضره البكوات المماليك والقا
التركي وقواد الفرق العسكرية ونقيب الأشراف وكبار العلماء، و
المجتمعون في الأمر واستقر رأيهم على خطة محددة تحفظ مصا
الناس وتزيل أسباب شكواهم .

٤ ـ كما يذكر الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » أن السلطان أر
إلى مصر في عام ١٧٣٥ أمراً خاصاً ببعض الشئون المالية منها «ا
مرتبات أولاد وعيال ومنها ابطال التوجيهات ، وان المال يقبض
الديوان ويصرف من الديوان وان الدفاتر تبقى بالديوان ولا
بها الافندية (١) ، إلى بيوتهم » . واجتمع الديوان لتلقي ذلك ا
فلما قرىء المرسوم السلطاني قال القاضي العثماني : « أمر الس
لا يخالف ويجب طاعته » ، فانبرى له أحد الأعضاء المصريين
الشيخ سليمان المنصوري فقال « ياشيخ الاسلام . هذه المرتب
(كانت) من فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان .
شيىء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين وتداوله الناس ور
على خيرات ومساجد وأسبلة (جمع سبيل) ولا يجوز ابطال ذ
وإذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك . ف
يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطله ، وأن أمر ولى الله با
لا يسلم له ويخالف أمره ، لان ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم ا

(٢) كان لقب افندي خاصاً بوجه عام برجال القلم سواء من ال
او سكرتيري الحكومة .

في فعل يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا » . وكان موقف الشيخ المنصوري هذا سببا في عدول الحكومة عما كانت عليه ، ويدل هذا على مدى يقظة العلماء المصريين وتنبههم إلى المحافظة على الشرع والحقوق العامة ، وتقدير الحكام لرأيهم .

٥ ـ وفي يناير عام ١٧٨٦ قام بعض سكان القاهرة بثورة لرد عدوان الظالمين ووجدوا في ذلك تأييداً من علماء مصر لا سيما من الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية . فلقد قام حسين بك (المعروف بشفت أي اليهودي وكان من كبار المماليك) ومعه طائفة من جنوده قاصدا منطقة الحسينية ، وهجم على دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار ، كان رئيسا على دراويش الشيخ البيومي ، ونهبه « حتى مصاغ النساء والفراش ، ورجع والناس تنظر اليه » . وفي صباح اليوم التالي ثار جماعة من أهل الحسينية ، وذهبوا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول ، وشكوا أمرهم إلى الشيخ أحمد الدردير فشجعهم ، وكما يروي الجبرتي « ساعدهم بالكلام وقال لهم أنا معكم . فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول ... وانتشروا بالاسواق.....وأغلقوا الحوانيت . وقال لهم الشيخ الدردير في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم » (٢) . وبعد ساعات قليلة أرسل ابراهيم بك ، شيخ البلد وكبير المماليك ،ونائبه، أميرا آخر إلى الشيخ الدردير وتكلموا معه ، وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل

(١) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، حـ ٢ ، ص ١٠٣ .

ما تكون ، واتفقوا على ذلك وقرأوا الفاتحة » . (١)

وللشيخ الدردير موقف مشابه في نفس العام عندما حضر الاحتفال بالمولد الأحمدي بطنطا وفي أثناء ذلك جاء كاشف الغربية من قبل ابراهيم بك وفرض على الناس مغارم كثيرة « وأغار أعوان الكاشف على بعض الاشراف وأخذوا جمالهم » فذهبوا إلى الشيخ الدردير وشكو إليه ما حل بهم ، فأمر الشيخ بعض أتباعه بالذهاب اليه فخشوا بطشه ولم يذهبوا . فركب الشيخ بنفسه ومعه كثير من العامة . فلما وصل إلى خيمة كتخدا الكاشف دعاه فحضر إليه « والشيخ راكب على بغلته فكلمه ووبخه وقال له أنتم ما تخافوا من الله . ففي أثناء كلام الشيخ لكتخدا الكاشف هجم على الكتخدا رجل من عامة الناس » ، وقامت فتنة بينهم وبين الجند ضرب فيها وأسر واحد من أتباع الشيخ . وذهب كاشف المنوفية وكاشف الغربية بعد ذلك يعتذران إلى الشيخ . ولما عاد إلى القاهرة قدم ابراهيم بك بنفسه إلى منزله معتذراً ومعه كبار المماليك .

٦ ــ وعندما اشتد طغيان ابراهيم بك ومراد بك ، اتخذ المصريون خطوة حاسمة للمحافظة على حريتهم وحقوقهم ، وارغام الحكام على الاصلاح . وكان العلماء دائما يشعرون وهم ممثلوا الشعب ــ أن واجبهم يناديهم بالمحافظة على القانون والحق ، ولم يترددوا لحظة بل هبوا لنداء الواجب . وفي الواقع لم يتهاون شعب مصر في حقوقه ، بل حافظ عليها بشتى الوسائل كلما اشتم رائحة الاستهانة بكرامته أو الاعتداء على حرماته أو اشتداد وطأة المماليك . ففي عام ١٧٩٥ أسرف محمد بك الألفي في فرض ضرائب جزافية على سكان إحدى القرى القريبة من بلبيس عاصمة

---

(١) الجبرتي ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ .

مديريه الشرقية في ذلك الوقت • وكان للشيخ عبـدالله الشرقاوي شيخ الجامع الازهر حصة في أرض تلك القرية فاستغاث به أهلها • واتصـل الشيخ الشرقاوي بابراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم ولكن أعرض كل من هذين الأميرين ونأى بجانبه ، وثارت ثائرة الشيخ الشرقاوي وعزم على القيام بحركة شعبية كبيرة يهتز لها - في ظنه - مركز هذين الطاغيين، فذهب إلى الجامع الأزهر وجمع إليه المشايخ وأمر باغلاق أبواب الجامع إيذانا بأن أمرا إذا قد ارتكبه الحكام الطغاة • وانطلق المنادون يأمـرون بغلق الحوانيت وهجر الأسواق • وفي اليوم التالي كانت جموع الشعب تتجه من كل حدب وصوب إلى الجامع الأزهـر • واكتظ المسجد والحي بالحشود الشعبية وركب الشرقاوي والمشايخ العلماء كل منهم بغلته وتقدموا المواكب الشعبية الصاخبة وذهبوا إلى دار الشيخ محمد السادات •ووقع اختيارهم على هذه الدار لأنها كانت على مقربة من دار إبراهيم بك حتى يرى هذا الأخير غضبة الشعب على حكومته •

وقد نجح هذا التدبير إذ لما شاهد الأمير هذه الحشود المتراصة من الجماهير ولها عجيج وضجيج بعث من قبله أيوب بك الدفتردار « فحضر إليهم وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم وسألهـم عن مرادهم • فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها واحدثتموها • فقال لا يمكن الاجابة إلى هذا كله ، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات • فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك؟ والأمير يكون أميرا بالاعطاء لا بالأخذ •• » • (1) وقد وعدهم أيوب بك

(1) الجبرتي ، حـ ٢ ، ص ٢٥٨ •

الدفتردار بالعودة إليهم بعد عرض مطالبهم على إبراهيم بك . ويتضح لنا من خلال هذه التطورات أن المسألة خرجت من مجرد حركة فردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الالفى على إحدى قرى مديرية الشرقية إلى حركة شعبية تنادي بضرورة وضع حد للمظالم التي يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط المصروفات والحد من الإسراف في استيراد المماليك وتأمين الأفراد على أموالهم وأرواحهم .

ولكن أيوب بك الدفتردار لم يعد كما وعد ، فانفض المجلس «وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد ، وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ، ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي . وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك » ، ونزل مراد عن غلوائه ، أو يبدو أنه تظاهر بذلك، وطلب أربعة من المشايخ ، عينهم بأسمائهم . فذهبوا إليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح . وفي اليوم الثالث من قيام هذه الثورة، حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع البكوات هناك ، ثم طلبوا حضور المشايخ ، فحضر وفد عنهم مكون من خمسة أعضاء هم : الشيخ السادات ، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف والشيخ عبدالله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ خليل البكري شيخ السجادة البكرية، والشيخ محمد الأمير ،والأخير من صفوة كبار العلماء اشتهر بجرأته وشجاعته وإغلاظه القول للأمراء المماليك . وأرادت جموع الشعب أن تسير وراءهم إلى مكان الاجتماع فمنعهم المشايخ وطلبوا منهم الانتظار في الازهر ، وطالت الجلسة وقرر البكوات في نهايتها « أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان

بولاق ، وأن يكفوا اتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس سيرة حسنة » (١) . وكان القاضي حاضرا بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك وفرض (أي وقع) عليهما الباشا وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضاً وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مارسم سادتنا العلماء بأن جميع الحوادث والمظالم والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته . وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة .ونزل عقيب ذلك مراد بيك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك » . (٢)

وبعد هذا العرض الخاص بالانتفاضات أو الحركات الشعبيةوأسبابها يتضح أن سلطة الحكومات المماليك بدأت تطغي بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر واستطاع هؤلاء أن يحصلوا على هذا النفوذ بسبب الخلل الموجود في نظم الحكم العثمانية التي وضعت لإدارة تلك الولايات . فالحكم العثماني كان بصفة عامة عمليا ولم يكن عنيفا ، فقد كانت القاعدة أن كل باشوية (ولاية) تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى خزانة الدولة قدراً معقولاً جداً من الجزية . كما استطاع العثمانيون أن يدفعوا عن الشرق العربي أخطار الاستعمار الأوروبي حتى أواخر القرن الثامن عشر . ولكن من ناحية أخرى اتصف هذا الحكم بالرجعية ، إذ أبقت النظم العثمانية على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني وأوجدت بعض القوى (كالديوان والأوجاقات العسكرية) التي كانت تحد من

---

(١) الجبرتي ، حـ٢ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) المصدر السابق .

سلطة الباشا العثماني وتقيدها • وعن طريق هذا القصور الموجود في النظم العثمانية وانعدام مقاييس محدودة للعداله انفاد موظفو الدولة من وقوع الظلم على الرعية • ولم يقبل المصريون - كما وضحت - الخضوع للظلم أو التراخي في حقوقهم ، فلجأوا إلى طبقة العلماء التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الموجودة في مصر • وتدخلت لدى الطبقات الحاكمة من عثمانيين ومماليك ، واستطاعت في حالات كثيرة أن ترفع الظلم عن كاهل المصريين •

ولقد أثبتت تلك الحركات الشعبية مدى تأصل روح المقاومة عند المصريين ضد الظلم والاستبداد ، ولكن هذا لا يدفعنا إلى حد الاسراف في تقييم تلك الحركات الشعبية كما حاول بعض المؤرخين عندما أطلقوا على « الحجة » أو الوثيقة التي وقعها ابراهيم ومراد اسم « الماجنا كارتا » المصرية ، وفي بعض أحيان أخرى اسم « الوثيقة السياسية الكبرى » (١)، فهذه الحركة ومثيلاتها التي حفل بها تاريخ الشعب المصري إبان القرن الثامن عشر لم تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية أو التخلص من حكم البكوات المماليك • فلقد كانت الفكرة السائدة في العالم الإسلامي هي أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين وزعيم العالم الإسلامي • ولقد أشيع بأن الخلافة العباسية انتقلت بعد سقوط القاهرة في أيدي العثمانيين إلى استانبول ، وهذا ما لم يحدث بالفعل • وعلى ذلك فلم يناقش العرب في ذلك العصر العثماني الأول أحقية السلاطين العثمانيين في الخلافة ، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون إلى السلطان على أنه خليفة رسول الله في حكم المسلمين (٢) •

(١) انظر : محمد فريد ابو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٦٠ •

(٢) محمد انيس : العالم العربي الحديث ، كتاب المجتمع العربي، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٤٢

وعلى هذا النحو فالنضال الشعبي الذي شهدته مصر خلال العصر العثماني لم يتعد العمل على رفع ظلم الحكام . وهكذا انبثق النضال دفاعا عن مقومات حياة الشعب المصري في إطار الفكرة الإسلامية . ومما يدعم هذا الرأي ما ذكره أحد المؤرخين بأنه « إذا كان هـذا اللون من النضال يعتبر في جوهره ، كفاحا من أجل الحقوق الطبيعية للفرد ، فانه كان يمضي وينتهي ببساطة عصره وفي إطار الفكرة الإسلامية » .[1] وهكذا انصرف الشعب المصري خلال تلك الفترة وقبل نزول الحملة الفرنسية أرض مصر إلى مقاومة الظلم الداخلي واستبداد المماليك الأمر الذي دفع أحد العلماء بالصراخ في وجه طاغية منهم قائلا : « لعنك الله ولعن اليسرجي الذي جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا » . وكان الأزهر طوال هذه الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم.

وإذا رجعنا إلى ما كتبه أحد الرحالة المعاصرين الذين زاروا مصر في تلك الفترة لأمكننا فهم الدوافع الحقيقية وراء تلك الانتفاضات والثورات. فلقد كتب فولني Volney (١٧٥٧ ـ ١٨٢٠) في كتابه « أطلال الحضارات القديمة أو تأملات في ثورات الامبراطوريات » يقول :

« كل ما يقع في مصـر تحت البصر أو السمع يدل على ان هـذا البلد بلد الإستعباد والاستبداد ـ فانك لا تسمع حديثا الا ولـه صلة بفتنة اهلية او فاقة عامـة أو ابتزاز مـال أو اغتصاب حق أو تعذيب بالضرب أو افاضـة لروح . فالامن فيهـا على الارواح والاموال مفقود ودم الانسـان يهـدر

---

(١) عبد العزيز الرفاعي : الكفاح الشعبي في مصر الحديثة، ص ١١ .

كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم في غير صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ، في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون بالاحكام على الفور وينفذونها في اقل من لمح البصر بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف. وترى الجلادين لهذا السبب يطاون مواقع الجند ويرافقونهم ابان يذهبون ويلازموهم حيث يحلون ، فما هي الا اشارة من احدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد هوت إلى قاع كيس من الجلد .

وياليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض المذنب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثيراً ما تجد أن الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التعسف شره في نفس عظيم من ارباب الشوكة والاجاد أو وشاية من عدو بغيض ، وهو ما ينجم عنه أن يدعى الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالا إلى المثول بين يدي البيك فيطالبه بمبلغ معين . فاذا انكر أن عنده مالا يفي بالمطلوب طرح أرضا وجلد على قدميه مائتي جلدة أو ثلثمائة ، وكثيرا ما يفضي هذا الضرب إلى موته ، فتعسا تعسا لمن يشتبه فيه انه على شيء من اليسر والرخاء ، إذ ما من أحد اتجهت إليه هذه الشبهة إلا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه ، فلا يلبث أن يبلغ امره إلى ذوي الشأن » .

« وليس بميسور لاحد أن ينقذ نفسه من شر اعتداء الاقوياء على ماله الا اذا تظاهر بالفقر المدقع وليس للمسكنة والزراية لبوسها » (١) .

---

(١) نقلا عن أ . ب . كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، جـ ٢ ، ص ٧٦٢ — ٧٦٥ .

ولهذا كله قامت الثورات المتعددة ، وكانت أهمها تلك التي قامت في عام ١٧٩٥ ، واستخلص فيها المصريون « حجة » مكتوبة وممهورة يتعهد فيها الحاكم أمام الرعية بابطال الضرائب الجديدة وابطـال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وارسال صرة الحرمين ولكنهـا سرعان ما أصبحت حبراً على ورق • ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو خلو تلك الحجـة تماما من ذكر أية مبادىء أو ضمانات تشريعية تؤدي إلى تغيير نظام الحكم المعمول به في مصر أو الى تغيـير سلطة الحاكم بقوة القـانون ، باشراك العلماء المصريين في السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل • ولقد أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسي في ذلك الوقت عند الشعب المصري وقادته الذين قنعوا بالتعهدات الأدبيـة ، ولم يطالبوا بالضمانات العملية كالمشاركة في حكم مصر • ولم يفطن قادة الشعب من علماء الأزهر إلى ذلك لعدم درايتهم بالنواحي السياسية « إلا أن الضمانين الحقيقيين لأي «حجة» أو ميثاق هي المشاركة في أداة الحكم من ناحية واقامة تنظيم سياسي شعبي يكون الدرع الواقي لحقوق الجماهير من ناحية أخرى • وبغير هذين الضمانين يصبح أي صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبراً على ورق » •

الفصل الثالث

مصر في النصف الاول للقرن التاسع عشر

١ – نتائج الحملة الفرنسية على مصر .

– تولى محمد علي الحكم وتأسيس باشوية وراثية

٢ – جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

٣ – اثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

٢ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر

رغم أن الاحتلال الفرنسي كان قصيراً وغير ناجح ، فقد كان حادثة مهمة مشحونة بنتائج كثيرة بالنسبة لمصر . فحتى وقت مجيء الحملة الفرنسية ، لم تتعرض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني لاعتداء سافر من جانب القوى السياسية في أوروبا . ولكن انتهت هذه العزلة التي عاشها الشرق العربي ، وأصبحت هذه الأراضي مجال تنافس بين الدول الأوروبية الكبرى ، إذ أظهرت الحملة الفرنسية منطقة الشرق الأوسط ، ومصر خاصة منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى . وأيقنت الحكومات البريطانية في القرن التاسع عشر بأنه من الضروري أن يسيطر على مصر حاكم تربطه بانجلترا روابط الصداقة حتى لا تترك مصر بأي ثمن للفرنسيين ، وبذلك افتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الأنجلو - فرنسي على مصر اختتمت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ . وبعد أن فشلت حملة فريزر على مصر في عام ١٨٠٧ ، ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر ، وعارضت مشروعات محمد علي ، ووقفت أمام أطماعه ، لأنها شعرت بأنه مصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ولا سيما بالنسبة لخطوط مواصلاتها التي تربطها بالهند والشرق الأقصى . فأجبرته على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ، كما كانت هي المسئول الأول عن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة الدولية التي فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية ، ووضعت هذه التسوية حدوداً وأبعاداً للباشوية المصرية ، وحددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحماية

البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . فقد ربطت التسوية مصر بالأمبراطورية العثمانية من جديد ، ولو أنها ميزتها من الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فمن يليه . ولقد أملت الدول الأوروبيـة الكبرى التسوية وضمنت استمرارها . وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبي ، الإنجليزي والفرنسي ، حين عمد أبناء محمد علي إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لجعل مصر ولاية عادية في نطاق الامبراطورية العثمانية ، وذلك بتطبيق التنظيمات الخيرية في مصر ، وهي المشكلة التي قامت بين عباس حلمي الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) والسلطان العثماني . ويمثل عصر عباس حلمي الأول فترة تفوق النفوذ الانجليزي ، ولا سيما عندما توطدت علاقات الصداقـة بينه وبين قنصل بريطانيا العام في مصـر وهو شارل مري (Charles Murray) . وحصلت بريطانيا على موافقة عباس على إنشاء سكة حديدية في مصر لكي تخدم المصالح البريطانية وتساعد على سهولة وسرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين انجلترا والهند .

أما عصر محمد سعيد باشا (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) فيمثل فترة التفوق الفرنسي . فقد كان من الفرنسيين رفاق صبـاه ومعلموه ، لهـذا منح فرديناند دي ليسبس في نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس . وقد عارضت انجلترا فكرة حفر القناة منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وحبذت بناء الخط الحديدي الذي تم فعلا بين القاهرة والسويس في عام ١٨٥٨ . كما كانت ترى أن مشروع القناة سيؤدي إلى وضع حاجز من المياه بـين مصر وسورية يفصل مصر فصلا تاماً عن الدولة العثمانية بحيث يمكنهـا إعلان استقلالها متى شاءت . ولقد رأت انجلترا في اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية وإذا ما نشبت الحرب بـين انجلترا وفرنسا استطاعت الأخيرة في الحال احتلال مداخل القناة والتحكم

في التجارة الانجليزية شرقي رأس الرجاء لصالح •

أما عصر إسماعيل (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩) فيمثل التفوق الفرنسي أولا ثم الانجليزي ثانياً • وكان إسماعيل ، بعكس عباس وسعيد ، ذا طموح وإرادة واتجاهات خاصة ، ولكن ذلك كلفه من الأموال أكثر مما تحتمل مالية مصر ، فاستدان من الدول الأوروبية ، وتغلغل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي حتى انتهى الأمر باشتراك وزراء أجانب في مجلس النظار المصري • وعندما حاول إسماعيل إيقاف النفوذ الأجنبي وتحريك عوامل الثورة الوطنية المصرية ، ضغطت انجلترا وفرنسا على الباب العالي حتى عزل إسماعيل في ١٨٧٩ • وقد بلغ النفوذ الأجنبي في مصر غايته بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وبذلك خرجت مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية واستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي (Entente Cordiale) بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ ، فأطلقت فرنسا بمقتضاه يد انجلترا في مصر ، كما أطلقت انجلترا يد فرنسا في مراكش • وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ • وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها في الشرق العربي ومن بينه مصر •

ومن ناحية أخرى مهد الاحتلال الفرنسي الطريق لحدوث تغييرات بدلت شكل مصر في خلال القرن التاسع عشر • وليس من الصواب أن تنسب إلى الاحتلال الفرنسي مباشرة تلك الميول الفرنسية القوية التي أثرت في الثقافة المصرية ، والتي برغم التقلبات السياسية المختلفة ما تزال نلحظها حتى الوقت الحاضر • فالأدباء والعلماء الذين صحبوا بونابرت جاءوا إلى مصر ليتعلموا أكثر من أن يعلموا ، كما أن بحوثهم التي نشرت

في كتاب وصف مصر (Déscription de l'Egypte) كانت أساس البحث العلمي الحديث في كل ما يخص التاريخ والمجتمع والاقتصاد المصري.[1] ودأب هؤلاء العلماء عقب مجيئهم إلى مصر على بحث ودراسة أحوال مصر من جميع النواحي ، فقاموا بدراسة التربة والمناخ والمنتجات الزراعية والمعدنية وإمكانيات مصر المختلفة وما ضمته من آثار .. ألخ . وكان الهدف من نشر هذا الكتاب هو نشر المعرفة ورفع اسم فرنسا ، وظهر أول أجزاء الكتاب في عام ١٨٠٩ وكتب الاهداء باسم الامبراطور نابليون . أما آخر الأجزاء فقد ظهر في عام ١٨٢٢ ، وبدأت الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٨٢١ وانتهت في عام ١٨٢٩ . وكان يقابل هؤلاء العلماء في مصر المشايخ وعلماء الدين ، وقد حاول العلماء الفرنسيون استمالتهم وإطلاعهم على ما حوته أبنية المجمع العلمي المصري (Institut d'Egypte) الذي أسسه بونابرت ، ولكنهم لم يتقبلوا هذا التقدم العلمي وحركة الاستنارة بل أعرضوا عنها .[2] مما ساعد على ذلك أيضا إيمانهم بأن الثقافة الأوروبية قد جاءت مع جيش غاز كافر . ومن ناحية أخرى ظل سواد القاهريين يسيئون الظن بالعلماء ويشكون في نواياهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر الفرنسيين .

وعلى ذلك فإن الغرس الحقيقي للثقافة الفرنسية في مصر يمكن إرجاعه إلى عصر محمد علي . إذ دخلت أفكار فرنسية كثيرة إلى مصر في خلال حكمه على أيدي رجال من أمثال دروفتي (Drovetti) قنصل فرنسا

---

(1) J. Heyworth-Dunne, An introduction to the history of education in modern Egypt, p. 96.

(٢) قام الجبرتي بزيارة المجمع العلمي وسجل وصفا دقيقا ممتعا له في كتابه عجائب الآثار ، حـ ٣ ، ص ٣٤ — ٣٦ .

في مصر ، ومنجان (Mengin) والضباط الفرنسيين الكثيرين الذين بقوا في مصر بعد انسحاب الفرنسيين أو عادوا إليها فيما بعد أثر سقوط نابليون، خاصة وأن ضباطاً آخرين مثل كولونيل سيف (Sève) سليمان باشا الفرنساوي ١٧٨٧ — ١٨٦٠) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا لمغادرة فرنسا ليجربوا حظهم في مكان آخر . كما أتت المؤثرات الفرنسية إلى مصر في عهد محمد علي مع البعثات التعليمية إلى فرنسا التي كان يشرف عليها جومار (Jomard) أحد علماء الجامعة الفرنسية . وكانت جماعة السان سيمونيون (Saint-Simonians) الذين داعبت أحلامهم فكرة المزاوجة بين الشرق والغرب بإنشاء قناة عبر برزخ السويس هم ورثة مهندسي الحملة الفرنسية الذين قاموا بعمليات مسح دقيقة لمصر . (١) وهكذا فإن الحملة الفرنسية أكدت الاهتمام الفرنسي بمصر أكثر من الاهتمام المصري بفرنسا ؛ أي أن ما حققه الباحثون هو تقديم مصر للغرب، أكثر من التأثير في المصريين .

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت حالات فردية تمثل مقدار الاهتمام بتقدم أوروبا وتخلف الشرق . ويمثل هذه المجموعة الشيخ حسن بن محمد العطار (١٧٦٦ — ١٨٣٥) ، الذي كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً عند دخول الفرنسيين إلى مصر . فألقى بنفسه في أيدي العلماء الفرنسيين بدون تحفظات ، وعلموه في مقابل دروس اللغة العربية فنون بلادهم . وتعود أن يقول بعد الانتهاء من هذه الدروس « أن بلادنا لا بد أن تتغير ولا بد أن تأخذ عن أوروبا العلوم التي لا توجد هنا » . (٢) ولما عجز عن

(١) Rivlin, The agricultural policy of Muhammed Ali in Egypt, p. 14.

(٢) J. M. Ahmed, Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, p. 5.

إحداث أي تأثير عام بسبب موقف علماء الأزهر من هذه الحضارة الجديدة عكف على ترقية تعليمه ، وتحول من دراسة العلوم التقليدية مثل الفلسفة والدين إلى الأدب ولا سيما الأدب العربي في أسبانيا الذي استحوذ على تفكيره .

لقد أحدث الغزو الأجنبي صدمة عنيفة دون شك للنظام الاجتماعي في مصر . فلقد كونت مصر العثمانية في القرن الثامن عشر ــ رغم الصراع الحزبي ــ مجتمعاً مستقراً في جوهره ، تسيطر عليه الصفوة العسكرية (المماليك) والعلماء في تحالف ضمني مع طبقة من الصناع والتجار تدافع عن امتيازاتها عن طريق طوائفها الحرفية بالمدن وارتباطاتها بالوجاقات العسكرية . ويرتكز على فئة كبيرة من طبقة المزارعين أو الفلاحين وهم عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين . أما الطوائف غير المسلمة في المجتمع المصري : وهي الأقليات المسيحية وغير المسيحية ، فكانت تعيش على هامش الحياة الفكرية والسياسية في حياة المجتمع المصري وإن كان لها دور كبير في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسابية والمالية ، فعهد إليهم البكوات المماليك والكشاف بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات . وكانت لهم في هذه الناحية من إدارة الحكومة سلطة مطلقة لا رقابة عليها .

ولقد قضى مجيء بونابرت على البناء الأساسي للوظائف وعلى المصالح والحقوق المكتسبة . ففقدت الصفوة العسكرية القديمة ــ وكان معظمها يتكون من المماليك ــ موضعها وزال حكم إبراهيم ومراد وحل محلهما عساكر الجمهورية الفرنسية . وهكذا وجهت حروب الفرنسيين مع المماليك ضربة قاتلة لقوة المماليك وهي القوة العسكرية الإقطاعية في مصر ، فأدى هذا إلى تخلخل النظام الإقطاعي في مصر من أساسه . وبزوال هذه الصفوة

العسكرية ازداد نفوذ العلماء ومكانتهم وهم العنصر الآخر في المشاركة التقليدية . وكانت طبقة المشايخ أو العلماء من أخصب وأنشط الطبقات المصرية في القرن الثامن عشر . فلم تكن طبقة فكرية منعزلة عن الحياة العامة ، وإنما لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الأخرى ، لأن رجال الدين في ذلك الوقت كانوا موضع تقدير العالم الإسلامي كله . ونمخضت أحداث الحملة الفرنسية دون أدنى شك عن نمو نفوذ العلماء أو المشايخ الذين أتيح لهم أن يلعبوا دوراً أكبر إبان الحملة الفرنسية . فقد فطن بونابرت إلى أهمية الدور الذي لعبوه في العصر السابق ، فرأى – جريا وراء السياسة الإسلامية والوطنية التي اتبعها – الاعتماد عليهم في إقناع الشعب بقبول الحكم الفرنسي . كما حاول بونابرت تملقهم ولكن لا بد أن أساليب بونابرت قد بدت بالنسبة لهم أساليب سخيفة وصبيانية ؛ لقد تقبلوا أوسمته ونياشينه ، ووقعوا الوثائق التي أعدت ليوقعوها ، ولكنهم ظلوا غير ملتزمين في قلوبهم كلية للنظام الجمهوري أو فرنسا أو نابليون بونابرت . واشترك كثير من العلماء في حركات المقاومة المسلحة وفي ثورة القاهرة الأولى على وجه الخصوص ضد الفرنسيين .

ولقد تجسدت محاولة بونابرت في إقامة تآلف مشترك بين الفرنسيين والعلماء (المشايخ) بدلا من التآلف القديم بين المماليك والعلماء – في الدواوين التي أقامها في مصر ؛ فحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولا الجنرال ديبوي (Dupuy) على رأس طلائع الجيش الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه في اليوم التالي ، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر في ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف ديوان القاهرة (أو أول وزارة مصرية) من تسعة أو عشرة أعضاء كلهم من المشايخ . وكان لديوان القاهرة – الذي تقرر

أن يجتمع ظهر كل يوم — حق تعيين اثنين من الأغاوات (رؤساء الجند) لإدارة البوليس ، وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة . وهكذا كان الديوان مسئولا أساسا عن حكومة القاهرة المحلية . وبناء على ذلك كان الديوان بدعة جديدة في مصر إذ لم تعرف المجالس البلدية في ذلك الوقت ، فلم يكن للطبقة البورجوازية في المدن العربية خلال العهد العثماني أي نصيب رسمي في الحياة السياسية أو السلطة التنفيذية . ولم تنشأ مجالس المدن في أي جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية حتى اقتبست هذه التنظيمات عن النظم الأوروبية في القرن التاسع عشر .[1] وكان ديوان القاهرة يعمل تحت إشراف وسيطرة فرنسية دقيقة ، ولكن رغم سلطاته المحددة فقد كان تجربة مهمة لأنه منح السلطة السياسية الفعلية لرجال كان دورهم في الدولة هو أن يكونوا وسطاء ومصلحين وأصحاب نفوذ أكثر من كونهم سلطة تنفيذية .

وفي الدواوين الأخرى أعطى بونابرت للعلماء نصيباً أقل . ففي ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ أصدر بونابرت مرسوما بانشاء دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات ، ونص المرسوم على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يقومون على مصالح المديرية ويعرضون على بونابرت كل الشكاوى التي تصل إليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . كما نصت المادة الثانية على أن يعين في كل مديرية أغا « رئيس » الانكشارية ويتصل دائما بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) في كل مديرية لجباية أموال الميرى والضرائب وإيراد

(1) Holt, Egypt and the Fertile Crescent, p. 161.

أملاك المماليك ، في كل صنجقية ، وحل مجلس المديرية محل الصنجق في كل اختصاصاته وحل رأي الجماعة محل رأي الفرد ، وهي تجربة في ديمقراطية الحكم المحلي لم تكن معروفة في عهد العثمانيين والمماليك •

أما الديوان العام الذي انعقد في الفترة من ٥ إلى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ وعمل عمل مجلس استشاري(جمعية تأسيسية استشارية) فقد وتكون من مندوبين من جميع أنحاء مصر بقصد استشارته في النظام النهائي للمجالس التي أسسها بونابرت وفي وضع النظام الإداري والمالي والقضائي في مصر • ولقد تكون كل وفد في هذا المجلس من ثلاثة من العلماء،وثلاثة من التجار وثلاثة من مشايخ البلد أو مشايخ العرب•وهكذا تألف الديوان في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً ،فكان نواب القاهرة ثلاثة أمثال كل مديرية (٢٧) ، أما نواب كل من الشرقية والمنوفيه فكان ضعف عدد كل مديرية (١٨) ، وأما باقي المديريات فقد مثل كلا منها تسعة أعضاء • أما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فلم يعرف أكانت بتعيينات فرنسية أم أنها قامت على شيء قريب من البيعة • وقد أصدر بونابرت عند إنشاء هذا الديوان مرسوما مهما سمي « بفرمان الشروط » (١) يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذي أنشأه ، من حيث صفته التشريعية الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصي بها فيصدرها بونابرت • وطلب من الديوان أن يبدي رأيه في أربع مسائل محددة وهي :

أولا : ما أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات ؟ وما المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء ؟

---

(١) سمي بفرمان الشروط لان هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة شارت Charte وهي الميثاق باللغة الفرنسية •

ثانيا : ما النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ؟

ثالثا : ما التشريع الذي يكفل ضبط المواريث ومحو أنواع الشكوى والإجحاف الموجودة في النظام ؟

رابعا : ما الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب ؟

وكانت إجابة الديوان على اثنتين من هذه المسائل تلخص الاختلاف في وجهة النظر بين المصريين والفرنسيين . فعندما سئل الديوان عن النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ، أعلن معارضته لأي تغيير في نظام القضاء أو في تنظيم المحاكم ، ورأى الابقاء على النظام القضائي المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضي . أما من حيث رأيه في التشريع الذي يتعلق بالمواريث ، فقد تمسك أعضاؤه بحكم الشريعة الإسلامية في توريث الذكور والاناث . وهكذا ظلت قوة الشريعة الإسلامية وهي المأمن الرئيسي لكل الطبقات في مصر خلال قرون من الحكم الأجنبي . وفقد العلماء من أعضاء الديوان الثقة في سياسة الاصلاح التي فرضت عليهم فجأة . وأما في شأن نظام الملكية فقد أدخل بونابرت نظام الشهر العقاري الإجباري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلا إجباريا مقابل رسوم قدرها ٢٪ ، وجعل الرسوم ذات أثر رجعي مع مصادرة كل أطيان أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء الديوان ، وتراجع بونابرت وأصدر مرسوما في ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وبفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك إلى ثلاث شرائح والبيوت إلى أربع . وقد قوبل فرض هذه

الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان في مقدمة الساخطين ، ولكنهم لم يوفقوا إلى تخفيضها . وقد انتهى الصراع بين البرلمان وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من ١٨٠ عضوا في ٢٠ أكتوبر وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من ٢٥ عضوا ولكنه أعاد فتح الديوان في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل معطلا شهرين وجعل أعضاءه ٦٠ عضوا معينا بدلا من ٢٥ ، ويتكون من هيئتين، الديوان العمومي والديوان الخصوصي . ولقد ظل الديوان يجتمع من ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ عندما وقعت معاهدة العريش ؛ واستمر معطلا تسعة أشهر حتى أعاده عبدالله جاك مينو بقصد التقرب من المصريين ؛ فاستغنى عن الديوان العمومي واكتفى بديوان خصوصي اختزله إلى تسعة أشخاص . ولقد انفض الديوان بطبيعة الحال بعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتعرض كل من اشتركوا في الحكم من العلماء والأعيان في عهد الحملة الفرنسية لاتهامات بالخيانة أو بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي . ولكن الذي لاشك فيه ، هو أن إقامة هذه الواجهة المصرية للحكم الفرنسي وإجراء هذه التجربة الأولى في الحكم النيابي ، بعد أن كان المصريون معزولين تماما عن أداة الحكم في البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين تماما للحكم الشخصي أيام العثمانيين والمماليك ، كان بمثابة إيقاظ لهم وتنبيه إلى حقهم في مزاولة السلطة في بلادهم وبمثابة تدريب لهم على مسئوليات الحكم الديموقراطي . ولقد أثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين كيف استطاع المصريون أن يقرروا مصيرهم بصورة عملية في عام ١٨٠٥ .

لقد أشرنا إلى أثر الحملة على تاريخ مصر السياسي وتكوينها الاجتماعي ، ويبقى أن نبحث عن النتائج الاقتصادية للاحتلال الفرنسي . فبعد الاحتلال الفرنسي ، عادت مصر إلى الحكم العثماني وساد فيها النظام

الاقتصادي السابق لمجيء الحملة الفرنسية • وعلى الرغم من ذلك ، فإن بعض المؤرخين ينظرون إلى الحملة الفرنسية على أنها نقطة تحول في تاريخ مصر الاقتصادي(٢) فلقد أضعف الفرنسيون النظام الإقطاعي بإضعاف قوة المماليك ، إذ أبعدوهم عن الحكم ، وصادروا أطيان الملتزمين منهم • ولكن ذلك العمل لم يحدث تحولا كبيرا في تاريخ مصر الاقتصادي •فلقد فشل الفرنسيون في هدم المجتمع الإقطاعي في مصر وإقامة مجتمع رأسمالي تابع لفرنسا • والسبب في ذلك أن الحملة لم تتح لها فرصة القيام بذلك لأنها شغلت منذ نزولها بمصر بثورات المصريين المتعددة في القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصارا اقتصاديا على الشواطىء المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج(٣) كذلك وضع الفرنسيون مشروعات للإصلاح الاقتصادي في مصر لإزالة مظهر مهم من مظاهر الأوضاع الإقطاعية في الزراعة وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب في ضريبة واحدة وهو المشروع الذي عرف باسم « المشروع العظيم » • وكان المشروع يهدف أيضا إلى منع الملتزمين من تحصيل الأموال ومن التدخل في شئون القرى ، ولكن لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة في مراحلها الأخيرة• ومع ذلك فقد مهدت تلك المشروعات الطريق للإصلاح ووجهت الأنظار إليه ، حتى نفذ فعلا في القرن التاسع عشر(٤) أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد حاول بونابرت أن يبعث فيها النشاط ، ففكر في حفر قناة السويس، ولكنه عدل عن ذلك لاعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والمتوسط • وكانت هذه التجارة ضعيفة وتتجه بصفة أساسية إلى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا • ولكن لفتت الحملة نظر انجلترا إلى أهمية طريق مصر البري لنقل المسافرين والبريد والسلع بينها وبين الهند ، فزادت حركة التجارة العابرة (Trade

Transit فأدى هذا إلى إنشاء الخط الحديـدي من الاسكندرية إلى القاهرة ثم من القاهرة إلى السويس ، فزادت حركة مرور المسافرين والبريد والسلع ، حتى انتهى الأمر بحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحريـة في عام ١٨٦٩ . ولقد أثر ذلك على موقف بريطانيا السياسي من مصر كما أوضحت قبل ذلك .

٢ ـ تولى محمد على الحكم وتأسيس باشوية وراثية

كان الانهيار السريع في قوة المماليك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية . ولم يحدث هذا الانهيار بسبب الهزائم المتوالية التي ألحقها الفرنسيون بالمماليك فحسب ، بل بسبب الظروف التي انتهى فيها الاحتلال الفرنسي أيضاً . فعند جلاء الفرنسيين نهائياً عن مصر استمر التنافس القديم بين المماليك ، فبعد وفاة مراد بك في مصر العليا في أبريل عام ١٨٠١ استمر الانقسام بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك . وعاد إبراهيم بك مع الصدر الأعظم إلى مصر وعاش فترة طويلة ولكن انحصرت المنافسة على الزعامة في ذلك الوقت بين اثنين من مماليك مراد بك هما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي . وبالإضافة إلى ذلك اختلفت وجهة نظر المماليك السياسية ، فمحمد بك الألفي كان يعمل للحصول على حماية الإنجليز ، أما عثمان بك البرديسي فكان يفضل الاستنجاد بفرنسا . وكان هناك فريق ثالث بزعامة عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين . ولقد تكاتفت هذه العوامل على إضعاف قوة المماليك والتمهيد للإطاحة بهم نهائيا خلال السنوات القليلة التالية .

وعلى أية حال ، لم يعد للمماليك مجال مفتوح يتصارعون فيه من أجل السيطرة على مصر ، فلقد احتلت القوات البريطانية والجيش العثماني مصر ، وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون انتعاش قوة المماليك ، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال

عثماني . وفي بادىء الأمر كان حلفاؤهم البريطانيون أقل تحمسا لذلك ، ولكن تغير ذلك الموقف بعد أن شعرت الحكومة البريطانية بأهمية مصر الاستراتيجية ، وفضلت إعادة نظام الحكم المملوكي لأنه سيكون أكثر خضوعا للنفوذ البريطاني من أي وال أو نائب عن السلطان . ولقد أظهر اهتمام بريطانيا بالمماليك تلك الزيارة التي قام بها محمد الألفي للندن في عام ١٨٠٢/١٨٠٤ . ولقد طالب الألفي – أثناء وجوده في لندن – الحكومة البريطانية بتأييد الوعود التي أعطاها لهم الجنرال هتشنسون بإعادة حقوقهم السابقة إليهم . وفي رد الحكومة البريطانية على خطاب الألفي في ١٥ ديسمبر ١٨٠٣ قالت إنه « يسرها كثيراً أن تؤكد له اقتناعها العام بالمسلك السليم الذي سلكه البكوات والخدمات التي أسدوها بإخلاص عند اتحادهم في العمل مع القوات البريطانية في مصر ، وإن جلالة الملك سيقوم فورا بالسعي لدى الباب العالي واستخدام نفوذه عن طريق سفيره بالقسطنطينية حتى يصل إلى صلح بين البكوات وبين صاحب السيادة الشرعي عليهم سلطانهم (العثماني) حليف (انجلترا) الصادق الامين ، وأن يبذل (جلالة الملك) قصارى جهده لإعادة تأسيس مصالح البكوات في مصر ، على أساس يكفل لهم وضعا لا يقل في مزاياه عن الوضع الذي كان لهم وقت غزو الفرنسيين للبلاد » .[1] وعلى أية حال لم تكن السيطرة الدائمة على مصر هي هدف بريطانيا ، على أنها ما طلت في الجلاء عن مصر طبقا لمعاهدة أميان (Amiens) في ١٧ مارس ١٨٠٢ ، وأرسل نابليون أحد رجاله إلى مصر وهو الكولونيل سباستياني (Sebastiani) ليتعرف على نيات الإنجليز ، وطالبهم بالجلاء . وأخذ نابليون يطالب انجلترا بالجلاء عن مصر إلى أن تم انسحاب القوات البريطانية في مارس عام ١٨٠٣ .

---

(١) محمد فؤاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، جـ١/ ٢٤٨ .

وبعد انسحاب الإنجليز لبث العثمانيون والمماليك يتنافسون على السلطة في مصر . وكان العثمانيون قد نصبوا من قبل محمد خسرو باشا واليا على مصر ، وهو أول وال عثماني بعد خروج الفرنسيين من البلاد . وقد باشر خسرو عمله في يناير عام ١٨٠٢ وظل في مصر نحو عام ونصف ؛ ولكنه فشل في مهمته . فلقد دار الصراع بين قواته والمماليك الذين ركزوا أنفسهم في مصر العليا ، ولم يستطع إعادة تنظيم شئون الإدارة المالية . وثار جنده عليه بسبب تأخر رواتبهم ورفضوا التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك ، وكان أشد الجنود ثورة عليه طائفة الأرناؤود (الألبانيين) بقيادة طاهر باشا فاستولوا على القلعة وهرب خسرو إلى دمياط ، وسيطر طاهر باشا على القاهرة ؛ وفي ٦ مايو ١٨٠٣ أعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر باشا قائمقاماً ، ولكنه لم يظل طويلا في هذا المنصب إذ اغتاله الإنكشارية في ٢٦ مايو عام ١٨٠٣ . وهكذا يتضح أنه بعد انسحاب الإنجليز بقليل ظهر حزب ثالث اشترك في الصراع من أجل السيطرة على مصر ، يتمثل في قوة الحامية الألبانية ، التي جاءت إلى مصر في بادىء الأمر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها . ولقد خلف طاهراً في قيادة القوات الألبانية ضابط في الثلاثين من عمره يدعى محمد علي بك ، وهو الذي تمكن في خلال السنوات القليلة التالية من أن يصبح والياً على مصر . وقبل أن نتتبع الصراع العنيف الذي شهدته مصر في السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ نود أن نشير إلى قوة أخرى أصبح لها صوت مسموع في مصر وهي قوة العلماء ، ولقد ساعد ضعف المماليك والعثمانيين بسبب تنافسهم المستمر على ازدياد نفوذ العلماء ، وقدر لهم أن يلعبوا دوراً بارزاً وحاسما خلال أحداث هذه الفترة .

وكان تولي محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو عام ١٨٠٣ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر ، فأقام لنفسه

حكماً وراثياً استمر في أسرتـه التي اصبحت الملكية المصرية في القـرن العشرين ، وظلت تحكم إلى آن قضت عليها الثورة في عام ١٩٥٣ . وينتمي محمد علي إلى طراز من الحكام كان مألوفاً في القرن الثامن عشر ، وهو طراز الحاكم العثماني الذي حاول أن يؤسس في ولايته حكما ذاتياً وراثياً. ونجاح محمد علي في هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حـدث في نفس الوقت الذي أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سيطرتها المركزية مـرة أخرى على الولايات التي تتكلم التركيـة وولايات الهـلال الخصيب . وسنشير فيما بعد إلى أسباب هـذا النجاح ، أما الآن فينبغي علينـا أن نجمل سيرته .

ولد محمد علي بمدينة قولة المقدونية في عام ١٧٦٩ . وكان والده - ويحتمل أنه من أصل ألباني - قائداً للجنود غير النظامية ، وتوفي عندما كان محمد علي صغيراً في السن . وقد جاء إلى مصر مع قوة صغيرة جمعت من قولة لمحاربة الفرنسيين في مصر . ورقي محمد علي بسرعه فائقة لدرجة أنه بعد سنتين وجد نفسه في قيادة أقوى الفرق المحاربة في مصر . ويمكننا أن نقسم حياة محمد علي إلى أربع مراحل رئيسية . ففي الفترة ما بين ١٨٠٣ و ١٨٠٥ كان محمد علي واحداً من بين المتنافسين على السلطة في مصر . وبالحصول على الولاية في العام التالي نال محمد علي بذلك سيطرة اسمية ، ولكنه أخذ يدعم قوته على أساس متين بالتخلص من منافسيـه وإنشاء قوة عسكرية فعالة يمكن الاعتماد عليها . واستغرق تنفيذ هـذا العمل العقدين التاليين ، ولقـد اختبرت هذه الإنجازات اختباراً دقيقـاً خلال حرب المورة وما بعدها . أما المرحلة الثالثة من تاريخه فتبدأ فـي عام ١٨٣١ عندما قام بغزو سورية . وانتهى الصدام بين الوالي وسيـده بماله من نتائج مهمة وانعكاسات على الدبلوماسية الدولية رسميا في عام ١٨٤٠ . وتلت ذلك سنوات قليلة أخيرة من المجهود المتراخي والشيخوخة

المتزايدة حتى توفى في عام ١٨٤٩ ٠

وفي الفترة الأولى (١٨٠٣ ـ ١٨٠٥) كانت مصر في حالة من الفوضى ٠ وفي بادىء الأمر رأى محمد علي من مصلحته التحالف مع عثمان بك البرديسي للتخلص من الحاكم العثماني الجديد (أحمد باشا) والزعيم المملوكي المنافس محمد بك الألفي ، الذي عاد من انجلترا في فبراير عام ١٨٠٤ ٠ وبهذا التحالف تمكن محمد علي من طرد الوالي أحمد باشا بعد أن حكم يوما واحداً وليلة ٠ وبدأت سلطة محمد علي تظهر في الميدان ٠ وبعد حوالي شهر اختلف محمد علي مع البرديسي الذي أحدثت فداحة ضرائبه ثورة في القاهرة على المماليك ٠ واحتشد الناس في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول وأخذت جموعهم تنادي : « إيش تأخذ من تفليسي يا برديسي » ٠ [1] وانتهز محمد علي هذه الفرصة لخدمة برنامجه ، فانضم إلى المشايخ واتصل بالجماهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه ، وأمر محمد علي جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، فأخرجوا من المدينة وذهبوا إلى الصعيد ونجح محمد علي بعد ذلك في تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية والياً على مصر ، وكان خامس من تولى ولاية مصر في خلال سنتين ٠ واستمرت الحرب بعد ذلك سجالا بين المماليك وجنود الوالي ومحمد علي إلى أن ارتدوا عن القاهرة وانسحبوا مرة ثالثة الى الصعيد ٠ وبعد مطاردة المماليك إلى مصر العليا انهار التحالف القائم بين محمد علي وخورشيد الذي حاول إبعاد محمد علي عن مصر ٠ وفي ذلك الوقت عمل محمد علي لينال تأييد العلماء وخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم على الوالي خورشيد ٠ وما إن علم العلماء بوصول فرمان يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم حتى

(١) الرافعي : جـ٢/٢٩٠

طلبوا من محمد علي البقاء في مصر لما عهدوه فيه من العدل والاستقامة وقد قبل محمد علي ذلك . وبذل خورشيد مساعيه مرة أخرى لإقصا محمد علي عن مصر ، وأصدر السلطان فرمانا بتعيينه واليا على جدة ، ولكن خورشيد لم يوفق في مسعاه هذا .

وفي ١٢ مايو عام ١٨٠٥ توجه العلماء إلى دار المحكمة الكبرى (بيت القاضي) ورفعوا شكاواهم إلى القاضي من استغلال خورشيد وسوء سلوك قواته . واستدعى القاضي وكلاء الوالي ليحضروا مجلس الشرع الذي عرض عليه العلماء المطالب الآتية[1] :

١ — ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان .

٢ — أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة .

٣ — ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه .

٤ — أن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي .

وفي اليوم التالي (الإثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي واليا مكانه وامتنع محمد علي في بادىء الأمر حتى لا ينسب إليه أنه المحرض على هذه الثورة ، ولكن السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوي قلداه خلعة الولاية . غير أن محمد علي أظهر التمنع

(١) G. Douin, Mohammed Aly, Pacha du Caire.

وثيقة رقم ٢٠٦ ؛

A. de Vaulabelle, Histoire moderne de l'Egypte, t. IX. pp. 210 — 211

وقال « أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة ، وكان هذا القول رياء ونفاقا من محمد علي حتى يتمسك الحاضرون به . وفعلا قالوا جميعا قد اخترناك لذلك برأي الجميع والكافة ، والعبرة رضا أهل البلاد . وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية . وإقامة المذكور في النيابة حتى يأتي المتولي أو يأتي له تقرير بالولاية . ونودي في المدينة بعزل الباشا وإقامة محمد علي في النيابة » . ومن خلال هذه التطورات تتضح الحقائق التالية :

١ ـ أن السيد عمر مكرم هو الذي تزعم « انقلاب » مايو ١٨٠٥ ، كما كان صاحب الاقتراح الخاص بعزل خورشيد وتولية محمد علي بدلا منه .

٢ ـ قرر المصريون مبدأ دستوريا هاما عندما قرر قادة الشعب بزعامة عمر مكرم حق الأمة في اختيار وتعيين حاكمها .

٣ ـ أن عمر مكرم كان يرى أن والي مصر يجب أن يكون عثمانيا .

٤ ـ أن تعيين محمد علي كان بصفة قائمقام (وال بالنيابة) حتى يصدر السلطان العثماني فرمانا بتعيينه أو تعيين عثماني آخر واليا على مصر .

٥ ـ قبل محمد علي الشروط التي رفضها خورشيد من قبل ، كما أقر الرجوع إلى هؤلاء الزعماء في شئون الدولة ، ويقول الجبرتي في هذا الشأن : « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء وإنه متى خالف الشروط عزلوه » . وهكذا لم يفوض العلماء إلى محمد

على السلطة المطلقة وإنما اختاروه واليا « بشروطنا » •

ويعتبر هذا « الانقلاب » حدثا فريدا ويوماً مشهوداً في تاريخ كفاح الشعب المصري ويقول الرافعي عن هـذا اليوم بأن مصر وضعت فيـه « أساس حريتها واستقلالها ، وأعلنت عن حقها في تقرير مصيرها »• ولم يقنع العلماء بالدور التقليدي الذي كانوا يقومون به من قبل وهو بـذل الوساطة بين الحاكم والشعب بل « تزعموا المحكومين وخاطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى »• وتتمثل روعة هذا الحدث في أنـه كشف عن طبيعة الشعب المصري الأبيـة ، فلم يجبن أمام استبداد الولاة العثمانيين ولم يتقاعس بل كافح وأظهر روح العزة والكرامة المتأصلة فيه ، وليس أدل على ذلك مما قاله عبد الرحمن الجبرتي : « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحـة » • كما أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم ، فأ سهموا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم في مواجهة ومعالجة الأزمات الخطيرة التي تلاحقت بعـد ذلك مثل أزمة نقل محمد علي إلى سالونيك والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧ والوساطة التي طلبها محمد علي منهم لإنهاء خصومة المماليك له • ومن ناحية أخرى ، عندما حاول محمد علي التخلص من الالتزام الذي يقضي بطلب المشورة من الزعماء والرجوع إليهم في شئون الحكم ،تمسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥ ، وأدى ذلك إلى حدوث صراع حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد على انتهى بالصدام بينهما •

وعندما علم خورشيد بهذا الانقلاب ، ثارت ثائرته ووقف موقف العناد والتحدي ورفض أن يخضع لرغبة الشعب وقال للرسل الذين حملوا إليـه ما اتفق عليه العلماء : « لقد ولاني السلطان فلن يعزلني الفـلاحون » • وقرر خورشيد المقاومة واعتصم بالقلعة وسارع إلى اتخاذ تدابير عسكرية

وسياسية متحدياً شعور المصريين . ولم يكن هناك بد من أن ينزل هؤلاء « الفلاحون » بالقوة من القلعة ، وهكذا بدأ النضال الذي استمر شهرين وكان زعيمه وموجهه هو السيد عمر مكرم . فطاف بأحياء القاهرة لتعبئة المشاعر ودعوة الشعب إلى تأييد الثورة والانضمام إليها ، ويتحدث الجبرتي عن ذلك فيقول : « واجتهد السيد عمر أفندي النقيب وحرض الناس على الاجتماع والاستعداد ، وركب هو والمشايخ إلى بيت محمد علي ، ومعهم الكثير من المشايخ والعامة والوجاقلية . والكل بالأسلحة والعصي والنبابيت،ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحارات ويسرحون أحزاباً وطوائف ، ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواحي وجهات السور » . [1] وفي ٢٤ مايو عام ١٨٠٥ شن جنود خورشيد هجوماً مفاجئاً على متاريس الثوار ولكنهم استطاعوا أن يردوا هؤلاء الجنود على أعقابهم خاسرين . ولم تفتر عزيمة الشعب المصري أو القائد ، فعقد في اليوم التالي (٢٥ مايو) اجتماع هام بين السيد عمر مكرم وعمر بك الأرنؤودي أحد مستشاري خورشيد باشا ، دار فيه نقاش طويل حول حق الشعب في عزل الحاكم الظالم ومحاربته . وقال عمر بك معترضاً على تلك القرارات. « كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم ؟ وقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » .

فأجاب عمر مكرم : « أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل ، وهذا رجل ظالم ، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة ، وهذا شيء مألوف من زمان ؛ حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه » . فقال عمر بك : « وكيف تحصرونا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلونا ؟ أنحن

---

(١) الجبرتي : حـ ٣٣٠/٣ .

كفرةحتى تفعلوا معنا ذلك؟ فرد عمر مكرم :«قد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة» [1]،وقد وضح من هذا الحوار عمق إيمان عمر مكرم بقضية الشعب وشجاعته في الحق حين قرر بصريح العبارة وجوب عزل السلطان نفسه إذا حاد عن العدل، ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن السيد عمر مكرم كان ينشد الحاكم العادل ولم يذكر قط عبارة الحرية أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى ، فهو كما يقول أحد المؤرخين الذين كتبوا عنه « الزعيم ذو النزعة الإسلامية ، لايكـاد يرى الأمان إلا في ظل سلطان المسلمين ، ولم يكن يترامى فكره السياسي إلى الآفاق والمفاهيم التي ترشح بها أفئدة الثوار المناضلين في أيامنا هذه . والحق أن الوجدان الديني والفكر السياسي كـانا يلتحمان بعضهما مع بعض في نفس الزعيم عمر مكرم : فهو يردد في حديثه مع عمر بك الألباني نظرية إسلامية سياسية مهمة هي حق الشعب في عزل حكامه إذا أساءوا الحكم ، وهو يصر على نقل هذه النظرية إلى مجال التطبيق العملي » . [2]

وطال الحصار بخورشيـد ، وأوشك أن يفتك به وبقومـه الجوع والعطش ، فأرسل كتـاباً إلى بعض أنصاره في قليوب ، يطلب إليهـم أن يخرجوه من حصار « الفلاحين » « صيانة لعرض السلطنة وناموس الدين» ولكنهم خشية من غضب الشعب ، بعثوا برسالته إلى السيد عمر مكرم . وأبقى الشعب على حصاره لخورشيد ومن معه في القلعة حتى ضاق بـه وبهم الحال . وكان بعض رجاله يتسلل إلى خارجها لينال شيئاً من طعـام أو ماء ، فكان الناس يأخذونه أسيراً ، أو يقتلونه . وأصبح عمر مكـرم

---

(١) الجبرتي : حـ ٣٣١/٣ .
(٢) عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم ، ص ١١٩ .

القائد الأعلى ، فكانت الأوامر تلقى باسمه ، ويمر المنادي في المدينة كل يوم يذيع في الناس ما ينبغي أن يقوموا به ، وما يجب عليهم أن يتبعوه ، وكان النداء يبدأ «حسبما رسم السيد عمر أفندي والعلماء لجميع الرعايا». ولقد حارب الجنود الألبانيون بفتور إلى جانب المصريين لأن غالبية الجنود الذين مع خورشيد كانوا من جنسهم ، كما أن محمد علي لم يدفع لهم مرتباتهم المتأخرة . فتقاعسوا عن القتال وانطلقوا ينهبون الأموال من الشعب استيفاء للمرتبات التي عجز محمد علي عن دفعها لهم . ووقعت مناوشات بين الشعب والجنود الألبانيين سقط فيها قتلى من الفريقين. ولقد قتل من الألبانيين ما يقرب من ستين جندياً . وظهر في ذلك الوقت مصري من عامة الشعب (الذين نطلق عليهم اسم أولاد البلد) ويدعى حجاج الخضري وقام بذبح الجنود الألبانيين الذين يعتدون على الشعب . وكان حجاج الخضري هذا شيخاً لطائفة الخضرية في القاهرة ، ويقيم في حي الرميلة (الرفاعي) ، فجمع من أهل هذه المنطقة جماعة قوية تأتمر بأمره وتخضع لتوجيهات السيد عمر مكرم . وذهب محمد علي إلى منزل السيد عمر مكرم يرجوه مطالبة الشعب بالكف عن الاعتداء على جنوده وأعلن محمد علي أن كل جندي يعتدي على أحد من الأهالي يضرب عنقه فوراً .

واتفق خورشيد مع علي باشا السلحدار قائد الجيش العثماني في المنيا والذي جاء إلى القاهرة وعسكر في مصر القديمة على أن يقوم كل منهما في وقت واحد بهجوم مفاجيء على مواقع المصريين فتنهار مقاومتهم وتنتهي الثورة . ولما علم عمر مكرم بهذه المؤامرة أصدر نداء عاجلا إلى الثوار يأمرهم بالتيقظ والاستعداد وعدم مبارحة مواقعهم وقام حجاج الخضري ورجاله في ذلك بمراقبة الجبل من ناحية القلعة ، فرأوا جماعة من الجنود وغيرهم يتجهون صعوداً إلى القلعة ومعهم قافلة من الجمال،

حاربوهم حتى استولوا على القافلة ، وكانت محملة بالذخائر . وحضر الثوار بالأسرى ورءوس القتلى إلى منزل السيد عمر مكرم . وبعد أن انكشفت خيوط المؤامرة ، اندفع خورشيد اندفاع اليائس في قتاله، فتتابعت المعارك عند أبواب المدينة وعلى أسوار القلعة ، وما كان يمر يوم بغير موقعة في أحد الجانبين أو كليهما . وكان شعب مصر يخرج في كل تلك المواقع منتصراً تزيده ضحاياه شجاعة واستبسالا . واستمر القتال بين الشعب وخورشيد حتى حضر إلى القاهرة يوم ٩ يوليو عام ١٨٠٥ رسول يحمل مرسوماً سلطانيا « ومضمونه الخطاب لمحمد علي باشا والي جدة سابقا ووالي مصر حالا ابتداء من عشرين ربيع أول ١٢٢٠ (١٨ يونيه ١٨٠٥) حيث رضي بذلك العلماء والرعية ، وأن أحمد باشا معزول عن مصر ، وأن يتوجه إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات » . ولكن خورشيد رفض الإذعان وبقي في القلعة مصراً على عناده ، ولم ينزل منهما إلا بعد أن هدده رسول السلطان بالتخلي عنه وإعلان عصيانه على دولته ، فنزل مرغما وخرج من القلعة في يوم الثلاثاء ٦ أغسطس عام ١٨٠٥ . وبرحيل خورشيد من مصر توج الشعب كفاحه بإعلاء كلمته وإملاء إرادته على الدولة العثمانية وانتصاره على أحمد خورشيد .

وهكذا استطاعت القوة البورجوازية الناشئة في مصر أن تنصب محمد علي والياً على مصر . ولكن الباحث في تاريخ مصر الحديث يجد لزاماً عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة . والسؤال هو : لماذا لم يطالب الشعب المصري مثلا بتعيين السيد عمر مكرم — زعيم الثورة — أو أي زعيم مصري آخر واليا يحل محل خورشيد ؟ ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا إلى محمد علي بالذات ونادوا

به واليا على مصر وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة أيضا . والإجابة عن هذه المسائل لا تحتاج إلى عناء كبير إذا دققنا النظر في ظروف مصر وارتباطها بالإمبراطورية العثمانية . فالثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها هو الاطاحة بحكم السلطان العثماني لأن الشعب المصري لم ينظر إليه على أنه حاكم أجنبي دخيل مستعمر ، بل كان السلطان في نظره هو سلطان الإسلام . والثورة التي قامت كانت تهدف أولا إلى التخلص من مساوىء حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على مصر . ويحلل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلا دقيقاً فيقول :

« لم يكن عمر [مكرم] سياسيا وإنما كان شيخا فقهيا متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريبة والبعيدة ، وهو رجل شريف طاهر لا يريد إلا خلاص الناس من أي سبيل . إنه يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماما ولكن ما عساه أن يفعل إنه يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا من السلطان نفسه ، إنه يسعى للانقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكا أو أميرا .. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين ، إن عليهم أن يولوا على الناس أصلحهم ، وأن يشدوا أزر الصالحين ، ويحولوا بينهم وبين الظلم إذا مالت بهم نفوسهم إلى الطغيان . كان عمر يائسا من الولاة والباشوات والبكوات ، وكان يدور بعينيه باحثا عن رجل يعهد إليه بالحكم ، رجل صالح قادر رحيم .. متدين.. وكان لا بد ان يكون تركيا ... فهذا منطق السياسة في هذه الايام ... لا مفر من ان يكون الحاكم تركيا حتى لا يغضب السلطان خليفة المسلمين ».(١)

---

(١) حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ص ١١٥ــ ١١٦ .

ولا يعتبر هذا التفكير غريبا في العصر الذي عاش فيه السيد عمر مكرم ، فلقد ساعد الحكم العثماني « على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية ، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية وجعلها أساسا لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الإسلامية والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية » . [1] وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثماني على تعيين مصري واليا على مصر ، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفتح العثماني لمصر على أن يكون واليها عثماني المولد واللسان والنشأة والعقلية . وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماما ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييراً جوهريا في نظام الحكم الذي فرضه العثمانيون على مصر . ونستدل على ذلك مما سجله الجبرتي في كتابه إذ يقول : « عقد السيد عمر مجلسا عند محمد علي ، وأحضر المشايخ والأعيان ، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزداد إلا فشلا ، ولا بد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية . فانظروا من تجدوه وتختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع الرأي ما تراه . فأشار إلى محمد علي » . [2] ولم يكن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصورا على تلك الفترة فحسب ، بل ظل هذا الشعور مسيطرا على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين ، ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغاني والزعيم مصطفى كامل . ومن ناحية أخرى نجح محمد علي في تملق السيد عمر مكرم والتودد إليه باعتباره زعيم الشعب . وحاول محمد علي أن يجذب إليه الأنظار في ذلك الوقت بإظهار عطفه على شعب مصر ، فأمر جنوده بألا يعتدوا عليهم وأن يتظاهروا بالغضب

(١) عبد العزيز الشناوي : نفس المصدر ، ص ١٤٣ .
(٢) الجبرتي : حـ ٤/٣٢ .

على الباشا وجنوده . وهكذا عمل محمد علي بذكاء وحذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه ، وبذل له الوعود الخلابة بأنه إذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم ، وأنه يضع نفسه تحت رقابة دقيقة من زعماء الشعب فلا يتخذ قرارا إلا بموافقتهم . ويذكر الجبرتي ذلك فيقول : « ومحمد علي يداهن السيد عمر سرا ويتملق إليه ، ويأتيه ويراسله ، ويأتي إليه في أواخر الليل وفي أوساطه مترددا عليه في غالب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن » . [1]وصدق عمر مكرم كل تلك الوعود الكاذبة ، ولا غرو فقد كان رجل دين وليس رجل سياسة ، فسلم عمر مكرم لمحمد علي كل مقومات الحكم « كأنه كان يشعر في قرارة نفسه أنه غير كفء له ولا قادر عليه » . [2] واعتقد أنه أقام على مصر الحاكم الصالح العادل .

وفي بادىء الأمر لم يكن هناك ما يدعو إلى التفكير في أن باشوية محمد علي ستظل فترة طويلة من الزمن . ففي مصر كان محمد علي ، تواجهه قوة المماليك الذين سيطروا على مصر العليا ، وكانت الدعامة العسكرية الرئيسية التي اعتمد عليها هي الحامية الألبانية التي كانت تتكون من قوات مشاغبة ، ولم تتخل الحكومة العثمانية عن رغبتها في استعادة سيطرتها الكاملة على إدارة مصر . ومن ناحية أخرى ، تجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان قصيرة الأجل ، ومن الممكن أن تصبح مصر مرة أخرى ضرورة إستراتيجية لكل من المتنافسين . ولكن أمكن

(١) المصدر السابق .
(٢) حسين مؤنس : نفس المصدر ، ص ١٢٩ .

التغلب على هذه العقبات بالتدريج . فعزل السلطان المصلح سليم الثالث في عام ١٨٠٧ ، وبسقوطه توقفت إعادة تنظيم الامبراطورية فعلا لمدة عشرين عاما تقريباً ، ما عدا محاولة فرض السيطرة المركزية في الولايات في معظم أجزاء روميليا والأناضول . وعندما بدأ السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الإصلاح والسيطرة المركزية ، كان لدى محمد علي الوقت الكافي لكي يدعم مركزه في ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية . ولذلك كان التهديد الناشيء من التنافس الإنجليزي الفرنسي أكثر شدة وسرعة . ففي عام ١٨٠٦ نجح بونابرت – الذي بلغ أقصى مراحل نفوذه – في القضاء على التحالف الإنجليزي العثماني. وقد تطور الموقف السياسي والعسكري في أوروبا في غير صالح الإنجليز ، بسبب التقارب والتفاهم الذي حدث بين الإمبراطور نابليون الأول والسلطان سليم الثالث . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان بإعلان الحرب على انجلترا وروسيا في ديسمبر عام ١٨٠٦ . ولذلك ردت الحكومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم في أوروبا بإرسال أسطول إلى الدردنيل والبسفور في فبراير ١٨٠٧ ؛ ثم بإرسال حملة فريزر إلى الاسكندرية في مارس من نفس العام . وكان الغرض من حملة فريزر احتلال الاسكندرية لمنع نزول الفرنسيين بها ، بالإضافة إلى تأييد الأحزاب الموالية للإنجليز من المماليك في مصر ، فكانت الحملة على هذا ترمي إلى ضمان قاعدة بريطانية في مصر . وقامت حملة فريزر بمحاولة غير ناجحة للاستيلاء على رشيد ، وحجزت الحملة في الاسكندرية إلى أن أفرج عنها بعد عقد معاهدة مع محمد علي . وكان من أهم النتائج المباشرة لحملة فريزر تمكين محمد علي من الاستيلاء على الاسكندرية ، التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء الحملة .

أما المماليك فكانوا يمثلون مشكلة أصعب . فخبرتهم الطويلة عن

مصر وأساليبهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم ، وسيطرتهم على إيرادات مصر بسبب نظام الإلتزام جعلتهم عدوا مخيفا ومتماسكا . وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تحرك بعناية شديدة حتى يتفادى صداماً مباشراً معهم . وساعده على ذلك الخلاف الذي استمر بين البيتين المملوكيين الرئيسيين حتى بعد وفاة رؤسائهما . فقد مات عثمان بك في نوفمبر ومحمد الألفي في يناير ١٨٠٧ . وفي النهاية تخلص من البكوات بحركة غادرة تعرف باسم مذبحة القلعة . ففي أول مارس ١٨١١ دعا المماليك إلى القلعة لكي يحضروا الاحتفال بالحملة المصرية المتوجهة إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين . وعندما كان المماليك يسيرون في الموكب أسفل ممر صخري ، أطلق الرصاص عليهم وعلى أتباعهم ، ونهبت منازلهم في نفس الوقت ، وطورد المماليك الباقون الذين لم يحضروا هذا الاحتفال . أما الجزء الأخير من قوات المماليك في مصر العليا فقد تحطم كله تقريباً خلال الأشهر التالية على يد إبراهيم ، أكبر أبناء محمد علي . وتمكنت مجموعة صغيرة من الهرب إلى ما وراء الحدود المصرية ، جنوب الشلال الثالث .

وكان تنصيب طوسون مقدمة لإرسال حملة ضد الوهابيين الذين احتلوا مكة والمدينة . ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضي العربية ، عهد إلى حاكم مصر بالإشراف على شئون الحجاز نائباً لسلاطين المماليك . وقد كان تكليف محمد علي بتنظيم حملة ضد الوهابيين يسير طبقاً لسابقة ثابتة . أما الاعتقاد بأن الحملة الوهابية كانت محاولة من جانب الباب العالي لإنهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالي . ومن المحتمل أن الباشا وجد في الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يثيرون الشغب والاضطراب .

وتنقسم الحرب العربية إلى مرحلتين رئيسيتين . ففي المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون على ميناء ينبع ١٨١١ ، كما

استولت على المدينة في عام ١٨١٢ ومكة في العام التالي • وأعيد تأسيس الأسرة الهاشمية وقيام محمد علي بالحج • وفي عام ١٨١٥ عقد طوسون هدنة مع الأمير الجديد ضمنت الوضع الراهن واحتفظ الوهابيون بنجد وبعض آجزاء من الحجاز ، وسيطر رجال الباشا على الأماكن المقدسة ، وآكدوا سلامة الحج • وبعد موت طوسون استؤنفت الحرب في عام ١٨١٦ ، وتمكنت قوات محمد علي ــ بقيادة إبراهيم ــ من التقدم صوب نجد • وحاصرت هذه القوات قلاع الوهابيين حتى سقطت في أيديها واحدة فواحدة وفي النهاية تم الاستيلاء على الدرعية ــ العاصمة السعودية ــ في عام ١٨١٨ ، وأرسل الأمير عبدالله إلى استانبول حيث أعدم • وعلى الرغم من أن الحرب العربية كانت من أجل القضاء على قوة الوهابيين وإعادة نفوذ السلطان ، فإنها تمخضت عن تكوين قوة لمحمد علي تعمل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر • وقد ظهر في ذلك الوقت أن محمد علي قد يستولي على أجزاء أكثر من الجزيرة العربية ، فاحتل الأحساء على الخليج العربي • ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكناً، ففي عام ١٨٢٤ ، أخليت نجد عندما استعاد تركي بن عبدالله بن سعود سلطته • واستمر الوالي في فرض حمايته على الحجاز وأراضي اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد علي في عام ١٨٤٠ •

وبعد الحرب العربية ، قام محمد علي بحملة أخرى لم يكلفه السلطان بها ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته• وكانت هذه الحملة ــ حملة النوبة وسنار وكردفان ــ هي التي وضعت أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصري • وكانت سلطنة الفونج (Funj) بعد أن فرضت من عاصمتها سنار في القرن السادس عشر سيادة على القبائل شمالا حتى الشلال الثالث ، قد بلغت مرحلة كبيرة من الضعف وسيطرت مجموعة من الأسر القبلية على ضفاف النيل • وكانت الأهداف العسكرية

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية . فإرسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين . ومن ناحية أخرى هددت بقية المماليك الهاربين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر . وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان الفونج تحثه على طرد المماليك من ممتلكاته ، ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب . ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أحضرت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل . أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين . فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل على أعدائه في الخارج أيضاً) .

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهابية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش . وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في الوصول إلى مركز القوة . ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق التقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد . ومما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان . وقد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه، ولكن مماليك دنقلة هربوا قبل وصول الحملة . وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فإن استياء السودانيين من الحكام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذبح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن أمكن القضاء على هذه الثورة . وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بستين عاماً ظلت الأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) .

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد . وكان محمد علي يحتاج في بادىء الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبيا على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا . وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنساوي . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . وقد جند فعلا منهم ثلاثين ألفا في عام ١٨٢٣ وأرسلهم على الفور

---

(١) انظر :
P. M. Holt, A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

إلى بني عدي بالقرب من منفلوط ، وعرف هذا الجيش الجديد باسم النظام الجديد • وتكونت منهم ستة آلايات بقيادة ضباط من المماليك• وبعبارة أخرى كان محمد علي يخشى تجنيد المصريين في أول الأمر خشية أن يقوموا بانقلاب عسكري يطيح به •

ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح ، فقد مات الكثير من الجنود العبيد ، وأيقن محمد علي أنه من الأفضل أن يتجه إلى مكان آخر للحصول على جند لجيشه • فلم يجد بدا من تجنيد المصريين ، وقرر أن يجند الفلاح المصري وذلك عملا بشورة القنصل الفرنسي في مصر • وكانت هذه المحاولة تجربة جديدة في مصر ، لأن قوة مصر الحربية قبل محمد علي كانت تستمد على رجال من أجناس مختلفة ومن أماكن متفرقة ، فكانوا مزيجاً من الترك والألبانيين والمغاربة والدلاة (الأكراد) • [1] ولكن الفلاحين لم تكن لديهم الرغبة في تأدية الخدمة العسكرية ، وكان تجنيدهم يتم بطرق غير إنسانية • فهرب معظم الشبان من قراهم ، وتأثرت الزراعة إلى حد كبير بذلك • ومما دعا إلى مقاومة الفلاح المصري للتجنيد تعلقه بأرضه وقريته • وظهرت آثار المقاومة التي أبداها الفلاحون في تشويه أعضائهم، ولكن واجه محمد علي هذه المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ آلايا كاملا يتألف من « مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية » • ومن ناحية أخرى ، اتخذ محمد علي سبيلا آخر غير الشدة في ترغيب الأهالي في التجنيد ، فاستعان بالوعاظ في « تلقين الفلاحين وملء آذانهم واستدراك أذهانهم » • [2] وكان التجنيد عاملا من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الفلاحين بالثورات ضد محمد علي ، وكانت هذه

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، ص ١٦ •
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٩ – ٦٠ •

الثورات مظهراً عاما من المظاهر التي تميز عصر محمد علي • [1] وأيا كان الأمر فقد استمر تجنيد الفلاحين • واستقر رأيه على أن يكون الجنود من المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (المماليك) ، وكان هذا التقسيم هو نفس المنهج الذي سار عليه في تسيير دفة الحياة المدنية : فكان المأمورون من المصريين ، والمديرون « المحافظون » من الأتراك •وقد حاول محمد علي بذلك إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين في التطلع إلي الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية • ولكن الوضع الذي أوجده محمد علي في الجيش أدى إلي قيام الثورة العرابية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر • هذا ما حدث خلال الخمسين سنة التي تلت عصر محمد علي • أما بالنسبة للفترة التي نعالجها من تاريخ مصر ، فلا شك أن محمد علي قد أنشأ جيشا قويا يفوق في تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ، واستطاع بهذا الجيش أن يحمي مركزه وأن يضمن استمرار حكمه في ... • ولقد لجأ إليه السلطان العثماني محمود الثاني عندما احتاج إلي مساعدته العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية •

وقد قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني في عام ١٨٢١ ؛ ولم يكن هذا الوضع يهم محمد علي في قليل أو كثير بعكس الحال في غربي الجزيرة العربية ، فاليونان لم تكن في أي وقت داخل مجال النفوذ المصري التقليدي • وعلى أية حال ، عرض السلطان عليه في عام ١٨٢٢ باشوية كريت في نظير إعادتها إلي حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التي شبت فيها • وفي عام ١٨٢٤ـ عندما نجح محمد علي في أداء هذه المهمة ـ عرض عليه السلطان محمود الثاني حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط

(1) Rivlin, Agricultural Policy, pp. 201-212.

السابقة . ولقد أتاح اشتراك القوات المصرية في حرب المورة الفرصة لمحمد علي بأن يختبر قوة جيشه الجديد ، أو النظام الجديد ، وقوة أسطوله الذي بدأ في جمعه وتكوينه قبل بضع سنوات . وفي يوليو عام ١٨٢٤ غادرت الحملة التي أعدها محمد علي الإسكندرية بقيادة إبراهيم باشا . ولقد عين السلطان العثماني خسرو باشا - الذي كان والياً على مصر في عام ١٨٠٣ وأول منافس تخلص منه محمد علي - قائداً للأسطول العثماني، وبالرغم من الخلاف بين إبراهيم وخسرو ، تعاونا للتغلب على اليونانيين . وفي عام ١٨٢٥ نزل إبراهيم بحملته في المورة ، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهر بشكل واضح بمقارنته بفشل قوات السلطان قبل ذلك في مهمتها في هذه المناطق . وكان إبراهيم موفقاً للغاية ، وكان يرى أن يحسم هذه المشكلة بالطريق العسكري البحت وذلك باتخاذ إجراءات عنيفة ضد اليونانيين . ولم توافق الدول الأوروبية على هذه الأعمال . وكانت الروسيا أسبق الدول الأوروبية إلى الرغبة في التدخل لصالح اليونان ، ولكن حالت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك حتى لا يقوى نفوذ الروسيا في البلقان والشرق . وفي ٦ يوليو عام ١٨٢٧ اتفقت بريطانيا وفرنسا والروسيا في معاهدة لندن على فرض هدنة حربية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول إلى شواطيء اليونان وإرسال المدد إلى الجيش المصري والعثماني بها . والتقت الأساطيل الأوروبية تحت قيادة الأميرال الإنجليزي كودرنجتون (Codrington) بالأسطولين المصري والعثماني في خليج نافارين (Navarino) في معركة بحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ . وقضى على الأسطولين المصري والعثماني وتمت محاصرة قوات إبراهيم باشا البرية داخل المورة .

وأما التسوية التي تمت بخصوص المورة فلم ترتبط بالتاريخ المصري في ذلك الوقت . ولقد فقد محمد علي أسطوله الذي بذل جهداً كبيراً

وأنفق أموالا كثيرة في إنشائه ، ولذلك رأى أنه لا فائدة من مواصلة القتال . كما دفعه إلى اتباع هذه الخطة ما تلقاه من قناصل الدول في مصر عن تصميم الدول الأوروبية على تحرير اليونان ، واستهداف مصر للأخطار إذا هي استمرت في اتباع سياسة الدولة العثمانية . ولم يقم إبراهيم باشا بعمليات حربية أخرى إلى أن تم الاتفاق بين محمد علي وكودرنجتون في ٦ أغسطس ١٨٢٨ فتمكن من سحب قواته من المورة . وكان كودرنجتون قد جاء إلى مياه الإسكندرية وهدد بتخريب المدينة إذا لم يسحب محمد علي قواته من المورة . فوقع محمد علي معه اتفاق الإسكندرية وأمر إبراهيم بالجلاء . ونصت شروط الاتفاق على ما يلي [1] :

١ ــ يتعهد محمد علي بإعادة الأسرى اليونانيين وتحرير من بيع منهم في مصر .

٢ ــ يتعهد أمير البحر كودرنجتون بإرجاع الأسرى المصريين وإعادة السفن المصرية التي أسرت أثناء القتال .

٣ ــ يخلي الجنود المصريون المورة على سفن مصرية يرسلها محمد علي ويحرسها الحلفاء .

ولقد كان التدخل في حرب المورة مرحلة غير عادية في سياسة محمد علي لأنه لم يحقق أي استفادة من الاشتراك في هذه الحرب . أما العمل الذي قام به بعد ذلك فكان في سورية التي كانت تحظى باهتمام حكام مصر التقليدي . [2] ولقد صمم محمد علي على الاستيلاء على سورية بسبب الدوافع الاستراتيجية التي تتلخص في ضرورة إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية في الأناضول .

(1) Dodwell, The founder of modern Egypt, p. 22.

(٢) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، ص ١٢١ ــ ١٢٢ .

يرجع اهتمامه بهذا الإقليم إلى عام ١٨٢١ – على الأقل – عندما قام دور الوساطة لدى الحكومة العثمانية بالنيابة عن عبدالله باشا حاكم عكا بشير الثاني الشهابي أمير لبنان ، الذي كان قد هرب إلى مصر ولجأ إلى محمد علي ونشأت بينهما علاقات وثيقة • ووجد محمد علي في كل من عبدالله وبشير صديقين مخلصين له يشعران على الأقل بالجميل نحو الرجل الذي تشفع لهما عند السلطان • إلا أن محمد علي لم يتخذ في هذا الوقت أي إجراء بالنسبة لسورية • ولكن في نهاية هذا العقد أصبح احتلال سورية من الأمور الضرورية • فلقد استغل السلطان محمود الثاني موقف الانكشارية في حرب المورة وقضى عليهم في عام ١٨٢٦ وأخذ ينظم جيشه على أسس أوروبية حديثة • وقد تلت كارثة اليونان حرب أخرى مع روسيا في عام ١٨٢٨ ، ولكن بتوقيع معاهدة أدريانوبل (Adrianople) في سبتمبر عام ١٨٢٩ استأنف السلطان مرة أخرى إصلاحاته العسكرية والإدارية • وفي هذا الوقت أصبح تفوق محمد علي العسكري في خطر ، وزادت سياسة محمود الثاني المركزية ، التي قضت على أمراء الوديان وعلى المماليك في بغداد ، وعملت على الحد من استقلال محمد علي الذاتي في مصر • ووجدت بعض الاعتبارات الشخصية أيضاً ؛ فقد كان خسرو باشا – عدو محمد علي القديم – من المقربين إلى السلطان وقد شغل في الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٦ منصباً جديداً هو منصب سر عسكر القوات العثمانية •

وحاول محمد علي في بادىء الأمر أن يستولي على سورية بالوسائل السلمية ، وتقدم بطلب ذلك إلى استانبول في عام ١٨٢٧ ، ولكن السلطان رفض طلبه • ولذلك حاول أن يجد مبرراً للتدخل في شئون سورية ؛ ووجد ذلك في سلوك عبدالله باشا الذي لم يعد يهمه استمرار الصداقة مع الوالي ، فآوى الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصاً من الخدمة العسكرية وامتنع عن إرجاعهم • وكان هذا هو السبب المباشر للحرب ،

وفي أكتوبر ١٨٣١ عبرت القوات المصريــة بقيادة إبراهيم باشا الحدود وتحركت نحو عكا ، ولقد استطاع محمد علي في الفترة التي تلت انسحاب قواته من المورة أن يبني جيشه وأن يعيد تكوين أسطوله الذي تحطم في نفارين . وكان بشير الثاني من أهم حلفائه المخلصين ، وقدم أتباعه لمحمد علي خدمات قيمة في أثناء تقدم الحملة . ولم تكن هذه الحرب في بادىء الأمر أكثر من صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة ولا يختلف عما كان يحدث خلال القرنين السابقين . ونتيجة للتحولات الجديدة التي ظهرت في استانبول لم تتردد الحكومة العثمانية في أن تعلن خروج محمد علي على سلطة السلطان . ووصلت أنباء إدانة السلطان لمحمد علي في أوائل ١٨٣٢ عندما كان إبراهيم يحاصر عكا . وهكذا بدأ الصراع يتخذ مظهراً خطيراً ، إذ استهزأ والي مصر بسيده علنا . وفي مايو استسلمت عكا ، وفي الشهر التالي هرب حاكم دمشق ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة . وفي شهــر يوليو زحف إبراهيم شمالا وهزم قوة عثمانية بالقرب من حمص واستولى على حلب وانتصر عند ممر بيلان بالقرب من الاسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سورية واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول ، وفي ديسمبر ١٨٣٢ هزم جيشا عثمانيا يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونيه .

وفي هذا الوقت كان من المفروض أن يستمر إبراهيم في زحفه علــى استانبول ، أو أن يعلن والده حاكما مستقلا عن الدولة العثمانية . ولكن محمد علي كان في غاية الحرص ، فبذل كل ما يستطيع لكي يتجنب تدخل الدول الأوروبية كما تدخلت في المورة وقضت على الأسطول المصري . ولكي ينتقم من السلطان محمود أعلن محمد علي أنه سيخلص الامبراطورية من السلطان الفاسد الذي قضى على التقاليــد الإسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية . ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد علي نفسه كان قد بدأ برنامجه الاصلاحي المبنى على الحضارة الغربية قبل محمود الثاني .

وفي يناير عام ١٨٣٣ بدأت الاشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية، وكانت هذه الإشاعات سابقة لأوانها ، ولكن روسيا أرسلت أسطولها إلى استانبول في شهر فبراير ، وفي أبريل قامت بإرسال قواتها البرية . ولقد كانت مصالح الروسيا تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف، فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول ، تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية واستيلائه عليها ، والقضاء على مطامع الروسيا فيها . (١) وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل ، وحاولتا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان حتى لا تجد روسيا سببا للتدخل . وضغطت كل من الدولتين على محمد علي والسلطان ، فاستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع محمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان ، وأوفدت إلى استانبول الأميرال روسين (Roussin) سفيراً لها ليسعى في فض الخلاف بين الوالي والسلطان . ولم يوافق اللورد بامستون (Palmerston) أيضا على ترك الروس يبسطون حمايتهم على الدولة العثمانية . وفي هذه الفترة عين بامستون قنصلا جديدا في مصر هو المستر باتريك كامبل (Patrick Campbell) خلفا لقنصل بريطانيا السابق باركر (Barker) ، الذي كان يتحدث عن محمد علي بازدراء ويسميه الوال الثائر وخصوصاً بعد أن عزله السلطان محمود بعد قيام الصدام بينهما . ولقد عين بامستون كامبل لكي يعرف نوايا محمد علي وأغراضه، ولما تبين محمد علي ذلك أسر إلى كامبل أنه لا يبغي بالدولة شرا ، وإنما يرجو إنقاذها وإصلاح شأنها . (٢)

وأخيراً ، وبعد المفاوضات التي دارت بشأن هذا الموضوع ، تخلى

(١) Driault, Question d'Orient, p. 141.

(٢) Dodwell, op. cit., pp. 112-113.

السلطان لمحمد علي عن سورية وإقليم أدنه ، مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول. وقام إبراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه المسائل المتفق عليها في صلح الكوتاهية (أبريل ـ مايو ١٨٣٢) . وهكذا سيطر والي مصر على كل سورية الجغرافية (أي الشام بجميع أجزائه) كما كان الحال في عهد سلطنة المماليك ، وقبل محمد علي أن يحكم الولايات السورية مدى الحياة فقط وتعهد بدفع الجزية السنوية إلى السلطان وبأن يظل تابعا له . وصار إبراهيم باشا ـ خلال السنوات الست التالية ـ حاكما عاما على الولايات السورية ممثلا لوالده . وقام بتنظيم أحوال سورية الإدارية والسياسية وعني بتوطيد مركز مصر في سورية ، فأمن حدودها الشمالية وعني بتحصين مضايق جبال طوروس .واتخذ مقره العام في أنطاكية لقربها من التخوم الشمالية ، وعين إبراهيم باشا حنا بك بحري أحد أعيان السوريين للإشراف على إدارة الشئون المالية . كما ألف إبراهيم في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلساً يسمى ديوان المشورة ، يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ و ٢١ عضواً ينتخبون من بين أعيان البلد وتجارها ، وتنظر هذه المجالس في مصالح كل بلدة ومطلوبات الميرى .ولقد تمتع الأمير بشير الثاني الشهابي بسيادة مستقلة تقريباً في لبنان ، وعظم نتيجة لذلك شأن هذا الأمير . على أن الحكم المصري في سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية نشبت في مختلف هذه المناطق . فأساليب الحكم المصري في التجنيد وجمع السلاح والمال نفرت عنه قلوب العامة . فلقد أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم في أوائل عام ١٨٣٤ الأوامر التالية :

١ ـ احتكار الحرير في الولايات السوريه .

٢ أخذ ضريبة الرءوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم .

٣ ــ تجنيد الأهالي •

٤ ــ نزع السلاح من أيديهم •

ومن ناحية أخرى كان للدسائس العثمانية والإنجليزية شأن كبير في تحريك تلك الثورات • ولقد ساء رؤساء الإقطاع أيضا ضياع السلطة من أيديهم فحرضوا الأهالي على الثورة ضد الحكم المصري • وعقّب أحد معاصري الحكم المصري في سورية على هذه التطورات فقال : « هذا النظام (المصري) وإن يكن عادلا وشريفاً قد كان باعثاً قويا على كره الأمراء والمشايخ للمصريين حيث كف يدهم وأوقف مطامعهم عند حد لا يمكن اجتيازه ، وأمات استبدادهم بالشعب ، وجعلهم أمام الشريعة سواء لا امتياز ولا فرق بينهم وبين أفراد الرعية ، فحنقوا على الدولة المصرية وودوا إزالتها وإرجاع الحكومة التركية » • ولذلك قامت في سورية ثورات « إقطاعية » ضد الحكم المركزي ، ممثلا في الحكومة المصرية بالشام وحليفها الأمير بشير الشهابي •

وفي عام ١٨٣٩ تأزم الموقف بين الوالي والسلطان ؛ ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار ، أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطراً من ذلك • ففي العام السابق اعتزم محمد علي إعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية ؛ واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وأخبرهم بذلك • وكانت ردودهم غير مشجعة ؛ إلا أنه لم يتخل عن مشروعه هذا ؛ وفي نفس الوقت كان السلطان محمود يستعد للحرب • ولقد كانت الدولة العثمانية مصممة على استرجاع سورية عقب هزيمتها في قونية ، وفي أبريل عام ١٨٣٩ عبرت القوات العثمانية الفرات وزحفت على سورية • ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن
على سورية • ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن
السلطان أعلن في يوم ٧ يونيه أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره •

وبعد سبعة عشر يوماً انتصر إبراهيم باشا انتصارا ساحقا على قوات السلطان في موقعة نزيب (نصيبين)، شمال شرقي حلب . ولقد حل بالعثمانيين بعد هذه الهزيمة كارثتان كبيرتان ، ففي أول يوليو عام ١٨٣٩ توفي السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة ، وخلفه طفل في السادسة عشرة من عمره يدعى عبد المجيد ليست له أي دراية بشئون الدولة . وكان أول صدر أعظم عينه عبدالمجيد هو خسرو باشا ،وكان تعيينه في هذا المنصب معناه استمرار الحرب ضد محمد علي . ولكن تعيين خسرو سبب حدوث كارثة ثانية للدولة العثمانية ، فلما طلب من فوزي باشا ، قائد الأسطول العثماني الذي كان بينه وبين خسرو عداء قديم ،العودة إلى استانبول ، ظن أن هذا الاستدعاء لم يكن إلا لعزله أو قتله ، فمضى بأسطوله إلى الاسكندرية وسلمه إلى محمد علي . وكان لهذا الحادث أثر كبير في سير المسألة المصرية لأن تسليم الأسطول العثماني إلى مصر بعد انتصارها في موقعة نزيب جعل كفتها الراجحة على الدولة العثمانية في البر والبحر .

لقد أثار انتصار الجيش المصري إذن المسألة الشرقية ، ووقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعا لاختلاف أطماعها ومصالحها . فأما بريطانيا فقد بين لورد بامستون سياستها في الرسالة التي بعث بها إلى باتريك كامبل – قنصل بريطانيا العام في مصر – في فبراير عام ١٨٣٣ ، ووضح فيها أن الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملا لاغنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا . وكان ذلك أحد الدوافع التي دفعت بامستون إلى الوقوف ضد مصر ومحمد علي . وكان يتولى السفارة البريطانية في استانبول في ذلك الوقت أيضا اللورد بونسنبي (Ponsonby) ، وكان شديد العداء لمحمد علي وبذل جهداً كبيراً لإثارة المتاعب ضد الحكم المصري في سورية . وكانت

النمسا أيضا تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطي الفرصةلروسيا للتدخل في شئونها وفرض حمايتها عليها ، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ — المستشار النمسوي — في مقاومة الثورات التي تقوم ضد الحكام الشرعيين . وكانت روسيا أيضا تريد الوقوف أمام محمد علي وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوي . أما فرنسا —صديقة محمدعلي— فكانت تميل إلى إقرار محمد علي في سورية وجزيرة العرب طبقا لصلح الكوتاهية . ولهذا بدأ القلق يسود الحكومات الأوروبية بعد موقعة نصيبين .

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف رأى ضرورة المفاوضة رأساً مع محمد علي لإنهاء النزاع بين الدولتين سلمياً ، وأرسل إلى محمد علي مندوباً خاصاً وهو عاكف أفندي يحمل كتاباً يخوله حكم مصر الوراثي . ولكن في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ قدم سفراء الدول الخمس الكبرى وهي انجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالي ، يطلبون فيها منه ألا يعقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية . وكان اشتراك فرنسا في المذكرة من الأمور الغريبة ، إلا أنها أرادت باشتراكها في المذكرة أن تمنع انفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية . ولقد كان انضمام الروسيا المفاجيء إلى جانب الدول بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحار في سياستها . وكانت فرنسا تعمل سراً وعلانية ضد سياسة الروسيا . ولما لم تستطع الحكومةالبريطانية أن تقنع فرنسا بما اعتزمت منحه لمحمد علي من ولاية مصر وولاية عكا ، لجأت روسيا إلى انجلترا وأظهرت أنها على استعداد للموافقة على هذا الحل . وأرادت روسيا بذلك أن تعزل فرنسا وأن تشترك الدول الأربع الأخرى في تقرير مصير هذا النزاع ، بعقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى في لندن . وأجرت بريطانيا مفاوضات مع الروسيا والنمسا وبروسيا وانتهت

المفاوضات بعقد معاهدة (وفاق) لندن في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ بين انجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية . ولم تشترك فرنسا فيها ، وتعهدت الدول بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة السلطان فعلا في إخضاع محمد علي ، وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التي تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهي أن يخول محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طوال حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقيود متينة تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب وضرب النقود ...الخ ؛ فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ؛ فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل كان للسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه .

ولكي تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ ، تحرك الأسطولان الإنجليزي والنمسوي في البحر المتوسط واستوليا على بيروت في ٩ أكتوبر . وفي ٣ نوفمبر سقطت عكا ، مفتاح فلسطين والشام ، وعلى إثر ذلك سلمت يافا ونابلس . وفي نفس الوقت قامت ثورة في لبنان بتحريض من ممثلي بريطانيا والدولة العثمانية ، وانفصل الأمير بشير الشهابي – حاكم لبنان – عن محمد علي لما رأى نجمه آخذاً في الأفول . وبعد أن تم للحلفاء احتلال الثغور السورية أرسل الأميرال استوبفورد (Stopford القائد العام لقوات الحلفاء) بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور شارل نابييه (Napier) إلى الاسكندرية لتهديد محمد علي وإرغامه على قبول مطالب الدول . ولكن لما تبين نابييه أنه لا سبيل إلى إخضاع محمد علي بالقوة ، فضل الاتصال به . ولم يجد محمد علي بدأ من التسليم وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قوته المعنوية بعد سقوط عكا . فاتفق نابييه مع الحكومة المصرية على تسليم الأسطول

العثماني وإخلاء سورية مقابل أن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية وإلا تمس سواحل مصر بسوء ؛ وتم توقيع هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ . وقد رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الاتفاق ، ولم يقره بونسنبي – سفير انجلترا في استانبول – ولكن بامستون وافق عليه. وهناك أسباب دعت بامستون إلى أن يخفف من موقفه ضد محمد علي ، أولها أن ملكة بريطانيا كتبت إليه مرتين (في أكتوبر ونوفمبر) تطلب منه أن يخفف من حدته ، وثانيها حدوث تغيير وزاري في فرنسا ومجيء جيزو (Guizot) على رأس الوزارة الجديدة ، فأصبح من الواجب على الحلفاء مصالحة فرنسا .

ولقد تشجع الباب العالي بخضوع محمد علي وأخذ يملي الشروط. فكتب رشيد باشا إلى المندوب العثماني في لندن يقول « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد علي حكومة وراثية» . وأرسل مندوبو انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا مذكرة إلى الباب العالي في ٣ يناير ١٨٤١ يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي الذي كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن . وفي هذا الوقت بدأ إبراهيم بناء على أوامر والده في الجلاء عن سورية ، ونتيجة لتدخل الدول أرسل السلطان إلى محمد علي فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ . وقد تقرر فيه – لأول مرة – إعطاء محمد علي وأسرته حكومة مصر وراثية ، على أن يختار الباب العالي نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفاً له ، ثم من يخلف هذا من بعده، وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور لا يكون « لأولاد نساء عائلته الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة » ، واختار الباب العالي لها من يشاء . ويبيّن هذا الفرمان أن إعطاء محمد علي باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثي بها بالصورة المذكورة إنما هو « منحة » من السلطان

العثماني . وتأكيدا لذلك نص الفرمان على ما يأتي : « وحيث أن الامتياز (أو المنحة) المعطى وراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه (وكانت هذه الشروط متعلقة بالجزية ، والإنفاق على الحرمين الشريفين ، وسك النقود ، وتحديد عدد الجيش (١٨ ألفا) ، والخدمة العسكرية ، والتعيين في الرتب العسكرية) فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز » . كما نص الفرمان على أن المعاهدات التي أبرمها أو سيبرمها الباب العالي وكذلك الخط الشريف المعروف بخط الكلخانة (٣ نوفمبر ١٨٣٩) والقوانين الأساسية للدولة العثمانية تنفذ في مصر . ولكن محمد علي اعترض على القيود التي جاءت في هذا الفرمان ، وهي الخاصة بترتيب الوراثة ، وتقدير الجزية المطلوبة ، وكانت هذه قد قدرت بربع الإيرادات والتعيينات العسكرية أو الرتب في الجيش ، وتبودلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالي والدول . وأسفرت هذه المساعي عن صدور فرمان أول يونيه ١٨٤١ الذي نص على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر « الأرشد » فمن يليه من ذرية محمد علي — أي انتفاء حق الاختيار الذي كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير ، ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائما من الباب العالي . حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور ، حق للباب العالي أن يعين شخصا آخر للولاية : « وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث » . كما نص أيضا على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها في المستقبل[1].

هذه هي نهاية إمبراطورية محمد علي . فشلت مشروعاته الكبيرة في كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي

(1) Marlowe. Anglo-Egyptian Relations, pp. 36-48.

بدأت منذ عام ١٧٩٨ تهتم بشرقي البحر المتوسط . وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد علي نجاحاً محدوداً . ففي عام ١٨٠٥ حصل على لقب والي مصر ، وكان أول وال يمارس نفوذاً حقيقياً منذ قرنين من الزمان، فأنشأ قوة عسكرية استطاع بوساطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين في مصر فحسب بل أمام السلطان العثماني نفسه . وفي داخل إفريقيا ، التي لم تكن تأثرت آنذاك بمتافسات الدول الأوروبية ، بنى محمد علي إمبراطورية خارج الحدود التقليدية للنفوذ العثماني ، وكان أول من أرسل حملات إلى النيل الأبيض مهدت الطريق للزحف التركي المصري نحو خط الاستواء في الجيل التالي . وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد علي الحيوي يتلاشى بعد ضياع سورية . فعاش تسع سنوات أخرى ، لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته لإصابته بضعف في قواه العقلية . وظل كذلك إلى أن توفي في ٢ أغسطس عام ١٨٤٩ بالاسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة .

٣ ـ جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

تعتبر الأعمال التي قام بها محمد علي أعمالاً ثانوية بالنسبة للهدف الأول الذي كان يبغي تحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه في البلاد . وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد بصفة أساسية على جيشه الجديد . ولكن قبل أن يقوم بهذا العمل بفترة طويلة بدأ في إعادة تنظيم الأراضي الزراعية والنظم المالية حتى يضع كل نواحي السلطة ويركزها في يده شخصياً . وكان أول عمل قام به ضرورة تنفيذه هو القضاء على نظام الالتزام الذي كان سائداً في مصر العثمانية . وكان قانون « قانون نامة مصر » الصادر في عام ١٥٢٥ قد أسند مهمة إدارة أملاك الدولة وجباية الضرائب المفروضة على أراضيها إلى « موظفي الحكومة » ، وبخاصة الكاشف ، أو « مشايخ العرب » الذين كانوا يسيطرون على مساحات واسعة في مصر ، أو « الوكلاء » الذين كانوا يختارون من بين الأشخاص الأغنياء الذين باستطاعتهم أن يدفعوا مالا للحكومة في مقابل ميزة العمل بالنيابة عنها . ولا شك أن نظام الالتزام ، الذي ظهر في نهاية الأمر ، قد تطور عن عمل هذه الفئة الأخيرة [1] . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أراضي الدولة كلها تقريباً موزعة على شكل التزامات ووقعت في أيدي بعض الأفراد

---

(1) Gibb and Bowen, Islamic society and the west, I/pt. 2, pp. 172-173.

الأغنياء والأثرياء مثل المماليك أو رجال الأوجاقات (الوجاقلية) أو الموظفين أو التجار او مشايخ العرب . وكان معظم الملتزمين من بكوات المماليك ، فمن بين الملتزمين الذين بلغ عددهم ستة آلاف ملتزم ، قدر أن ثلاثة آلاف كانوا من المماليك الذين يحوزون أكثر من ثلثي الأرض الزراعية في مصر . وكان الالتزام ضيعة تمنحها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض (الروزنامة) مدة سنة أو عدد من السنوات ، وكان يعطي لمن يتقدم باكبر عطاء أو طبقاً لترتيبات خاصة مع الإدارة.وفي مقابل دفع الملتزم مقدما قسطاً من المال يساوى حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيعة (الميرى أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح حجة إيجار (تقسيط) وتوجه الروزنامة أيضاً خطاباً إلى أعيان وسكان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم وأن يدفعوا له قيمة الضرائب المحددة في شروط الحجة .

وكانت الدولة تبقي في يدها ملكية رقبة الأرض ، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع ، وهو حق كان يتقاسمه مع الفلاحين ، الذين كانوا يفلحون تلك الحصة من الأرض التي تخصص لهم (أرض الفلاح) والتي يدفعون عنها ضريبة للملتزم . وكان الملتزم يتلقى جزءاً من ربحه من الضرائب التي كان يحصلها من أرض الفلاح — « الفائض » ، وفي القرن الثامن عشر « المضاف » و « البراني » وكانت في بادىء الأمر ضرائب إضافية . ولكنها بمرور الوقت أصبحت تجبي بانتظام مع الضرائب المقررة — ولكن كان معظم ربحه يتحصل عليه من استغلال أراضي الالتزام المخصصة لشخصه لاستغلالها وهي المعروفة باسم أرض الوسية . وقد استلغها الملتزم طوال احتفاظه بالالتزام لمساعدته على واجبات الالتزام ونفقاته من الصرف على المساجد والمدارس وإيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم في دائرة التزامه . وكانت هذه الأراضي معفاة من الضرائب وفرض على

فلاحي الجهة أن يعملوا فيها سخرة للملتزم بلا أجر ولا جزاء . وعلى الرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد امتياز مؤقت يختص بحق جباية قدر من ضرائب الميري ، فمن الناحية الواقعية نجد أنه قد تولدت تدريجياً إجراءات اتخذت حكم العادة ، ومنحت الملتزمين حقوقاً وامتيازات تكاد تشبه الحقوق المتعلقة بالملكية الخاصة ، وأمكنها في الواقع أن تجور على حقوق الدولة . وقد عجل تدهور السيطرة العثمانية على مصر في القرن الثامن عشر بهذه العملية إذ تمكن البكوات ، والمماليك بوجه عام ، من اغتصاب امتيازات خاصة برئيس الدولة ، وظهرت حقوق وراثية اتخذت حكم العادة ، فأصبح أبناء الملتزم أو مماليكه البيض أو أي شخص آخر يرد اسمه في وصية الميت إن وجدت ، يرثون حق الإيجار في مقابل أن يدفعوا للباشا - باعتباره ممثلا للسلطان - ضريبة تسمى الحلوان كانت تصل إلى ما يزيد على فائض ثلاث سنوات . وعند دفع تلك الإتاوة كانت الروزنامة تسجل التغيرات الطارئة في حيازة الأرض وتصدر «تقسيطا» جديداً للورثة . وإذا مات الملتزم دون أن يترك أبناء أو وصية ، أو إذا عجز الورثة عن دفع الحلوان كانت الأرض تعود إلى الدولة . واكتسب الملتزم أيضا في القرن الثامن عشر أيضا حق بيع أو منح حقوقه في أي جزء من الالتزام إلى ملتزم آخر . وكان باستطاعة الملتزم أن يسترد أرضه في مقابل رد ثمن الشراء . وكذلك مارس الملتزم سلطة مطلقة على الفلاح ، فكان له مثلا حق انتزاع الأرض من يد الفلاح وإعطائها لفلاح آخر إذا ضاقت يده أو قصر في دفع الضرائب . ويتضح من كل هذه التطورات أن الملتزم قد أصبح الحاكم الفعلي في إطار التزامه . (١)

أما العلماء فقد استفادوا أيضا من النظام التقليدي المتبع وذلك

---

(١) Rivlin, op. cit., pp. 20-22.

باستغلال الأراضي الموقوفة وهي المعروفة باسم « رزق الأحباسية » أي المرصدة على المساجد والسبيل والخيرات . ووجد العثمانيون عندما فتحوا مصر هذا النوع من الهبات الدينية وهو لا يتطلب من الواهب أن ينقل ملكية العقار المطلقة إلى المؤسسة الدينية أو الخيرية التي تمت الهبة لصالحها . وكانت عائدات الأرض التي خضعت لهذا النظام تخصص باعتبارها معاشات أو « رزق » (المفرد رزقه) لأفراد أو مؤسسات دينية وخيرية ، على أن تدفعها خزانة الدولة إلى هؤلاء المستفيدين عيناً ونقداً . وقد أقر العثمانيون الرزق واستمر دفعها بعد الغزو . [1] وفي نهاية القرن الثامن عشر تحولت نسبة كبيرة من أراضي مصر الزراعية إلى أحباس لأن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التي يأمن بها الملاك على أملاكهم من عسف المماليك واستغلالهم لريعها وغلتها .

وقام محمد علي خلال السنوات الأولى من حكمه باجراء بعض التجارب لإلغاء نظام الالتزام في الدلتا لأن الصعيد كان لا يزال تحت سيطرة المماليك . ولا شك أن الإصلاحات الزراعية التي قام بها الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر قد استرعت اهتمام محمد علي أوائل حكمه . وفي نفس الوقت كان محمد علي يعلم تمام العلم أن نظام حيازة الأرض الموجود في مصر لا يصلح أداة للحصول على الموارد المالية اللازمة لكي يحتفظ بولاء قواته ويبقى على إخلاص أصدقائه في استانبول . وفي بدء الأمر لم يحصل الباشا سوى الضرائب التي فرضها المماليك ، ولكن حين تبين في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧ أنها لا تكفي قام بتحصيل نصف الفائض ، وهي الضريبة التي جرت العادة على أن يأخذها الملتزمون . وعندما انخفض فيضان عام ١٨٠٨ استبدل بعدد من الملتزمين الضعاف أفراداً من أسرته وحاشيته . وفي العام التالي حدثت بعض المشاكل في مديرية البحيرة بسبب

---

(1) Rivlin, op. cit., pp. 31-35.

أحد المشروعات الجديدة التي أدخلها ، فقد أنشأ سجلا جديداً خاصا دونت فيه كل أراضي المديرية . وقام بفرض ضريبة المال الميري على الأراضي المعروفة باسم الرزق الأحباسية ، وطلب حجج من يتولون النظر عليها ، وأمر حكام الأقاليم (الكشاف) بالاستيلاء على تلك الأطيان إذا لم يقدم أصحابها إلى الديوان حجج إنشاء الوقف ، ومعنى ذلك تمهيد السبيل لمصادرة معظم الأطيان الموقوفة . كما فرض الضريبة على أطيان الوسية ، وهي الأرض التي أعطيت للملتزمين وأعفيت أصلا من الضريبة : وقرر مصادرة نصف الفائض ، أي أنه قرر بذلك مقاسمة الملتزمين (وكان معظمهم في ذلك الوقت من المشايخ علماء الأزهر) في معايشهم . ولقد أثارت هذه الأمور في العلماء والملتزمين عاصفة من الاستياء والسخط ، فاتفقوا على مقاومتها ، وتزعمهم السيد عمر مكرم .[1] وذهب النساء والرجال إلى الأزهر يوم ٣٠ يونيو عام ١٨٠٩ ، فأبطل الشيوخ الدروس وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم ، وبعد أن تشاوروا في الأمر اتفقوا على الدفاع عن مصالح الأهالي وقرروا الاجتماع في اليوم التالي . وفي هذا الاجتماع أجمع العلماء على الاعتراض على المظالم الجديدة وهي فرض الضريبة على الأطيان الموقوفة وأطيان الوسية ومقاسمة الملتزمين في إيرادهم . وتعاهدوا وتعاقدوا على الاتحاد وترك المنافرة . ولكن غالبية القاهريين كانوا مرتاحين في قرارة أنفسهم لإجراءات محمد علي بمقاسمة الملتزمين في فائضهم لأنها أزالت الفوارق التي مكنت لفئة معينة من العيش في رخاء : بينما عاشت الأكثرية في تقتير وحرمان وبؤس . وعلى أية حال نجح محمد علي في إحداث الفرقة بين العلماء ، وفي النهاية أصدر في ٩ أغسطس أمراً بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط .

(1) de Vaulabelle, op. cit., t. IX, pp. 413-414.

ولقد أدي اتساع التجارة في عام ١٨١٠ وانتهاء سيطرة المماليك في الصعيد إلى تزويد محمد علي بحوافز جديدة لتصفية الأوضاع القديمة نهائياً . فبدأ يراجع نظام جباية الضرائب ، وهو أمر يعني في الواقع إعادة النظر في نظام حيازة الأرض بأكمله ؛ وتنظيم إدارة البلاد ، وتوجيه زراعة المحاصيل بحيث تتدفق معظم منتجات البلاد الزراعية إلى مخازن الحكومة. وبدأ تطبيق السياسة الجديدة في الصعيد بعد أن خلف القضاء على المماليك في عام ١٨١١/١٨١٢ فراغاً سياسياً في الوجه القبلي . فعين الباشا في عام ١٨١١ ابنه إبراهيم حاكما للصعيد ؛ فقام أولا بمد سلطة الحكومة المركزية إلى تلك المناطق التي ظلت خارجة عن نطاق سيطرتها عدة سنوات ، ثم أمر بمسح كل أراضي الصعيد ، وفيها أراضي المماليك وأراضي الملتزمين من غير المماليك ، ووضع معظم الأراضي تحت الإشراف المباشر للأجهزة الحكومية . ولم يقم محمد علي بإجراءات متشابهة في الوجه البحري حتى أواسط عام ١٨١٣ عندما تعرض لمشكلتين متشابكتين ، الأولى هي الأعباء المالية التي فرضتها الحرب الوهابية على الخزانة ، والثانية هي تعرض أرباح تجارة الحبوب التي دعمت دخل محمد علي عدة سنوات للخطر بسبب فتح البحر الأسود واستئناف حركة التجارة بين روسيا وبريطانيا .(١) ولذلك قرر في سبتمبر عام ١٨١٣ اتباع الخطة التالية :(٢)

١ - زيادة المساحة المزروعة لحساب الباشا خصوصاً الأراضي التي عجز حائزوها عن زراعتها لافتقارهم إلى التمويل .

٢ - إلغاء الضرائب الإضافية التي كان يفرضها الملتزمون على الفلاحين وضمها إلى الضريبة العادية على الأرض .

(١) Rivlin, op. cit., p. 53.
(٢) Driault, Mohamed Ali et Napoleon, p. 231.

٣ ــ إلغاء جميع الإعفاءات التي كانت تتمتع بها الاراضي المملوكــة للمساجد والمؤسسات الدينية •

٤ ــ إلغاء الامتيازات الخاصة التي تتضمن إعفاء أنصار محمد علي، الذين كافأهم بإعطائهم أرضاً ، من الضرائب •

٥ ــ تصنيف كل الأراضي طبقــاً لنوع وطبيعة المحصول المزروع وتوحيد ضريبة الأراضي بالنسبة إلى كل فئة •

٦ ــ تبسيط نظام جباية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل إلى الخزانة بدلا من ذهابها إلى جيوب الكتبة الأقباط ومشايخ القرى ، الذين كانوا يفيدون من النظام الشاذ المعقد القائم •

وكان من أهم مستلزمات تلك الخطة عملية مسح أراضي مصر كلهــا مسحاً شاملا • وكانت قــد بدأت عملية مسح أراضي الصعيد في عام ١٨١٣ ، كما بدأ مسح أراضي الوجه البحري في أوائل عام ١٨١٤ •وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة في مايو عام ١٨١٤ ، صدر أمر محمد علــي في فبراير من نفس العام بمصادرة كل الالتزامات القائمة في الوجه البحري على أن يستمر ملتزموها في الحصول على « الفايظ » من الخزانة مــدى الحياة تعويضاً لهم عن أخذ حصص التزامهــم • كما صادر محمد علي الأراضي المعروفة باسم « رزاق الأحباسية » وهي الأراضي الموقوفة على المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات • وعلى أثر ذلــك ذهب وفد من المشايخ إلى نائب الباشا (الكخيا بك) وطلبوا منه تأجيــل تنفيذ فرمان الباشا ، ليتسنى لهم تقديم العرائض إلى محمد علي وكان في الحجاز في ذلك الوقت ، ثم ذهب جمع كبير من النساء الملتزمات بعد عدة أيام إلى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة • ورغم أن الكخيا

بك استدعى المشايخ واتهمهم بتدبير تلك المظاهرات خدمة لأغراضهم الخاصة ، فقد منح الملتزمين الحق في حصاد محاصيلهم القائمة على الأرض • [1]

وكان إلغاء نظام الالتزام انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً ، إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من « رق » الالتزام ، وحق لهم أن يقولوا للملتزمين « أنتم أيش بقالكم في البلاد ، قد انقضت أيامكم ، إحنا صرنا فلاحين الباشا » • [2] وبمقتضى هذه الاجراءات أصبح محمد علي « ملتزما » أو مالكا لمعظم أراضي مصر ، ولم يسمح في بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدي ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته ، ويظل محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة • ولكن الأمر لم يستمر على ذلك ، فبدأ محمد علي يعدل من سياسته هذه في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعدوه وأخلصوا له ، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالي نفسه • ولقد تأكد محمد علي من عدم صلاحية نظام الإشراف المباشر على الزراعة ، واحتكار وتحصيل الضرائب على أيدي مندوبين حكوميين • كما أنه أراد أن يخفف من نظام الاحتكار — الذي استحدثه في عام ١٨١٢ — ويخدع قناصل الدول الأجنبية الذين ألحوا عليه في إلغاء ذلك النظام ، فقرر السماح بقيام نوع من الملكية الزراعية ، ومنح الأرض لأتباعه ولكنهم لم يمنعوا عنه محصول ضياعهم الذي كان يأخذه بالثمن الذي يراه • وانتهى نظام الاحتكار على يد الحكومة ولكنه بقي بصورة أخرى • وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد علي وأفراد أسرته وبخاصة إبراهيم باشا بتكوين

(١) الجبرتي : حـ ٤/٢٠٤ •
(٢) الجبرتي : حـ ٤/٢٠٧ •

ثروات شخصية ضخمة . وهكذا منح محمد علي خلال العقدين الأخيرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفالك (أو شفالك في اللغة التركية ومعناها : مقاطعات أو ملك) وأعفاها الباشا من الضرائب ، وكانت تعطي بهذه الأطيان تقاسيط (جمع تقسيط : صك أو وثيقة) من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية . (١) أما عن إدارة تلك الشفالك فكان يجري — بعد الاستيلاء على القرى — حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ، ويعين الديوان ناظراً يكون في العادة ضابطاً سابقا في الجيش أو الأسطول أو الفرسان . وكان من سلطة النظار ومشايخ البلد تفتيش لقرى والمدن بحثاً عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم ، وإجبارهم علي العودة . وعلى العموم كانت أحوال الفلاحين وخاصة في جفالك محمد علي بالغة السوء . (٢)

كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقربين إليه بمساحات شاسعة من الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ فدان)، وسميت « أباعد » أو « أبعاديات » (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحة التي كانت قد عملت في عام ١٨١٣ — ١٨١٤ للأرض الزراعية فقط) ، وقد منحهم ملكيتها التامة وأعفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها . ولذلك كان يحتم عليهم ألا يؤجروها لغيرهم ، وأن يقوموا على زراعتها بأنفسهم . على أن هذه الملكية الفردية كانت محدودة، وكانت أكثر الأرض « خراجية » أو « ديوانية » أي ملكا للحكومة ولا يملك الفلاحون الذين « يحوزونها » ويزرعونها سوى حق « منفعتها » . وكان محمد علي قد قسم الأراضي التي وزعت على الفلاحين في عام ١٨١٣ إلى ثلاثة أنواع على حسب خصوبتها أو سهولة ريها أو قربها من العمران،

(١) الرافعي : عصر محمد علي ، حـ ٥٨٩/٤ .

(٢) Rivlin, op. cit., pp. 66-69.

ثم قدرت الضريبة عليها ولكنها عدلت عدة مرات • ونتج من زيادة الضرائب وافتقار الأراضي الزراعية إلى الأيدي العاملة بسبب نظام التجنيد أن تأخرت قرى كثيرة في أداء نصيبها في الضريبة • وفكر محمد علي في عدة وسائل للحصول على هذه الضرائب المتأخرة • وفي ٢٣ مارس عام ١٨٤٠ فكر محمد علي في نظام العُهَد (المفرد عهده وهي امتياز من الأرض تنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الأرض) ، فعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بأن يكون في عهدتهم جباية ضرائب قرى بأجمعها على أن يتعهدوا بدفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها • وفي عام ١٨٤٤ ، بلغت مساحة أراضي العهد ١٫٢٠٥٫٥٥٩ فدانا ، يخص محمد علي منها ١٢٠٫٠٠٠ فدان ، ويخص إبراهيم باشا ٩٨٫٠٠٠ ، ويخص غيرهما من أفراد أسرة الوالي ٧٥٫٠٠٠ فدان ، وأعطيت أراض مساحتها ٩١٢٫٥٥٩ فدانا للضباط الأتراك وكبار الموظفين والمحاسيب • (١) وكان هذا النظام قريب الشبه بنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي قبل ذلك • ويتضح من ذلك أن التغييرات التي استحدثها محمد علي في حيازة الأراضي الزراعية لم تكن إصلاحات حقيقية ، لأنه استولى على الأرض من المجموعات المالكة السابقة وأعاد توزيعها على مؤيدي وأتباع النظام الجديد • ولقد ظهرت فئات عديدة من حائزي الأرض في نهاية عهد محمد علي مثل أفراد الأسرة الحاكمة ، والضباط الأتراك وكبار موظفي الدولة ، وعدد معين من الأجانب والفلاحين • وكان المتبع في ذلك الوقت هو إعطاء أفضل أراضي الدلتا وأصلحها لكبار حائزي الأرض ، أما الفلاحون فقد حصلوا على الأراضي التي لم تستفد من برنامج منشئات الري الذي نفذ في عهد محمد علي • وظلت الأراضي الممنوحة للفلاحين ملكا للدولة ، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمد علي

(١) Rivlin, op. cit., p. 65.

في عام ١٨٤٦ (١) ، لأنه لم يضمن إلا حماية الفلاحين من الإبعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال . ونتيجة للسياسة التي تبعها محمد علي بشأن نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهرت طبقة أرستقراطية جديدة دخل معها المصريون في معركة فاصلة إبان الثورة العرابيـــة .

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بهـــا محمد علي في مصر ، فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي . فلقد استحوذ محمد علي على السلطة بعد الفوضى التي سادت في مصر عقب خروج الفرنسيين في عـــام ١٨٠١ . وبعد أن تفرقت الصفوة الحاكمة القديمة من المماليك والعثمانيين، تم تغيير كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي . ومما يلفت النظـــر بالنسبة لنظام محمد علي الإداري هو حـــدوث تغيير في الاصطلاحات الإدارية ، فلقد اختفت أسماء الإدارات والألقاب القديمـــة وحلت محلها أسماء ذات معنى جديد ، كما ظهرت كلمات جديدة اتخـــذت مكانها في اللغة . ومع اختفاء الطبقة القديمة الحاكمة من بكوات المماليك ، أصبح لقب «بك» ، كما كان الحـــال في الفترة الأولى من تاريخ مصر في العهد العثماني ، مجرد لقب فخري ، وفقد قيمته بسبب كثرة منحه . ولقد ظلت ألقـــاب ووظائف الكشاف والدفتردارين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجـــة لإعادة تشكيل النظام المالي والإقليمي . وتسثات التطورات التي أدخلت في إدارة الأقاليم في ظهور لقبين جديدين همـــا : لقب مدير أي رئيس المديرية وكان مسئولا عن تنفيـــذ أوامر الباشا في مديريته وبخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والمتأخرات والمحافظة علـــى الجسور والترع ، والاشراف على المصانع في المديرية ، وإصدار توجيهات

(١) Baer, A history of Landownership in modern Egypt, pp. 6-7.

فيما يتعلق ببذر المحاصيل وريها ، ولقب مأمور أي رئيس المركز ، وكان يضطلع بالمسئولية الكاملة عن كل الأعمال في القرى الواقعة تحت إشرافه. كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هي كلمة « مديرية » وحلت محل إقليم أو كاشفية . كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو لقب حكمدار ، وأضفي هذا اللقب على حاكم سورية المدني في عام ١٨٣٢ ، وعلى الحاكم العام للسودان المصري في عام ١٨٣٥ ، وكان حكمدار السودان يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية .

وفي عهد محمد علي ، أصبحت وظائف الحكومة أكثر تعقيداً واختلافاً عما كانت عليه في العهد السابق . فإن الإجراءات التي تمت بالنسبة للأراضي الزراعية حتمت ضرورة إحداث تغييرات في النظام المالي للحكومة، كما تطلب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل ، ومن ناحية أخرى ، تطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كل هذه المسائل . ولذلك فكر محمد علي في بادئ الأمر في تكوين بعض المجالس أو الدواوين ، فألف مجلساً للحكومة يسمى « الديوان العالي » ومقره القلعة ، وكان يتداول مع أعضائه في الشئون المتعلقة بالحكومة ، ولقب رئيس هذا الديوان بلقب كتخدا بك أو كتخدا باشا (أي وكيل الباشا) . ثم كون في عام ١٨٢٤/١٨٢٥ مجلسا سماه « المجلس العالي » وكان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر ، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة وغيرهم . (١)

(١) عبد الرحمن الرافعي : جـ٣/٥٧٠ – ٥٧١ .

ومما تجدر ملاحظته أن هذه المجالس لم تكن على درجة كبيرة من الرقي وحسن النظام ، كما أن رؤساء الدواوين والمجالس لم يتمتعوا في حقيقة الامر بسلطة واجبات ومسئوليات الوزراء . على أن محمد علي سرعان ما وجد أن مناقشة المسائل في المجالس قبل عرضها عليه ادت إلى تأخير البت في المسائل ومحاولة التملص من المسئوليه ، فأمر بإلغاء اكثر هذه المجالس وتركيز العمل في الدواوين . ولهذا السبب ولتأزم وضعه المالي، أصدر محمد علي اللائحة الإدارية المعروفة بالقانون الأساسي أو قانون نامة في يونيو ـ يوليو ۱۸۳۷ ، وأهم ما فيه بيان للدواوين واختصاص كل منها وفروعها ، أي أن الباشا أقدم على إعاد تنظيم الإدارة الحكومية . وقد ظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومي في مصر طوال عهد محمد علي . ولقد حصر هذا القانون السلطة في سبعه دواوين هي [1] :

١ ـ ديوان الخديو (وزارة الداخلية) : كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية ، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالأسواق، وتموين الباشا :الشخصي والعام ، باستثناء الإمدادات العسكرية والمؤسسات الدينية ، وترعة المحمودية ، والبريد ودار سك النقود .

٢ ـ ديوان الإيرادات (وزارة المالية) : وقد انقسم إلى قسمين : أحدهما يختص بحسابات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان ، وثانيهما يختص بإيراد مدينتي مصر والاسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمامات .

٣ ـ ديوان الجهادية (وزارة الحرب) : كانت تختص بواجبات

(1) انظر : احمد فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ٦ ـ ٢٤ ؛ خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ص ٤ـ٧٥ .

التجنيد وتدريب ونظام القوات وتموينها والإنفاق عليها ، وإدارة الخدمة الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته والإشراف على إمداد وورش الجيش ومخازنه •

٤ ــ ديوان البحر (وزارة البحرية) : كانت كل الشئون البحرية تقع تحت سلطة وزير البحرية ، ومن بينهـا الإشراف على قوات الأسطول وأفراده وحوض السفن ، والمخازن ، ومستشفيات البحرية وخدماتها الطبية وخزانة الأسطول •

٥ ــ ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية) : كـان الديوان يتولى أمر المدارس الابتدائيـة والثانوية والفنيـة ، والمكتبات ومخازن الأدوات ، والمتاحف ، وقناطر الدلتا ، ومطبعة بولاق ، والجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ، والهندسة ، ومزارع الاسطبلات الميرية •

٦ ــ ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكيـة (وزارة التجارة والشئون الخارجية) : كانت تتولى العلاقات الدبلوماسية وإدارة وحراسة مخازن الحكومـة (الشون) وجبايـة الالتزامات ، والجمارك ومبيعات ومزادات منتجات الحكومة •

٧ ــ ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة) : كانت مختلف المصانع في القاهرة ــ كمصنع الطرابيش ــ وصناعات الأقاليم من اختصاص هذا الديوان •

وطلب محمد علي من رئيس كـل ديوان (وهو بلقب مدير) أن يقدم للباشا تقريرا في كل أسبوع عن أحوال ديوانه وكشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف •

وهكذا كانت الظروف التي جاء فيهما محمد علي إلى الحكم

عليه أن يضع نظاما إدارياً جديدا ، ولكن اختفاء الصفوة الحاكمة القديمة أدى إلى ظهور مشكلة وهي كيفية إيجاد الموظفين للجيش وللإدارة المدنية وللخدمات الثانوية . فانتقى محمد علي من بين أقاربه المحدودين والأشخاص المقربين إليه من يحتاج إليهم لشغل المناصب الرئيسية في الإدارة المدنية . ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا ، ولعب أفراد أسرة الباشا وخاصة إبراهيم باشا وعباس حلمي الأول دوراً مهما في النواحي الإدارية . أما بالنسبة للفنيين المطلوبين للإشراف على كل التطور المدني والعسكري ، فقد استعان في بادىء الأمر بالأوربيين وخاصة الفرنسيين والإيطاليين . ولكن الفساد استشرى في كل فروع الإدارة بسبب قصر نظر سياسة الباشا ، وقد قال الكولونيل دوهاميل Duhamel قنصل روسيا العام في مصر) بأن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد علي هي الحاجة الماسة إلى استخدام موظفين أتراك لشغل الوظائف العامة . فمعظم الذين وفدوا إلى مصر من الأتراك قد جاءوا إليها جرياً وراء المناصب والإثراء . ولما فشل محمد علي في القضاء على جذور الفساد المتفشي في إدارته ، قرر استبدال المصريين بالأتراك . وفي عام ١٨٣٣ ، بدأ يستبعد الأتراك الذين كانوا يشغلون وظائف صغيرة في الإدارة المدنية ، عندما اكتشف أن مفاسد خطيرة قد زحفت إلى الإدارة في خلال انشغاله بالحرب السورية الأولى وصرح في ذلك الوقت بقوله : « لن يستطيع أحد أن يشكو بعد الآن ، والفلاحون الآن على قدم المساواة مع الأتراك » .(١) وبتعيين المصريين تمكن محمد علي من تخفيض نفقات إدارته ، لكنه زاد في أعباء الفلاحين ، لأن الموظفين الجدد أسرعوا بدورهم في مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . ثم استخدم الباشا مزيداً من المصريين في المراكز الثانوية ليحلوا محل العدد الكبير من الموظفين الأجانب وخصوصاً الفرنسيين

(١) Rivlin, op. cit., p. 109.

والإيطاليين الذين طردهم في عام ١٨٤١ ، بعد أن قرر الاقتصاد في النفقات. وبمضي الوقت تمخضت هذه السياسة عن نتائج كبيرة بالنسبة لمصر — إذ إنها أدت إلى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية . وكان من أهم النتائج الفرعية لتلك السياسة أيضاً فرض اللغة العربية بالتدريج على الإدارة الحكومية . ولكن رغم ذلك لم يعتمد الجهاز الإداري على المصريين وحدهم بل ظل الأجانب يشغلون مناصب هامة ، وظل أكبر موظفي الحكومة يؤخذون من الطبقة التركية الحاكمة .

كما أدى احتياج محمد علي إلى موظفين مدربين إلى تأسيس أول نظام تعليمي مدني في دولة إسلامية . فقبل تولية محمد علي الحكم لم يكن بمصر نظام تعليمي بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا التعبير ، فلم يكن سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى، ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية ، ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها . على أن الركود الذي ساد مصر في العهد العثماني قد أثر على الأزهر ، فاقتصرت الدراسة فيه على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها ، أما الكتاتيب فانحصر نشاطها في تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة . أما محمد علي فقد اهتم بتطوير نظام التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري الجديد .(١) ويبدو أن محمد علي قد خشي إثارة الشعور الديني بين جموع الناس إذا هو حوّل الأزهر عن رسالته التي عكف على أدائها إلى العمل لمواجهة متطلبات دولته الجديدة . فأنشأ عدداً من المدارس ، كانت أولاها مدرسة الهندسة التي أسسها في القلعة عام ١٨١٦ لتعليم الطلبة مساحات الأراضي

(١) Safran, Egypt in search of political community, pp. 30-31.

وقياساتها بالأقصاب . ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة بسياسة محمد علي الخاصة بإعادة تنظيم الأراضي الزراعية . وعام ١٨٢٧ أسس محمد علي - بناء على اقتراح كلوت بك (Clot Bey) أحد مستشاريه الفرنسيين في مجال الطب - مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين للجيش . كما لعب التراجمة دوراً مهماً في نظام التعليم ، بنقل المحاضرات التي كانت تلقى باللغة الفرنسية إلى العربية وتعريب الكتب الإفرنجية في مجال العلوم والآداب . ويرجع الفضل في إنشاء مدرسة الألسن (أو اللغات) إلى الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، مؤسس نهضة مصر الثقافية في القرن التاسع عشر ، فبعد عودته من فرنسا اقترح على محمد علي إنشاء هذه المدرسة ، وتم تنفيذ هذا الاقتراح في عام ١٨٣٦ ، وعرفت المدرسة في بادىء الأمر باسم مدرسة الترجمة . وفي العام التالي عهد محمد علي بنظارتها إلى رفاعة الطهطاوي . وفي مدرسة الألسن درست آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية والفارسية ثم الإيطالية والإنجليزية ، وعلوم التاريخ والجغرافيا ، والشريعة الإسلامية ، والشرائع الأجنبية .[1] وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذي اختير لهذه المدرسة ، لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة في مصر . وفي عام ١٨٤١ عهد إلى رفاعة أيضا الإشراف على قلم الترجمة الذي ألحق بالمدرسة ، وقد قام هو نفسه بتعريب الكثير من الكتب . وكان من المحتمل ألا يكون لحركة الترجمة الواسعة التي ظهرت في هذه الفترة أي تأثير أو فائدة لو لم يقم محمد علي بإنشاء مطبعة بولاق في عام ١٨٢٢ ، لأنها كانت الوسيلة العملية لنشر العلوم والمعارف المختلفة ، واختار لتصحيح مطبوعاتها طائفة من علماء

(١) Dunne, op. cit., pp. 150, 226-227.

الأزهر • ولقد طبعت في مطبعة بولاق أيضاً الوقائع المصرية ، وهي الجريدة الرسمية للحكومة وأول جريدة عربية صدرت في مصر ، وقد ظهر أول عدد منها في ٣ ديسمبر عام ١٨٢٨ • وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على تطور النهضة العلمية في مصر •

ومن ناحية أخرى اهتم محمد علي بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإعداد خبراء وصناع مدربين في كل النواحي المختلفة • وكانت البعثات هي الوسيلة الوحيدة لكي ينقل إلى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها • وبدأ محمد علي إرسال بعثات علمية إلى أوروبا في عام ١٨١٣ ، إذ أوفد إلى إيطاليا عدداً من الطلبة لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون • ولكن أول بعثة علمية كبيرة منظمة أرسلت إلى أوروبا كانت في عام ١٨٢٦ ، وتلاها فيما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٤٧ تسع بعثات ، وتكونت من ٢١٩ طالباً ، ذهب معظمهم إلى فرنسا ، واتجه الباقون إلى انجلترا والنمسا • (١) ولقد بلغت قيمة ما أنفقه على هذه البعثات حوالي ٢٧٣ر٣٦٠ جنيها وأرسلت هذه البعثات لكي يتخصص الطلبة في الهندسة والرياضيات والطبيعيات ومختلف الصناعات والنظم الحربية والعلوم السياسية والطب والحقوق •

وبمقتضى التنظيم الإداري الذي أحدثه محمد علي في البلاد عام ١٨٣٧ ، قام بإنشاء إدارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس ، وهي أول وزارة للتربية والتعليم في مصر الحديثة • وقد ساعد على تنظيم هذه الإدارة تخرج أعضاء البعثات وعودتهم إلى مصر ، فرأى محمد علي أن يستفيد من خبراتهم ومواهبهم في تنظيم نهضة التعليم • وتحت إشراف ديوان المدارس ، اتسع نطاق التعليم وتأسست المدارس التجهيزية في

(١) Dunne, op. cit., pp. 157-180.

القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، وكانت هذه المدارس تقبل الطلبة من المدارس الابتدائية التي أنشأها ديوان المدارس . وكان الهدف من إنشاء المدارس التجهيزية هو امداد المدارس العليا المتخصصة ، مثل مدرسة المحاسبة ومدرسة العمليات ومدرسة القانون والإدارة وغيرها ، بالطلبة اللازمين . [1] وكان التعليم في مختلف هذه المدارس مجانا ، وكفلت الحكومة للتلاميذ حاجتهم من مسكن وغذاء وملبس ، وأجرت على كثير منهم الأرزاق والمرتبات . ولكن الكثير من هذه المدارس لم يستمر طويلا ، بسبب الصعوبات الكبيرة التي كانت تتعلق بالحصول على الموظفين اللازمين ، ولم يكن الأهالي راضين عن إدخال أبنائهم في هذه المدارس لاعتبارها نوعا من أنواع التجنيد . ولقد كانت سياسة محمد علي التعليمية تقوم في الواقع على انتزاع الطلبة من الأوساط التي نشئوا فيها واحتجازهم في المدارس واخضاعهم لنظام معين كان يصطبغ بالصبغة العسكرية ، وسار في هذا الاتجاه طبقا للخطوط التي سار عليها نابليون بونابرت في فرنسا ، إذ كان الطلبة يرتدون السترة العسكرية ويخضعون لنظام عسكري . كما تأثر نظام محمد علي التعليمي بالتسوية الدولية التي تمت بشأن مصر في عام ١٨٤٠/١٨٤١ ، والتي وضعت حدا لأطماعه ، فانكمش في داخل مصر وتقلصت حدود إمبراطوريته الواسعة ما عدا السودان . وقام محمد علي – بعد كل هذه التطورات التي طرأت على الموقف السياسي – بتسريح عدد كبير من الجنود والضباط . ولما كان النظام التعليمي مرتبطا – في مجموعه – بالأغراض العسكرية ، فقد رأى محمد علي أنه من الضروري إعادة النظر في هذا النظام لمراعاة الأحوال الجديدة وأهمها الرغبة في الاقتصاد . ولذلك ألغى محمد علي في عام ١٨٤١ أكثر المدارس الابتدائية وأنقص عدد طلبة المدارس الحربية والمدارس الخصوصية الأخرى ، وأنقص مرتبات الطلبة ، ونظم قلم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد .

(1) Dunne, op. cit., p. 218.

٤ ـ أثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

بعد أن استعرضنا سياسة محمد علي الخارجية والداخلية ينبغي على الباحث أن يقوم بتقييم وتحليل الأعمال التي قام بها ، ويناقش إلى أي حد تنطبق عليه عبارة « مؤسس مصر الحديثة » The Founder of Modern Egypt التي استخدمها كثير من المؤرخين الأجانب والمصريين عند دراسة تاريخ مصر الحديث .

في أول الأمر ، بدا محمد علي ، ذلك الضابط الألباني المغمور ، أداة طيعة لتحقيق الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها السلطان العثماني ، فخلص مصر من المماليك ، تلك الطائفة العسكرية المتردة التي طال تجاهلها لالتزاماتها نحو الحكومة المركزية في الآستانة ، وساعد في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية بعد أن تحدوا سلطة السلطان باعتباره حامياً للحرمين . وفي النهاية ، لعب محمد علي دوراً له أهميته نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية . ولقد أدرك محمد علي في ذلك الوقت أن الجيش العثماني أصبح عاجزاً أمام جيوش أوروبا الحديثة التي استفادت من التقدم الفني الذي أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأن قدرة الإمبراطورية العثمانية على تحدي الغرب تتوقف على قابلية الإمبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة وعلى السرعة التي يتم بها

طبع الجيش العثماني بالطابع العصري • ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح ، وكان في الواقع أول موظف عثماني يدخل « النظام الجديد » في ولايته بقدر معين من النجاح • ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد علي – إذا كان ضابطا عثمانيا وطنيا – بإنقاذ الإمبراطورية العثمانية وبمساعدتها على استعادة مركزها السابق كقوة عظيمة • ولكن باشا مصر انصرف كلية إلى تحقيق أطماعه ، وبدلا من أن ينقذ الإمبراطورية جعل محمد علي ضعفها وانهيارها أمراً مؤكداً • وربما كان القضاء على الإمبراطورية لا محالة من وقوعه ، فالعوامل التي ساعدت على الانهيار قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة بحيث لم يكن من الممكن تغيير الاتجاه • وربما كان محمد علي داعيا من دعاة الوطنية يميل إلى وضع حد للإمبراطورية العثمانية التي كانت تعلو على الشعور القومي والتي كان قد عفا عليها الزمن • ولكنه إذا كان داعيا من هذا النوع ، فلا شك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعي بالتأكيد ، لأن محمد علي لم يكن وطنيا بالمعنى الحديث ، وقبل كل شيء لم يكن وطنيا مصريا • فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركيا ، وأعتقد بأن مصر ليست إلا ملكا خاصا يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته • فصراعه من أجل الاستقلال ، لم يكن صراعا من أجل استقلال مصر ، بل كان من أجل ضمان ملك وراثي لأبنائه من بعده • ولقد نجح في تحقيق أهدافه ، وفتح آفاقا جديدة لمصر ولكن بغير قصد حقيقي منه •

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التي مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود ، ولذلك وضع الأساس الفعلي لتكوين سياسة مالية وعسكرية تحقق له هذين الأمرين • وتركزت سياسة محمد علي المالية في مسألة زيادة موارده المالية لمجابهة مطالب جيشه التي لا تنتهي • ولكي يصل إلى ذلك ، أحدث محمد علي انقلابا في ملكية الأراضي الزراعية في مصر ،

ووحد الضرائب وعدل طريقة جمعها ، ونظم الإدارة المدنية لكي تنفذ أوامره تنفيذا تاما . وبالاضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل القطن طويل التيلة ، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة ، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها ، كما اهتم بنظام الري وعمل على تحسينه ؛ واهتم محمد علي أيضا بتصنيع مصر في عام ١٨١٧ لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرا من مصادر إيرادات الحكومة . ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية . ففي المجال الأول ، ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية المزدهرة ، وفتح بذلك آفاقا جديدة للتجارب المصرية. كما جذب إلى مصر عدداً من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيرا من المهارات الفنية الغربية والعملاء الغربيين ، ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية ، فارتبطت ارتباطا وثيقا بأوروبا . وبإدخال مصر في فلك التجارة الأوروبية ، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية . ولقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة في مصر ، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤثرات الغربية وإنعاش التجارة ، وتشجيع نمو المدن ، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصري ، وتأكيد نظام الوراثة في أسرته. وهذه في الواقع بعض الإنجازات المهمة التي كان لها أهمية كبيرة في تطور مصر الحديثة .

أما بالنسبة للنتائج السلبية ، فلقد فتح محمد علي الطريق أمام التغلغل الاستعماري الغربي . فاهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلها

سريعة التأثر بتقلبات الاقتصاد الأوروبي . كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية ، فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حمايـة تجارها ومصالحها التجاريـة بمقتضى معـاهدات الامتيازات الأجنبيـة (Teaties of Capitulations).

وبالإضافة إلى ذلك فإن قضاء محمد علي على استقلال طبقة رجال الدين شل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرفها . ولقد تفنن محمد علي في إيجاد الوسائل المختلفـة للإطاحة « بالزعامـة الشعبية » ، فأشاع الفرقة بين العلماء وضرب بعضهم ببعض ، وعمـل على إفسادهم . ولم يجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك الزعامة لأسباب التدهور الذي أصابها والذي صوره الجبرتي تصويرا دقيقا عندما تحدث عن التنافر والتحاسد الذي ساد بين العلماء على الرياسة « والتكالب على سفاسف الأمور ... وفـراغ الأعين ، والتطلع للأكـل في ولائم الأغنياء والفقراء والمعاتبة عليها إن لم يدعو إليها ... » [1] وبإبعاد السيد عمـر مكرم – الذي أراد أن يجعل للشعب حقا في مناقشة حدود سلطة الباشا في فرض الأموال وصرفها – لم يعد محمد علي يخشى أي تهديـد من جانب العلماء ، وصار السيد المطلق في مصر . وتقلص نفوذ طبقة العلمـاء تماما واختفى دورها السياسي تقريبا من الحياة العامة ، ودالت دولتهم كما يقول الجبرتي بسبب « الحظوظ النفسانية والحسد ، مع أن السيد عمـر كان ظلا ظليلا عليهم وعلى أهل البلد ، يدافع ويرافع عنهم وعن غيرهـم ، ولم تقم لهم بعـد خروجه من مصر راية ، ولم يزالوا بعـده في انحطاط وانخفاض » . [2] وعلى هذا النحو قضى محمد علي على قوة البورجوازية المصرية الناشئة التي كان في استطاعتها التصدي للاستعمار الأوروبي الذي

---

(١) الجبرتي : حـ ٤/٦٩ .

(٢) الجبرتي : حـ ٤/١٠١ .

غزا مصر في القرن التاسع عشر . كما قضى كذلك على النظم التي ظلت قرونا تحمي الشعب من الطغيان الذي لا يحده شيء دون أن يعمل على تكوين قيادة جديدة ونظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر . وسلب المصريين شيئا ثمينا جدا هو القدرة على التجمع تحت هذه الزعامة الشعبية لمقاومة مظالم الحاكمين ، وانصرف العلماء إلى « مشاركة الجهال في المآثم والمسارعة إلى الولائم في الأفراح والمآتم ، يتكالبون على الأسمطة كالبهائم ، فتراهم في كل دعوة ذاهبين وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب وللمحمرات خاطفين ، ولما وجب عليهم من النصح تاركين » . ولقد أضرت سياسة محمد علي نحو طبقة رجال الدين وحرمانها من موارد الأوقاف بالتعليم المصري؛ فبرغم ضيق نظام التعليم التقليدي كان يوفر للأطفال المصريين بعض التدريب الذهني ، ولم تستطع مدارس محمد علي الحكومية والبعثات التي أرسلها إلى الخارج أن تحل محل نظام المدارس الأولية التي لم يحسب لها محمد علي أي حساب في نظامه التعليمي الجديد . وفي الحقيقة ألغى محمد علي كل مدارسه الحكومية تقريبا بعد عام ١٨٤١ ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا . ولكن مما لا جدال فيه أن سياسة محمد علي التعليمية قد أدت إلى ظهور طبقة جديدة من المثقفين بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي .

ولقد قضى محمد علي كذلك على طبقة التجار وطبقة الحرفيين المصريين ، ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصرية المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية . ولو لم يتبع محمد علي نظام الرأسمالية الصناعية لأمكن لطبقة الحرفيين المصرية أن تتحول في ظروف طبيعية إلى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا ، ولكن محمد علي حولها إلى طبقة من الأجراء فقدت حريتها في شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتها . كما أن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس التعاقد الحر برغم

دفع نوع من « الأجور » لهم ، بل اتبعت في إحضارهم واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة في التجنيد للخدمة العسكرية حتى ليمكننا القول بأن الاستخدام في مصانع الباشا كان نوعاً من التجنيد الصناعي . ومن ناحية أخرى لم تكن الأجور المقررة تدفع بانتظام ، إذ درجت الحكومة على تأخيرها أو حجز جانب منها لضمان استمرار أفراد تلك الطبقة في العمل وتضييق فرص هربهم . (١) وكثيراً ما كانوا يتلقون أجورهم عيناً بدلا من الحصول عليها نقداً . وفضلا عن ذلك ، فإن هدف محمد علي من الصناعة التي أقامها في البلاد كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان إليه لتنفيذ سياسته ، فلما انهارت آماله في عام ١٨٤١ فشلت الصناعات التي أقامها . وأدت أسباب أخرى إلى فشل سياسة محمد علي الصناعية نذكر منها :

١ ــ لم يكن المديرون (أو النظار) مدربين بما يكفي لإدارة المصانع الحديثة .

٢ ــ استيراد الآلات إلى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية ، فكان التراب يدخل في العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة في الآلات مما جعل « العمال » يخصصون جزءاً كبيراً من وقتهم لتنظيف الآلات . وإلى جانب ذلك أهمل كثير من الآلات التي استوردت بتكاليف باهظة فور وصولها لأنه لم يكن هناك من يستطيع تجميعها .

٣ ــ الافتقار إلى القوى المحركة عاق تقدم الصناعة ، وقد حاول محمد علي التغلب على ذلك باستخدام الثيران ، لكن خطاها وحركتها غير المنتظمة كانت تهز الآلات وتسبب توقفها . وعندما أدخلت بعض الآلات البخارية جعل نقص الوقود تكلفة تشغيلها عالية .

(١) Rivlin, op. cit., pp. 197-198.

وهكذا لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهي تتسلل إلى مصر قوة في مواجهتها من البورجوازية المصرية أو طبقة الحرفيين ، بل وجدت السوق المصرية خالية تماما لها • وإلى جانب ذلك أوجد محمد علي طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية تتكون من أفراد أسرته ورجال حاشيته والمقربين إليه ، بعد أن حصره التدخل العسكري الأوروبي خلال الأزمة المصرية في داخل حدود مصر ، وأجبرته الدبلوماسية الأوروبية على إلغاء نظامه الاحتكاري • وبهذه الطريقة أنشأ محمد علي نظام الملكيات الكبيرة في الأراضي الزراعية (طبقاً لقرار فبراير عام ١٨٤٢ الذي أصبحت بمقتضاه الأراضي الزراعية الواسعة التي منحها لأفراد أسرته ملكا مطلقاً لهم) فحال دون ظهور طبقة مسئولة ومستقلة من صغار الزراع •ولقد ارتفع الدخل القومي في عهد محمد علي ، ولكن الباشا فشل في إصلاح أحوال الفلاح الذي أثقل كاهله بالأعباء الثقيلة والضرائب الفادحة ونظام السخرة (Corvée) • وفي حين وضع محمد علي أسس الدولة الحديثة في مصر وضع أيضاً أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر بعد انتهاء فترة حكمه وما زالت تصارعها •

وهكذا كان من الممكن أن تتطور القوة البورجوازية المصرية لتحتل مكانها السياسي والاقتصادي لتواجه التغلغل الاوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر لو شاء محمد علي ومن معه من أتراك وألبانيين وشراكسة• لكن محمد علي لم يشبع حداً لأطماعه الشخصية ، فلم يقم بإصلاح أحوال المصريين الذين وقفوا بجانبه في عام ١٨٠٥ ، وطالبوا به والياً على مصر ؛ كما أنه لم يقم بوضع نظم ثابتة محل النظم التي قضى عليها بقسوة بالغة• ولقد حقق محمد علي هدفه بإقامة حكم وراثي في أسرته ولكنه فتح الباب للتدخل الأجنبي قبل أن تطور مصر نظمها التي كان من الممكن أن تساعد المصريين على مواجهة تحدي عصر جديد ، والدفاع عن استقلالهم

أمام هجمات الدول الأوروبية المتربصة . إن محمد علي قد أحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري وفي الحياة السياسية والثقافية ، ولكن هذه التغييرات كانت كلها نتيجة أطماعه الواسعة . وأخيراً فإن أوضح وأعمق تفسير لحكم محمد علي في مصر قد عبر عنه ميثاقنا الوطني بقوله :

« وإذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ... فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه ... ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب » . (١)

(١) الميثاق الوطني ؛ ص ٢٣ .

الفصل الرابع

نمو الوعي القومي وقيام
الثورة العرابية

١ ـ عوامل نمو الوعي القومي في مصر

٢ ـ الثورة العرابية

١ ـ عوامل نمو الوعي القومي في مصر

التغلغل الاستعماري الغربي في مصر :

شجعت سياسة محمد علي الأجانب على المجيء إلى مصر لأنه كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية . فعندما غزا بونابرت مصر في عام ١٧٩٨ ، كان في مصر أقل من مائة أوروبي أغلبهم تجار في مراكز مثل الإسكندرية ودمياط . وكانت التجارة الأوروبية مع مصر في السنوات التي سبقت الغزو الفرنسي تحتضر ، وبدأت الشركات الغربية تغلق متاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أخرى . ولكن تغير الوضع في القرن التاسع عشر نتيجة لازدياد إنتاج القطن المصري واتساع كمية التجارة مع أوروبا . ففي عام ١٨٢٣ بلغ عدد الأجانب في مصر نحو خمسة آلاف وفي عام ١٨٣٧ ضمت الإسكندرية أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا .

وعندما تولى عباس حلمي الأول الحكم ، فقد الأجانب التشجيع الذي كانوا يلقونه في عهد محمد علي . وعمد عباس ـ بسبب معاداته للغرب ـ إلى وقف التغلغل الأجنبي في مصر بعدما تزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في أوروبا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للمواد الخام أو أسواق لتصريف منتجاتها . ولما كان عباس يخشى بصفة خاصة توطد النفوذ الفرنسي في مصر ، فقد طرد عدداً من الفرنسيين المشتغلين في المصانع والمعامل ، بلغ عددهم نحو ستمائة . ولكن بمجرد ذيوع نبأ وفاة عباس ، جاء إلى مصر من كل بقاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب

على حد قول المسيو ساباتييه ، قنصل فرنسا العام في مصر فيذلك الوقت. وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة . وفي الفترة التي بين عامي ١٨٥٧ ، ١٨٦١ دخل مصر حوالي ٣٠٫٠٠٠ أجنبي كل عام[1]. وأدى إنشاء قناة السويس ورواج القطن المصري إلى ازدياد عدد النازحين إلى مصر حتى بلغوا ٨٠٫٠٠٠ في عام ١٨٦٥ ، واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فانخفض عددهم إلى ٥٠٫٠٠٠ [2] .

وكان محمد سعيد مسئولاً عن ذلك أيضاً بسبب حبه للأجانب وتساهله معهم وحرصه على إرضائهم . ومن ناحية أخرى أصبحت خزانة الوالي مصر هدفا مغرياً للأجانب ، وتنافس قناصلهم في التقدم بأغرب المشروعات غير المعقولة في نظير الحصول على عمولة أو نسبة من الغنيمة. « وهكذا أصبحت مصر » ،كما يقول لاندز (Landes) في كتابه Bankers and Pashas ،« ميداناً للنهب . فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح عذراً للإغارة على خزانة الوالي . فإذا سرق شخص بسبب إهماله هو فإن الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن ، ثم يطالب بالتعويض . وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله في جنوحه فإن الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رمالا على الشاطىء في تلك الجهة ثم يطالب بالتعويض . وفي إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين (واسمه كاستيلاني) بمساعدة حكومته في انتزاع مبلغ ٧٠٠٫٠٠٠ فرنك على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقا من شرانق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة » [3].

---

(١) دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم انيس ، ص ٨٠ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٨٠ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٨٤ .

كان فشل محمد سعيد في مقاومة أصحاب الادعاءات في التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية ، من أهم العوامل التي أدت إلى استفحال الأزمة المالية . وعندما عجزت الحكومة المصرية عن دفع مرتبات موظفيها المدنيين والعسكريين ، اضطر سعيد إلى عقد أول قرض له في باريس في ١٧ يوليو ١٨٦٠ وقيمته ٢٨ مليون فرنك . ثم عقد القرض الثاني مع بيت فرولنج – جوشن (Fruhling-Goschen) الإنجليزي – الألماني بلندن في ١٨ مارس ١٨٦٢ وقيمته ٣٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيه انجليزي ، وقبل وفاة سعيد بأسبوعين بلغت ديونه السائرة والثابتة حوالي ٧٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزي . (١)

وفي عهد الخديو إسماعيل إزداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر ، وأخذ الكثيرون ممن وفدوا إلى مصر في استثمار أموالهم استناداً إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة ، واستنادا إلى الوصاية الدولية التي بدأت بمعاهدة ١٨٤٠ . ولقد ظهرت في عهد إسماعيل تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب ، إذ أنهم جاءوا برءوس أموال استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوتات المالية والشركات وما إلى ذلك . وبالإضافة إلى ذلك استحكمت الأزمة المالية في عهد إسماعيل فأدى هذا إلى تدخل الدول الأجنبية في شئون مصر المالية والسياسية . فاستمر إسماعيل في سياسة عقد القروض حتى بلغت ديونها في عهده ١٢٦٫٣٥٤٫٣٦٠ جنيهاً انجليزياً . وفي عام ١٨٧٦ أفلست مصر وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية ، وكان إسراف إسماعيل من أفظع النكبات التي أصيبت بها مصر ، وصور أحد الأجانب هذا الاسراف خير تصوير حين قال :

---

(١) محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، ص ٥٥ – ٥٦ .

« كان إسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا ليرضي أهواءه الشخصية فحسب، بل ليسد نهم الطامعين المتفنين حوله ... وكم من فرنسيين وإيطاليين وإنجليز كانوا تعساء في بلادهم، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستعداً على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحاً باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء لتأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض ... أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون في القاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » .

وابتدع إسماعيل الوسائل المختلفة للحصول على القروض من الأجانب والأهالي ؛ وساعده في ذلك أخوه في الرضاعة ووزير ماليته إسماعيل باشا صديق (المعروف بالمفتش) . فعندما توقفت البيوت المالية عن الإقراض بسبب الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠ ، ابتدع له إسماعيل المفتش طريقة تعد بمثابة ضريبة تفرض على أطيان الأهالي وصدر بها القانون المعروف بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ . وكان هذا القانون يقضي بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست

---

(١) انظر : الرافعي : عصر اسماعيل ، حـ٢/٤٨ .

سنوات مقدما أعفت الحكومة أطيانهم علـى الدوام من نصف المربوط عليها • وقد بلغت الديون حداً غير معقول أدى في النهاية إلى التـدخل الأجنبي وفقدان مصر لاستقلالها المالي • وأخذ هذا التدخل شكلا خطيراً في عام ١٨٧٥ ، عندما اشترت انجلترا أسهم مصر في قناة السويس •وبذلك خطت انجلترا أول خطوة نحو احتلال مصر •وفي العام التالي أصبح استقلال الخديو الذاتي مقيداً بسبب ازدياد سيطرة أصحاب الديون العالميين • ولما رأى إسماعيل أن حالة الخزانة قد ساءت بدرجة كبيرة ، طلب من انجلترا أيضاً إيفاد موظف مالي لدراسة حالة الحكومة المالية ، ولبت الحكومـة البريطانية نداء إسماعيل ، وأرسلت إليه بعثة مكونة من أربعة من موظفيها برئاسة ستيفن كيف (Stephen Cave) • وقد بين « كيف » في تقريره الذي وضعه أن أسباب سوء الحالة المالية هي فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف في مسائل غير ذات أهمية •وخافت فرنسا من أن تنفرد انجلترا بالنفوذ لدى إسماعيل ، ولذلك أرسلت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو المسيو فلليه(Villet)ليعاون إسماعيل في تنظيـم ماليته • وعندما شعر إسماعيل بارتبـاك المالية المصرية ، أراد استرضاء الدائنين ، فاستجاب لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصدر مرسوماً في ٢ مايو ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين (Caisse de la Dette Publique) وأن يكون من أربعة أعضاء ، عضو انجليزي وعضو فرنسي وعضو نمسوي وعضو إيطالي • وكانت مهمة هـذا الصندوق هي تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية • ولم تر انجلترا في هـذا الصندوق الكفايـة لضمان مصالح الدائنين ، فرفضت أن تعين مندوبا عنها في صندوق الدين•

كانت انجلترا تعمل على وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبيـة

في سياستها وتصرفاتها الداخلية . ونتيجة لضغط الدائنين الأجانب، أصدر الخديو مرسوماً في ١٨ نوفمبر بفرض الرقابة الأجنبية المصرية ، وأن يشرف عليها مراقبان أحدهما انجليزي (لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ويسمى مفتش الإيرادات) ، والثاني فرنسي (لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي) . وبصدور هذا المرسوم الخديوي تبدأ فترة جديدة في تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائي أو الرقابة الثنائية (Dual Control) . وفي يناير ١٨٧٨ ، طلبت الحكومتان الفرنسية والانجليزية تشكيل لجنة عليا للتحقيق [1] . وقامت لجنة التحقيق العليا بفحص كل نواحي الإدارة المالية ، وقدمت تقريراً مبدئياً إلى إسماعيل شرحت فيه الحالة المالية وبينت عيوبها ، وذكرت ما تراه لإصلاحها واقترحت ما يلي : [2]

١ - أن يسلم إسماعيل أراضيه وأراضي عائلته للدولة لسد عجز ميزانية الحكومة .

٢ - أن يتنازل الخديو عن الحكم المطلق .

٣ - أن يقبل مرتباً سنوياً .

٤ - وأخيراً أن يقوم باجراء إصلاحات ثانوية في الإدارة المصرية .

وفي ٢٣ أغسطس قبل إسماعيل فحوى التقرير دون إبداء أي تحفظ ، وبعد خمسة أيام كلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ، وأقر إسماعيل في

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص٥٨ .
(٢) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٧٩ .

، نوبار مبدأ المسئولية الوزارية ، بحيث يحكم عن طريق مجلس
بالاشتراك معه . وأشرك نوبار في الوزارة وزيرين أوروبيين
ـ ولسن (Wilson) ، رئيس لجنة التحقيق الانجليزي وزيراً
المسيو دي بلنيير (De Blignières) ، العضو الفرنسي بصندوق
بجنة التحقيق ، وزيراً للأشغال . ولقد كان لسياسة هذه الحكومة
ي تطور الحركة القومية لأنها كانت وزارة أجنبية . وقد أقصت
ارة الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت بعضهم بحجة
، وعينت بعض الأجانب في الوظائف المهمة بمرتبات كبيرة. وكان
حظ هذه الوزارة ، أنها استهلت حكمها بعقد قرض جديد
مجحفة لم تخصص أرصدته لأي غرض جاد في حين كان ولسون
ة المالية بالموظفين الإنجليز ، وأغلقت المدارس ، وقررت تسريح
. من الجنود ، وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش إلى الاستيداع.

كذا فشلت وزارة نوبار الأوروبية في تنفيذ برنامجها الإصلاحي
سخطاً واسع النطاق . وفي ١٨ فبراير ١٨٧٩ تجمع نحو ٦٠٠
ساروا إلى نظارة (وزارة) المالية . وفي طريقهم إلى وزارة المالية
نوبار في عربته فأهانوه ، وهاجموا ولسن عندما تصدى للدفاع
ر ، وقاموا بحبس الاثنين في إحدى حجرات الوزارة . وتدخل
، في هذه المسألة بناء على طلب القنصل البريطاني العام في مصر ،
م التالي قدم نوبار استقالة وزارته . ولقد اعتقد البعض أن
إسماعيل هو الذي دبر هذه الحادثة ، ولكن اللورد كرومر وسير
مالت (Malet) قنصل بريطانيا العام في مصر ، والقنصل الفرنسي
، أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أي تدبير أو تآمر . فالذين
، الخديو إسماعيل مسئولية ما حدث لا يقيمون وزناً للرأي العام

المصري الذي نما بشكل بارز في تلك الفترة وأصبح عاملاً جديداً مستقلاً عن الخديو .

وفي ٢٢ مارس عام ١٨٧٩ كلف الأمير محمد توفيق بتشكيل الوزارة الجديدة ، (وهي الوزارة الأوروبية الثانية) ، وذلك بعد المباحثات التي جرت بين لندن وباريس وتم الاتفاق فيها على عدم اشتراك الخديو في اجتماعات مجلس النظار (الوزراء) ، وتعيين محمد توفيق رئيساً للمجلس، وإعطاء الوزيرين الأوروبيين (الانجليزي والفرنسي) في الوزارة حق الاعتراض (Veto) على اقتراحات مجلس الوزراء . ولم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والخديو عندما أعلنت الوزارة أن البلاد في حالة إفلاس ، فاستقالت الوزارة في ٧ أبريل ، وشكلت في اليوم التالي « الوزارة الوطنية » برياسة محمد شريف باشا . وكان تأليف الوزارة الوطنية ، وإبعاد الوزيرين الأوروبيين منها معناه انهاء التدخل والنفوذ الأجنبي الذي فرضته الوصاية الدولية على مصر . وفي ٤ مايو عام ١٨٧٩ أخبر الخديو إسماعيل انجلترا وفرنسا ، أن الرأي العام المصري لن يسمح بدخول الأجانب في الوزارة .

وفي ١٧ مايو قدم محمد شريف باشا لمجلس شورى النواب (المجلس النيابي في مصر) لائحته الأساسية (الدستور) ، ولائحة الانتخاب الجديدتين . وقد خولت اللائحة الأساسية المجلس سلطة البرلمانات الحديثة الممثلة في حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، ومسئولية الوزارة أمامه . ولقد لقي هذا المشروع تأييدا كبيرا ، ولكن تصفيق الأعضاء لم يفعل شيئا لتقوية مركز الخديو إسماعيل خارجيا ، إذ ضغطت الحكومتان البريطانية والفرنسية على مطالبة الباب العالي بعزله . وفي ٢٦ يونيو — أي قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية — أرسل الصدر الأعظم

إلى إسماعيل البرقية التالية : « إن الصعوبات الداخليـة والخارجية التي وقعت أخيرا في مصر بلغت من خطورة الشأن حـدا يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان البـاب العالي يرى أن توفير أسباب الراحـة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته وممـا يقضي به الفرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قـرار مجلس الوزراء باسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا » .

النهضة الثقافية والفكرية :

أخذ الوعي القومي ينمو في مصر نتيجة لانتشار الثقافة والاتصـال بالحضارة والفكر الأوروبيين وحيوية الشعب المصري واستعداده لمسايرة حركة التقدم والرقي . ومن أوضح الشواهد على ذلك ماكتبه عبدالعزيز جاويش في مقال له نشره في صحيفة القلم عام ١٩١٠ وعنوانه « الحركـة الوطنية في مصر » حيث يقول : « إن الشعور بالوطنية اصطلاح إفرنكي انتقلت بذوره إلى الشرق من مطاوي العلوم العصرية وأصول المدنية الحديثة التي اهتدى إليها أهل الغرب » . (١) ولقـد كانت البعثات العلميـة التي ذهبت إلى أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر هي الوسيلة الوحيدة التي نقلت إلى مصر تقدم أوروبا وخبرة علمائها . وتأثر أحد المصريين بالاتصال بأوروبا ، وظهر ذلك في اتجاهاته الفكرية فيما بعد ، فبدأ يقارن بين ماعندنا وما عند الغرب ويبحث عن أسباب التخلف والتأخر . كان هذا الشخص

---

(١) صحيفة القلم ، العدد الأول ٧ مارس ١٩١٠ ، واردة في محمـد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، جـ١/٥٢ .

هو الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذي أضفى عليه مؤرخوه لقب : « زعيم النهضة الثقافية في مصر في القرن التاسع عشر » . نشأ الطهطاوي في الأزهر وتعلم العلوم الدينية كما تعلمها غيره ، ثم صحب البعثة العلمية الأولى إلى باريس في عام ١٨٢٦ إماماً لطلبة البعثة ، يؤمهم في الصلاة ويعظهم ويرشدهم . ولكن بهرته الحضارة الأوروبية ، فعكف على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه ، ثم اتجهت ميوله بعد ذلك إلى دراسة التاريخ والجغرافيا ، والفلسفة والآداب الفرنسية ، وقرأ مؤلفات فولتير وموتسكيو وجان جاك روسو وراسين . (١)

ولقد استفادت منه مصر بعد عودته من فرنسا في مجالات التعليم والترجمة ، وألف كثيراً من الكتب كان يخصص فيها الفصول الطوال للتحدث عن الوطن والوطنية . ومما أثار في نفسه هذه العاطفة أنه شاهد بعينيه الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي في عام ١٨٣٠ ، وكيف ضحى الفرنسيون بأرواحهم في سبيل وطنهم . وفي الواقع ، كان رفاعة الطهطاوي هو أول من كتب - نثراً وشعراً - في معنى الوطن والوطنية وحب الوطن في العصر الحديث،ويعتبر كتاب رفاعة الطهطاوي « مقدمة وطنية مصرية» هو أول كتاب من نوعه في مصر في الوطنية المصرية . ويحدد الطهطاوي في هذا الكتاب معنى الوطنية ، ويدعو إلى تمجيد الوطن المصري فيقول : « حب الوطن من الإيمان . ومن طبع الأحرار إحراز الحنين إلى الأوطان . ومولد الإنسان على الدوام محبوب ومنشؤه مألوف له ومرغوب،ولأرضك حرمة وطنها ، كما لوالدتك حق لبنها ، والكريم لا يجفو أرضاً بها قوابله ، ولا ينسى داراً بها قبائله ... » . (٢) ويناشد المربين في كتابه « المرشد الأمين للبنات والبنين » أن يغرسوا الوطنية في نفوس طلابهم

(١) رفاعة الطهطاوي : تخليص الابريز ، ص ١٦٠ .
(٢) رفاعة الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، ص ٣ .

لأن « الوطن هو عش الانسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاه هواؤه ورباه نسيمه وحلت عنه التمائم فيه ... » [1] . وللطهطاوي أيضاً شعر وطني زاخر بالحس المصري ، فيتغنى في قصيدته « المجد الأثيل » بمجد مصر وقوتها حين يقول :

أبناءُ مصر نحن موطننا أصيلْ
حسبٌ عريقٌ زانه مجدٌ أثيلْ
وفخارُنا في الكون جلَّ عن المثيلْ
لرحابنا تطوي المهامه [2] بالطلاحْ [3]

ولقد طرح رفاعه الطهطاوي في كتابه « تخليص الإبريز إلى تلخيص باريز » بعض النظريات السياسية المهمة ، ومهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية الذي كان في موضع العصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الإسلامي . ورأى الطهطاوي أن الولاء لسلطان الدولة العثمانية ليس قدراً على المصريين ، فلقد استطاع غيرهم من الأمم التخلص من ظلم حكامهم ، يقول في هذا الشأن : « وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل ، ثم صنعوا جمهورية ، وأخرجوا العائلة السلطانية المسماة البربون من باريس وأشهروهم مثل الأعداء ، ولا تزال الفتنة باقية الأثر » . وهكذا أوحى رفاعة الطهطاوي إلى المصريين وإلى محمد علي نفسه بالتخلص من السيادة العثمانية ، ويعتبر

---

(١) رفاعة الطهطاوي : المرشد الأمين للبنات والبنين ، ص ٩١ .
(٢) المهمه : المفازة والبرية القفر .
(٣) الطلاح : الإبل الهزيلة ، والمعنى ان رحابنا مقصودة من اقصى الجهات يقدم إليها الإنسان فتهزل مطاياه بطول المسافة .

هذا الاتجاه في الواقع بمثابة رد على الرأي العام التقليدي وقياداتـه من المثقفين المحافظين الذين كانوا يومئذ يجـدون غضاضة في الثورة علـى « الخليفة العثماني » .[1] واستكمل الطهطاوي كل النظريات السياسية والاجتماعية التي ناقشها في « تخليص الإبريز » في كتاب آخر أصدره في عام ١٨٦٩ بعنوان « مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية». ويعتبر هـذاالكتاب هو أول كتـاب ظهر في مصر في الفكر السياسي والاقتصادي المصري نظرياً وتطبيقياً ، فهو كتـاب في الاقتصاد والسياسة ويشتمل كذلك على فصول تاريخية دعت الضرورة إلى إدماجها لتوضيـح الفلسفة الاجتماعية التي كان رفاعة الطهطاوي يعتنقها ، ويدعو إليهـا . ويرى بعض الكتاب أنـه « إذا كان تخليص الإبريز في أساسه كتاباً عن الحضارة الفرنسية بقلم مفكر كان يعتقد أن بعث مصر لا طريق إليـه إلا الأخذ بأهم مقومات الحضارة الأوروبية في زمنه ، فإن « مناهج الألباب » في أساسه محاولة مصرية لبناء المجتمع المصري على أسس الديموقراطيـة البورجوازية التي كان رفاعة الطهطاوي يؤمن بها مع جنوح شديـد إلى اليسار الليبرالى أو إلى اليمين البروليتاري أي إلى الراديكالية » .[2]

والأفكار التي بشّر بها الطهطاوي في هذا الكتاب تنحصر في تثبيت فكرة القومية المصرية . وفكرة الدولـة العلمانية (الزمنية) ، وتثبيت مقومات المجتمع البورجوازي سياسياً واقتصادياً . ومن الأفكار التقدمية التي رددها الطهطاوي مطالبته بتقويض الأركان الأساسية التي يقوم عليها الاقتصادية الرأسمالي الليبرالي وبتدخل الدولة لحماية العمال من المـلاك أو أصحاب رءوس الأموال بفرض حد أدنى للأجور باعتبار أن العمـل هو الأساس الأول للقيمة في الانتاج ثم يليه رأس المال . وندد الطهطاوي

(١) لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، جـ ٢/١٣٢ — ١٣٣ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

باستغلال الملاك للفلاحين ، ودافع في « مناهج الألباب» عن أصحاب الجلاليب الزرقاء ، فكتب يقول : « فحديث الزرع للزراع لا يدل على شيء من جواز استحواذ المالك على المحصولات وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند في غبن الأجير إلى أن المالك دفع رأس ماله في مصرف الزراعة والتزم الاتفاق عليها ، فهو الأحق بالاستحواذ على المحصولات الجسيمة وأنه الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الأصل في التربيح ، وأن عملية الفلاح إنما هي فرعية أنتجها وحسنها رأس المال ؛ فان هذه التعديلات محض مغالطة .. فمواكسة المالك له في تقليل أجرته محض إجحاف به ووصف استملاك الأراضي والمصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضي كونه يستوعب جل المحصولات ويجحف بالأجير نظراً إلى إزدحام أهل الفلاحة وتنقيصهم للأجر وسومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية وهذا لا يثمر محبة الأجير للمالك (من يزرع الشوك لا يحصد به عنبا) ، فإن هذا فيه إيذاء بعضهم لبعض وهو ممنوع شرعاً » .[1]

ومن زعماء النهضة الفكرية الأدبية الذين دعوا إلى الفكرة القومية المصرية علي (باشا) مبارك (١٨٢٤ - ١٨٩٣) ، الذي عمل على مصانعة الوالي عباس حلمي الأول لينقذ البقية الباقية من المدارس التي يتهددها عباس بالاغلاق ، كما استثمر غرور الخديو إسماعيل وطموحه في إصلاح التعليم والتوسع فيه وتهيئة وسائل الثقافة لمن ينشدها من الناس . وعاش علي مبارك في فترة شهدت فيها مصر أحداثاً سياسة مهمة ، فبعد أن أتم تعليمه في مدرسة المهندسخانة بتفوق بالغ ، اختاره سليمان باشا الفرنساوي في عام ١٨٤٤ فيمن اختارهم لدراسة الفنون الحربية في مدرسة خاصة أنشأها محمد علي بفرنسا وعرفت باسم «المدرسة المصرية الحربية بباريس» .

---

(١) رفاعة الطهطاوي : مناهج الألباب ، ص ٩٥ - ٩٦ .

وعاد علي مبارك من البعثة عام ١٨٥٠ فلم يلحق بحكم محمد علي ولا بحكم إبراهيم القصير ، ولحق حكم عباس وسعيد ، وإسماعيل ، وتوفيق ، وشغل مناصب مهمة ، فكان وزيراً للمعارف والأشغال وأنشأ دار العلوم ودار الكتب . وكان علي مبارك يؤمن بالتعليم وبأثره في نهضة الشعوب وارتقاء الأمم ، وكان يحث عليه ويعمل على نشره ، ويرى أن تحرر المصريين لا يتم بدونه ، والتحرر كما كان يراه المصريون حينذاك « هو التحرر من الطغيان التركي وسيطرة الأتراك على أجهزة الحكم ومراكز السلطة في الدولة . فإذا كان للأتراك من عصبية الحاكم ما يسندهم ويقويهم ، فلن يشاركهم المصريون في التقدم واحتلال مناصب الحكم مالم يشعر الحاكم بحاجته إليهم » .(١) وكان علي مبارك مصرياً لم ينس مصريته فكتب يقول إن المصريين « أقرب الناس إلى الإصلاح وأسرعهم تقدماً في سبيل الفلاح إذا وجدوا حاملا على ذلك » . فحبه لمصر هو الذي دفعه إلى نشر التعليم وحمله على الكتابة والتأليف .

ففيما بين ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ أصدر علي مبارك الأجزاء العشرين من كتاب « الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة » وهو من أروع آثاره . والخطط مجموعة من المعلومات والحقائق عن مصر : تاريخها القديم والحديث وجغرافيتها ومدنها وقراها وترعها وبخيراتها وشواطئها وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم . وكان كتاب « الخطط » ولا يزال وسيظل مرجعا لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة أولئك الذين عاشوا وبنوا تاريخها ونهضتها في القرن التاسع عشر . ويعد كتاب « الخطط » تكملة وتجديداً لخطط المقريزي ، ولكتاب تخطيط مصر الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية . ومن أهم مؤلفات علي مبارك أيضا

---

(١) حسين فوزي النجار : علي مبارك ، ص ٢١١ .

قصة « علم الدين » ، التي تعتبر القصة الأولى في تاريخ الأدب المصري الحديث • « وعلم الدين » قصة خيالية في أربعة أجزاء يدور الحديث فيها بين عالم مصري من الأزهر وعالم أوروبي من انجلترا ، ويبدأ الحديث في مصر فيقف العالم الإنجليزي موقف التلميذ يسأل الشيخ المصري عن حقيقة حياة كل ما يراه من مظاهر الحياة المصرية وتاريخها ، ثم يرحل الرجلان إلى أوروبا فينقلب الموقف ويتخذ الشيخ المصري موقف التلميذ يسأل رفيقه الإنجليزي عن كل غريب يراه • وبذلك ينطوي هيكل القصة الفني على بحث في الوطنية ، إذ يظهر اعتزاز المؤلف بمصر من أول القصة إلى آخرها • وينسب إليها جميع العلوم النافعة والفنون والعادات والقوانين والمدنيات ، ويقول إن مصر هي سبب كل تقدم وحضارة في العالم • وهكذا انطلق علي مبارك من هذه القصة إلى الوطنية المصرية وإلى وصف الوطن وصفاً يكاد يكون الأول من نوعه •

ولقد قام علي مبارك بتأسيس بعض المنشآت العلمية الهامة مثل مدرج المحاضرات في دار الكتب بسراي الجماميز ، وعهد إلى بعض أساتذة المدارس بإلقاء المحاضرات فيه لتثقيف أذهان الطلبة • وكان ممن اشترك في إلقاء المحاضرات فيه عالم مصري له علاقة بتطور الفكرة القومية في مصر وهو الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٨٩) •[١] وقد تولى المرصفي تدريس اللغة والآداب في دار العلوم وتعلم اللغة الفرنسية • وللمرصفي كتاب أسماه رسالة « الكلم الثمان » نشره في عام ١٨٨١ ، وهو دراسة في بعض الألفاظ التي ظهرت على بساط البحث لأول مرة في تاريخ مصر – منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر – مثل الوطن والحرية والأمة والعدالة

(١) Hourani, Arabic thought, p. 194; J.M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 21-22.

والظلم والسياسة والحكومة والتربية . وقد اهتم المرصفي بالحركة القومية ، وظهر ذلك خلال تعريفه للفظة أمة . ثم يتحدث أيضا في كتابه عن الوطنية ، ويدعو إلى خدمة الأمة . والوطن عند المرصفي — هو «تلك القطعة من الأرض التي تعمرها الأمة» والحكومة هي «قوة تحصل من اجتماع طائفة من الأمة لإمضاء مقتضيات الطبيعة على وجه يقرب من رخاء الكافة» . ويتضح من هذه الأمثلة أن رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وحسين المرصفي هم أول من اهتموا في القرن الماضي بتحديد كلمة الوطنية وتعريفها . ولقد أسهم هؤلاء الرواد بجهد ملحوظ في نمو الوعي القومي في مصر حتى ظهرت بعد ذلك مدرسة الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي التي تمخضت عن جهود جمال الدين الأفغاني وجهود تلاميذه التي سنشير إليها بعد قليل .

نشأة الصحافة المصرية :

وإذا كنا قد أشرنا إلى رفاعة رافع الطهطاوي على أنه في طليعة رواد النهضة الحديثة في مصر ، فإننا لا نغفل الدور الخطير الذي لعبه أيضا في حياة الصحافة المصرية . فالصحيفة الأولى التي عرفتها مصر ، وهي «الكورييه دجيبت» (Courier d'Egypte) — أي بريد مصر — صدرت لأول مرة في ٢٩ أغسطس ١٧٩٨ بأمر بونابرت ، واختفت بجلاء الحملة ، وكانت تصدر باللغة الفرنسية . والصحيفة الثانية كانت «لاديكاد إيجيبنسيان» (Le Décade Egyptienne) وهي بالفرنسية أيضا ، وقد صدرت بأمر بونابرت في أول أكتوبر ١٧٩٨ لنشر بحوث المجمع العلمي المصري . وبعد أن استقر الأمر لمحمد علي في حكم مصر أصدر الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» عام ١٨٢٨ لكي يطلع الشعب المصري على أعمال الحكومة ويقف على إصلاحاته . وكانت الوقائع تكتب أصلاً باللغة

التركية – لغة مصر الرسمية في ذلك الوقت – ثم تترجم بعربية ركيكة . ودخلت « الوقائع » مرحلة جديدة من حياتها عندما عهد في ١١ يناير عام ١٨٤٢ إلى رفاعة رافع الطهطاوي برياسة تحريرها . ووجد الطهطاوي أن المواد التركية كانت تشغل النصف الأيمن من صفحات الجريدة ، وأن المواد العربية تشغل النصف الأيسر منها ، فعكس الوضع بعد توليه رئاسة التحرير . كذلك خطا الطهطاوي خطوة مهمة بأن جعل المادة الأصلية تكتب أولاً باللغة العربية ثم تترجم إلى اللغة التركية . ثم أضاف خطوة ثالثة بأن جعل أخبار مصر تتقدم كل الأخبار ثم تأتي بعد ذلك الأخبار الواردة من الخارج ، ومنها أخبار الدولة العثمانية . ونجح الطهطاوي في أن يثبت هذا النظام مدة عام ، ولكن الطبقة الحاكمة التركية أرغمته على التراجع عما أجرى من إصلاحات . واستمرت « الوقائع المصرية » وهي الصحيفة الحكومية في الظهور في عهدي عباس وسعيد ، وكانت تعبر عن حياة الدولة من ناحية وعن سياسة الحكام واتجاهاتهم من ناحية ثانية .

ولكن مصر شهدت في عصر إسماعيل مولد الصحافة الوطنية ، فظهرت الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية . أما العوامل التي ساعدت على نمو الصحافة المصرية في عهد إسماعيل فتتلخص فيما يلي [1] :

١) بدأ الكيان الشعبي لمصر يتكون في ذلك الوقت .

٢) رغبة إسماعيل في الأعتماد على الصحافة الوطنية في الدفاع عنه ضد الباب العالي من ناحية وضد الأجانب المقيمين في مصر من ناحية أخرى وضد حكوماتهم .

---

(١) انظر : سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ، ص ١٤ – ٢٣ .

٣) قيام الحرب بين الروس والعثمانيين (١٨٧٦ ــ ١٨٧٨) وعدم رغبة إسماعيل في الاشتراك فيها دفعه إلى ترك الصحافــة الوطنية تتحدث عن الحرب بحرية وطلاقه لم تكن موجودة من قبل • ولم تلبث الكتابــة عن الحرب أن تطورت من موضوع الحرب إلى معالجة المسائل السياسية المعاصرة •

٤) أدى ظهور الحركة الفكرية في مصر إلى ظهور ما يعرف « بالرأي العام المصري » الذي أخذ يناقش استبداد إسماعيل والديون التي اقترضها والتدخل الأجنبي في شئون مصر •

٥) ظهور جمال الدين الأفغاني في مصر فجأة وإقامتــه فيهــا بعض الوقت •

٦) هجرة العناصر السورية إلى مصــر فراراً من اضطهاد الدولــة العثمانية ومشاركتهم في حركة النهضة الفكرية المصرية •

وعلى أية حال بدأت الصحافة الوطنية بداية مصرية بصحيفة «وادي النيل » التي أنشأها الشاعر الثائر عبدالله أبو السعود (١٨٢٠–١٨٧٨) في عام ١٨٦٧ وكان أول صحفي سياسي ظهر في مصر الحديثة •وظلت هذه الصحيفة تصدر مرتين في الأسبوع حتى ألغيت بأمر الحكومة عام ١٨٧٠ • وبعد عامين ظهرت صحيفة أخرى تسمى « نزهــة الأفكار » أشرف علــى إصدارها إبراهيم بك المويلحي (١٨٤٦ – ١٩٠٦) أحد تلامذة جمــال الدين الأفغاني ومحمد عثمان جلال (١٨٢٨ – ١٨٩٨) أحد تلامذة رفاعة الطهطاوي • ولم يصدر من هذه الصحيفة إلا عددان ، ثم عطلها إسماعيــل بناء على مشورة شاهين باشا ناظر الحربية ، إذ حذره عواقب لهجتها وما

تؤدي إليه من إثارة الخواطر » (١)

وفي الفترة ما بين ١٨٧٥ و ١٨٨٢ ظهر عدد وفير من الصحف الوطنية منها صحيفة الأهرام التي قام بتأسيسها رجلان لبنانيان هما سليم وبشارة تقلا . ونشأت الأهرام أسبوعية بمدينة الاسكندرية حيث تقيم الجاليات الأجنبية وتروج الحركة التجارية . ثم انتقلت إلى القاهرة وأخذت تصدر أسبوعية . واشترطت نظارة (وزارة) الخارجية المصرية في ذلك الوقت على صاحبي الأهرام عدم الخوض في السياسة . وتم تنفيذ ذلك حتى قامت الحرب الروسية – التركية ، فتدخلت الأهرام في الشئون السياسية ، وعندما انتهت الحرب وأصبحت مصر مجالاً للمساومات السياسية بدأت الأهرام في مناقشة وضع مصر الدولي . وظهرت في عام ١٨٧٧ جريدة سياسية أسبوعية تسمى « الوطن » ، أنشأها ميخائيل أفندي عبد السيد، واستمرت تصدر إلى ما بعد الاحتلال الإنجليزي . ولقد اشتركت جريدة الوطن أيضا في الحديث عن الحرب الروسية التركية ، وهاجمت الوزيرين الأوروبيين ودافعت عن النواب المصريين في داخل مجلس شورى النواب . وظهر في نفس السنة جريدة أسبوعية أخرى هي « مصر » قام بتحريرها سوري يدعى أديب اسحق بوحي من أستاذه جمال الدين الأفغاني . وكان يشاركه في تحريرها صديقه سليم نقاش . وقد وجهت تلك الجريدة النقد للحكومة في أمور كثيرة من أهمها اعتماد الحكومة المصرية على الأجانب إلى درجة كبيرة . وقد وصف أديب اسحق ذلك بأنه « بربرية أوروبية لا يجوز السكوت عليها لأن القوم نازعونا الأرض التي جبلت بدم آبائنا، وأصبحوا أمراء في بلادنا » . ودافعت جريدة مصر عن مصر دفاعاً قوياً تسبب في تعطيلها أكثر من مرة . ودافعت عن مجلس شورى النواب

(١) الرافعي : عصر اسماعيل ، حـ١/٢٤٨.

وهاجمت الوزيرين الأوروبيين . واشترك في تحرير هذه الجريدة كل من الأفغاني ومحمد عبده، ونشرا بها مقالات سياسية عبرت عن روح الأفغاني وكفاحه من أجل الحرية . وأصدر يعقوب صنوع في عام ١٨٧٧ صحيفة هزلية اسمها « أبو نظارة زرقاء » صور فيها الظلم الذي يعانيه الناس في أيام إسماعيل معتمداً في ذلك على فن المحاورات باللغة العامية . واتصل صنوع بالسيد جمال الدين الأفغاني ، وقيل إنه هو الذي أوعز إليه بإصدار تلك الجريدة لانتقاد سياسة إسماعيل . وقد لاءمت صحيفة«أبو نظارة» طبع العصر نفسه وجاءت في زمن تعددت فيه ألوان الحياة وبداية التفرنج والأخذ عن الغرب.وهاجم صنوع في جريدته أيضاً جميع الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب في الحكومة فنفاه إسماعيل من مصر فرحل إلى باريس واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضاً الخديو منتقداً أعماله .

ولقد لعبت هذه الصحف الوطنية دوراً مهماً في تنمية التيار التحرري، إلا أن الحكومة قاومت هذا التيار بكل ما تملك من إجراءات وسلطات ، وأغلقت كثيراً من هذه الصحف الوطنية . ولم يؤثر ذلك في التيار الوطني القوي ، رغم ما قامت به وزارة شريف باشا ، في نوفمبر عام ١٨٨١ من وضع أول قانون للمطبوعات في مصر . فأصدر السيد عبدالله النديم (١٨٤٣ — ١٨٩٦) — خطيب الثورة العرابية الذي ترك مهنة التعليم إلى الصحافة — في مدينة الإسكندرية في يونيو عام ١٨٨١ صحيفة أسبوعية أطلق عليها اسم « التنكيت والتبكيت » ، وكتبها بالعربية الفصحى والعامية، ليقرأها الخاصة والعامة على السواء . وسماها بهذا الاسم لأن مقال النديم فيها كان ينقسم إلى قسمين ، أولهما « التنكيت » ، بمعنى السخرية من المجتمع المصري في عيب من عيوبه الاجتماعية ، وثانيهما «التبكيت »، بمعنى تأنيب المجتمع على هذا العيب من عيوبه . ولقد برع النديم في عرض طرق الإصلاح الاجتماعي مما جعله ، بلا منازع ، صحفي القرن التاسع

عشر . فنشر أزجالا اجتماعية في « التنكيت » نالت شهرة واسعة في ذلك الوقت ، فقال في الفرنجة والتقليد للغربيين ونبذ التقاليد المصرية والتعليم الأمر الذي جلب الخراب لكثير من الأسر التي غالت في هـذا السبيل مـا يلي [1] :

أهل البنـوكـا والأطيـان   صاروا علـى الأعيان أعيان
وابن البلـد ماشي عريـان   مُمعَـاه ولا حق الدخان

شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

يا مـا نصحتـك يابنجـر   وقلت لـك أوعـا بعنجـر
فضلت تسكـر وتفنجـر   لمـا صبح بيتـك خـربان .

شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

الحـق عنـدك ياخويـة   يا للي طليت وشك بويـة
ولبست سروال أبو أويـة   ومشيت تقلدلي النسـوان

شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

وبعد أن انتقل عبـدالله النديم إلى القاهرة غـير اسم صحيفته إلى « الطائف » (تيمناً باسم البلدة المشهورة بالحجاز) وأخرجها في ثوب

(١) علي الحديدي : عبدالله النديم ، ص ١١٦ — ١١٧ .

جديد ، وتركزت سياستها في مواصلة الكتابة عن تاريخ الخديو إسماعيل والنقمة على الخديو توفيق بسبب اهتمامه بالدول الأوروبية واعتماده عليها، وشرح حالة البؤس التي يعيش فيها الفلاح المصري ودعوة الحكومة إلى العناية ، والمطالبة بالإصلاح النيابي والدفاع عن الثورة العرابية . ومن المساوىء الاجتماعية التي تعرض لها النديم في مقالاته مثلا — : «الضرائب والقسوة المتبعة في تحصيلها من حجز المواشي والضرب بالكرباج ، بل إنه سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدلي بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً » . [١] وهكذا تغيرت أحوال المجتمع ، وأصبح المصريون يقرأون في الصحف من يخاطبهم بأن « قد حان لكم أن تعلموا أن الراعي لكم ولستم للراعي . انبذوا الخوف جانباً وقاوموا سيوف الظلم ، ولا تهابوا من يروم إبعاد الحق، لاتخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم ... ». وبهذا ساعدت الصحف الوطنية التي برزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على نمو الرأي العام وتوعيته ، وتوجيه الأنظار إلى الإصلاح ، مما أدى إلى قيام الثورة العرابية وتطور الحركة القومية في مصر ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » . [٢]

افكار جمال الدين الأفغاني :

لعب جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ — ١٨٩٧) دوراً مهماً في ظهور الصحف الوطنية في مصر في عام ١٨٧٧ ، وأثمرت دعوته في مصر أكثر مما أثمرت في غيرها لأن التربة كانت مهيأة لتقبلها بفضل الجهود السابقة التي قام بها رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك . وكان جمال الدين الأفغاني مصلحاً

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٨٣ .

(٢) Mac Coan, Egypt as it is, p. 85.

دينياً ، وفيلسوفاً حكيماً ،وزعيماً سياسياً ، ولقد خبر جمال الدين عن كثب دسائس الاستعمار الأوروبي ومطامعه ، إذ نشأ في أفغانستان التي تنازعها النفوذ الإنجليزي الروسي ، وعانى الآلام من الجهل المنتشر واستغلال الغرب الذي لا يعرف غير مصلحته . ودعا الأفغاني إلى حركة الجامعة الإسلامية التي هدف من ورائها إلى تخليص أمم الشرق الإسلامي من قيود التسلط الغربي الأوروبي . ولم تكن أفغانستان وحدها هي مجال عمله ونشاطه ، بل عرفته فارس والهند ، وخبرته مصر وتركيا ، وأفادتا من نضجه السياسي ومن علمه وأفكاره . وزار مصر أول مرة في أوائل عام ١٨٧٠ ، ثم عاد إليها في ٨ مارس عام ١٨٧١ وأقام بها حتى أغسطس عام ١٨٧٩ . وبدأت تظهر على يديه في مصر نهضة علمية وأدبية ولكنها لم تتطور إلى الناحية السياسية إلا في نحو عام ١٨٧٦ . وكان الأفغاني « بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على مر الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذي بدأ على الأمة وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شئون البلاد » . (١) وفي الحقيقة بذر جمال الدين الأفغاني بذور الثورة الوطنية ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر .

لم يحاضر جمال الدين الأفغاني في الأزهر خلال إقامته في مصر ، وإنما كان أغلب لقائه وتدريسه لمن التفوا حوله في منزله وفي المقاهي والمتنزهات العامة . والتف حوله خيرة الطلاب من مجاوري الأزهر وبعض علمائه وخلاصة المثقفين المصريين . وكانت الظروف التي تمر بها مصر في

---

(١) الرافعي : عصر إسماعيل ، ح٢/١٣٤ .

ذلك الوقت تسمح بتقبل مبادىء الأفغاني أو « حكيم الشرق» ، إذ بدأ التدخل الأوروبي في شئون مصر ، فاشترت انجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وجاءت بعثة كيف إلى مصر ثم تكون صندوق الدين في عام ١٨٧٦ . ومن أبرز مظاهر النهضة السياسية التي حدثت في أواخر عصر إسماعيل نشاط الصحف السياسية وإقبال الناس عليها ، وظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى النواب (الذي كان إسماعيل قد أنشأه في نوفمبر عام ١٨٦٦) على يد نواب تتلمذوا عليه وتأثروا به من أمثال عبد السلام بك المويلحي . ولما أثارت أفكار الأفغاني إسماعيل ذا النزعة الاستبدادية ، خشي الأفغاني بطشه ولجأ إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السري والمتمتعة بالرعاية والحماية الأجنبيتين . وعندما يئس جمال الدين الأفغاني من المحفل الماسوني الاسكتلندي بسبب خوف أعضائه من بأس الحكومة وبطشها ، أنشأ محفلاً وطنياً جديداً قسمه شعباً ، شعبة مهمتها مراقبة الشئون العسكرية لمطالبة ناظر الجهادية بإنصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالسودان الحد الذي تستوجبه القوانين، وشعبة ثانية للحقانية وثالثة للمالية وأخرى للاشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغير المصريين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التي كانت تضم ممثلين للطبقة الحاكمة وللمثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فخلقت بينهم رابطة من التضامن ترجح نشوء « الحزب الوطني المصري» في هذه البيئات . (١)

---

(١) Sabry, Episode de la question d'Afrique, l'émpire égyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française (1863-79), p. 349.

كان الأفغاني يهاجم إسماعيل لاستبداده وإسرافه وتمكينه الدول الأوروبية من مصر فخطب مرة قبل خلع إسماعيل فقال : « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت ما تسد به الرمق وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ...؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك...؟» . بهذه الجرأة كان جمال الدين يخطب ويتكلم،وكان لكلامه أثر كبير في إيقاظ الناس وتنبيه المحكومين إلى حقوقهم قبل الحاكمين . من ناحية أخرى كان الأفغاني يتوسم الخير في الخديو توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالاً إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في المحفل الماسوني ، وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى . ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم ، وهاله أمر جمال الدين الأفغاني وطلب مقابلته فذهب إليه بعد مماطلة أيام . وقال توفيق لجمال الدين : « إنني أحب كل خير للمصريين ويسرني أن أراهم في أعلى درجات الرقي ولكن أكثر الشعب خامل جاهل لا يصلح أن يلقي عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المثيرة للنفوس ، فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة » . فأجابه جمال الدين الأفغاني « ليسمح لي سمو الخديو أن أقول في حرية وإخلاص إن الشعب كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده ولكنه ليس محروماً من وجود العالم والعاقل . فالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به إلى سموكم . فإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد حكماً شورياً ، وأمرتم بإجراء انتخاب نواب من الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وإرادتكم كان ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » . وغضب توفيق أشد الغضب على الأفغاني وأسرها في نفسه . ولما كان توفيق حاكماً ضعيفاً خائر الإرادة ، تدخلت الحكومة البريطانية وطلبت إليه أن يبعد الأفغاني عن البلاد خشية تفاقم الحال ضدهم وضد الأوروبيين عامة. فأصدر توفيق أمره بنفي الأفغاني في أغسطس عام ١٨٧٩ .

وعلى الرغم من إبعاد جمال الدين عن مصر تركت مبادئه وأفكاره أثرها في المجتمع المصري ، وظلت النفوس ثائرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى . وجمال الدين الأفغاني من الوجهة الروحية والفكرية « أبو الثورة العرابية » ، لأن الثورة العرابية هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل في ظهورها في عهد إسماعيل ، وكان كثير من زعمائها من تلاميذه ومريديه . وقد اتصل بهم في مصر كثير من المصريين الذين لعبوا أدواراً مهمة في تاريخ مصر الحديث من أمثال محمد عبده وسعد زغلول . وكان أقربهم إلى نفسه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) لأنه لمس فيه حسن الاستعداد والحماسة للإصلاح . واستفاد الشاب الصوفي في ذلك الوقت الكثير من أستاذه ، فانصرف عن ممارسة الزهد ، وعن اعتزال الناس ، وأخذ يتذوق الحياة العامة ، وأقبل على دراسة العلوم المختلفة التي خلت منها مناهج التدريس في الأزهر كالفلسفة وعلم الكلام والرياضيات والأخلاق والسياسة .

وبعد اتصال محمد عبده بالأفغاني بدأ يكتب في الأهرام في السنة الأولى من صدورها (عام ١٨٧٦) ، وكان مجاوراً ، قبل أن ينال شهادة العالمية . ثم اتصل بالصحافة اتصالاً قوياً بعد أن نال شهادة العالمية (١٨٧٧) ، وبعد أن نزل إسماعيل عن العرش ، وتولي توفيق ونفى أستاذه . وفي أكتوبر عام ١٨٨٠ عهد إليه رياض باشا برئاسة تحرير الوقائع المصرية ، وكان يعمل في ذلك الوقت محرراً بها ، فحول الجريدة من صحيفة بلاغات وقرارات إدارية إلى منبر للنقد والتوجيه والأدب . وقد أحصى تلميذه ومؤرخ حياته ، محمد رشيد رضا ، عدد المقالات الإصلاحية التي كتبها في الجريدة ، فبلغت ستاً وثلاثين . وتتحدث تلك المقالات كلها عن وجوب إصلاح مصر على أسس واعية متفتحة ، على غرار سبل الإصلاح

في أوروبا . وفيها نقد للمفاسد الاجتماعية والإدارية ، ودعوة لبناء نهضة متدرجة متطورة ، ورفع مستوى التفكير الشعبي بترقية مناهج التعليم ونشر وسائله ، وإقامة حكم دستوري يقيد سلطات الحكومة ويؤمن الحريات للشعب . (١)

وقد مهد له هذا الاتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابية ، وإن كان ظهوره لم يتضح إلا في المرحلة الثانية من الثورة . ويقول الأستاذ أحمد أمين في كتابه « زعماء الإصلاح » إنه « إذا كان للثورة العرابية أسباب ، فكان هو سبباً من أسبابها ، ولكنه سبب بعيد ، لا كعبدالله النديم سبب قريب ، ثم انقلب الشيخ محمد عبده سبباً قريباً يوم حميت النار ، فلئن اتهم بأنه من زعماء الثورة وحوكم عليها ، لقد كان ذلك حقا ». (٢) وحوكم محمد عبده بعد فشل الثورة العرابية ، ونفي إلى خارج مصر ثلاث سنوات ، بعد أن سجن ثلاثة أشهر ، وتنقل في مدة النفي بين لبنان وفرنسا وانجلترا وتونس ، ثم عاد إلى مصر بعد أن عفا عنه الخديو توفيق ، فانصرف إلى إصلاح الأزهر وإلى الدعوة لتطوير الفكر الإسلامي . واستمر في جهاده الفكري والاجتماعي حتى توفي في عام ١٩٠٥ .

وفي أثناء منفاه ، اجتمع محمد عبده بأستاذه الأفغاني في باريس حيث أنشأ جريدة العروة الوثقي لإثارة العالم الإسلامي ضد الانجليز على احتلالهم لمصر . وصدر أول عدد من هذه الجريدة في ١٣ مارس ١٨٨٤ ، وكان لها تأثير كبير في مصر والعالم الإسلامي ، فمنعت من الدخول إلى

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، جـ ٣٢٩/٢ ؛
J. Alexander, The thruth about Egypt, pp. 1-3.
(٢) احمد امين : زعماء الإصلاح ، ص ٣١٢ .

مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها . ولقد أفردت المجلة بعض صفحاتها للكلام في الوطنية المصرية والحث عليها ، وفيها برزت آراء محمد عبده في الوطنية المصرية وإيمانه بها مرادفة للوحدة الإسلامية العثمانية . وقد حدد محمد عبده القومية المصرية بقوله : « إن الشعب المصري لا يفني ولا يندغم في غيره من الشعوب التي تغلبه على حكومته ، وقد يندعم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل الغلب وفقد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل نسله كما وقع لشعوب أخرى ، بل يعيش في كل حال ، يأكل ويشرب ويلهو ويلعب ويتزوج وينسل ويحفظ مشخصاته القومية . والحكومات أعراض تزول وهو لا يزول ... » . وتوقفت جريدة العروة الوثقى عن الصدور بسبب موقف الحكومة البريطانية منها وعدم السماح لها بدخول مصر والسودان والهند . وفي عام ١٨٨٩ ، عاد محمد عبده إلى مصر ، واعتزل منذ ذلك الوقت الحياة السياسية كلية وخصص جهوده للإصلاح الديني والاجتماعي .

ففي أواخر أيامه ، كان هدفه في جميع أعماله وكتاباته سد الثغرة القائمة في المجتمع الإسلامي ، والاعتراف بالحاجة إلى التغيير وربط هذا التغيير بمبادىء الإسلام . ولذلك كانت المهمة التي اضطلع بها محمد عبده ذات شقين: أولاً ، إعادة تحديد ماهية الإسلام الحقيقي ، وثانياً ، النظر في مقتضياته بالنسبة إلى المجتمع الحديث . ويحدد محمد عبده هذين الهدفين في مطلع سيرة حياته فيقول :

« الأول ، تجريد الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى ، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها

الله لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإسلامي ، وإنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث في أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة مطالباً بالتعديل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل. كل هذا أعده أمراً واحداً وقد خالفت في الدعوة إليه راى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم .

« أما الأمر الثاني ، فهو إصلاح اساليب اللغة العربية في التحرير . وهناك أمر آخر كنت من دعاته والناس جميعاً في عمى عنه وبعد عن تعقله ، ولكنه هو الركن الذي تقدم عليه حياتهم الاجتماعية ، وما اصابهم الوهن والضعف والذل إلا بخلو مجتمعهم منه ، وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة . نعم كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها ، وهي هذه الأمة لم يخطر لها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين قرناً . دعوناها إلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم وإنه لا يرده عن خطئه ولا يوقف طغيان شهوته إلا نصح الأمة له بالقول والفعل » . (1)

وكان من بين الذين تأثروا أيضاً بآراء جمال الدين الأفغاني عبدالله النديم . فلقد بدأ حياته السياسية بالإقبال على حلقة الأفغاني ورفاقه ، وعكس النديم أثر تلك الحلقة في عدة مقالات نشرتها له جريدتا « مصر » و « التجارة » الوطنيتان . ثم أسس في عام ١٨٧٩ مع جماعة من الأدباء

---

(1) محمد رشيد رضا : المصدر السابق ، جـ 1/11 .

جمعية سميت باسم « الجمعية الخيرية الإسلامية » وعين مديراً لمدرستها، وكان يبث آراء الوطنية المصرية بين صفوف الطلاب وحلقات المعلمين . وقد شارك عبدالله النديم الأستاذ الإمام محمد عبده في آرائه السياسية والاجتماعية ، ولكنه كان أقرب إلى الوطنية المصرية منه إلى الفكرة الإسلامية ، وكان أكثر من زميله محمد عبده انغماساً في السياسة والحزبية . وكان النديم أول أديب مصري يعالج مشاكل القومية المصرية بأسلوب شعبي في صحيفته « التنكيت والتبكيت » . كما يعتبر النديم من أعظم خطباء مصر في القرن الماضي ، وهو أول خطيب سياسي في تاريخها الحديث . فرأى فيه زعماء الثورة العرابية حليفاً صادقاً ، ولقبوه بخطيب الثورة ، واتخذوا جريدته (الطائف) لساناً ناطقاً بدعوتهم وثورتهم .

وهكذا تولى النديم مهمة الإعلام للحركة الوطنية والدعاية لها ، وإرشاد الشعب إلى الطريق الصحيح إليها . فهو الذي حمل العريضة التي أعدها عرابي ليجمع عليها توقيعات عمد وأعيان الريف يعلنون فيها باسم الأمة تفويض عرابي في المطالبة بمطالبها . وظل النديم مع زعماء الثورة حتى حلت الكارثة الكبرى باحتلال انجلترا لمصر ، فاختفى عشر سنوات في مصر ، ولم تستطع الحكومة ، خلال تلك المدة ، العثور عليه رغم أنها رصدت مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يرشد عليه . فقد عرف الذين آووه وأخفوه التضحية في سبيل الوطن وقدموا نفوسهم من قبل قرباناً لوطنهم في ميدان القتال ، فلا أقل من أن يبذلوها في سبيل من بث في قلوبهم هذا الشعور ، الشعور بالكرامة وبالعزة الوطنية . وبعد تلك المدة ظهر النديم من مخبئه ، فقبض عليه وحبس ثم نفي إلى يافا بفلسطين . وعندما تولى الخديو عباس حلمي الثاني الحكم ، عفا عنه وعاد النديم إلى مصر ، ولكنه لم يعد ذليلاً يدفع ثمن العفو عنه خضوعاً وخنوعاً لذوي السلطان ، بل عاد كما خرج ثائراً . فأنشأ مجلة أسبوعية في عام ١٨٩٢ أسماها «الأستاذ» .

وكانت سياسة الأستاذ « ذات أهداف منها الإصلاح الاجتماعي ، وإصلاح التعليم والدفاع عن الشرق ضد أوهام الغرب ، والدفاع عن اللغة العربية باعتبار أنها اللغة القومية ، والدعوة إلى تدريس المواد كلها بالمدارس باللغة العربية » • ولقيت تلك المجلة إقبالاً عظيماً دلّ على مكانة النديم في النفوس ، وتأثر به الشباب المصري فخرج في مظاهرات كبيرة على رأسها مصطفى كامل • ولكن الحكومة أغلقتها خوفاً من أثرها على المصريين ، وقررت إبعاده عن مصر ، فذهب إلى استانبول وظل بها حتى مات في عام ١٨٩٦ •

ظهور طبقة ملاك الأراضي الزراعية :

تعرض المجتمع المصري لحدوث بعض التطورات الهامة في الفترة الممتدة من أواخر عصر محمد علي حتى عام ١٨٨٢ • وبدأت هذه التطورات في مجال طبقة الفلاحين بظهور نظام الملكية الخاصة الذي تجسد في سلسلة من التشريعات واللوائح ، وكان أهمها اللائحة الأولى عام ١٨٤٦ التي أتاحت حرية التعامل بالأراضي ، وتوسعت في حقوق الملكية فسمحت لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع • ثم حدث في عهد كل من سعيد وإسماعيل تغييرات في نظام الملكية الزراعية في مصر ، إذ ساعد تأثير الأفكار الاجتماعية والقانونية الأوروبية ، وانتشار محاصيل جديدة (مثل محصول القطن) على قيام مجتمع زراعي مختلف ، واقتصادي فردي محل المجتمع التقليدي القديم في القرية • وأحدثت اللائحة السعيدية التي أصدرها سعيد في ٥ أغسطس عام ١٨٥٨ تطوراً خطيراً في نظام ملكية الأرض ، إذ أعطت هذه اللائحة لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة ثلاث سنوات ورهنها وبيع حقه في استغلالها وحق توريث الحق في الانتفاع • على أن الحكومة احتفظت ، رغم ذلك ، بملكية

الأرض ، ولم يكن للفلاح ، قانونا ، سوى حق الانتفاع بها • (١)

وتتج من هذه اللائحة أن زادت قيمة الأرض، وعلا سعرها ، واستقر الفلاح في أرضه • وقد استمر هذا الاتجاه في عهد إسماعيل ، فأصدر في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ ما يعرف باسم « قانون المقابلة » لعلاج أزمته المالية • وقد نص على أنه إذا دفع مالك الأطيان عنها المقابلة وهي ستة أمثال ما عليها من الضرائب في السنة ، مرة واحدة أو في مدى ٦ سنوات، تعفى أطيانه من نصف ضرائبه الحالية بصفة مستديمة (المادة ٣ من اللائحة)، ولا تزاد ضرائبها في المستقبل ، وبذلك يمنح فيها حقوق الهبة والتوريث والإسقاط والوصية والوقف وقفا خيريا ، أو أهليا بعد الاستئذان والحصول على الأمر العالي ، كما يعطي له ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة أو بدل عنه ؛ وتحرر له حجة شرعية بالأطيان التي دفع عنها المقابلة تثبت دفع المقابلة والحصول على الامتيازات المذكورة •

وتتيجة لهذه التطورات ، ازداد ثراء وأهمية مجموعة صغيرة من الفلاحين وهم المعروفون باسم مشايخ القرى • وفي العهود السابقة تم تعيين مشايخ القرى بواسطة الملتزمين ، ولكنهم أصبحوا وكلاء عن الحكومة نتيجة لعودة محمد علي إلى نظام الملكية الفردية محل ملكية الدولة ، فلقد استمر وضعهم الاقتصادي والاجتماعي في النمو حتى وصل إلى الذروة في عهد إسماعيل ؛ إذ أصبحوا من ملاك الأراضي الأغنياء وتمتعوا بنفوذ سياسي كبير في المناطق التي كانوا يعيشون فيها • وكانت الحكومة في عهد سعيد قد اتخذت ضد هذه الفئة إجراءات كان لها نتائج مهمة • فبعد تولية سعيد العرش قرر في عام ١٨٥٥ — ١٨٥٦ جمع أولاد العمد (علهم

(١) انظر نص اللائحة في محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر ، ص ١٢٥ — ١٢٦ •

هذا اللقب في حوالي منتصف القرن التاسع عشر) والمشايخ وأقاربهم للتجنيد ، وسمي ذلك « بلمة العمد » • [1] وبذلك ألغى سعيد الإعفاء الذي كان يتمتع به أبناء مشايخ القرى ، وكان هدفه من ذلك هو أن يتساوى جميع المصريين في الخدمة العسكرية • وعلى أية حال ، فتح سعيد مجال الترقي إلى الرتب العسكرية العليا أمام الضباط المصريين الذين جندوا من بين أبناء هؤلاء المشايخ ، وكان من بينهم أحمد عرابي باشا ، الذي كان إبناً لأحد مشايخ القرى في الشرقية •

وكان تطور الزراعة ، كذلك من أهم العوامل التي أحدثت تغييراً اجتماعياً في ريف مصر • حقيقة كانت مصر تزرع القطن من قبل ولكنه كان قصير التيلة • أما القطن طويل التيلة فقد أمر محمد علي بزراعته في عام ١٨٢١ ، وأصبح من أهم حاصلات مصر الزراعية ، وخصصت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للمحصول الجديد ، واستمرت زراعته بعد وفاة محمد علي • وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥) اتجه أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى البلاد الأخرى بعد أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي • واشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية ، فارتفعت كمية القطن المصدر من ٣٥٠ر٠٠٠ قنطار في عام ١٨٥٠ إلى ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ قنطار في عام ١٨٦٥ ، كما ارتفع سعر القنطار إلى ٤٥ ريالاً في عام ١٨٦٤ بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً في عام ١٨٦١ • وتسابقت الحكومة وكبار أصحاب الأطيان وصغارهم في بذل أقصى الجهود للإكثار من زراعة القطن فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان من قبل يزرع في مديريتي المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديريتي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية • على أنه بنهاية

---

(1) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، ص ٦٣ •

الحرب في عام ١٨٦٥ ، انتهى التوسع الكبير في زراعة القطن لأن الولايات المتحدة الأمريكية عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب ، فانخفض سعره حتى بلغ متوسط ثمن القنطار ½ ٢١ ريالاً في عام ١٨٦٦ . ولقد استفاد الفلاح من ارتفاع أسعار القطن بسبب تلك الحرب ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً بعد أن هبطت أسعار القطن . وعلى أية حال استفاد مشايخ القرى من الأزمة المالية ، لأنهم كانوا يقرضون المال لجيرانهم المعسرين وترتب على هذه العملية مزايا كبيرة بالنسبة لهم .

كما ازدادت أهمية مشايخ القرى السياسية نتيجة للتطور الدستوري الذي قام به إسماعيل بإنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ . وتكون هذا المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات ، وجماعة الأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس (٥٨ إلى ٦٤ في الدورات المختلفة) من بين مشايخ القرى . وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية أخذت تتجه بالنظام الزراعي نحو الرأسمالية ، وتعمل على تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة في الحكم من ناحية أخرى . وأصبحت هذه الطبقة ذات مصلحة أساسية في سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية ، وبدأت تتحرك عندما اشتدت الأزمة المالية في أواخر أيام إسماعيل . وكانت الصحافة الوطنية تشجع أعضاء المجلس وتذكرهم بواجب الدفاع عن حقوق مصر وتخفيف بؤس الفلاح ، كما طالبت المجلس بأن ينزع المسئولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاصة الوزيرين اللذين كانا يتقاضيان راتباً سنوياً قدره ٦٫٠٠٠ جنيه . وعندما رأى الوزيران الأوروبيان وقوف المجلس موقف المعارضة تجاه الوزارة الجديدة التي تكونت برئاسة محمد توفيق ، قررا التخلص من المجلس

وتوافقهما على ذلك رياض باشا ــ وزير الداخلية ــ لما عرف عنه من ميول استبدادية . واعترض الأعضاء على طلب الحكومة فض المجلس ، وقدموا إلى الخديو إسماعيل في ٢٩ مارس ١٨٧٩ عريضة يحتجون فيها على امتهان الحكومة لحضور المجلس ، ويعارضون المشروع المالي الذي أعدته الحكومة لإعلان الإفلاس وإلغاء قانون المقابلة .

وواصل أعضاء المجلس العمل من أجل التخلص من التدخل الأجنبي ، فعقدوا اجتماعات كثيرة كان من أهمها الاجتماع الذي عقد في منزل إسماعيل راغب باشا في ٢ أبريل عام ١٨٧٩ (وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول إنشائه) وأطلقت عليه الصحف إسم «الجمعية الوطنية » وأحياناً « الحزب الوطني » (١) . ووضع المجتمعون ــ وكانوا من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود ــ لائحة سميت باسم « اللائحة الوطنية » طالبوا فيها الخديو بانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها المجالس الأوروبية المماثلة ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام المجلس ، وإبعاد الأوروبيين عن الإشراف على مالية البلاد ، وأخيراً الإبقاء على قانون المقابلة . وكان هذا المطلب الأخير تلبية لرغبة كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين حضروا الاجتماع . وقدم توفيق استقالته تمشياً مع رغبة الأمة ، وبين أن سبب استقالته كان يرجع إلى أن الوزيرين الأوروبيين لم يستشيرا في شئون الوزارة . وقابل الخديو إسماعيل قناصل الدول الأوروبية ولخص لهم « اللائحة الوطنية » ، وأخبرهم بأنه كلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة التي تكونت

(١) الرافعي : عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، ١٨٠ ــ ١٨٣ ؛
J.M. Landau, Parliaments and parties in Egypt, pp. 87-90.

من بعض الأعضاء الذين اشتركوا في مشروع اللائحة الوطنية . وحقق شريف باشا المطالب الوطنية بوضع دستور على أحدث المبادىء العصرية عام ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة المالية التي انتهت بعزل إسماعيل حالت دون إصداره والعمل به .

وهكذا اشتركت الطبقة المالكة الجديدة في الحياة السياسية ،وكونت مع غيرها من العناصر الأخرى الناقمة على سياسة رياض باشا مثل محمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (الذي كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطيان) حزباً سرياً أسموه « الحزب الوطني » ، واتخذوا من مدينة حلوان مركزاً له . وقام الحزب في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإصدار أول بيان سياسي له يحدد فيه أهدافه التي تلخصت في إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي والاستغلال الأوروبي والنهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم . وكانت صحافة هذا الحزب تتكون أساساً من جريدتي مصر والتجارة ، ولكن بعد أن ألغتهما الحكومة أوفد أعضاء الحزب أديب إسحق إلى باريس لإنشاء جريدة الأهرام هناك لمعارضة رياض باشا . وتعددت الاجتماعات السرية لهذا الحزب ، وكان من بين الذين حضروا تلك الاجتماعات أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ومحمود سامي البارودي وبعض مديري المديريات مثل مدير مديرية الشرقية ومدير المنيا . وكان الهدف من ضم المديرين إلى الحزب هو نشر الدعاية له في الأقاليم . وقام الحزب أيضا بنشر عدة منشورات في الصحف الفرنسية عن تكوين الحزب الوطني حددت واجباته وطالبوا الحكومة بمراعاة مصالح مصر . وتمثلت سياسة الحزب الاقتصادية في النقاط التالية [1] :

١ — أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع أملاك الخديو .

(١) الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي ، ص ٧٢ .

٢ ــ أن يلغى النص القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام •

٣ ــ أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ •

٤ ــ أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية •

وأدى وجود جمال الدين الأفغاني في مصر إلى تطور الحزب الوطني نتيجة للمبادىء الثورية التي نشرها في مصر خلال تلك الفترة • ومن ناحية أخرى ، كان لظهور هذا الحزب أثر كبير في قيام الثورة العرابية ، إذ تألفت من طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة الموظفين ــ ولا سيما العسكريين منهم ــ نواة البورجوازية المصرية التي تصدت للتدخل الأجنبي السياسي والعسكري في عامي ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ وهي الحركة المعروفة باسم الثورة العرابية •

٢ ـ الثورة العرابية

قيام الثورة :

تزعم الثورة الوطنية التي قامت في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر أحمد عرابي باشا (١٨٤١ ــ ١٩١١) وكان ابناً لأحد مشايخ القرى في مديرية الشرقية . ولما لم يتم دراسته بالأزهر ــ بعدما قضى به أربع سنوات ــ التحق بالجندية في عام ١٨٥٤ جندياً عادياً تنفيذاً لما قرره سعيد من تجنيد أولاد العمد والمشايخ . وما لبث أن رقي بعد سنتين إلى ملازم ثان ثم إلى رتبة ملازم أول ثم إلى يوزباشي (نقيب) بعد سنة ، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل إلى رتبة قائمقام « عقيد » وكان أول مصري وصل إلى هذه الرتبة . وكان أحمد عرابي هو أول من ثار من أجل كرامة المصريين وأكد على أصله المصري واعتز به وهاجم الأرستقراطية التركية . وقد كون عرابي آراءه السياسية الأولى ــ كما يقول المستر بلنت (Blunt) [١] ــ أثناء صلته القريبة بسعيد باشا ، وكانت هذه الآراء تتمثل في المساواة بين طبقات الأمة ، وضرورة احترام الفلاح باعتباره العنصر الغالب في القومية المصرية . ويقول بلنت إن « هذا الدفاع عن حقوق الفلاح هو الذي جعل لعرابي ميزة بين مصلحي ذلك العصر فقد كانت حركة الأزهر ترمي إلى إصلاح حال المسلمين عامة بغير تمييز ، بينما كانت حركة عرابي في جوهرها قوامها الجنسية ، وقد جعلها هذا أوضح في معنى القومية ومن ثم قدر

---

(١) W.S. Blunt, The secret history of the English occupation of Egypt, p. 131.

لها أن تكون أكثر شهرة وذيوعا » • وبدأت هذه الدعوة في النضج في عهد إسماعيل عندما عادت الحظوة في الجيش إلى العنصر الجركسي الدخيل • وفي أوائل عهد إسماعيل وقع خلاف بين عرابي وبين اللواء خسرو باشا الشركسي فقدمه إلى مجلس عسكري وتمكن من فصله من الجندية ، وظل عرابي ثلاث سنوات مبعداً عن عمله حتى عفا عنه إسماعيل بعد أن ظلت ظلامته لديه هذه السنوات الثلاثة مهملة في غير سبب ظاهر •

وهكذا تأصلت في نفس عرابي روح الكراهية لضباط الجيش من الشراكسة والترك الذين عارضوا ترقية الضباط المصريين ، إذ ظل عرابي ــ نتيجة لهذه السياسة ــ برتبة قائمقام لمدة تسعة عشر عاما • ويعتبر عام ١٨٧٥ نقطة تحول هامة في حياة أحمد عرابي ، فلقد ألحق عرابي بالحملة الحبشية في تلك الحرب (١٨٧٥ ــ ١٨٧٦) التي قامت أصلا بناء على رأي الحزب الشركسي التركي في الجيش ولم يكن عمل عرابي في تلك الحرب هو عمل الجندي المحارب بل كان « مأمور مهمات » بمصوع • ولقد أغضبت هذه الحرب عرابي غضباً شديداً • إذ أبيدت في أثنائها فرقة مصرية بأكملها بسبب الخلافات بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين الذين استخدمهم إسماعيل في الجيش منذ عام ١٨٦٩ ، وكان من هؤلاء الجنرال وليم لورنج (Loring) الذي اتهم بأنه كان يتصل عن طريق أحد القساوسة بالأحباش ويطلعهم على كل شيء • ونقم عرابي وكثير غيره من الضباط المصريين على الخديو ، وأيقن منذ هذه الحرب أنه لا صلاح لمصر إلا بالقضاء على الفساد من أساسه •

وعبر هؤلاء الضباط عن سخطهم بعد عودة حملة الحبشة بتأسيس جمعية « مصر الفتاة » السرية التي انضم إليها كذلك بعض الطلبة والأدباء وهي الجمعية التي أنشأها أصلا على الروبى وانضم إليها علي فهمي وأحمد

عرابي وعبد العال حلمي . ولم يلبث أن أصبح عرابي عضواً بارزاً فيها . وكان هدف هذه الجمعية في ذلك الوقت ، إلى جانب التخلص من الطبقة الشركسية التركية في الجيش وفتح باب الترقي أمام المصريين ، القضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفتــه مصدر الفساد في مصر . وازداد اتصال عرابي بالناقمين من العناصر المدنية من أعضاء الحزب الوطني واقترح خلع إسماعيل ، ولكن على حد قول عرابي « لم يكن يوجد يومئذ من يقود هذه الحركة ، ولذلك فان مقترحي لم ينفــذ وإن حاز القبول ، وقد ألقى عزل إسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلنا وعم الفرح ، ولكن لو أننا فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل إذ إننا كنا نستطيع أن نتخلص من أسرة محمد علي كلها فإنه لم يكن فيها حاكم صالــح إلا سعيد ، وكنــا نستطيع أن نعلن إقامة جمهورية ، وقد اقترح الشيخ جمال الدين (الأفغاني) على الشيخ محمد عبده أن يقتل إسماعيل عند جسر قصر النيل ووافقــه محمد عبده على ذلك » . واتخذ أعضاء جمعية « مصر الفتاة » من جريدة « أبو نضارة » لسان حالهم .

وعندما تولى محمد توفيق (١٨٧٩ ــ ١٨٩٢) الحكم بعــد عزل والده ، اعتقد المصريون أن الخديو الجديد سوف يحقق لهم الكثير من الآمال ، فقد سبق له الانضمام إلى المعارضة في عهد أبيه ، وكان من تلاميذ جمال الدين الأفغاني . ولكن توفيق كان ضعيف الشخصية ، ولقنه خلع والده درساً أثر فيه طيلة حياته ، إذ اقتنع بأن المحافظة على عرشه تقتضي الاعتماد على انجلترا وفرنسا والانصياع لإرادتهما . ولقد أثبتت له انجلترا وفرنسا أن في إمكانهما حماية عرشه ، وذلك عندما حاول السلطان العثماني إلغاء بعض الامتيازات التي سبق أن منحها لخديو مصر بمقتضى الفرمان الشامل الصادر في ٨ يونية عام ١٨٧٣ . فاعترضت الدولتان على إدخــال أي تغيير جوهري في مركز مصــر السياسي ، وما كانت انجلترا وفرنسا

تهدفان من وراء ذلك صالح مصر أو محمد توفيق بل تدخلتا من أجل حماية مصالحهما الخاصة ، السياسية والتجارية والمالية في مصر • وأصرت الدولتان على أن يخلو فرمان إسناد الخديوية إلى توفيق من أي كلمة تحتمل أكثر من معنى • وأخيراً أصدر السلطان في ٧ أغسطس الفرمان الجديد الذي أكد سيادة السلطان العثماني ، وحدد عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي ، كما نص على أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه تركي ، وألا يعقد الخديو قروضاً جديدة إلا إذا كان الغرض منها إصلاح المالية المصرية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين •

وما أن اطمأن محمد توفيق بصدور فرمان السلطان حتى اتجه إلى الحكم المطلق وأظهر رغبته في التخلص من محمد شريف باشا ، رئيس الوزراء • وكان شريف باشا قد قدم استقالته من الوزارة عقب تولية توفيق الحكم ، ولكن الخديو طلب منه البقاء في الحكم ، وكلفه في ٢ يوليو ١٨٧٩ بتشكيل الوزارة الشريفية الثانية • وكان شريف، كما سبق لنا الإشارة إلى ذلك ، من أنصار النظام الدستوري • وفي ١٧ أغسطس عام ١٨٧٩ قدم شريف استقالة وزارته وكان ذلك يرجع إلى تمسكه ببرنامجه الدستوري ، وعدم اطمئنان ممثلي انجلترا وفرنسا إلى بقائه في الوزارة لميوله الدستورية هذه • وألف توفيق وزارة برياسته هو نفسه في ٢٨ أغسطس • وحتى يجعل الوزارة المصرية خالصة ، ولا يغضب انجلترا وفرنسا ، أصدر الخديو مرسومين في ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإعادة نظام المراقبة الثنائية ، ووافقت انجلترا على تعيين سير إيفلن بيرنج (Evelyn Baring) ، كما وافقت فرنسا على تعيين المسيو دي بلنيير (de Blignières) وسمح لهذين الممثلين بحضور جلسات مجلس النظار (الوزراء) على أن يكون رأيهما استشاريا ، ولكن أصبح لهما نفوذ كبير

في الحكومة بحيث لا يصدر أمر له علاقة بالأمور المالية دون موافقتهما ، وأصبحا منذ ذلك الوقت الحاكمين الحقيقيين لمصر . وعلى أية حال لم تستمر وزارة توفيق طويلاً ، إذ استدعى رياض باشا من أوروبا — بناء على نصيحة كل من انجلترا وفرنسا — وعينه رئيساً للوزارة فى ٢١ سبتمبر عام ١٨٧٩ .

اختار محمد توفيق مصطفى رياض باشا (١٨٣٤ — ١٩١١) لما عرف عنه من ميل للحكم المطلق ، ورغبة عن النظم الدستورية ، وإذعان للتدخل الأجنبي . فلقد ظل رياض باشا يتعاون خلال الفترة التي شغل فيها منصب رئيس الوزراء (من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ٩ سبتمبر ١٨٨١) مع المراقبين الماليين اللذين كانا يحكمان من وراء ستار . حقيقة إن رياض قد قام ببعض الإصلاحات ، إذ ألغى السخرة والضرب بالكرباج كما ألغى ما يقرب من ثلاثين ضريبة من الضرائب البغيضة التي فرضت في عهد إسماعيل ، ولكن كل ذلك لم يغير من نظرة طبقة ملاك الأراضي الزراعية إليه لموقفه العدائي السابق من مجلس شورى النواب ، ثم لإلغائه قانون المقابلة في ٦ يناير عام ١٨٨٠ . كما أعطى رياض حكام الأقاليم سلطات واسعة فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى أقاصي السودان دون محاكمة . وبالإضافة إلى ذلك ، أصدر توفيق في ١٧ يوليو عام ١٨٨٠ قانون التصفية (لتسوية الديون) الذي أصبح أساساً لنظام مصر المالي حتى عام ١٩٠٤ . ولقد جاءت هذه التسوية نتيجة للسيطرة الأجنبية على الحكومة المصرية التي أصبحت عاجزة عن التصرف في مصادر دخلها . ولم يقابل المصريون قانون التصفية بشيء من الارتياح ، بل اتهموا الخديو وحكومته بالاستسلام للأجانب لأنه من غير المعقول أن يخصص قانون التصفية نصف دخل الدولة لمصلحة الأجانب . ولم يحسب قانون التصفية حساباً لحقوق أصحاب الديون من الأهالي ، فألغى دين المقابلة ، وحدد مبلغ ١٥٠٠٠٠ر١٥ جنيه انجليزي تعويضاً يدفع على أقساط سنوية

لمدة خمسين سنة . وازداد سخط طبقة ملاك الأراضي إذ رأوا أنهم لم يعوضوا التعويض الكافي نتيجة لإلغاء دين المقابلة . ومما زاد من تدهور الموقف أن رياض باشا كمم الصحف لأنها شنت هجوما عنيفاً على سياسة حكومته وصادر الصحف الوطنية لنشرها مقالات ضد الحكومة ، ومنع بعض الجرائد مثل « أبو نضارة » من دخول مصر . وبذلك مهد السبيل لقيام الثورة وحدوث نضال حاد ذي ثلاث شعب : « بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية المتهاوية ، والأجانب بنفوذهم القوي في البلاد »[1] .

ومما ساعد أيضاً على ازدياد السخط العام في مصر ، سياسة عثمان باشا رفقي ، وزير الحربية في وزارة رياض باشا . وكان رفقي رجلاً شركسياً متعصباً لبني جلدته يعمل على ترقيتهم لأعلى المناصب دون جدارة واستحقاق . ودفعه بغضه الأعمى وكرهه للضباط المصريين في الجيش إلى إصدار قرارات ٢١ يوليو عام ١٨٨٠ التي وجد فيها المصريون اضطهاداً ظاهراً لهم ، فتلك القرارات التي أصدرها رفقي حرمت المصريين حق الترقي في الجيش ، وقصرت الترقيات والتعيينات على الأتراك والشراكسة الذين أراد لهم أن يظلوا العنصر السائد في الجيش . ولم تقتصر سياسة عثمان رفقي على ذلك ، بل كان يسخر الجند في أعمال لا تمت بصلة إلى الجندية كحفر الترع ومد السكك الحديدية وزراعة أراضي الخديو . وعارض الضباط الوطنيون هذه السياسة ، وتوالت اجتماعاتهم السرية ، وكان أهمها الاجتماع الذي عقد بدار أحمد عرابي في ١٦ يناير عام ١٨٨١ وحضره علي فهمي الديب ، قائد الحرس الخديوي ، وعبد العال حلمي ، وأحمد عبد الغفار ، وعلي الروبي ومحمد عبيد . واختار المجتمعون عرابي زعيماً لهم لكي ينوب عنهم في رفع شكاياتهم إلى الخديو . وروى عرابي ما حدث

(١) محمد صبري صبغوت : الاحتلال الانجليزي لمصر ، ص ١٤–١٥ .

في هذا الاجتماع الذي تم فيه انتخابه زعيماً للحزب العسكري : « قالوا كلهم إنا فوضنا إليك هذا الامر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت : كلا ، بل انظروا إلى غيري وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له جهدي ، فقالوا إنا لا نبغي غيرك ولا نثق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن نفديك ونفدي الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم : أقسموا على ذلك ، فأقسموا على السيف والمصحف » . [1] واختير عرابي لجرأته وصدقه ووطنيته ، وذهب وبرفقته زميلاه عبد العال حلمي وعلي فهمي لمقابلة رياض باشا ، ورفعوا إليه باسم الضباط عريضة طلبوا فيها عزل عثمان رفقي من وزارة الجهادية (الحربية) وإسناد هذا المنصب إلى وزير وطني ، كما طالبوا بإصلاح نظام الترقية في الجيش .

وحاول رياض إقناع الضباط بسحب العريضة ولكنهم رفضوا وأصروا عليها . واجتمع مجلس النظار برياسة الخديو واستقر الرأي على تقديم الضباط الثلاثة للمحاكمة أمام مجلس عسكري . واستدعى الضباط إلى وزارة الجهادية بقصر النيل ، وما كاد ثلاثتهم يدخلون الوزارة في أول فبراير عام ١٨٨١ حتى تم القبض عليهم ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري . ولما شاع ذلك النبأ في دوائر الضباط الوطنيين ، هجم الضابط محمد عبيد على رأس قوة من جنوده على قصر النيل ، وأخرجوا الضباط الثلاثة من السجن . وتوجه الجميع بعد ذلك إلى قصر عابدين وجددوا طلب عزل وزير الجهادية ، فاستجاب توفيق لمطلبهم ، وعزل عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية .

ولا شك في أن انتصار عرابي في هذه الجولة على الخديو توفيق قد

---

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

أدى إلى ذيوع صيته في جميع أنحاء البلاد ، وأصبح موضع إعجاب الأعيان والفلاحين . ويرى بلنت أثر هذه الحركة على مركز عرابي وشعبيته فيقول : « أصبح مقامه في بضعة أسابيع مقام رجل ذي نفوذ وقوة في مصر، أو على الأقل أصبح يعزي إليه القوة . وصارت تتقاطر عليه الظلامات من أناس عانوا الظلم ، ولقد أذاع صيته خارج القاهرة ظهوره بمظهر من يحمي الفلاحين من جور الحكام الشراكسة ، واتصل بـه كثيرون من الأعيـان وأشياخ البلاد ، وكان يرد كلا بما يسعه من رد حسن أو بما يدخل في طوقه المحدود من عون ، وكان يؤثر في الناس تأثـيراً حسنا أينما لقوه بحسن محضره وبابتسامته الجذابة وفصاحته في الحوار . ويجب أن نذكر أنـه في تاريخ مصر لم يبرز في مدى ثلاثة قرون على الأقل فلاح بسيط إلى حد أن يصبح ذا مكانة سياسية لها خطرها ، أو إلى حـد أن يصبح داعيـة إصلاح أو إلى أن يهمس بكلمة تدعو حقـاً إلى الثورة » .[1] وهكذا أصبح أحمد عرابي زعيم العسكريين والمدنيين أو بالأحرى ـ كمـا يقول بعض المؤرخين ـ زعيم الحركة الشعبية الوطنية المطالبة بالحرية .

ولم تقتصر مطالب زعماء الحـزب العسكري على المسائل المتعلقـة بالجيش ، بل تعدت ذلك إلى الرغبة في الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة . وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلا . ولم يوافق توفيق ـ بطبيعة الحال ـ على هذه الخطوة ورأى فيها اعتداء على سلطته وحقوقه ، ولذلك لم يكن متوقعاً أن تصفو العلاقـات بينه وبين زعماء الحزب العسكري . واعتقـد الخديو أيضا أن محمود سامي البارودي هو سبب ما في الجيش من فوضى ، وأغضبه رفض عرابي

(1) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادي، ص ١٢٢ .

والبارودي لمحاولة الحكومة تسخير الجنود في حفر الترع بقصد إبعادهم عن العاصمة ، وازدياد اتصالهم بزعماء الحزب الوطني . ولذلك قرر الخديو عزل البارودي من منصبه وعين مكانه صهره داود يكن باشا ، الذي اتبع الشدة في معاملة ضباط الجيش ، فحظر عليهم الاجتماع بالمنازل أو التحدث في السياسة ولكن أمراء الآلايات ردوا إليه هذه الأوامر العسكرية قائلين إنها « مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري » .

ووجد عرابي أن الحل الطبيعي للتخلص من تلك الحالة هو إقامة الحياة النيابية الدستورية ووضع حد للسيطرة الإنجليزية الفرنسية على الحكومة ، فاتصل بالعلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان لمساعدته على تحقيق ذلك . واجتمع عرابي بزعماء الحزب الوطني ، وكان قد تجمع لديهم بعض عرائض يطالب الشعب فيها بعزل وزارة رياض ودعوة مجلس نواب على أساس دستوري ، واتفق معهم على القيام بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وحدد لهذه المظاهرة الوطنية يوم ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ أمام سراي عابدين . وكتب عرابي إلى وزير الحربية يخبره بأمر هذه المظاهرة ، وطمأن قناصل الدول الأوروبية على أرواح الأجانب المقيمين في القاهرة .

وفي اليوم المحدد لهذه المظاهرة الوطنية ، احتشد في ميدان عابدين ما يقرب من أربعة آلاف جندي معهم مدفعيتهم وضباطهم ، وتجمعت وراءهم الآلاف من أهل القاهرة ووفود الأقاليم لترى تحدي أحد « فلاحي » مصر للخديو الذي كان يعتقد ألا رأي إلا رأيه . ونزل توفيق إلى الميدان يحيط به المستر تشارلز كوكسن (Cookson) قنصل انجلترا بالإسكندرية ، والجنرال الأمريكي استون (Stone) رئيس أركان حرب الجيش المصري ، وسير أوكلاند كلفن (Sir Auckland Colvin) المراقب المالي البريطاني ، وبعض الضباط الأوروبيين والوطنيين . وقد شجع كلفن

الخديو على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحي إليه بما يقوله ومـا يفعله . ويروي عرابي بنفسه ما حدث في ذلـك اليوم التاريخي المشهود فيقول : « ولما وقفت بين يديه (الخديو) مشيراً بالسلام خاطبني بقولـه ما أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟ فأجبتـه بقولي : « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » ، فقال : « وما هي هذه الطلبات » ؟ فقلت : « إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها » فقال: « كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا خديو البلد أعمل زي ما أنا عاوز، وقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا »، فقلت : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً ، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » . وعند ذلك أشار كلفن على الخديو بالعودة إلى القصر ، وأخذ كوكسن يغدو ويروح بين عرابي والخديو حتى جاءه آخر الأمر يخبره باستسلام الخديو لبعض هذه المطالب . وأقال وزارة رياض باشا في اليوم التالي ، وبعـد أربعة أيام أسندت الوزارة إلى محمد شريف باشا بطل الدستور ، كما أحال المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى القسطنطينية .

ولقد ظل شريف باشا مترددا في تشكيل وزارته الثالثـة حتى تعهد له العرابيون بعدم تدخل العسكريين الوطنيين في السياسة ، وأسند نظارة الجهادية والبحرية إلى محمود سامي البارودي . وأوضح شريف باشا في كتابه الذي رفعه إلى الخديو الأسباب التي دفعتـه إلى قبول الوزارة ، وأشار إلى أنه قبلها نزولا على إرادة الأمة . وحرص شريف على أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبيـة إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، لأن الدول الأوروبية لم تكن راضية عنه منذ أن وقف

مواقفه المشهورة في عهد الخديو إسماعيل . وفي يوم ١٨ سبتمبر ١٨٨١ ، قابل شريف وفداً من الأعيان على رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباظة وعبد السلام المويلحي وغيرهم ، وقدموا له عريضة موقعاً عليها من ١٥٠٠ من عمد البلاد والأعيان يطلبون فيها إنشاء مجلس النواب وبث روح الحرية في مصر . وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ ، أصدرت الوزارة القوانين العسكرية التي اقترحتها لجنة إصلاح الجيش في عهد البارودي والتي اشتملت على القوانين الخاصة بتحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم في الترقيات والمرتبات والمعاش . وعندما تولى شريف الوزارة تقرر أن يسافر عرابي وآلايه إلى رأس الوادي بمديرية الشرقية وأن يسافر عبد العال حلمي وآلايه السوداني إلى دمياط . وفي ٨ أكتوبر عام ١٨٨١، سافر آلاي عرابي من القاهرة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، وخطب في المودعين قائلا : « سادتي وإخواني : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد . ولا نتثني عن عزمنا حتى نحي البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعينا إفساداً ولا تدميراً . ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة » . (١)

وعمل شريف على إقامة الحياة النيابية في مصر ، إذ أنه كان مقتنعاً قبل عام الثورة بضرورة انشاء مجلس نيابي كامل السلطة . وفي ٤ أكتوبر ١٨٨١ ، أصدر الخديو مرسوماً بإجراء الانتخابات ، وفعلاً افتتح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١ وانشغل شريف منذ اجراء الانتخابات في اعداد دستور أو «لائحة أساسية » لعرضها على المجلس ، وفي ٢ يناير عام ١٨٨٢ عرض شريف الدستور على المجلس ، وقال في خطابه الذي ألقاه

(١) الرافعي : الثورة العرابية ، ص ١٥٣ .

بهذه المناسبة : « لما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لاتلائم أفكارنا جميعاً كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات وكررته بالمعروض الذي رفعته أخيراً للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، اشتغلت مع رفاقي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة ، في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة وأي صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي ضريبة أو نشر أي قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق واقرار منكم، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، إنما لا يخفي عليكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية » .[1] وهكذا ضمن الدستور مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ومراقبة أعمال الحكومة ، وحق إقرار القوانين والضرائب . ومن ناحية أخرى، حرم الدستور شريف مجلس النواب حق مناقشة الميزانية وإقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدي

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٦ ــ ١٨٧ .

ذلك إلى تدخل انجلترا وفرنسا في شئون مصر .ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا والمجلس ، إذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها مادام لهم حق الرقابة على الإدارة العامة لمصر .

التدخل الأوروبي وانفراد انجلترا بالاحتلال :

وفي الوقت الذي حدثت فيه « أزمة الميزانية » بين الوزارة والمجلس، حاولت الدولة العثمانية والدولتان الاستعماريتان انجلترا وفرنسا ، استغلال الظروف التي تمر بها مصر والتدخل في شئونها . فبالنسبة للدولة العثمانية كانت مصر جزءاً حيوياً من ممتلكاتها وازدادت أهميتها خصوصا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) لأنها كانت المركز المناسب المتوسط الذي يستطيع منه السلطان نشر دعايته للجامعة الإسلامية في شمال إفريقيا ووسطها ، ومن ناحية أخرى انتهز السلطان عبد الحميد كل فرصة للتدخل في شئون مصر وتعزيز مركزه فيها ، ولذلك وجد في حادث عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) فرصة سانحة للتدخل وانتحال حق الإشراف عليها .فأرسل وفداً إلى مصر برياسة علي نظامي باشا في ٦ أكتوبر ١٨٨١ دون أن يستشير مصر أو يتباحث مع حكومة الخديو في هذا الشأن . واقتنع المسيو تسو (Tissot) — سفير فرنسا في الآستانة — بأن غرض السلطان من إيفاد هذا الوفد هو إرسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحل الجيش المصري وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الإمبراطورية، وخلع توفيق وتنصيب وال عثماني عادي يحكم مصر لمدة خمس سنوات. كما سرت الإشاعات في مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لإقرار النظام في مصر ، وأرسل سنكفكز (Sienkiewicz) ، قنصل فرنسا العام في مصر ، إلى باريس أن الجاليات الأوروبية قد انزعجت لهذا الاحتمال. (١)

(١) Tissot à Barthélemy Saint Hilaire, 15 Sept. 1881, Documents diplomatiques français, 1er Série, IV, No. 134

وأعلن السلطان أن الهدف من البعثة هو إبلاغ الخديو توفيق بموافقته على الطريقة التي نجح بها في تسوية مشاكل مصر . وفي الواقع لم يكن هناك مبرر على الإطلاق لزيارة الوفد العثماني لمصر ، فقد ثارت انجلترا وفرنسا ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامة الوفد العثماني في مصر . وفي نفس الوقت قررت انجلترا وفرنسا إرسال بارجتين إلى ميناء الإسكندرية ، ولكنهما غادرتا الميناء في ٢٠ أكتوبر عام ١٨٨١ غداة مغادرة الوفد العثماني لمصر . (١)

وأما فيما يختص بانجلترا ، فقد ظلت سياستها الخاصة نحو مصر تعمل حتى عام ١٨٧٠ على بقاء العلاقات بين السلطان والخديو كما تحددها فرمانات ١٨٤١ و١٨٧٣ و ١٨٧٩ . ولكن بعد فتح قناة السويس للملاحة في عام ١٨٦٩ رأت الحكومة البريطانية أن من الضروري الإشراف على مصر ذاتها . وأخذت بهذا الرأي فعلاً بعد شرائها لأسهم الخديو في قناة السويس عام ١٨٧٥ . وزاد اهتمام انجلترا بمصر بعد احتلالها لجزيرة قبرص في عام ١٨٧٨ ، وفكرت جديا في احتلال مصر والاستئثار بها وحدها بعد أن احتلت فرنسا تونس في عام ١٨٨١ . (٢) وأما فرنسا ، فقد بنت سياستها على أساس مصالحها الاستعمارية ، وكانت ترى أن صلتها بمصر قديمة ووثيقة إذا قورنت بصلات الدول الأخرى بمصر ، وترى أن مشروع قناة السويس هو مشروعها . ولذلك أصرت على ألا يكون للدولة العثمانية نفوذ حقيقي في مصر . وعملت أيضاً على عرقلة نمو المصالح البريطانية الاستعمارية فيها ، واتفقت مع انجلترا في عام ١٨٧٥ على أن يكون النفوذ الفرنسي الاستعماري مساوياً للنفوذ الانجليزي الاستعماري في مصر .

---

(١) Rifaat, The awakening of modern Egypt, pp. 186-187.

(٢) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٣٠-٣٥.

وزاد اهتمام فرنسا بمصر عندما جاء الجمهوريون إلى الحكم في فرنسا في أواخر عام ١٨٧٧ • وبذل وادنجتون (Waddington) جهده لمنع احتلال انجلترا لهذه البلاد • وفي عام ١٨٨١/١٨٨٢ لعب جمبتا ، زعيم الجمهوريين الفرنسيين ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، دوراً خطيراً في المسألة المصرية • فلقد حرص تماماً على ألا يترك للحكومة الإنجليزية فرصة واحدة للتدخل وحدها في مصر : وعمل على الاشتراك مع الحكومة المصرية في الخطوات التي تتخذها نحو المصريين ، وكان جمبتا — وهو يهودي الأصل — يرى أيضا أن تأييد الحكم النيابي الديموقراطي في مصر يتعارض مع مصالح فرنسا الاستعمارية : وأقنع حكومة الأحرار في انجلترا بزعامة جلادستون (Gladstone) بالتعاون مع الحكومة الفرنسية في مصر لصيانة مركز الخديو والنفوذ الأوروبي •

وأظهر جمبتا كرهه للحركة الوطنية المصرية ودمغها «بالتعصب الإسلامي» و «بالاتجاهات العسكرية» و «بالأحلام الثورية »• واستغل جمبتا فرصة افتتاح مجلس النواب في مصر لتطبيق سياسته وأقنع الحكومة البريطانية بإرسال مذكرة مشتركة إلى مصر في ٨ يناير عام ١٨٨٢ •وقد جاء فيها : « إن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر، ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو •ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحاداً وثيقا لتتغلب

عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية » .(١)

وواجه المصريون المذكرة المشتركة بالسخط لاسيما عندما علموا بأن توفيق قد قبل المذكرة وكتب إلى قنصلي انجلترا وفرنسا يشكر حكومتيهما على ما تبديان من عطف نحوه . وإذا كان توفيق لم يعبأ بالرأي العام في مصر ، فإن المذكرة قد أضعفت مركزه أمام الشعب المصري . وشعر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة التي اتخذتها الدولتان ما كانت لتتخذ دون تدبير مقصود وأنها مقدمة لتطورات هامة . واجتمع قادة الثورة في وزارة الحربية لبحث الموقف ، وهناك انضم إليهم محمود سامي البارودي الذي بدد مخاوفهم وغضبهم ، وأسرع إلى مجلس الوزراء لكي يخبر زملاءه بالأثر الذي أحدثته المذكرة المشتركة على الضباط . فتوجه الوزراء برياسة شريف باشا إلى الخديو ، واتفق الجميع على ارسال مذكرة الى الباب العالي معربين عن رفضهم لها ، ولام أعضاء مجلس النواب الخديو الذي اعتقدوا أنه طلب من مالت (Malet) ، قنصل انجلترا العام في مصر ، أن يحصل من الحكومة الإنجليزية على هذا التصريح .

وعلى أية حال ، فقد أدرك المصريون ضرورة توحيد صفوفهم وأصبح اسم عرابي والزعماء العسكريين على كل لسان لاسيما وأن المذكرة المشتركة قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكري غير بعيد الاحتمال . وشجعت المذكرة المشتركة المصريين على تحدي المراقبة الثنائية وأصر أعضاء مجلس النواب على موقفهم بالنسبة لمسألة الميزانية . وفي ٢٦ يناير ١٨٨٢

(١) Gambetta à Sienkiewicz, 7 Janv. 1882, Documents diplomatiques français, 1er Série, IV, pp. 217-218.

طلب قنصلا انجلترا وفرنسا ـ بإيعاز من الرتيين الأوروبيين ـ ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية • ولما كان شريف يخشى تدخل الدولتين في مصر ، فقد أراد أن يرجىء مسألة حق المجلس في مناقشة الميزانيـة • ولكن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يوافقوا على هـذا الرأي ، وانفض العرابيون من حول شريف وعملوا على إقصائه عن الحكم • وإزاءمطالبة المدنيين والعسكريين بإسقاط وزارة شريف ، قدم الأخير استقالتـه في ٢ فبراير عام ١٨٨٢ وألف محمود سامي البارودي في ٤ فبراير عـام ١٨٨٢ وزارة الثورة ، وتقلد أ.ـ.ر وزارة الحربية فيها أحمد عرابي • ومما لاشك فيه أن سقوط وزار . ريف وإسناد الوزارة إلى البارودي يعد انتصاراً حاسماً للحزب العسكري ، وتحدياً سافراً للمراقبـة الثنائية والتدخـل الأجنبي •

وفي ٧ فبراير عام ١٨٨٢ أقرت حكومة الثورة « اللائحةالأساسية » أو الدستور متضمناً مبدأ مسئولية الوزارة أمـام مجلس النواب ، وحق المجلس في إقرار الميزانية • وفرح النواب والمصريون جميعا من مدنيـين وعسكريين لصدور الدستور ، ويتجلى ذلك في الحفلات العديـدة التي أقيمت غداة صـدور الدستور • وبقـدر ما فرح المصريون كان استياء الأجانب ، وحقدت الدولتان على وزارة الثورة وثارت ثائرتهما ووجهت صحفها المطاعن إليها وعمل كل من مالت وكلفن على تشويه الثورة لدى الحكومة البريطانية ولدى الرأي العام البريطاني • وظلت انجلترا تنتظر الفرصة المواتية للتـدخل حتى وقع حادث المؤامـرة الشركسية فاستغله الإنجليز أسوأ استغلال • ولقد كان لهذه المؤامرة الخطيرة أثر كبـير في تطور الأحداث بعد ذلك • وكان هدف المؤامرة التي اكتشفت خيوطها في ابريل عام ١٨٨٢ اغتيال الوزراء وكبار زعمـاء الحـزب الوطني وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة • وكـان المتآمرون من الأتراك

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية • فإرسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين • ومن ناحية أخرى هددت بقية المماليك الهاربين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر • وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان الفونج تحثه على طرد المماليك من ممتلكاته ، ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب • ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أحضرت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل • أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين • فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل على أعدائه في الخارج أيضاً) •

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهابية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش • وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في الوصول إلى مركز القوة • ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق التقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد • ومما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان • وقد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه، ولكن مماليك دنقلة هربوا قبل وصول الحملة ، وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان • وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فإن استياء السودانيين من الحكام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذبح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن أمكن القضاء على هذه الثورة • وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بستين عاماً ظلت الأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) •

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد • وكان محمد علي يحتاج في بادىء الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان • وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبيا على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا • وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنساوي • أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار • وقد جند فعلاً منهم ثلاثين ألفا في عام ١٨٢٣ وأرسلهم على الفور

(١) انظر :

P. M. Holt. A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

فريسينيه في ١٢ مايو القيام بمظاهرة بحرية هدفهــا إرهاب العسكريــين القائمين بشئون الحكم في مصر وإسقاط الوزارة ، ووافق جرانفل ــ وزير خارجية انجلترا ــ على هذا الاقتراح في الحال. وأبحرت السفن الإنجليزية الفرنسية إلى مصر ووصلت إلى الإسكندرية في ٢٠ مايو . ولكن هــذه الترتيبات التي اقترحها فريسينيه كانت وبيلة على فرنسا ، لأنها أخرجتها عن دائرة العمل الفعلي في الأزمة المصرية . وكذلك كانت آثارها وبيلة على مصر لأنها أدت إلى الاحتلال البريطاني لها في النهاية . وعلى أية حال حاول الباب العالي إقناع الدولتين بطريقة ودية بالعدول عن المظاهرة البحرية في مياه الإسكندرية دون جدوى .

وقد أدت هذه المظاهرة ــ من ناحيــة أخرى ــ إلى توثيق العلاقات بين السلطان وعرابي . وقد أحدث وصول السفن الحربية أثراً عميقا في مصر ، وعبر عرابي عن موقف المصريين من المظاهرات في رسالة بعث بهــا إلى بلنت وقال فيها : « إن كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لإرسال السفن الفرنسية والإنجليزية ، وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على أنه دليل على سوء نية الدولتين إزاء المصريين ، وعلى تدخلها في شئوننا دون حاجــة إلى ذلك أو أي سبب معقول . وفي الواقع أن المصريين قــد صمموا على عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتدخل في شئوننا الداخلية ، كما صمموا على المحافظة على المزايا التي أكدتها لهم المعاهــدات والدول ، وهم لن يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا مادام فيهما عرق ينبض بالحياة. وسيبذلون كل ما في وسعهم للسهر على المصالح الأوروبية وأرواح الرعايا الأوروبين وأملاكهم وشرفهم ، مادام هؤلاء الرعايا لايتعدون الحدود التي ألزمهم بها القانون . (١)

(١) Blunt. Secret history, pp. 279-280.

وجرت محاولات كثيرة بعد وصول السفن الحربية لإسقاط الوزارة الوطنية ، وفي النهاية قدم قنصلا انجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو ١٨٨٢ إلى البارودي إنذاراً في شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتي :

أولاً : إبعاد عرابي باشا مؤقتاً من مصر ، مع احتفاظه برتبه ومرتباته .

ثانياً : إرسال علي فهمي وعبد العال حلمي إلى داخل مصر ، مع احتفاظهما برتبهما ومرتباتهما .

ثالثاً : إستقالة الوزارة الحالية .

وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتي فرنسا وانجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى المحافظة على الوضع الراهن Status quo ، وأن يعيد للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذا الوضع الراهن المعمول به ؛ وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفي فستبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وستسهران على تنفيذ هذا العفو » .

وفي اليوم التالي (٢٦ مايو ١٨٨٢) رفضت الوزارة الوطنية المذكرة الثنائية على أساس أن المطالبة التي وردت بها تعتبر اعتداء على الفرمانات والمعاهدات الدولية التي حددت وضع مصر . ولكن الخديو خالف رأي وزارته وأعلن موافقته على الإنذار ، ولذلك استقال البارودي في نفس اليوم احتجاجا على ذلك ، وقال في كتاب إن قبول الخديو الإنذار فيه مساس بحقوق السلطان . ولم يتردد الخديو في قبول استقالة الوزارة مهما تكن النتائج ، فهو لم يعد يهمه إلا استعادة سلطته المطلقة ولو أدى ذلك إلى ضياع مصر . وظل الخديو يومين في حيرة ورفض شريف تأليف

الوزارة مادام العرابيون محتفظين بسيطرتهم ، وزاد الموقف خطراً إلى أن وصل إلى الخديو رسالة من كبار رجال الجيش والشرطة يقولون فيها إنه إذا لم يعد عرابي إلى منصبه في اثنتي عشرة ساعة ، فهم غير مسئولين عما تفضي إليه الحوادث . وطالب العرابيون بخلع الخديو توفيق ولكنهم لما تبينوا عدم موافقة بعض النواب والأعيان على ذلك اكتفوا بالتمسك بعرابي وزيراً للحربية . وفي اليوم التـالي (٢٨ مايو) استقبل الخديو وفداً مكونا من بطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجـار ورجوه أن يعيد عرابي إلى وزارة الحربية . ونتيجة لذلك لبى توفيق هذا الرجاء ، وبذلك فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلا ذريعا .

وتطورت الأحداث في مصر بسرعة ، وفي ٧ يونيه عام ١٨٨٢ ، وصل إلى الإسكندرية وفد من قبل السلطان عبد الحميد برياسة المشير درويش باشا . وقوبل الوفد في مدينتي الإسكندرية والقاهرة بمظاهرات عظيمـة كانت تهتف بسقوط الإنذار النهائي ، وكان يسميه الناس يومئذ اللائحة، وكان الهتاف الشعبي أن يقول أحد الناس « اللايحة اللايحة » فيرد الجميع قائلين « مرفوضة مرفوضة » . ولقد كانت أهداف درويش باشا متعـددة ومتناقضة في نفس الوقت ، فقد كان الهدف الحقيقي من إرسال البعثـة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدي في الواقع لتقرير سلطة الباب العالي ، بإلغاء مجلس النواب ، واستدعاء جنود عثمانيين إذا لزم الأمر إلى مصر ، ثم التخلص من العسكريين أي من عرابي وزملائه . وقد أخذ درويش يستقصي أسباب الخلاف بين عرابي والخديو ، ولم يقبل عرابي أن يصحبه إلى استانبول حين عرض عليه ذلك ، كما أنه رفض أن يتنازل له عما أخذه على عاتقه من حماية الأمن ، إلا إذا حصل منه علـى كتاب رسمي يخليه فيه من كل تبعة .

تزايد رواج الشائعات المقلقة وخصوصا في الإسكندرية بسبب وجود الأساطيل الأجنبية في مياهها ، فطلب الأجانب المقيمون بها من قناصلهم أن يأذنوا بالتسلح استعداداً لمواجهة الطوارىء . وتوترت الأعصاب . وحدث يوم ١١ يونيه عام ١٨٨٢ شجار بين أحد الوطنيين ويدعى السيد العجان وأحد المالطيين من رعايا الإنجليز بأحد أحياء الإسكندرية . ولم يلبث هذا الشجار أن تحول إلى مذبحة مروعة . وقد اتهم عرابي وأنصاره بتدبير هذه المذبحة ولكن لا دليل مادي يؤيد هذا الاتهام . وفي الواقع أن المذبحة قد أحزنت عرابي ورفاقه ، لأن اختلال الأمن في البلاد كان لا بد أن يسيء إليهم . ولذلك فإن مذبحة الإسكندرية كانت ضربة موجهة للحركة الوطنية في الصميم ، كما كانت حجة للخديو وأعوانه من الأجانب على فساد الأحوال الداخلية وتعرض أموال الأوروبيين وأرواحهم للخطر بسبب الحركة القومية التي ظل يصفها الإنجليز منذ قامت بالفوضى . ويقيم بعض الكتاب الدليل على اتهام الخديو توفيق وعمر لطفي محافظ الإسكندرية بتدبير المذبحة لأنه كان من مصلحتهما التخلص من عرابي مهما كان الثمن . (١) وقد ذكر في المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني في عام ١٨٨٣ حول مصر نبأ برقية من الخديو إلى عمر لطفي على جانب كبير من الخطر وهي : « لقد ضمن عرابي الأمن العام ونشر ذلك في الجرائد ، وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فإذا نجح في ضمانه ، فإن الدول سوف تثق به وسوف نفقد بذلك إعتبارنا ، يضاف إلى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الإسكندرية وأن عقول الناس في هياج وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأوروبيين وغيرهم ... والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابيا في ضمانه أم هل تخدمنا ؟ »

(١) Blunt, op. cit., pp. 497; A.M. Broadly, How we defended Arabi, p. 190.

حومة الموت قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران مدافعه ... وقد أدى الجميع واجبهم رجالا ونساء ، كبارا وصغارا ، ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم — وإنما كانت تثير الحماسة في نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع وهم في مواقعهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحملوا من آلام » . (١)

وفي مساء ١٢ يوليو انسحب الجيش من الإسكندرية وتحصن عرابي بجهة كفر الدوار . وعندما تأكد عرابي من انحياز توفيق إلى جانب الإنجليز ، أرسل تلغرافاً إلى المديريات والمحافظات يحذر الجميع من اتباع أوامره . كما دعا في خطابه إلى يعقوب سامي باشا ، وكيل وزارة الحربية بالقاهرة ، إلى عقد جمعية عمومية من العلماء والأعيان لكي تصدر قراراً في شأن الخديو ، وفيما يجب عمله لصالح الأمة . وفي ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، اجتمعت الجمعية العمومية وحضرها نحو أربعمائة عضو وفي مقدمتهم الأمراء الموجودون بالقاهرة وشيخ الإسلام وقاضي قضاة مصر والمفتي والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار ، وبعض كبار ملاك الأراضي . وبعد التشاور في الأمر ، قررت الجمعية استدعاء الوزراء إلى القاهرة وأوفدت لجنة من أعضائها للسفر إلى الإسكندرية لإبلاغ الوزراء قرار الجمعية . وعندما علم توفيق بهذا القرار أصدر أمره بعزل عرابي من وزارة الجهادية وعده وحده مسئولا عما يحدث لإصراره على الاستعداد للحرب ورفضه الحضور إلى الإسكندرية . وفي ٢٣ يوليو قررت الجمعية العمومية أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للإسكندرية ، ووجود الأسطول البريطاني في مياهها ، ونظراً للموقف الذي اتخذه عرابي لصد الأعداء ، يجب إبقاؤه في منصبه بصفته وزيراً للحربية والبحرية على أن يوكل إليه

(١) J. Ninet, Arabi-Pacha, p. 175.

أمر القيادة العامة للجيش المصري ، وأن يمنح مطلق السلطة في كل ما يتعلق بالعمليات الحربية ، وألا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه . وهكذا لم يحفل المصريون بأمر توفيق القاضي بعزل عرابي ، بل ازدادوا تمسكاً به والتفافاً حوله ، وأضاف الناس إلى لقب عرابي لقباً جديداً هو « حامي حمى الديار المصرية » . ويعتبر هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية أصدق دليل للرد على الذين يدعون أن الثورة العرابية ما كانت إلا فتنة عسكرية لم تؤيدها الأمة المصرية .

وبعد هذا التأييد المطلق من جانب المصريين أصدر عرابي أمراً يستدعي إلى كفر الدوار خمس الذكور في كل مديرية ، كما استدعى قدماء المحاربين وأمر بإعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ، وعين البارودي قائداً للقوات المرابطة قرب قناة السويس . كما عين محمود فهمي رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصري ، وكان من أكفأ رجال الهندسة الحربية في مصر . وقد قام محمود فهمي بسد ترعة المحمودية بالقرب من كنج عثمان ووضع المدافع على السد لحمايته ، كما أنه وضع في خطته سد ترعة الإسماعيلية لمنع المياه العذبة عن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد عند اللزوم ، وسد قناة السويس نفسها لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية للإنجليز . واشتركت الأمة المصرية بأكملها في النضال ضد الإنجليز ، وجاءت على اختلاف مذاهبها ونحلها — كما روى عرابي « بالمال والغلال ، والدواب والفاكهة والخضروات ، حتى حطب الحريق وذلك فضلاً عما أمدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالي من تبرع بنصف ما يملكه من الغلال والمواشي ومنهم من خرج عن جميع مقتضياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه » .

وعندما تحصن عرابي عند كفر الدوار ، تحول الإنجليز الذين كانوا

قد احتلوا الإسكندرية في ١٣ يوليو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهي المنطقة التي تركها عرابي مكشوفة اعتماداً على تعهد فرديناند ديليسبس له بالمحافظة على حيدة القناة وهو التعهد الذي أقنع عرابي بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم • ولكن الإنجليز سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات ديليسبس ، واحتلوا السويس بأمر من الخديو دون مقاومة في أوائل أغسطس عام ١٨٨٢ • وفي ١٣ سبتمبر هزموا جيش عرابي في معركة التل الكبير • وفي ١٥ سبتمبر احتلوا القاهرة ، فكانت بداية الاحتلال البريطاني لمصر • واستدعى الجنرال دروري لو (Drury Lowe) قائد خيالة الإنجليز عرابي وطلبة عصمت لمقابلته في ثكنات العباسية ، وسأل عرابياً « هل يقبلون أن يكونوا أسرى حرب لجلالة الملكة ؟ فقال عرابي لو أن عندنا من القوى الحربية ما يمكننا به إطالة زمن القتال والمدافعة عن البلاد لما قبلنا ذلك » ، فأمر لو (Lowe) باعتقالهما •

وفي ٢٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ ، دخل توفيق القاهرة وبصحبته رئيس وزرائه محمد شريف باشا (الذي كان قد شكل الوزارة الجديدة في ٢٠ أغسطس خلفاً لوزارة إسماعيل راغب باشا) وولزلي (Sir Garrnet Wolseley) ، قائد جيش الاحتلال ، ودوق كنوت (Connaught) ، ابن ملكة انجلترا ، وإدوارد مالت ومحمد سلطان باشا • وأقام توفيق في ٣ أكتوبر مأدبة كبرى وحفلاً ساهراً في سراي الجيزة تكريما للضباط والقواد الإنجليز ، وأنعم على ستين منهم بالأوسمة المختلفة ، كما أنعم على محمد سلطان بالنيشان المجيدي ومنحه عشرة آلاف جنيه نظير خياناته للعرابيين • وبدأ توفيق بالغاء الجيش المصري جملة بحجة أنه انضم إلى العصاة ، وكان هذا توطئة لمحاكمة قواده وضباطه إلا من انحاز أثناء الحرب إلى الخديو • وصدر أمر من توفيق بتشكيل محكمة عسكرية على رأسها

محمد رءوف باشا من أنصار الخديو ، كان الأعضاء إلا واحدا من أصل شركسي ومن الناقمين على عرابي • وانتهت محاكمة عرابي – وكانت من المهازل الكبرى – بنفيه مع زملائه إلى جزيرة سيلان وتجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين ومصادرة جميع ممتلكاتهم • واستقر توفيق في حكم مصر وأرسل إلى جلادستون شاكراً الحكومة الإنجليزية « باسمه وباسم الشعب المصري » ، على إعادة النظام في مصر ومعبراً عن أمله في أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة في ظل نصيحة انجلترا وتوجيهاتها •

وظل عرابي بالمنفى حتى سمحت له الحكومة الإنجليزية بالعودة إلى مصر • فعاد إليها في عام ١٩٠١ وعكف على كتابة مذكراته عن الثورة ، وفرغ من كتابتها في عام ١٩١٠ • وقد اختتم عرابي مذكراته بقوله : فعلى الناشئة المصرية أن تجد وتجتهد وتعمل ليلا ونهاراً على استرداد مجدها واستقلالها وحريتها المطلوبة منها ومطالبة الإنجليز بالجلاء حتى ينكشف عنها البلاء ••• ثم أناشدهم أن يقووا أواصر الإخاء بين أبناء وطنهم ويخرجوا ما في قلوبهم من غل وضغينة ويعملوا يداً واحدة ورجلاً واحداً لرفع شأن بلادهم •• هنالك يخرج الله أعداءكم ويولى عليكم خياركم والله على كل شيء قدير ••• » • ومهما كانت النتيجة التي آلت إليها الثورة العرابية ، فلقد سجل عرابي اسمه في تاريخ الكفاح القومي لمصر أول زعيم للحركة الوطنية المصرية ، وأول فلاح دعا إلى حرية بلاده وقام بثورة حقيقية ضد سوء الإدارة والحكومة • وهكذا كانت ثورة أحمد عرابي ثورة قومية على الرغم من باطل المبطلين ، ولم يستطع حتى كرومر نفسه أن ينكر قومية هذه الثورة فقد كتب في كتابه مصر الحديثة : « إن حركة عرابي أكثر من أن تكون مجرد فتنة عسكرية • لقد كان فيها إلى حد ما طبيعة الحركة القومية الحقيقية ، ولم تكن هذه الحركة موجهة كلها أو في جوهرها ضد الأوروبيين والتدخل الأوروبي في الشئون المصرية ولو أن النفور من

الأوروبيين والتجني عليهم كانا يسيطران على عقول قواد هذه الحركة ، إنما كانت هذه الحركة إلى مدى عظيم موجهة من المصريين ضد الحكم التركي » • (١)

وإذا حاولنا أن نتتبع العوامل التي أدت إلى فشل الثورة العرابية ، نجد أنها تتلخص في العوامل الآتية :

(أولا) التسابق الاستعماري للسيطرة على مصر :

قامت الثورة العرابية في وقت نما فيه الإمبريالزم (Imperialism) الأوروبي وبدأت الدول الاستعمارية كانجلترا ترى ضرورة تأييد مسند الخديوية والقضاء على الثورة لصيانة « الوضع » القائم الذي يكفل استمراره ـ في نظرها ـ ضمان مصالحها وكان من أهمها تأمين طريق مواصلاتها إلى الهند عبر قناة السويس • ولقد أخطأ زعماء الثورة عندما اعتقدوا أن صراعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، وتصوروا أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بتجريد الدول من أي مبرر للتدخل • ووجه الخطأ في هذا التصور هو أن المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن إلا ستاراً في الحقيقة يخفي وراءه صراعاً سياسياً بين إنجلترا وفرنسا خصوصاً على الإستئثار بالنفوذ في مصر •

ولقد كان هناك من الدلائل ما يشير إلى النوايا العدوانية لهاتين الدولتين عندما أرسلتا أسطوليهما إلى ميناء الإسكندرية في ١٩ مايو • واتبعت انجلترا الوسائل الدبلوماسية المختلفة التي كانت تبذل في مؤتمر الآستانة لحل الأزمة ، بل كانت هناك نية مبيتة لتعقيد الأزمة والتمهيد

---

(١) Cromer, Modern Egypt, vol. I, pp. 323-324.

للتدخل العسكري الإنجليزي • فلقد اهتمت الحكومة الإنجليزية منذ نوفمبر عام ١٨٨١ بجمع المعلومات الخاصة بالجيش المصري والتحصينات القائمة في البلاد • وقام سير جارنت وولزلي (Sir Garnet Wolseley) ــ الذي عين قائداً للحملة البريطانية فيما بعد ــ واللورد تشيلدرز بدراسة التقارير التي وصلت لندن بهذا الخصوص حتى يمكنها إعداد الحملة إذا ما اقتضت الظروف • وبدأت الاستعدادات العسكرية منذ شهر مايو عام ١٨٨٢ ، وقدم وولزلي إلى تشيلدرز في ٣ يوليو خطة حربية للزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذي كان من المحتمل أن يلقي فيه الإنجليز المقاومة من جانب المصريين • وهذه المسائل تكشف فعلاً عن نية بريطانيا المبيتة لتصفية الثورة العرابية ، فالتحصينات المصرية التي تذرعت بها للتدخل لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزي • وعلى ذلك كان التسابق الاستعماري على مصر من أهم الأمور التي ضيعت على الثورة العرابية فرصة النجاح وعملت على تصفيتها • ومن ناحية أخرى ، لم يفهم العرابيون الموقف الدولي على حقيقته إذ اعتقدوا أن فرنسا لن تسمح لإنجلترا بالتدخل المسلح بمفردها •

(ثانيا) تصدع الجبهة الداخلية :

كان التصدع والانقسام الذي حدث في الجبهة الداخلية من أهم العوامل ساعدت الإنجليز على التدخل لتصفية الثورة العرابية • وقد نتج هذا التصدع بسبب الخلاف الذي نشأ بين الزعماء العرابيين وأعضاء مجلس النواب من المدنيين حول موضوع خلع الخديو توفيق وإعلان الجمهورية • ودفع ذلك الاتجاه من جانب العرابيين وبعض الزعماء المدنيين من أمثال سلطان باشا ــ رئيس مجلس النواب ــ إلى طعن الثورة من الخلف فقام بتوزيع رسائل الخديو على كبار الضباط ، وأعلن توفيق في هذه الرسائل

أن الجيش الإنجليزي لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييداً لسلطته . واستعان الإنجليز بسلطان باشا على رشوة البدو الموجودين غربي القناة بين الإسماعيلية ورأس الوادي ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشاوي والوعود ، واتخذ الإنجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف على تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المهاجم أن يتعرف مسالكها . وعندما دخل الجنرال وولزلي القاهرة في ١٥ سبتمبر صحبه سلطان باشا نائباً عن الخديو ، وأصبح له نفوذ كبير في القاهرة إذ أمر بالقبض على من حامت حولهم الشبهات باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها . كما ذهب سلطان باشا في ٢٨ سبتمبر على رأس جماعة من الأعيان إلى وزارة الداخلية وطلبوا من رياض باشا ـ وزير الداخلية ـ أن يأذن لهم بتقديم بعض الهدايا إلى كل من الأميرال سيمور ، قائد الأسطول الإنجليزي الذي دمر الإسكندرية ، والجنرال وولزلي والجنرال دروري لو شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية . وفي نظير المساعدات والتأييد التام الذي لقيته انجلترا من سلطان باشا ، انعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذي خوله لقب سير . وهكذا أدى الانقسام في النهاية إلى تضعضع قوة المقاومة .

(ثالثا) خيانة رجال الجيش والبدو :

لعبت خيانة بعض رجال الجيش دوراً مهماً في تصفية الثورة العرابية، إذ رافق بعض الضباط الموالين للجيش الإنجليزي في زحفه من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعونة . وكان من أشهر الضباط الخونة الأميرالاي علي يوسف الشهير بخنفس ، قائد قلب الجيش المصري ، الذي اشتراه سلطان باشا بالمال ، فأطلع الإنجليز على الخطة التي وضعها عرابي للهجوم على مواقع الإنجليز في القصاصين وسلم وولزلي الرسم الذي

وضع لها . وكان يتقدم الجيش الإنجليزي أثناء زحفه على التل الكبير لفيف من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو لإرشاد الجيش الإنجليزي أثناء سيره في الصحراء . ومن بين الضباط الذين وقعوا تحت تأثير سلطان باشا أيضاً ، عبدالرحمن حسن ، قائد فرقة الاستطلاع السواري ، وراغب ناشد ، أحد ضباط مقدمة الجيش والأميرالاي حسن رأفت قائد الآلاي الثاني مدفعية ، والأميرالاي أحمد عبدالغفار ، قائد الآلاي الأول خيالة . ولو لم تحدث الخيانة لاستمرت مقاومة العرابيين طويلا ولما انتهى الموقف إلى ما انتهى إليه . ولهذا لم يكن من المصادفة أن أطلق الشعب المصري المثل القائل « الولس كسر عرابي » بعد الهزيمة .

(رابعا) الحرب النفسية وتأثر الوجدان الديني بفكرة الخلافة الإسلامية :

لم تتخذ الدولة العثمانية موقفاً واضحاً من الثورة ، إذ انتهزت قيام الثورة لاسترداد الامتيازات التي سبق لمصر الحصول عليها ، فتظاهرت أحياناً بتأييد الخديو ، وتارة أخرى بتأييد العرابيين حتى تستفيد من وراء هذه السياسة ، ولكن انجلترا وحدها هي التي استفادت من هذه السياسة الحمقاء ، إذ تخاذلت الدولة العثمانية في بادىء الأمر عن الاشتراك في مؤتمر الآستانة ، ثم تراجعت عن هذا الموقف واشتركت في المؤتمر وقبلت إرسال جيش عثماني إلى مصر ، ولكن بعد ضياع الفرصة إذ كانت انجلترا قد قصفت الإسكندرية بمدافعها . وفي أثناء المفاوضات التي دارت بين اللورد دفرن (Lord Dufferin) — سفير انجلترا في القسطنطينية — والحكومة العثمانية للاتفاق على موضوع إرسال الجيش العثماني إلى مصر ، ضغطت إنجلترا على السلطان لإعلان عصيان عرابي . فقد كان الجيش والوطنيون يعدون توفيقاً من الخونة لخروجه على خليفة المسلمين ، وكانوا يرون عرابي مدافعاً عن الخليفة ضد انجلترا المعتدية . وحملت انجلترا السلطان

عبد الحميد ، الذي أنعم على عرابي بالأمس بالوسام المجيدي الأكبر ،على طعن عرابي طعنة قاتلة بذلك القرار ، وقد نشر بجريدة الجوائب التركيـة (وكانت تصدر باستانبول باللغة العربية) في ٦ سبتمبر .

وأحضر الإنجليز آلاف النسخ من هذه الجريدة إلى مصر ، وأخـذ أعوان سلطان باشا وعمر لطفي باشا يوزعونها سراً في صفوف الجيش وبين العمد ومشايخ البلاد والأعيان في الريف والمدن فانضم كثير منهم إلى معسكر الثورة المضادة بسرعة إثر ذلك أمثال « السيد الفقي » من المنوفية و« أحمد عبد الغفار » عمدة تلا . ونتيجة لهذا القرار ضعفت الروح المعنوية ضعفاً شديداً . وجاء في هذا الإعلان : « أن الدولة العليا السلطانيـة تعلن أن وكيلها بمصر هو حضرة فخامتلو دولتلو محمد توفيق باشا ، وأن أعمـال عرابي باشا كانت مخالفة لإرادة الدولة العلية .. وأن تصرف الدولة العلية السلطانية إلى عرابي باشا ورفقائه وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاة ويتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة » . وهذا يدل على أن الجهاد الوطني كان في جوهره جهاداً إسلامياً يدور في فلـك الولاء للسلطان وهو خليفة المسلمين ، أو هكذا تصوَّر النـاس . فظل عرابي يعتمد على مساعدة السلطان وتأييده ، حتى أعلن عصيانـه ، فكان لهذا الإعلان أسوأ الأثر كما يقول عرابي نفسه في مذكراته . (١)

(١) مذكرات عرابي ، جـ ٢/١٧-٢٠ .

الفصل الخامس

الحركة الوطنية من
الاحتلال الى الحماية

١ ـ سياسة الاحتلال البريطاني في مصر
٢ ـ عوامل ظهور الأحزاب السياسية
٣ ـ الأحزاب السياسية واتجاهاتها

١ ــ سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

دخلت انجلترا مصر حين لم يكن فيها قوة يعتد بها إذ ضعفت الخديوية المصرية وقضى على مجلس النواب المصري والمراقبة الثنائية . وادعت بريطانيا أنها جاءت لتخليص مصر من الفوضى وإصلاح حال الفلاح المصري وإدخال المدنية والحضارة الغربية إلى مصر ، ولكنها جاءت في الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحربية والاستراتيجية . ولم تفكر انجلترا في ضم مصر إلى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها لما قد ينتج عن ذلك من مشكلات دولية ومحلية ، ولكنها عملت على أن تكون وحدها صاحبة النفوذ الفعلي في مصر . ولقد وضع دفرن Dufferin ــ سفير انجلترا في القسطنطينية الذي أرسلته حكومته إلى مصر في ٣ نوفمبر عام ١٨٨٢ لتسوية المسألة المصرية ــ في اعتباره كل هذه المسائل . واشتملت التعليمات التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى اللورد دفرن على شيء من التناقض : ففي الوقت الذي تؤكد فيه رغبتها في تقصير مدة الاحتلال بقدر الإمكان ترى من اللازم ألا تضع عن كاهلها هذه المهمة حتى توفر الضمانات الكافية لإقرار السلام وتثبيت سلطة الخديو ، ولنمو قدرة المصريين على الحكم الذاتي ووفاء مصر بعهودها للدول الأوروبية . وحاول دفرن أن يحل المشاكل التي واجهته بطريقة تتفق مع مصالح انجلترا ، وأن يضع نظاماً مستقراً من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الإدارة والحكم ، ولم يكن هدف دفرن إقامة حكومة مسئولة أو بناء نظام برلماني حقيقي وإنما تمهيد الطريق لحكم انجلترا في ظل جيش الاحتلال . ولذلك رأى تصفية الثورة

بتكوين لجان تحقيق ومحاكم لهذا الغرض ، وإنشاء جيش جديد تحت قيادة انجليزية بحيث لا يضم العناصر التي سبق لها الاشتراك في الثورة ، واقترح دفرن كذلك إنشاء بوليس للمحافظة على النظام في الأقاليم تحت إشراف مفتش عام انجليزي وإلغاء المراقبة الثنائية ووضع الشئون المالية تحت إشراف مستشار مالي انجليزي لـه حق حضور جلسات مجلس الوزراء [1] .

أما من ناحية نظام الحكم ، فقد رأى ضرورة استمرار حكم الخديو وحق تعيين الوزراء على أن يأخذ بنصيحة المعتمد البريطاني في كل هذه المسائل وينفذها . كما رأى أن النظام النيابي الذي يناسب مصر هو إنشاء مجلسين نيابيين ، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية . ويتكون المجلس الأول من ثلاثين عضواً تعين الحكومة منهم أربعة عشر ، وتنتخب مجالس المديريات بقية الأعضاء . وقد عرف المجلس « بشورى القوانين » لأن أعضاءه لم يكن لهم الحق في إجازة أي قانون بل يبدون آراءهم فيما تعرضه الحكومة عليهم من مشروعات ، ولها الحق في أن تقبل رأي المجلس أو ترفضه ، كما لم يكن من حق هذا المجلس النظر في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي حددتها المعاهدات الدولية . أما الجمعية العمومية فتتكون من اثنين وثمانين عضواً ، ينتخب الأهالي منهم ستة وأربعين عضوا فقط والباقون هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون . وكان من اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فرأيهما كرأي مجلس الشورى استشاري محض . كان هذا إذن هو الدستور الذي وضعه اللورد دفرن ، ولكنه كان في حقيقته ــ كما وصفه أحد

(١) Marlowe, Anglo-Egyptian relations, pp. 132-133.

أعضاء مجلس العموم البريطاني « صورة كاذبة للحكم الدستوري ».(٢)

وهكذا انتقلت السلطة الفعلية في مصر بطريقة مستترة إلى ممثل انجلترا في مصر أو القنصل البريطاني (British Agent and Consul-General)، وإلى أعوانه من المستشارين الإنجليز الذين عينوا في الوزارات المختلفة . وأصبح من الضروري تعيين معتمد بريطاني بدلا من السير إدوارد مالت ، قنصل بريطانيا في مصر ، يقوم بتنفيذ الاقتراحات التي قدمها اللورد دفرن في تقريره . ولقد رأت الحكومة البريطانية أن إدوارد مالت لا يصلح للقيام بهذه المهمة لأنه كان بغيضاً إلى المصريين ، وكانت تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة . ولذلك عينت في ١١ سبتمبر ١٨٨٣ السير إفلن بيرنج Sir Evelyn Baring (١٨٤١ – ١٩١٧) – اللورد كرومر Cromer ، فيما بعد – معتمداً جديداً في مصر . وكان كرومر – الذي عهدت إليه الحكومة البريطانية بتنفيذ سياستها في مصر – أحد بناة الإمبراطورية البريطانية ، وقد استمد قوته من قوة شخصيته وثقة حكومته فيه وتأييدها له ، وكانت له مبادىء استعمارية وخطة سلكها في خدمة بلاده . وكان كرومر بالنسبة لدعاة الامبراطورية والإمبريالزم الرجل الذي أدى رسالة الحضارة الغربية خير أداء في مصر ، أما من وجهة النظر المصرية ، فقد كان كرومر ممثلا للاستعمار ومنفذاً لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة (١).

وعلى أية حال ، كانت المسألة المالية هي أول مشكلة واجهت كرومر عند تعيينه ، إذ كان يريد مواجهة النفقات التي استلزمتها الاضطرابات التي نشبت في السودان ، إلى جانب نفقات جيش الاحتلال والتعويضات التي

(١) Hansard, 1883, vol. 286/1310.
(٢) Owen, The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt, 1883-1907, Middle Eastern Affairs, 4, pp. 109-113.

طالب بها الأجانب بسبب حريق الإسكندرية ، والنتائج المترتبة على انتشار وباء الكوليرا وانخفاض منسوب النيل في عام ١٨٨٣ ، ورأى كرومر أنه لابد من المساس بقانون التصفية (Law of Liquidation) ـ الذي وضع في أوائل عهد توفيق ـ وذلك بأن تستولي الحكومة المصرية على ما خصص لصندوق الدين وتمتد إلى احتياطيه ، ولذلك دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولي في لندن في عام ١٨٨٥ لبحث الوسائل الواجب إتخاذها لتلافي إفلاس مصر والنظر في تعديل قانون التصفية ، وانتهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الدول السبع التي حضرت المؤتمر (وهي ألمانيا والنمسا وفرنسا ، وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية) في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ تهدف إلى تحسن مالية مصر ، وتوصلت انجلترا إلى ذلك باسترضائها ألمانيا وروسيا عن طريق اختيار عضوين ألماني وروسي في صندوق الدين ، ونتيجة لذلك تمكنت مصر من الحصول على قرض مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبرى وبفائدة قدرها ثلاثة في المائة .

وعملت قرارات مؤتمر لندن على تحسين أحوال مصر المالية ، فتم دفع تعويضات حريق الإسكندرية ، وسد عجز السنوات ما بين ١٨٨٢ و ١٨٨٥ ، وبقي لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه وجه لأعمال الري . وفي الواقع تقدم نظام الري في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩١٤ بسبب اتباع سياسة التخصص الاقتصادي التي فرضتها انجلترا على مصر ، وكانت هذه السياسة قائمة على تخصص مصر في الزراعة وبخاصة القطن ، فتتوفر بذلك المواد اللازمة للمصانع الإنجليزية ، وتصبح في نفس الوقت سوقاً رائجة للمنتجات الإنجليزية ، ويفسر ذلك اهتمام انجلترا بتحسين نظام الري ، فأصلحت القناطر الخيرية ، وأنشئت قناطر أسيوط

(١٩٠٢) وإسنا (١٩٠٩) وزفتى (١٩٠٣) ، وتم تشييد خزان أسوان فيما بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢ وأمكن بواسطته خزن المياه الكافية للري الصيفي. وأدى الاهتمام بالري إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية زيادة غير كبيرة من ٤٫٨١٠٫٠٠٠ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٤٫٩١٣٫٦٧٨ فدان في عام ١٨٨٩ ، ثم إلى ٥٫٤٩٥٫٨٠٠ فدان في عام ١٨٩٩و ٥٫٦٥٨٫٠٠٠ في عام ١٩١٣ . كما زادت مساحة المحصول بنسبة أكبر من زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، بسبب انتشار الري الدائم فازدادت مساحة المحصول من ٤٫٧٦٢٫١٧٨ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٧٫٠٣٢٫٧١١ فدان في عام ١٨٩٩ ثم إلى ٧٫٧١٢٫٤١٢ فدان في عام ١٩١٣ [1] . وانصرفت عناية الاحتلال كلها إلى زراعة القطن ليجعل مصر بلداً متخصصاً في انتاج هذا المحصول ، فازدادت مساحة أرض القطن من ٤٩٥٫٧٠٧ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ١٫٧٢٣٫٠٩٤ فدان في عام ١٩١٣ ، أي من ١١٫٥٪ من المساحة الكلية للحاصلات إلى ٢٢٫٤٪ [2] .

ومن ناحية أخرى ، تبنى الاحتلال الإنجليزي كذباً سياسة العطف على الفلاحين « أصحاب الجلابيب الزرقاء » حتى لا يظهر نوايا انجلترا الحقيقية. فلقد أدرك الاحتلال أن ازدياد ثروة الفلاح وانتعاش حالته سيؤديان بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، ولذلك خفف وطأة الضرائب وألغى الكرباج والسخرة [3] ، ودفعت هذه الأعمال الفلاحين إلى الاعتقاد بأن الاحتلال نصير « أصحاب الجلابيب الزرقاء » ، ولكن سرعان ما اكتشف الفلاح المصري أن الاحتلال لا يضمر له خيراً وذلك عندما وقعت حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ . وكانت سياسة التخصص الاقتصادي التي فرضها الاحتلال

(١) أحمد الحته : تاريخ مصر الإقتصادي ، ص ٦٠ — ٦٢ .
(٢) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٨٠ — ٢٨٣ .
(٣) Cromer, Modern Egypt, vol. II, chs. XLIX & L.

قد قضت بالفعل على كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي. فأهملت الصناعة ولم تتخذ التدابير الكفيلة برقيها ، بل ألغت الحكومة البعثات الصناعية إلى الخارج، وفرضت في أبريل عام ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنية في مصر ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجمركيـة التي كانت تحصل إذ ذاك عن الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية • وبالإضافة إلى سياسة فرض الضرائب على المصنوعات القطنية وغـيرها ، كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يؤثرون السلع البريطانية • ومن بين العوامل التي أدت إلى انهيار الصناعة أيضاً أن أصحاب رؤوس الأموال من المصريـين فضلوا استثمار مدخراتهم في استصلاح الأراضي وفي الزراعة ، وبخاصـة بعد استقرار قواعد الملكية التامة في الأراضي •وصور اللورد كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٥ تدهور الصناعة إذ كتب يقول : « إن المنسوجـات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً ••• » والنتيجة التي نخرج بها من هذا العرض الموجز هي أنه بانتقال السلطـة إلى يد الإنجليز تم توجيـه الاقتصاد المصري لخدمة المجتمع الغربي ، وظل المجتمع المصري محتفظـاً بطابعه الزراعي فترة غير قصيرة •

وفي مجال الإدارة ، حرص كرومر على حرمان المصريين من المشاركـة في إدارة شئون البلاد فقد جعل هذه الإدارة جهد المستطاع إدارة بريطانية• ولقد أثبتت هذه السياسة أن ما ذكـره اللورد دفرن في تقريره وهو أن الإنجليز كانوا يريدون « أن يحيـا المصريون حيـاتهم التي ألفوها وأن يديروا حكومتهم » كان مجرد كلام نظري فقط • فمن عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٦ ازداد عـدد الموظفين في الحكومـة المصرية من ١٩٣٤ موظف إلى ١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظف

إلى ١٢٥٢ موظف أي إلى نحو الضعف ، في حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف إلى ١٢٣٠٧ موظف أي بزيادة نحو ٥٠٪ فقط . وكان في عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف إنجليزي فقط ، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف في عام ١٩٠٦ . وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين ، إذ شغل الـ ١٣٠٠٠ موظف مصري وظائف سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف وما إلى ذلك ، في حين أسندت الوظائف الإدارية الكبرى إلى الأوروبيين وخاصة الإنجليز . ففي مصلحة السكك الحديدية مثلا وجد ٣٦ مراقباً يتقاضى الواحد منهم سنوياً ٩٠٠ جنيه فأكثر ، وشغل هذا المنصب من المصريين أربعة فقط ، وكان العدد الباقي من الأوروبيين . وكان في نفس المصلحة أيضاً ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم في الشهر ما بين ٢٦ جنيها و ٤٨ جنيها في الشهر منهم ٧٤ أوروبياً و١٩ مصرياً .

وواضح من هذه الأمثلة البسيطة أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف المهمة . وأخذت سياسة « نجلزة الإدارة المصرية » في التفاقم بعد أن اطمأن الاحتلال إلى مركزه الدولي منذ توقيع الاتفاق الودي (Entente Cordiale) في عام ١٩٠٤ ، إذ تضاعف بعد ذلك عدد الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية . ففي عام ١٩٠٦ كان هناك مستشار إنجليزي في نظارة الداخلية . أما نظارة المالية فكان المستشار المالي ووكيلاها ومراقب الضرائب بها من الإنجليز . وكان في وزارة الأشغال مستشار ووكيلان ومفتش عام للري . كما شغل الإنجليز أيضاً منصب وكيل نظارة الحربية وسردار الجيش المصري (قائد عام الجيش) . وشغلوا كذلك مناصب المستشار القضائي والمدعي العمومي والمفتش العام للنيابات في نظارة الحقانية . وبذلك سيطر الإنجليز من مستشارين ووكلاء

للنظارات ومديرين للمصالح على جميع النظارات عدا نظارة الخارجية لقلة أهميتها حيث لم يكن لمصر ، وهي ولاية عثمانية ، علاقات دبلوماسية رسمية مع الدول • وقام جورست (Gorst) ــ المعتمد البريطاني بعد كرومر ــ بفتح مكتب دائم في لندن لتوظيف الإنجليز في الحكومة المصرية •

ولم تؤد سياسة التعليم في عهد الاحتلال البريطاني إلى تخريج كفايات مهمة تسد حاجة البلاد ، فإهمال كرومر للتعليم كان من أهم مظاهر حكمه ومن مميزات إدارته كلها • ولقد وعد اللورد دفرن في تقريره المشهور بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الإنجليز حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء ، ولكن ما أعظم الفرق بين القول والعمل في معاملة الإنجليز للمصريين • ففي عام ١٨٨٨ بلغت الميزانية المخصصة للتعليم في مصر ٧٠٫٠٠٠ جنيه فقط في حين أن ما أنفقه إسماعيل على التعليم في وقت الأزمة المالية كان ٨٧٫٠٠٠ جنيه • ثم أخذت ميزانية التعليم تزداد بعد عام ١٨٩٠ ، فبلغت في عام ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأي العام المصري والبريطاني ٣٦٢٫٠٠٠ جنيه ، وبرغم ذلك فإن هذا المبلغ لا يكاد يبلغ في الحقيقة ٣٪ من مصروفات تلك السنة • وفي خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من عهد الاحتلال الإنجليزي بلغ مجموع الإيرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه أنفق منها على التعليم ٢٫٨٠١٫٠٠٠ جنيه فقط أي نحو ١٪ • [1] ومن الأمثلة الصارخة الدالة على عدم تشجيع الإنجليز للتعليم أنه لم يكن بمصر في عام ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية تنفق عليها الحكومة ، في حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة يتردد عليها ٩٩٫٠٠٠ تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الإرساليات وغيرها تضم ٤٨٫٠٠٠ تلميذ • [2] ولم يقتصر إهمال التعليم على عدد المدارس بل

(١) روثستين : تاريخ المسالة المصرية ، ص ٢٩٣ – ٢٩٦
(٢) Safran, Egypt in search of political community, p. 55.

إن المدارس تحولت إلى معامل تخرج موظفي الحكومة وأصبحت إلى حد بعيد أداة لنجلزة المصريين . ولم يكن في مصر كلها سوى ست مدارس عالية ، كان أشهر مايدرس بها علم الحقوق والهندسة . واستمر إرسال الطلبة في بعثات إلى الخارج ، ولكن الغالبية العظمى من هؤلاء الطلبة لم تذهب إلى فرنسا كما كان الحال من قبل ولم تدرس العلوم التي أوفدت من أجل دراستها إلى الخارج . ففي الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزي لمصر ذهب إلى فرنسا ٨٠٪ من مجموع المبعوثين ، كما درس ٩٦٪ منهم الموضوعات الفنية ؛ أما في عهد الاحتلال فقد أوفد ٧٥٪ من هؤلاء المبعوثين إلى انجلترا وانصرف ٦٥٪ منهم إلى دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية.(١)

ولما شعر كرومر في أواخر عهده بالاهتمام بالتعليم العالي والرغبة في إنشاء جامعة مصرية ، حاول القضاء على تلك الفكرة ونصح أصحابها بضرورة الانصراف إلى نشر التعليم بين الشعب لأن ذلك أنفع للبلاد من إنشاء الجامعة . وشرع كرومر فعلا في الاستكثار من الكتاتيب حتى يقف سيل التبرعات للجامعة وترتب على ذلك أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان في إمكانهم تلقي التعليم الفني والعالي بالسفر إلى الخارج . وبالإضافة إلى كل هذه المساوئ التي ارتكبها كرومر ، قام بإسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين . وشرع دوجلاس دنلوب (Douglas Dunlop) ـ الذي عينه كرومر مستشاراً للتعليم ـ في عام ١٨٩٠ في سياسة « النجلزة » فقصر التعليم في مصر على الأهداف التي ترمي إليها إنجلترا ، وعمل على زيادة عدد المدرسين الإنجليز في المدارس الإبتدائية وما فوقها وجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في المدارس . وهكذا ضمنت انجلترا تفوق اللغة الإنجليزية في دوائر الحكومة على حساب العربية .

(١) Safran, op. cit., pp. 55-56.

وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية بقوله مخاطباً كرومر :

بناديك قد أزريت بالعلم والحجا ... ولم تبق للعلم « لورد » معهدا
وأنك أخصبت البلاد [illegible] ... وأجدبت في مصر العقول تعمدا
قضيت على أم اللغات وإنه ... قضاء عليها او سبيل إلى الردى

ويتضح من هذا العرض أن سياسة الاحتلال قد تأثرت في تلك الفترة بثلاثة عوامل هي ربط التعليم بالحاجة إلى موظفين لدواوين الحكومة ، والتطور الاقتصادي في مصر ؛ ونمو الحركة الوطنية بين الطبقة المثقفة .

وإذا كان الاحتلال قد قام ببعض التغييرات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فإن هذه التغييرات لم تكن إلا تدعيما وإمتداداً لاتجاهات المجتمع والاقتصاد المصري التي كانت قد ظهرت في أواخر عصر إسماعيل . فعندما احتل البريطانيون مصر كانت قد تغيرت أسس البنيان الاقتصادي ، فقد تطور الاقتصاد المصري من النظام الإقطاعي إلى الاقتصاد القائم على الجهد الفردي ، وارتبط بالسوق العالمية نتيجة للتخصص في زراعة القطن وما تبع ذلك من نشاط في حركة التصدير ونمو في رأس المال وقيام مؤسسات قضائية وإدارية . وكانت مصر قبل الاحتلال البريطاني قد شهدت قيام الحكومة المركزية والإدارة الحديثة على النمط الغربي ، فتسرب إلى البلاد النظام الغربي للتعليم — على حساب النمط التقليدي الذي أصاب بعض التطور — وكان هدفه تزويد البلاد بالموظفين . كما ازداد تدفق الأجانب على مصر ، وتغلغلت الأساليب والعادات الغربية في المجتمع المصري ؛ وبخاصة في المدن . وعندئذ أخذت أسس التشكيل الاجتماعي تتضح ، ففي القمة كانت الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض

التركية ــ المصرية ، وفي القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف أو الـ(tiers état) التي برزت منها طبقة وسطى جديدة من أصحاب المهن والموظفين . وتوزع كبار رجال الدين وصغارهم بين هاتين الطبقتين .أما البورجوازيـة الصناعية والتجارية فإن احتكارات محمد على الصناعيـة والتجارية قد عرقلت نموها باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوروبيين . ولكن بعض الأعمال التي قام بها الاحتلال كانت مسئولة عن حدوث تغييرات كمية كبيرة ، فعن طريق الإدارة الجديدة التي أدخلهـا إلى مصر وإلغاء السخرة والضرب بالكرباج نقل الاحتلال ، طوعاً أو كرهاً ، إلى المصريـين المفهوم الخاص بأن السلطة خدمة إجتماعية وليست تسلطاً ، وأن الوظيفة خدمة عامة وليست إقطاعية ، وأن الناس متساوون بالفعل أمام القانون ، وأن حقوقهم هي التي تحدد سلطة الحكومـة وأن لم ينص على ذلـك دستور مكتوب .

أما بالنسبة للانتعاش الذي أصاب الأدب العـربي في مصـر في ظل الاحتلال فلم يكن مرتبطاً بالسياسة الإنجليزية ، وإن يكن الإنجليز قـد خلقوا ــ في حدود ضيقة جداً ــ بيئة تشجع على العمل الخلاق والفكـر الخلاق . ويجب أن نشير هنا إلى الخطى الواسعة التي خطتها مصر نحـو الامتزاج بالحضارة الأوروبية في أواخر عصر إسماعيل . ففي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذت طوائف لبنانية وسورية كثيرة من الذيـن تخرجوا من مدارس اليسوعيين والبعوث الدينية الأوروبية والأمريكيـة المختلفة تهاجر إلى مصر منذ عصر إسماعيل فراراً من اضطهاد العثمانيين أو سعياً وراء الرزق . ولم تلبث هذه الطوائف أن شاركت في حياتنا الأدبية عن طريق الصحافة مثل الأهرام وطـريق الكتب والمؤلفات والترجمات . واشتركوا معنا في نهضتنا الأدبية والثقافية ، وكانوا قد سبقونا إلى العناية بالآداب الغربية في بلادهم . وأخذ هؤلاء المهاجرون والمصريون جميعـاً

يعملون في حقل غربي جديد وهو ترجمة الآداب الأوروبية بمعناها الواسع . ولم تتأثر هذه الموهبة بالاحتلال [illegible] ترجم محمد عثمان جلال (١٨٢٩ ـ ١٨٩٨) وغيره من [illegible] الكثير من أعمال عمالقة الكتاب الغربيين من أمثال موليير (Molière) [illegible] (Saint Pierre) وراسين (Racine) ولا سيما كتابه (Alexandre le Grand) ، ولا فونتين (La Fontaine) . وكذلك ترجم بعض هؤلاء المهاجرين السوريين لشكسبير وغيره من الغربيين . [1] وقد توج هذا المجهود الخاص بترجمة روائع الأدب العالمي بالثمرة المنتظرة ، وهي ظهور أدب مصري إنساني يتمثل في إنتاج محمود سامي البارودي (١٨٤٠ ـ ١٩٠٤) وأحمد شوقي (١٨٦٨ ـ ١٩٣٢) وحافظ إبراهيم (١٨٧١ ـ ١٩٣٢) وإسماعيل صبري (١٨٥٤ ـ ١٩٢٣) وغيرهم . حقيقة أن الاهتمام بالتراث العربي قد ظهر في عصر إسماعيل ، ولكن خطا شعراء النهضة عندنا بشعرنا خطوات واسعة ، فاستأنفوا حياته القديمة الخصيبة ، وطوعوه ليؤدي حياتنا العامة أداء دقيقاً . وبذلك أخذت مصر نصيبها من التفوق والامتياز وتبوأت مكانة ممتازة في تاريخ الشعر العربي الحديث .

ولكن ظهر في مصر في مطلع القرن العشرين جيل جديد تثقف ثقافة عميقة بالآداب الإنجليزية وغيرها من الآداب الغربية واختلف عن الجيل السابق في فهم الشعر وتصوره . فأرادوا أن يكون الشعر قبل كل شيء تصويراً لعواطف إنسانية تزدحم بها النفس الشاعرة ، وتندفع على لسان الشاعر لحناً خالداً يصور صلته بالعالم والكون من حوله . [2] ومن رواد هذا الجيل عبد الرحمن شكري (١٨٨٦ ـ ١٩٥٨) ، وإبراهيم عبد القادر المازني (١٨٨٩ ـ ١٩٤٩) ، وعباس محمود العقاد (١٨٨٩ ـ ١٩٦٣) .

(١) شوقي ضيف : الأدب العربي المعاصر في مصر ، ص ٢٤ ـ ٣٦ .
(٢) المرجع السابق : ص ٤١ ـ ٤٦ .

وقد تخرج الأولان من مدرسة المعلمين العليا ، أما العقاد فلم يدرس دراسة منتظمة ، لكنه حقق لنفسه تثقفا أصيلاً بالإنجليزيــة وما أنتجته قرائح الشعراء والنقاد فيها . ولم يلبث الثلاثة أن ألفوا مدرسة شعرية رائعــة بثت روحاً جديداً في شعرنا الغنائي ودفعته قدماً نحو تطور واسع . ومهما كان الأمر يجب ألا ننسى أن التأثر بالرومانسية الأوروبية كان نتيجة لروح التشاؤم الشديد الذي سرى بين الشباب لأن المستعمر وأعوانه حالوا بينهم وبين حريتهم . فلقــد تفتحت أعينهم في أوائل هذا القرن علــى الاحتلال الإنجليزي البغيض الذي داس ثرى الوطن وأمجاده .

ومن بين العوامل التي ساعدت على انتعاش الأدب العربي في مصــر ذلك النضج الذي طرأ على بعض تلامذة جمال الدين الأفغاني ، ورجوع بعض أعضاء البعثات من أوروبا بعد أن تلقوا تعليماً عميقاً في الدراسات الانسانية ، وحملوا لنا زاداً من الحضارة الأوروبية . وكان من ثمرة هذه النهضة أن تأسست الجامعة المصرية وفتحت أبوابها في عام ١٩٠٨ ، وألقيت فيها محاضرات في الأدب والتــاريخ والفلسفة ، ألقاها أساتــذة مصريون وأوروبيون من المستشرقين . ويدل هذا بشكل واضح على أن مصر انتقلت في حياتها الفكرية نقلة كبيرة ، فهي لا تدرس العلم والأدب العربي لإنشاء جيش أو طبقة من موظفي الدواوين أو معلمي اللغات في المدارس كما كان الحال في عهد محمد علي ، وإنما تدرسهما من أجل أنفسهما ، ومن أجــل البحث الحر والمتعة بهذا البحث . وقد خلق كل ذلك جمهوراً لديه الفراغ والتعليم والرغبة في القراءة مما ساعده على اقتحام أسوار الحضارة والثقافة الأوروبيــة .

٢ – عوامل ظهور الأحزاب السياسية

انتهت الثورة العرابية بسجن زعمائها وتشريدهم ، وخمدت الحركة الوطنية طوال عهد توفيق بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التي ارتمى في أحضانها ودان لها بكيانه . واستبد اللورد كرومر بمصر وأنكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال الإنجليزي كان منجاة لها وإصلاحاً لحالتها وحلاً حاسماً لمشكلتها . ولكن انجلترا ما كانت تعتمد في احتلالها لمصر على حق شرعي أو قانوني ، إذ كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية . وعرضت الحكومة العثمانية في أواخر أكتوبر عام ١٨٨٢ الدخول في مفاوضات مع انجلترا بشأن جلائها عن مصر . ولم تهتم انجلترا بطلب الدولة العثمانية ، ولكنها وجدت في النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها في الشرق الأوسط . ولذلك قررت إيفاد سير هنري درمند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) في بعثة إلى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكومة العثمانية على أساس تحديد موعد الجلاء في سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع الدولة العثمانية في ظروف معينة تحدد . واستغرقت مهمة البعثة المدة من أغسطس عام ١٨٨٥ إلى يوليو عام ١٨٨٧ ، وتوصل السير درمند ولف إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧ ، ولكن عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان لأن انجلترا لم تعين في هذه الاتفاقية تاريخاً فعلياً قريباً للجلاء عن مصر . وأبلغتا السلطان أنه إذا وافق

على شروط السير هنري درمند ولف فإنهما تصبحان في حل من احتـلال أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية فتحتل فرنسا سورية ، وتحتـل روسيا أرمينيا . وتحت تأثير هذه المعارضة القوية رفض السلطان التصديق على الإتفاقية ، وبذلك لم تعد انجلترا تفكر إطلاقاً في احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها في المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال في مصر . ومما ساعدها أيضاً على التمادي في هذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء .

وهكذا ضعفت فكرة الجلاء عن مصر فعلا بعد عام ١٨٨٧ بسبب زيادة المصالح البريطانيـة في البـلاد ، وأصبحت قناة السويس « مصلحـة امبراطورية » ، وزادت مصالح انجلترا التجارية والقطنية في مصر . كما زادت أهمية مصر في نظر انجلترا حين فكرت الحكومة البريطانية جديا في استرجاع السودان لمصـر . وفي الحقيقـة كان اتفـاق الحكـم الثنائي (Anglo-Egyptian Convention) الذي أبرمته انجلترا مع مصر في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله بحيث لم يمكن أن تتزحزح عن مكانها مادام هذا الاتفاق معمولا بـه باعتباره نظاماً أساسياً للوضع السياسي في السودان ، ولذلك فإن إنهاءه باتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، واقتلاع السيطرة الأجنبية من وادي النيل . وعلى الرغم من ذلك ظل مركز انجلترا في مصر مزعزعاً لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، كما أنها لقيت معارضة قوية من جانب الشعب المصري والدول الأوروبيـة وخصوصاً فرنسا . ونتيجة لذلك رأت انجلترا أن من الضروري أن تصلح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في مصر ، وجعلت مفتاح ذلك مسألـة مراكش . ووقعت انجلترا معهـا في ٨ أبريل عام ١٩٠٤ الاتفـاق الودي (Entente Cordiale) الذي حصلت به على اعتراف فرنسا بمركزها

الفعلي في مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير . وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال البريطاني أقدامه في مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك مايحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية . ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت انجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية .

وعلى أية حال فرضت انجلترا على مصر في الفترة مابين عامي ١٨٨٢ و ١٩١٤ حماية مقنعة (veiled protectorate) ، ففي حين ظلت السلطة الشرعية في البلاد في أيدي الخديو ومجلس النظار ، تركزت السلطة الفعلية في يد اللورد كرومر الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٠٧ . ولكن إذا كانت الحركة الوطنية قد همدت في السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال ، فإن الوضع قد تغير بعد اعتلاء عباس حلمي الثاني كرسي الخديوية عقب وفاة أبيه في ٧ يناير عام ١٨٩٢ . وكان عباس الثاني شاباً طموحاً لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره عندما استدعى من النمسا حيث كان يتعلم في الترزيانوم (Theresianum) ـ أي مدرسة الأمراء وكان عباس شديد الإعجاب بجده إسماعيل وكان يحتقر والده لضعفه واستسلامه . وساءه عندما عاد إلى مصر أن رأي الإنجليز قد فرضوا سيطرتهم على وزارات الحكومة ومصالحها ، فاعتزم وضع حد لهذا التدخل غير المشروع . ولقد شجعه مستشاروه على استرداد حقوقه باعتبار أن فرنسا ـ ومن ورائها روسيا ـ تستندان استقلال مصر الذاتي . وقام عباس بتغيير الحاشية التي أحاطت بوالده وتودد إلى المصريين الذين أحبوه واستبشروا به خيراً لدرجة أن كرومر اعتقد أن المبادىء العرابية قد عادت إلى الظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية ، وأن الحالة قد أصبحت كثيرة الشبه بما كانت عليه عند بدء ثورة ١٨٨١/١٨٨٢ . وفي الواقع كان عباس جزئياً

راسخ الأمل ، « مصريا بحتا » كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول.(١) وعندما حاول الخديو القضاء على سيطرة الاحتلال اصطدم بكرومر الذي قرر أن يلقنه درساً يفهمه حقيقة الموقف في مصر .

بدأ عباس مقاومة الاحتلال فأقال وزارة مصطفى فهمي في يناير عام ١٨٩٣، وكانت وزارة موالية وخاضعة للنفوذ الإنجليزي وتحظى بثقة كرومر وتأييده. ولذلك كانت إقالة الوزارة هي أول دور من أدوار ذلك النزاع الخطير ، إذ احتج كرومر بشدة على مسلك الخديو ولم يعترف بوزارة حسين فخري باشا (١٨٤٣ – ١٩٢٠) التي عينها عباس مكان الوزارة المقالة . وأيدت الحكومة البريطانية كرومر فاضطر عباس إلى التراجع والموافقة على اقتراح كرومر بتولية رياض باشا على رأس وزارة جديدة ، وبالإضافة إلى ذلك استصدر كرومر نصيحة من الحكومة البريطانية لعباس بألا يجري تعديلا وزاريا دون استشارة المعتمد البريطاني . ولقد أثار موقف عباس هذا عطف الشعب والتفافه حوله ، ولكن السياسي العجوز تصيد فرصة أخرى لتوجيه لطمة قوية إلى عباس عندما احتك الخديو بكتشنر – سردار الجيش وقتذاك – فبادر كرومر إلى الاتصال برياض باشا يطلب تقديم اعتذار رسمي من الخديو عباس ينشر في الصحيفة الرسمية ويهدد بخلعه، ولم يجد عباس بدأ من الاعتذار لأنه وجد نفسه « وحيداً للمرة الثانية »، ولكن هذه الحادثة كانت ضربة قاضية لنفوذ عباس في الجيش . ولقد انتهى الأمر في الجيش إلى ما توقعته صحيفة الأهرام في تعليقها على الحادث حين قالت : « إن الضباط والعساكر المصريين سينتهي بهم الأمر إلى أن لا يعرفوا رئيساً عسكريا سوى كتشنر باشا ، ولا رئيساً سياسياً سوى اللورد كرومر » .(٢)

---

(١) كرومر : عباس الثاني ، ص ٢١ ، ٢٨ .
(٢) محمد حسين : الإتجاهات الوطنية ، جـ١/١٦١ – ١٦٢ .

ووجد الخديو نفسه وحيداً أمام كرومر لاسيما وأن قنصلي فرنسا وروسيا اللذين كانا يشجعانه على مقاومة الإنجليز قد تخليا عنه ، ولكن لم يكن من خصال عباس الشاب الاستسلام للهزائم . وحاول عباس الاحتماء بالدولة العثمانية والسلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر من الإنجليز، فارتمى بين أحضان السلطان عبد الحميد كما يرتمي الطفل بين يدي أبيه طلباً للحماية من كلب ضار . ولكنه لم يلق من السلطان سوى النصائح والتشجيع على مقاومة الاحتلال لأن السلطان نفسه كان عاجزاً عن مقاومة الدول الأوروبية والتخلص من نفوذها . وكتب سفير بريطانيا في استانبول في هذا الشأن يقول : « إن السلطان نصح للخديوي بطريقة أبوية أن يفوض أمره إلى الله ، ويرضى بما قسم له ، ويثق بفعل الزمن ، محافظاً دائماً على العلاقات الحسنة مع الانكليز » .

أما في داخل مصر فلم يدع عباس حلمي فرصة للاتصال بالشعب إلا اقتنصها ، ولذلك مدحه الشعراء ومجدوا فيه وطنيته الصادقة وكانت شيئاً جديداً من جانب أسرة محمد علي التي عاملت المصريين من قبل بكثير من الترفع والاحتقار . ولقد دفع الشعراء إلى مدحه خلال الفترة الأولى من حياته شعور وطني خالص . وحاول عبدالله النديم أن يجمع المصريين حوله عن طريق صحيفته « الأستاذ » ، واستأنف جهاده الذي بدأه مع عرابي برغم ماذاق في سني اختفائه العشر من آلام . ووجد عباس في مصطفى كامل (١٨٧٤ — ١٩٠٨) الزعيم الوطني الشاب الذي استطاع في حداثة سنه أن يحمل علم الجهاد منذ عام ١٨٩٠ عندما كان طالباً بالمدرسة الثانوية . وقد تلقى مصطفى كامل دروسه الأولى في الوطنية وفي السياسة على يد عبدالله النديم منذ عودته من منفاه ، وعرف منه كثيراً من أسرار الثورة العرابية ودسائس السياسة الإنجليزية ، وحاول قدر استطاعته أن يجمل بين الشعب والقصر قوة واحدة تواجه الاستعمار . وجاهر مصطفى كامل

في أول حديث له نشر في جريدة الأهرام في ٢٨ يناير عام ١٨٩٥ بالمطالبة بالجلاء . وهكذا كان عباس محور الحياة السياسية والوطنية في ذلك الوقت . وسعى للاستناد على المثقفين في نضاله لأن طبقة كبار ملاك الأراضي من المصريين قد ترددت بين الولاء للخديوية أو الاحتلال الذي حاول في سياسته الداخلية كسبهم بجانبه بأن عين منهم نوابا في الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . واتفق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية ممن بلغوا التعليم العالي في مصر والخارج .

وفي ذلك الوقت أيضاً كان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح القومية في أوروبا وآسيا وفي الدولة العثمانية بوجه خاص أثر كبير على مصر التي تملك ناصية الشرق والغرب . وميز الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور القوميات المتوثبة في ألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان والصين ، ومن ثم تأثرت مصر بهذا التيار إذ لم يكن من المعقول أن تعيش عن العالم بمعزل أو أن تتنسى مجدها القديم أو استقلالها . ولم يكن الحكم البريطاني مهما تشدق الاستعماريون بقوته ونزاهته سوى حكم أجنبي دكتاتوري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمثل أماني الشعب المصري أو يعمل على تحقيقها . حقيقة أن سلطات الاحتلال في مصر قد اكتسبت إلى جانبها العمد والمشايخ وكبار الملاك الزراعيين وبعض العناصر الأخرى ولكنها فشلت في اجتذاب رجال الطبقة الوسطى من سكان المدن المثقفين والبورجوازيين الذين لم يمتلكوا أرضا ولم يتأثروا بسياسة الاحتلال الزراعية . وعلى ذلك لم يمت الشعور القومي في مصر بل قام شبان الجيل الجديد أو الطليعة المثقفة الناشئة من المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين والمعلمين وغيرهم ينادون بحقوقهم السياسية . فكانوا يتوقون إلى أن يلعبوا دورهم في الحياة السياسية ،

ويحملون الأوتوقراطية الخديوية مسئولية الكوارث التي حلت بمصر ويتجهون إلى تحديد السلطة الخديوية باعتبار ذلك وسيلة للتخلص من التدخل الأجنبي . ولقد تأثر هذا الجيل من المثقفين تأثراً كبيراً بالاتجاهات الغربية واختلف عن أولئك الذين تتلمذوا في الأزهر وتأثروا بالبيئة الدينية التي كان لها وزن كبير خلال الثورة العرابية . وحدث تصادم بين الفكر التقليدي والفكر المتأثر بالغرب، وانعكس ذلك في برامج الأحزاب السياسية التي ظهرت في مصر فيما بين عامي ١٨٩٧ و ١٩١٤ .

تزعم مصطفى كامل إذن الحركة الوطنية بعد الاحتلال ، وذكر المصريين بماضيهم وبجلال تاريخهم ، وخصص كل جهوده لإثارة عواطف الوطنية وتمجيدها . وكانت نشأة مصطفى كامل تختلف عن نشأة أحمد عرابي وغيره من زعماء الثورة العرابية ، فهو لم يتلق تعليمه في الأزهر بل تلقاه في المدارس الأميرية ثم أكمله في فرنسا لأن عباساً اصطفاه وأوفده في هذه البعثة . وفي فرنسا تعرف مصطفى كامل بفرنسيين كبيرين من أعداء السياسة البريطانية هما السيدة جولييت آدم Mme Juliette Adam (١٨٣٦ — ١٩٣٦) أعظم شخصيات فرنسا في عالم الوطنية والسياسة والأدب، والمسيو فرنسوا دلونكل (François Deloncle) (١) الزعيم السياسي وعضو البرلمان الفرنسي . وقد زار مصطفى كامل مجلس النواب الفرنسي في عام ١٨٩٥ وقدم إليه عريضة تطالب حكومة فرنسا بالعمل لاستقلال مصر : « جاءت الأمة المصرية تستغيث بهذه الأمة الكريمة ، فرنسا التي حررت عدة من الأمم ، فهل تجاب إلى استغاثتها وتضرعها ويجمل بفرنسا أن تؤيد بهذا العمل الجليل مكانتها في العالم الإسلامي والثقة بها ؟ ... فلتحي فرنسا محررة الأمم » ...(٢)

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٥٠ - ٥٢ .

وعلى الرغم من أن مصطفى كامل قد سلم بالمفهوم الليبرالي للوطنية، فإنه كان ممن ورثوا الفكر السياسي لدى جمال الدين الأفغاني : فكان قوي العقيدة الدينية ورأى « أن الدين والوطنية توأمان متلازمان ، وأن الرجل الذي يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حباً صادقاً ويفديه بروحه وما تملك يداه » .[1] ولقد آمن مصطفى كامل بأن لمصر كيانا مستقلا ولكنه أيد النفوذ العثماني في مصر ، إذ اعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لمناوأة الاستعمار . وقد أجاب الأميرالاي بارنج Baring (شقيق اللورد كرومر) عندما قابله في لندن عام ١٨٩٥ وسأله عن جنسيته بقوله «مصري عثماني » ، وأضاف قائلا عندما تعجب بارنج لجمعه بين الجنسيتين بقوله: « ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العلية » . وقال مصطفى كامل كذلك في خطبة له في الإسكندرية عام ١٨٩٧ : « إن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هي مظاهرة قوية ضد الاحتلال الإنجليزي ، وإشتراك أفراد الأمة على إختلافهم في الاكتتاب للجيش العثماني هو اقتراع عام ضد الإنجليز في مصر » .[2] ولما كان مصطفى كامل يعتمد في مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتي على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية في مصر ، فإنه كان من الطبيعي أن يؤيد حركة « الجامعة الإسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وكتب مصطفى كامل في عام ١٨٩٨ كتابا بعنوان « المسألة الشرقية » دافع فيه عن الدولة العثمانية دفاعاً مجيداً وأكد ضرورة المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية قائلا : « إن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري ، وأن في بقاء سلطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق »[3] . ويختم مصطفى كامل الفصل

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، ٤٢٢ — ٤٢٣ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٩٩ ، ٣٤٦ — ٣٥٤ .
(٣) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، ص ١٣ .

الأول من كتابه بالدعوة إلى الالتفاف حول الراية العثمانية بقوله : « أم
واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة انكلترا للدولة العلية فبين لا ينكر
إلا الخونة والخوارج والدخلاء . فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميعـ
حول راية السلطنة السنية ، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ولو
تفانى الكثيرون منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهر
سادة لا عبيداً وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلافة
الإسلامية المقدسة ، وأن يعززوها بالأموال والأرواح ففي حفظها حفظ
كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية ». [1]
ولقد أنعم عليه السلطان في عام ١٨٩٩ برتبة « المتمايز » فصار مصطفى بك
كامل ، وفي عام ١٩٠٤ منحه السلطان رتبة الباشوية .

حقيقة ، دعا مصطفى كامل إلى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانية
واعتنق أفكار حركة الجامعة الإسلامية ، ولكنه بلا منازع كان أول مصري
اكتمل لديه الوعي القومي فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعوراً لا تردد فيه
فكان مصطفى كامل هو أول من هتف بعبارة « تحيا مصر » ، وكان دائم
الاستعمال للتعبيرات القومية المصرية الواضحة في خطبه وبياناته . ولقد
تجلى إيمانه بمصر في رسالته الأولى التي بعث بها الى الأديبة والمؤرخة
مدام جوليت آدم ، ولم يكن يومها قد تعرف عليها ، إذ قال : « إن لي
آمالا كباراً ، فإني أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة . هم يقولون
إن وطني لا وجود له . وأنا أقول يا سيدتي إنه موجود . وأشعر بوجوده
بما آنس له في نفسي من الحب الشديد ... » ورد مصطفى كامل على
رحالة ألماني زعم أن الحركة الوطنية غريبة عن مصر ، برسالة جاءت فيها
الفقرة التالية : « إن المصريين القائمين بالدعوة الوطنية العاملين ضد الاحتلال

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

الإنجليزي الساعين في سبيل تحرير وطنهم مصريون من سلالة المصريين الحقيقيين وأغلبهم أبناء الفلاحين أما أنا فأفخر وأتشرف بأني ابن ضابط شهم آباؤه فلاحون مصريون يظهر إذن جلياً أننا لسنا من تلك الفئة الغريبة الأصل عن الفلاحين ولسنا كذلك بظالمة الفلاحين في الماضي لأنهم إما اخوتنا أو آباؤنا ... » . وقد دعا مصطفى كامل إلى هذه الأفكار في جريدة « اللواء » التي صدر العدد الأول منها في ٢ يناير عام ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو عباس على إصدارها . وكانت « اللواء » بمثابة مدرسة علمت المصريين حقوقهم وواجباتهم وبصرتهم بحقائق بلادهم ومساوىء الاحتلال وحثتهم على الجهاد في سبيل الاستقلال . وبالإضافة إلى النواحي السياسية اهتمت اللواء أيضاً بالمسائل الاقتصادية والأدبية والعلمية .

ولقد بدأ مصطفى كامل فترة جديدة من كفاحنا القومي تختلف في تفاصيلها عن الفترة السابقة : ففي حين اعتمدت الثورة العرابية على قواها المحلية وحدها ، استندت حركة مصطفى كامل في البداية إلى كل من الخديو وفرنسا والدولة العثمانية . وكان الاستقلال الذي طالب به مصطفى كامل هو استقلال مصر الذاتي كما تقرر في معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ ، فنفر بعض المصريين إذ رأوا في هذه الدعوة استبدالا لتبعية بأخرى . ولكن فهم مصطفى كامل الظروف الدولية هو الذي دفعه إلى الاتجاه نحو الدولة العثمانية ، إذ أنه أيقن أن انقطاع العلائق يؤدي إلى سقوط مصر في يد الإنجليز . ومن ثم رأى مصطفى كامل أن جلاء انجلترا عن مصر هو الرمز للاستقلال ، أما السيادة العثمانية فإن التخلص منها من أيسر الأمور بعد التخلص من الاحتلال . كما دفعه هذا الفهم الظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية أيضاً إلى اللجوء إلى الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا لإكراه انجلترا على الجلاء عن مصر . وكانت الصفة الدولية للقضية المصرية تستند من الناحية القانونية إلى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، والفرمانات المؤكدة

لهذه المعاهدة ، إلى جانب الفرمانات التي أصدرتها الحكومة العثماني عهد الخديو إسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديويه . ولك مصطفى كامل لم يلبث أن خاب أمله في فرنسا ، وصدمت الحركة الو صدمتين : الصدمة الأولى بعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ الذي دل على فرنسا لا تنوي معارضة انجلترا في احتلال مصر ، والصدمة الثانية بعد الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ . وبذلك ضعف أمل مصطفى كامل في تسد أوروبا لإنقاذ مصر وانهار ركن من أهم أركان سياسته ، وكتب إلى جوليت آدم في ١٠ مايو ١٩٠٤ يقول : « إن مواطني يكرهون اليوم فرنسا أك من انجلترا نفسها ... إن موقفي الشخصي يعد من أصعب المواق وأخطرها ، فإن جميع أصدقائي المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلو بجانبي أصبحوا إما أصدقاء للإنجليز أو يائسين من الكفاح » (١) .

ولكن مصطفى كامل لم ييئس بل استمر في طريقه يحمل علم الجهـا منادياً بالجلاء . ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيا المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين . وبدأت مظاهر اليقظة القومية تظهر في الشباب المثقف بشكل عملي في عام ١٩٠٥ ، عندما فكروا في إنشاء نادٍ للمدارس العليا وتم افتتاحه في أبريل عام ١٩٠٦ . وكان هذا النادي بمثابة معهد وطني علمي أخلاقي تكون فيه جيل من خيرة الشباب المصري ، إذ امتزج الطلبة بالمتخرجين فاكتسبوا بهذا الاتصال النضج الفكري والمعنوي . وقد ظل النادي قائماً يؤدي مهمته خير أداء حتى أغلق بأمر السلطة العسكرية البريطانية في أوائل الحرب العالمية الأولى .

ولقد تأصلت الحركة الوطنية في نفس مصطفى كامل ، ورأى أن

(١) احمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٨٣ .

الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان وقال : « كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن وبنيه » . ولذلك خالف الكثيرين من معاصريه الذين كانوا يرون مصانعة الاحتلال والتقرب إليه ، وأناد من أخطاء العرابيين وحاول رأب الصدع الداخلي الذي نفذ منه المستعمر . فعمل دائما على إيجاد جو من التفاهم بين المصريين وبين الخديو عباس الثاني ، وتجنب الصدام بينه وبين الخديو حتى في الأوقات التي تيقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما . كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصري الأمة الدينيين ـ عنصري المسلمين والأقباط ـ اللذين يتكون منهما الشعب المصري ، وقال : « إن المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد». وحرص على نشر التعليم إدراكا منه أنه أداة لنشر الوعي القومي الصحيح والقضاء على النعرات الدينية التي كان هو يحاربها بكل قوته ، واتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم . وأصدر مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ صحيفتين باللغتين الفرنسية والإنجليزيه : ظهرت الأولى وهي صحيفة الاتندار إجبسيان (L'Etendard Egyptien) في ٢ مارس من نفس العام ، والثانية وهي ذي إجبشيان استاندرد (The Egyptian Standard) ، بمعنى اللواء ، في اليوم التالي ، وكانتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر . وأشرف مصطفى كامل على تحرير هذه الصحف الثلاث بنفسه ، واختار لتحرير الصحيفتين الصادرتين بالفرنسية والإنجليزية محررين من خيرة الكتاب الأوروبيين . (١) وتوجت جهود مصطفى كامل في عام١٩٠٧ بإنشاء الحزب الوطني في مواجهة ظهور حزب الأمة ، على الرغم من أن مصطفى

---

(١) Goldschmidt, The Egyptian Nationalist Party; 1892-1919, in Political and social change in modern Egypt, pp. 314-315.

كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمي اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقسام الأمة .

ولم يعش مصطفى كامل طويلا بعد تأسيس حزبه إذ أسلم الروح في ١٠ فبراير عام ١٩٠٨ ؛ ولكن حياته القصيرة لم تمنع أفكاره من تكوين تيار قوي استمر سريان السنوات من بعد وفاته . وكانت زعامة الحزب الوطني من نصيب محمد فريد (١٨٠٠ ـ ١٩١٩) . وكيل الرئيس الراحل، وزميله في الرأي والعمل . وعمد محمد فريد إلى إيجاد نهضة مصرية شاملة في مختلف الحقول . ولم يرض أن تنحصر قومية مصر في مفاهيم سياسية عابرة ، بل دعمها بتراث علمي ، وتسنى له بذلك تطوير وطنية زميله وصقلها . ولقد انغمس محمد فريد في الحركة الوطنية منذ أن تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٨٧ . فأخذ يكتب مقالات وطنية في صحف ذلك العهد (خاصة في المؤيد) حول تاريخ مصر القديم والحديث ؛ ووجوب إعطاء مصر حقوقها السياسية ومنحها دستوراً تقدمياً . ويعتبر محمد فريد من أوائل الداعين لتأسيس الجامعة المصرية . ومن المسهمين في الحركة التعاونية وفي نقابات العمال . ومن المطالبين بانصاف الفلاحين ونشر الثقافة وإشراك الشعب في تقرير مصيره . كما أشرف محمد فريد على عدة دراسات موضوعية عن أوضاع مصر الزراعية والثقافية والصناعية ؛ وكان على اتصال مستمر بالجمعيات المصرية في أوروبا ومن الممكن أن تعتبر هذه الجمعيات من الدعائم التي رسخت بها القومية المصرية في الربع الأول من القرن العشرين . فقد كانت تعقد مؤتمرات دورية لدراسة أوضاع مصر في مختلف الحقول ، والبحث فيها على أسس علمية واعية متفتحة . هذا إلى جانب أثر تلك المؤسسات في الدعوة لمصر وحقوقها في أوروبا . واشترك محمد فريد أيضاً في المؤتمرات العالمية ، مثل مؤتمر الشعوب العنصرية والسلام ، والاشتراكية الدولية . وكان فريد ينادي في هذه كلها بمبدأ

« مصر للمصريين » . وقال في خطاب ألقاه في مدينة ليون ، في حفلة أقامتها الجالية المصرية هناك لتكريمه : « لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماماً . كلا، فإنه ينام بإحدى عينيه وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التي توالت على مصر وذهبت كأمس الدابر . وهو رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التي لا يؤثر فيها المغيرون بل هي دائما ملأى بالحياة ومن طبيعتها أن تتغلب على الفاتحين فتدمجهم فيها . وهذا ما يجعل أملنا شديداً في نيل استقلالنا وحريتنا » .

لم يستمر موقف الخديو عباس حلمي الثاني من الاحتلال فترة طويلة، إذ تضعضع عباس وخار عزمه أمام اللطمتين القاسيتين اللتين تلقاهما من كرومر . وفقد الخديو الأمل في أية مساعدة حقيقية من المصادر التي كان يرجو مساعدتها ، فبدأ سياسة التسليم للاحتلال بعد حادث فاشودة ، ووافق على اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ . وتوالى خضوعه للاحتلال إذ شهد العرض الذي كان يقيمه جيش الاحتلال في ميدان عابدين بمناسبة ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك إدوارد السابع من بعدها ، ووقف للمرة الأولى تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر في عام ١٩٠٤ ، مرتدياً بدلة التشريفة الكبرى يحيط به حرسه الخاص ، وقبل تعيين ياور انجليزي له في عام ١٩٠٥ وهو الجنرال واطسن . وانصرف عباس في غمرة يأسه إلى المال، يجمعه في شره ولا يبالي شيئاً غير تحقيق منفعته ، متعذراً عن مسلكه بأنه يعادي دولة قوية قاهرة تحتاج في حربها إلى المال ، وبأنه لا يدري أينتهي الأمر بظفره فينجح في إجلائها أم تظفر هي فتطرده خارج مصر ؟ وأدى إنحراف عباس إلى تحول الشعب عنه وسخطه عليه ، كما فترت علاقة الخديو بمصطفى كامل . وهكذا خضعت «السلطة الشرعية الحاكمة» في مصر للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، ولم يبد الخديو أي اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية في الإدارة . ولقد

أدى هذا التغيير في موقف الخديو إلى حدوث انقسام في صفوف الحركة الوطنية التي ظلت متحدة متماسكة فترة من الزمن ، فانقسمت إلى ثلاث جماعات متميزة كونت في عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية الثلاثة في تلك الفترة ، وهي الحزب الوطني وحزب الإصلاح الدستوري وحزب الأمة .

وهكذا يتبين أن تطور الحركة الوطنية وحدوث تغييرات اجتماعية وفكرية من أهم العوامل التي أدت أخيراً إلى قيام الأحزاب السياسية . فلقد تيسر للأعيان والمثقفين ـ وهما الطبقتان الأساسيتان اللتان لعبتا الدور الأساسي في الحياة الحزبية في مصر ـ الاتصال بأوروبا وبفكرها السياسي . كما شهدت الفترة التي سبقت قيام الأحزاب وواكبتها صدور مجلات وجرائد اهتمت كثيراً بنشر الفكر الأوروبي في عام ١٨٩٨ . فقد كانت في مصر ١٦٩ جريدة ومجلة وبلغ عددها عام ١٩١٣ إلى ٢٨٢ . وهذه الصحف وإن كانت تعبر أساساً عن وجهات نظر سياسية قد تضمنت كثيراً من الأعمال الفكرية ذات القيمة الكبرى . وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى سياسية واقتصادية ساعدت على ظهور وتكوين تلك الأحزاب السياسية وهي:

(أ) حادثة طابة ١٩٠٦ (١)

طابة هذه موقع على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربي من أم الرشراش أو إيلات الحالية . وعندما تولى عباس الثاني خديوية مصر في عام ١٨٩٢ أرادت الدولة العثمانية أن تخرج سيناء من فرمان التولية ولكن عارضت انجلترا وانتهى الخلاف بأن بقيت إدارتها في يد مصر . ولكن في

---

(١) يونان لبيب رزق : ازمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤٧ ـ ٣٠٥ .

يناير عام ١٩٠٦ احتل الأتراك طابة في محاولة لانتزاع ما تيسر لهم انتزاعه من سيناء • وقد تدخل الإنجليز لوقف محاولات العثمانيين والاحتفاظ بسيناء لمصر وأدى ذلك إلى قيام أزمة عنيفة بين الدولة العثمانية وبريطانيا من يناير إلى مايو عام ١٩٠٦ • ورأت انجلترا أن قبول مطالب الدولة العثمانية يعتبر خطراً على حرية قناة السويس وسلامة مصر والأسرة الخديوية ، وأرسلت انجلترا قوة إلى خليج العقبة • وبدأت المحادثات بين الإنجليز والعثمانيين وتكونت لجنة انجليزية ـ مصرية ـ عثمانية لرسم الحدود المصرية واتفق على تحديدها بخط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وشبه جزيرة سيناء ، جعل كل شبه جزيرة سيناء ـ باستثناء خليج العقبة ـ ملكا لمصر ، وبقيت مدينة طابة ملكا لمصر •

وقد اجتذبت هذه الحادثة اهتمام الرأي العام المصري فانقسم إزاءها: فقلل الكثيرون من أهمية طابة وأظهروا عطفا على وجهة النظر العثمانية ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها في المسألة • ومما دعا هذا الفريق إلى اتخاذ مثل هذا الموقف إستنكارهم لدور الحماية الذي اتخذته انجلترا في المشكلة وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة العثمانية وضم مصر إلى انجلترا أو إعلان الحماية عليها • أما الفريق الآخر ، فكان يرى أنه يجب ألا يقع تنازل للسلطان عن أي جزء من الأراضي المصرية ، بحكم أن مصر مقيض لها أن تستقل عن كل من انجلترا والدولة العثمانية • وكان الفريق الأول أقوى من الفريق الثاني • وكما حدث إبان أزمة فاشودة كان معظم المصريين على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية في سبيل التعبير عن كرههم للاحتلال البريطاني • وقد انزعج تلامذة محمد عبده لهذا الاتجاه ودعوا إلى اجتماع يضم من ينحون نحوهم ـ وكان هذا الإجتماع هو أساس نشأة حزب الأمة • أما مصطفى كامل فإنه رفض الاعتراف بحق انجلترا في حماية مصر وطالبها بسرعة الجلاء ، ووقف بجانب الدولة

العثمانية يدافع عن مطالب دولة الخلافة . ووقفت صحيفتا اللواء والمؤيد تعضدان الدولة العثمانية وتحملان على الإنجليز ، وهذا امتداد لإيمان مصطفى كامل والشيخ علي يوسف (صاحب المؤيد) بفكرة الجامعة الإسلامية وأهمية المحافظة على سيادة السلطان العثماني في مصر .[1] وتعتبر حادثة طابة السبب المباشر لظهور الأحزاب السياسية .

(٢) حادثة دنشواي (١٩٠٦)

وفي نفس العام وقعت أيضاً حادثة دنشواي المشهورة فاستثارت الشعور القومي فغذى الحركة القومية بزاد جديد ، وأخذت به تمتد إلى أعماق الريف . ويتلخص الحادث في أن بعض الضباط الإنجليز خرجوا في رحلة لهم إلى مديرية المنوفية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي. واستاء أهالي دنشواي من صيد الحمام ، واشتعلت ثورتهم عندما أصابت طلقات الضباط الجرن وأشعلت فيه النار وعندما أطلقوا النار على الأهالي. وفي ٢٧ يونيو عام ١٩٠٦ أصدرت المحكمة التي شكلت لمحاكمة أهالي دنشواي أحكاماً لا تقبل الطعن تقضي على أربعة من الفلاحين بالشنق ، وعلى اثنين بالسجن لمدى الحياة ، وعلى واحد بالسجن لمدة ١٥ سنة وعلى ستة آخرين بالسجن سبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع الشغل مع جلد كل منهم خمسين جلدة . ونفذ الحكم في اليوم التالي على مرآى من الآباء والأبناء والأزواج ، وآمن في ذلك الوقت من لم يكن قد صدق دعوة « مصطفى كامل » عندما قال : « لا يغرنكم من المحتلين نعومة الملمس فقد يغلب عليهم زبانية الجحيم » .

وهكذا أثارت هذه الحادثة المشاعر ضد وحشية الإنجليز وقربت

---

(١) Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 59-60.

بين المصري العادي ومصطفى كامل ، وانتهزت صحيفتا (اللواء والمؤيد) هذه الفرصة فأخذتا تنشران آراءهما عن الجامعة الإسلامية وتتناولان بؤس الفلاحين وتنددان بالسياسة الإنسانية التي كان الإنجليز ينادون بها وبمهمتهم الحضارية التي يدعونها . كما انضم الأقباط إلى موجة الانتقاد العامة ضد الاحتلال البريطاني ــ وبذلك حقق مصطفى كامل الوحدة الدينية التي كان يصبو إليها . وقد وصف قاسم أمين الحالة النفسية السيئة يوم تنفيذ حكم دانشواي بقوله : « رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحا وزوراً مخنوقاً ، ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات، كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشيء من الدهشة والذهول . وترى الناس يتكلمون بصوت خافت ، وعبارات متقطعة ، وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دار ميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة ».[1] وبعد أيام من تنفيذ الحكم نشر حافظ إبراهيم قصيدته عن دنشواي ويقول فيها :

ليت شعري ... أتلك محكمة التفـ ــتيش عادت أم عهد نيرون عادا ؟

كيف يحلو من القوي التشفي من ضعيف ألقى إليه القيادا ؟

وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى انتعاش الحركة الوطنية بعد فترة الركود والضعف التي انتابتها قبل وقوع الحادث . وأضاف تزايد العداء ضد الاحتلال إلى صفوف الحركة الوطنية العناصر الكثيرة التي كانت مترددة من قبل . كما زادت حادثة دنشواي من روح التذمر بين الفلاحين وركزتها وبلورتها ووجهتها ضد الاحتلال وهذا يعتبر تحولا جديداً في تاريخ الحركة الوطنية لأنه قبل دنشواي حمل سكان المدن وحدهم ،

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٠٣ .

وبخاصة المثقفين ، عبء الحركة الوطنية . ولقد تزايدت قوة الفلاحين وأصبح من الصعب مواجهتها كما حدث فعلا في ثورة ١٩١٩ . وبسبب هذه القوة التي اكتسبتها الحركة الوطنية واصلت سلطات الاحتلال عملها لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنضمة إليهم من المثقفين على مواصلة جهودهم . وهكذا ساعد حادث دنشواي على بلورة الوضع في مصر واستقطابه في النهاية ، إلى أن ظهرت بشكل رسمي الأحزاب المصرية الرئيسة الثلاثة المعروفة حينئذ .

(٣) سياسة الاحتلال الاقتصادية واثرها في اثارة السخط :

تدفق رأس المال الأجنبي في مصر بعد عام ١٨٩٧ لأن إعادة فتح السودان بمساعدة انجلترا ثبت مركز الاحتلال في مصر وأكسبه صفة الدوام فاطمأن أصحاب رءوس الأموال من الأجانب ، فتضاعف رأس المال الأجنبي خمساً وعشرين مرة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٧ فثارت مخاوف المصريين . وزاد من مخاوفهم أن ثلاثة أرباعه كان مستغلا في شركات الأراضي والرهون العقارية،وأدى هذا إلى أن الأراضي التي يملكها الأجانب تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٠٦ وهدد ملكية المصريين لأراضيهم . وبالإضافة إلى ذلك اشتكى كثيرون من المصريين من العقبات التي وضعها كرومر في سبيل قيام الصناعة في مصر . كما أن صغار الملاك والفلاحين المعدمين لم يفيدوا كثيراً من سياسة الاحتلال الاقتصادية ولم تحسن حالتهم ، فتخفيض الضرائب كان ضئيلاً واستمرت الضرائب مرتفعة تصل إلى أكثر من ربع القيمة الإيجارية للأرض . وكانت قروض البنك الأهلي (تأسس في عام ١٨٩٨) تعطي بضمان الأراضي ، لذلك ساعدت كبار الملاك ومتوسطيهم على زيادة ملكياتهم ، أما صغار الملاك فساعدتهم على الاحتفاظ بأراضيهم دون أن ينتزعها منهم المرابون ، لكنها

لم تمكنهم من تحسين حالهم بزيادة ملكياتهم ، فتركوا لعوامل تفتيت الملكية الناتجة عن نظام الوراثة ، وأدى هذا إلى تضخم عدد صغار الملاك الذين يملك كل منهم فدانا أو أقل ، وهي مساحة ضئيلة لاتعول أسرة ، لذلك كان بعضهم يؤجر أراضي إضافية من كبار الملاك أو يعمل أجيراً ، وفقد بعضهم أرضه وتحولوا إلى أجراء . لذلك فإن سياسة كرومر الزراعية أدت إلى حركة استقطاب في الملكيات الزراعية ، وإلى زيادة التناقضات الطبقية بين كبار الملاك وصغار الملاك والفلاحين وتقوية روح التذمر في الريف .

وكان من بين العوامل التي زادت من تذمر صغار الملاك والفلاحين ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٦ حين وقع حادث دنشواي ، فقد تضاعف سعر القنطار من القطن وتضاعفت القيمة الإيجارية للأرض حوالي مرتين ونصف فزاد ثراء كبار الملاك ولحق الضر بهذا القطاع الكبير الفقير من أهل الريف . وهكذا انقسم الريف قبيل دنشواي إلى ملاك أغنياء أفادوا من سياسة الاحتلال الزراعية ، وفلاحين وصغار ملاك لم يفيدوا كثيراً من تلك السياسة . هذا حال الريف . أما بالنسبة للمدن فلم يكن الوضع أحسن حالا . إذ ارتفعت تكاليف المعيشة وبخاصة إيجار المساكن ارتفاعاً كبيراً في نفس الفترة قبيل دنشواي ، وتأثر بذلك الفقراء وذوو الدخل المحدود . كما عبر العمال عن استيائهم بإضرابات متوالية ، إذ أضرب عمال السجاير بالقاهرة في عام ١٨٩٩/١٩٠٠ يطالبون برفع أجورهم ، وقاموا بإضراب آخر في ديسمبر ١٩٠٣ . ولقد أسهم ارتفاع تكاليف المعيشة الذي اشتدت وطأته عام ١٩٠٧ في تحريك العمل الجماعي للطبقة العاملة . وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » في هذه السنة من الموضوعات اليومية في الصحف وفي أماكن التجمع بالأحياء الوطنية بالقاهرة والإسكندرية . بل لقد أصبح — على حد ما جاء في الأهرام

(فبراير ١٩٠٧) ــ « حديث السواد الأعظم من الشعب الذي يصرف جل كلامه واهتمامه إلى الغلاء المحدق به من كل جهة : غــلاء المأكول وغلاء المشروب وغلاء المسكن وغلاء الملابس » . وتألفت في القاهرة « لجنــة للدفاع عن حقوق المستأجرين» جعلت أهدافها « تخفيض إيجارات المساكن ، ووضع حد لاستبداد المالكين ، ووضع نظام لرفع الايجارات » . [1]. وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن هذا الاستياء في القاهرة فقال :

أيشتكي الفقر غادينــا ورائحنــا ونحن نمشي على أرض من الذهب

وعلى أية حال ظل الأمر كذلك ولم تستعــد مصر استقرارها الاقتصادي إلا قبيل الحرب العالمية الأولى .

(٤) أثر الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ ــ ١٩٠٥)

بعد أن تلقت القيصرية الروسية أول ضربة في حرب القرم أمام انجلترا وفرنسا والدولة العثمانية في أوائل النصف الثــاني للقرن التاسع عشر ، تلاشي النفوذ الروسي في أوروبا إلى حد كبير . واضطرت الروسيا إلى الاتجاه وجهه شرقية ، إلى التوسع في شمال آسيا ووسطها ، حيث أخذت تصطدم بالنفوذ الإنجليزي ، ثم بنفوذ اليابان الذي أخذ يظهر ويتفوق في شرقي آسيا . فانهزمت القيصرية الروسية في حربها مع اليابان في أوائــل القرن العشرين ، حين دمرت الجيوش اليابانية الجيوش الروسية في شرقي آسيا في موقعة موكدن Mukden (فبراير ــ مارس ١٩٠٥) ، وحين حطم الأسطول الياباني الأسطول الروسي في موقعــة تسوشيما Tsushima (مايو ١٩٠٥) . وقد ألهب انتصار اليابان على روسيا مشاعر الشرقيين

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ٧٦ ــ ٧٧ .

وزودهم بالأمل في كسر حدة الموجة الإمبريالية الأوروبية ، كما جـذبت اليابان الانتباه لأنها كانت في فترة قصيرة قد اصطنعت أساليب التقـدم في جوانبه المادية وقفزت طفرة واحدة إلى حيز الدول الكبرى . كمـا ربط الشرقيون بين انتصار اليابان وبين أخذها بالنظام البرلماني الأوروبي الذي عزل إليه تقدم اليابان وقوتها وثارت موجـة من الإعجـاب بهذا النظام تجاوبت أصداؤها في الشرق الأقصى وفي إيران وتركيا ومصر ذاتها .وقد استرعى انتصار اليابان نظر مصطفى كامل ، فقدمه إلى أبناء مصر ليحثهم ويشجعهم على استئناف كفاحهم ، حتى النهاية ، ولذلـك ألف كتاباً عن اليابان نشره في عام ١٩٠٤ تحت عنوان « بلاد الشمس المشرقة » .

وتعرض مصطفى كامل في هذا الكتاب لتاريخ اليابان من أقدم العصور حتى عام ١٨٩٤ ـ حين حاربت الصين ثم تدخلت الدول الأوروبية لحماية الصين . كما تناول الحرب الروسية اليابانية . والكتاب في مجموعه يدور حول مدح اليابان التي لم تعتمد إلا على قوتها الذاتية للتخلص من التقاليد الموروثة البالية ولتكون بلداً صناعياً كبلاد أوروبا ولتسمو إلى مصـاف الدول الكبرى . وكان هدف مصطفى كامل من وراء تأليف الكتاب أن ينظر المصريون بعين الاعتبار إلى الأمة اليابانية التي لم تكن شيئا مذكوراً يوم أن كانوا أصحاب الحول والطول .وأراد مصطفى كامـل أيضاً أن يبين للمصريين كيف ترقى الأمم المتمسكة بأهداب الوطنية ، وكان ذلـك الدرس الذي قدمه لمواطنيه مناسباً للظرف على أثر توقيع الوفاق الودي الذي حطم الأمل الخاص باستطاعة مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا ، بل لقد ألف حافظ إبراهيم قصيـدة عن نهضـة اليابان أحرزت شعبيه واسعة .

وفي غمرة كل هذه الأحداث والتيارات ظهرت الأحزاب السيـاسية التي سنتعرض لنشأتها وبرامجها بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

٣ ــ الأحزاب السياسية واتجاهاتها

حزب الأمة :

لم تجد دعوة مصطفى كامل تجاوبا بين طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية والمثقفين من أبنائهم لأنهم حرصوا على صيانة أهدافهم الطبقية؛ وقد انتهى الأمر إلى ظهورهم في تكتل يعرف باسم حزب الأمة . ولقد شعر المثقفون من أبناء تلك الطبقة بحاجتهم إلى صحيفة تعبر عن اتجاههم؛ ولذلك فكروا في إصدارها عام ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق إلا بعد أن ألحت الظروف في إصدارها ، وفي ظل اشتداد الحركة القومية ولا سيما بعد حادث طابة الذي تحطم على صخرته كل أمل يعقده المصريون على دولة الخلافة . فدعا أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ ـ ١٩٦٣) ـ من شيعة الشيخ محمد عبده ـ لاجتماع وضعت فيه خطة العمل والمبادىء التي تقوم عليها جريدة مستقلة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى الدولة العثمانية أو إلى الخديو أو سلطات الاحتلال البريطاني في مصر . وبعد إقناع كبار ملاك الأراضي الزراعية تألفت شركة « الجريدة » (وهو اسم الصحيفة السياسية) واكتتبوا لإنشائها بمبلغ عشرين ألف جنيه ؛ وصدر العدد الأول منها في ٩ مارس عام ١٩٠٧ .

وكتب لطفي السيد في إفتتاحية العدد الأول من « الجريدة» يقول : « ما الجريدة إلا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال الصريح ، ومراميها إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقي الصحيح ، والحض على تأخذ بهاء

خلاص النصح للحكومة والأمة ، بتبيين ما هو خير وأولى . تنقد أعمال الأفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن ، من غير تعرض للموظفين والأفراد في أشخاصهم أو أعمالهم التي لامساس لها بجسم الكل الذي لا ينقسم ، وهو الأمة » .[1] ولقد بدأت « الجريدة » في الصدور ببرنامج مرسوم تضمن ستة مبادىء هي :

١ ـ قبول نوع الحكومة القائمة .

٢ ـ عدم نشر المسائل التي تثير حساسيات دينية .

٣ ـ خلق رأي عام صحي في البلاد .

٤ ـ بحث مسائل المصلحة العامة بواسطة باب خاص .

٥ ـ التعامل مع الآخرين بروح الاعتدال .

٦ ـ الجرأة في التعبير عن المبدأ .

وفي ٢١ سبتمبر من نفس العام قرر أعضاء شركة الجريدة تحويلها إلى حزب سياسي أطلقوا عليه اسم حزب الأمة ، على أن تكون صحيفة الجريدة هي لسان حال هذا الحزب . وكان قوام هذا الحزب جماعة من الباشوات والملاك مثل محمود سليمان باشا ، وحسن باشا عبدالرزاق ، وحمد بك الباسل ، وفخري بك عبد النور وسليمان أباظة وعبد الرحيم الدمرداش وعلي شعراوي باشا ومحمد الحفني الطرزي وعبد الخالق ثروت ومحمد الشريعي . وقد رأس الحزب بعد تأليفه محمود سليمان باشا ، العضو بمجلس شورى القوانين وأحد كبار أثرياء الصعيد ، وتولى وكالته حسن عبد الرزاق الذي كان صديقاً حميماً لمحمد عبده ، ثم خلفه فيها

(1) Ahmed, op. cit., pp. 85-112.

علي شعراوي .

وقد أطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتي السابق الشيخ محمد عبده » (the followers of the late Mufti, Sheikh Mohammed Abdou) [1] ، كما وصفهم محمد رشيد رضا بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء القطر » . وذكر كرومر في التقرير الذي رفعه إلى حكومته في عام ١٩٠٦ أن أعضاء هذا الحزب « مجردون عن صبغة الجامعة الإسلامية » وهذا نص ما كتبه : [2]

«They are truly Nat onalists in the sense of wishing to advance the interests of their countrymen and co-religionists, but they are not tainted with Panislamism».

وكان الشيخ محمد عبده قد افترق عن أستاذه جمال الدين الأفغاني في عام ١٨٨٤ ، وعاد إلى مصر بعد أربع سنوات عندما صدر عفو الخديو توفيق عنه . وانصرف بعد عودته إلى مصر إلى الإصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واختلف في ذلك عن أستاذه الذي أراد أن يكون ذلك الإصلاح والتجديد عن طريق السياسة دون سواها . كما أدرك الشيخ محمد عبده أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح إلا بمداراة الإنجليز ، فإخراجهم من مصر لا يمكن أن يتم إلا بالسير في الجهاد عن طريق الحكمة . ولذلك بني محمد عبده خطته على تربية الأمة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها . وأيقن محمد عبده ـ منذ البداية ـ أنه لن يتمكن من تنفيذ إصلاحاته إلا من طريق رسمي ، وهذا يوضح لنا سبب اتصالاته بالخديو والإنجليز . وكانت

---

(١) Alexander, The truth about Egypt, p. 81.

(٢) Alexander, op. cit., p. 81.

علاقات محمد عبده بالخديو طيبة في بادىء الأمر ، فأقنعه بإصلاح الأزهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، ولكن سرعان ما انقلب الشيخ محمد عبده معارضاً له بسبب تصرفه في أموال الأوقاف ، وتوترت العلاقات حتى إن الخديو غضب ممن شاركوا في تشييع جنازة الشيخ محمد عبده في عام ١٩٠٥ .

وفي الفترة الأخيرة من جهاده تمكن الشيخ محمد عبده من أن يجتذب إليه إليه فريقاً يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال الحكومة والأعيان ، الذين تأثروا بمذهبه في الإصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم . ويعتبر « سعد زغلول » من أشد من تأثر بتعاليم الأستاذ الإمام ، ومن أقطاب شيعته ، فلم يكن مجرد تلميذاً فحسب ، بل كان ــ كما يقول تشارلز آدمز (مؤلف كتاب الإسلام والتجديد في مصر Islam and Modernism in Egypt) ــ مريداً . وكان أيام طلبه للعلم في كنف محمد عبده : فاستفاد من علمه ومن أخلاقه وبلاغته ولذا اختاره ليعاونه في تحرير الوقائع المصرية . وكان سعد في البداية يؤمن بالتعاون مع البريطانيين في إصلاح الإدارة سالكاً السبيل الهادىء الذي سار عليه محمد عبده والذي أصبح مبدأ من مبادىء شيعته فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماما المبدأ الذي سنه مصطفى كامل . فلقد أعاد المشتغلون بشئون السياسة المصرية من شيعة الأستاذ الإمام النظر في سياسة الاعتماد على الدول الخارجية (فرنسا والدولة العثمانية) في الحصول على استقلال البلاد . ورأوا الارتكاز على الشعب نفسه في الحصول على الحرية . وكان من بين الذين تأثروا أيضاً بمذهب الأستاذ الامام لطفي السيد الذي اكتمل تفكيره السياسي والقومي حين فكر في إصدار الجريدة . وقد كتب إلى الخديو قبل ذلك بسبع سنوات تقريراً ضافياً يفصح فيه عن اتجاهاته الفكرية والسياسية الجديدة يقول فيه : « إن مصر لا يمكن أن تستقل إلا بجهود

أبنائها وإن المصلحة الوطنية تقضي أن يرأس الخديو حركة شاملة للتعليم العام » . (۱) ويذكر المرحوم الأستاذ شفيق غربال أن للأستاذ أحمد لطفي السيد الفضل في أنـه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقـدس الحرية ويحتكم للعقـل . (۲)

وكان لطفي السيد يدرك أن مصر لم تفد شيئاً من العلاقة الشرعيـة التي تربطها بالدولة العثمانية التي نظمتها معاهدة لندن في يوليو عام ١٨٤٠ ، وتحقق أنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا ولا على أية دولة أخرى في المسألة المصرية ، فلن « يحرر مصر إلا المصريون » . ولم يجد لطفي السيد وسيلة يدعو بها المصريين سوى الصحافة التي كان يهواها ، ومن ثم كان التفكير في إصدار صحيفة « الجريدة » التي كان ظهورها يعتبر بدايـة التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة إلى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته باعتباره مجموعا له مثله الخاصة وتفكيره الخاص . وإذا كان حزب الأمة قد تكون من عنصرين هما عنصر المفكرين من ذوي العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، فإن العنصر الأول هو الذي كان يقود المعركة . وكان المثقفون من أعضاء هذا الحزب أصحاب مذهب سياسي اجتماعي ، إذ تشبعوا بالنظريات الأوروبية الليبرالية وتعاليم محمد عبده ، فلم يتمسكوا بأهداب التقاليد بل رحبوا بالتطورات الاجتماعية . ودعوا إلى التحرر الفكري وإلى التعاون مع الأوروبيين في كل ميادين الحيـاة ومجالات النشاط الثقافية والاقتصادية والسياسية . وكان الكثيرون ممن

---

(۱) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، ص ۳۸ — ۳۹ .

(۲) محمد شفيق غربال : تاريـخ المفاوضات المصرية البريطانيـة ، جـ ١ ، ص ٢٨ .

نقم الأزهر عليهم فيما بعد لتقدمية أفكارهم من أعضاء حزب الأمة أو من المتتلمذين عليه ــ مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرزاق .

وقد جاء في ديباجة برنامج الحزب أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن لهذه المقدمات أغراض يجب السعي إليها . وبعد ذلك تضمن برنامج الحزب المبادىء التالية : (١) .

١ ــ أن يعضد بسعيه وأمواله ونصائحه حركة التعليم العام والمشروعات التي تساعد على تحقيق رغباته العامة من التقدم إلى المدنية .

٢ ــ أن يوجه همه ويصرف قواه للحصول على حقه الطبيعي ، وهو الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة ، بالسعي في توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون له رأي معدود في القوانين التي يعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والإدارة والري ونحوها حتى يصل بالتدرج إلى المجلس النيابي الذي يوافق حالة البلاد السياسية .

٣ ــ أن يواصل السعي ولا يدع فرصة تفوته في مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغابه موصلا إلى مقاصده فيكون في مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا وإجباريا .

---

(١) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥١ ــ ٥٢ .

٤ ــ ان يسعى ما استطاع في توسيع نطـاق الجمعية الزراعية توصلا إلى تقـدم زراعـة البـلاد وإنماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها .

٥ ــ الا يهمل الصناعة بل يداب على رقيهابفتح المدارس الحرة أو الاميرية .

٦ ــ أن تعطي الوظائف في المصالح المصريـة للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليـل عدد الأجانب بقدر الإمكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا انفسهم بأنفسهم .

٧ ــ ان تكون محاكمـة الأجانب المقيمين في مصر جنائيا امام المحاكم المختلطة .

ومن الواضح أن حركة حزب الأمة استهدفت أهـدافاً مستمدة من طبيعة نشأته وتكوينه . وكان من أهمها المطالبة بالدستور ، لأنه يتيـح لهذه الطبقة الاشتراك في الحكم مع السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الإنجليز) . ولم يكن حزب الأمة يعتقـد أن الإنجليز هم الأعـداء الوحيدون الذين يجب أن توجه كل الجهود لمحاربتهم ــ كما يرى مصطفى كامل ــ وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطراً على مصالح الأمة عن الإنجليز بسلطتهم المطلقة . وهكذا نجد أن حركة حزب الأمـة تستهدف الخديو والإنجليز معاً . أما الهدف الثاني فكان الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وانجلترا ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لتلك الطبقـة التي لم ترغب في العودة إلى أوضاع ما قبل الاحتلال إذ تعرضوا لاستبداد الخديو وبطانته وازدراء الأتراك والجراكسة والأرمن والأرناؤود . وبذلك رفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » وأخذ يدعو إلى الاستقلال التام ، ولكن على أساس التدرج ، فالاحتلال في نظره قوة أتت بها ظروف سياسية

وتذهب بها ظروف سياسية ، فإن صدق وعده وترك مصر لأهلها «فذلك ما يجب على انجلترا الإتيان به » وإلا فلن يستطيع أن يغير من صبغتـه شيئاً ولا أن ينتقل من كونه إحتلالاً فعلياً إلى أن يكون إحتلالاً بالقانون»[1] ومن هنا كان حزب الأمة يرى أن تقوية الأمـة سوف يؤدي إلى زوال الاحتلال ، ولذلك دعا قبل كل شيء إلى إعداد الأمة وتعليم الشعب الجاهل بعكس الحزب الوطني الذي كان يرى أن الاحتلال هو علة العلل .

وقد أدى هذا الاختلاف بين الحزبين في النظر إلى الاحتلال إلى وجود اختلاف في التعامل معه . ففي الوقت الذي رفض الحزب الوطني الاعتراف بالاحتلال أو التعامل معه ، اعترف حزب الأمـة بالإنجليز حقيقة واقعـة ورأى ضرورة التعامل معهم لوضع أيديهم على مواطن الإصلاح بوصفهم القوة الفعلية في البلاد . وكانت الجريدة تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وترى أن عدم الاعتراف بشرعيته لا يعني عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفوذه . وكان هدف هذه السياسة بطبيعة الحال هو إعداد الأمة للاستقلال الذاتي ، إلى أن تتهيأ الظروف بما يؤدي لزوال الاحتلال ، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتي بجميع حواس الأمة وملكاتها ؛ على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام » .[2] وكان مذهب المثقفين من أعضاء حزب الأمة هو : « أن الوطنية ينبغي ألا تكون اندفاعا عاطفيا أعمى ، يتخبط على غير هدى من المنطـق السليم والتفكير الهادىء المتزن . وينبغي ألا تقام على أساس من الأوهام التي لا سبيل إلى تحقيقها ، من مثل التعلق بالجامعة الإسلامية أو الرابطة العثمانية . والأحرى بالمصري أن يفكر في نفسه أولاً ، وفي مصلحته قبل كل شيء ؛ وهي مصلحة يتفق

(1) الجريدة في ٦ يوليو عام ١٩٠٨ .
(2) الجريدة في ١٧ مايو عام ١٩٠٨ .

فيها سائر المصريين ــ وهم يعنون بهم المقيمين في مصر ممن استوطنوها ــ على اختلاف نحلهم ومذاهبهم ، ولا يشاركهم فيها غير المسلمين »[1].

وكان موقف حزب الأمة من الاحتلال وقيام العلاقات الودية بين بعض أعضائه وبعض كبار الموظفين الإنجليز من الأمور التي أثارت شكوك أعداء هذا الحزب . واتهمت صحيفة « الجريدة » في ذلك الوقت بأنها إنجليزية الميول ، وأنشئت بوحي من اللورد كرومر . وفي الواقع أن كرومر وكبار مساعديه في مصر عملوا جاهدين لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنضمة إليه على إنشاء الجريدة وتكوين الحزب ، كما أسند كرومر نظارة المعارف إلى سعد زغلول في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ . ويعتبر تعيين سعد زغلول من النتائج المباشرة لحادثة دنشواي ، فقد أرادت سلطات الاحتلال تعديل سياستها في مصر بأن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وتجتذب في ذلك الوقت الكثيرين من المثقفين من أعضاء حزب الأمة . ويبدو اعتراف الجريدة بسلطة الاستعمار وحرصها عن حسن الصلة به بشكل واضح في مقال كتبه لطفي السيد في صحيفة الجريدة بتاريخ ٢٣ مارس عام ١٩٠٧ عنوانه « حالتنا السياسية » جاء في نهايته « الأمة المصرية أمة تحب السلام والطاعة ، كما تحب الإخلاص لحكومتها . وهي تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية فنظن أنه قد حان الوقت لأن تسمح لها السلطتان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكي لا تبقى ضائعة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها ، ولتقوم بواجبات الأمم في السعي في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية » . [2]

(١) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ٧٩ ــ ٨٠ .
(٢) الجريدة في ٢٣ مارس عام ١٩٠٧ .

وعلى أية حال فتفسير الصلة التي قامت بين حزب الأمة والاحتلال أن كرومر كان يستغل عدم موافقة الأغنياء على تطرف الحزب الوطني وكرههم اتجاهه نحو الدولة العثمانية فشجع هؤلاء وغيرهم من المعتدلين في نظرتهم إلى الاحتلال متوسما فيهم الوقوف في وجه الخديو عباس والأوتوقراطية الخديوية . ومن ناحية أخرى ، فإن كثيراً من العناصر البارزة في تكوين الحزب كانت تنتمي إلى أسرات لعبت دوراً في الثورة العرابية ، ومن هنا كانت معارضتهم للسلطة الخديوية المطلقة وكذلك معارضتهم لسلطة الإنجليز . وإذا كان رجال حزب الأمة قد حرصوا على حسن صلتهم بالاحتلال فلأنهم كانوا يعتقدون أن مصر في ضعفها وانحلالها لا تستطيع أن تكافحه ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح حياتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال . وعلى الرغم من ذلك اتبع حزب الأمة في ذلك كل وسيلة شريفة توصل للمقاصد التي كان أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتي إلى أن تهيأ الظروف بما يؤدي إلى زوال الاحتلال .

ولكن الكثيرين من المصريين لم يستجيبوا لآراء حزب الأمة ودعوته مثلما استجابوا لأسلوب مصطفى كامل واللواء ، فلم تلق أيديولوجية « القومية المصرية » قبولاً يماثل قبول أيديولوجية « الجامعة الإسلامية » التي وجدت رواجا كبيراً في مجتمع عاش طول عمره إسلامياً . كما أن صحيفة الجريدة على الرغم من أنها راجت رواجا حسنا ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، لم تحظ بانتشار يماثل جرائد الحزب الوطني ، التي كانت تقدم لقرائها المقالات الحماسية التي تخاطب العاطفة . ومع ذلك فبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والإدراك الشامل الذي إمتاز به أحمد لطفي السيد ، أثارت الجريدة موجة من الفكر والوعي استطاعت أن توسع أفق الثقافة المصرية بمزجها بالثقافة الغربية ونقلها آراء الكتاب

والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية . فأثارت في أفق الثقافة المصرية تصوراً جديداً للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية إلى أفكار مدنية لا علاقة لها بالدين . ولأحمد لطفي السيد الفضل الأكبر في تحويل الوطنية المصرية نحو الوجهة الديموقراطية ؛ ذات الطابع العلمي المدروس . وقد صبغ إيمانه القومي بصبغة مناقبية ودعمها ببحوث كانت الأولى من نوعها — في ماهية الأمة ، والوطن ، ووضع الفرد فيهما . وإلى جانب عنايته بتعويد الشعب على تعابير الأمة والوطن المصريين ، وتعريفه الشخصية المصرية خلال التاريخ ، عنى بتمصير القيم ، فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية ، بعد أن كانت عربية أو إسلامية . ولقد حدد الشخصية المصرية في مقال كتبه في صحيفة الجريدة في عام ١٩١٣ جاء فيه :(١)

« كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقا ان ننتسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية وشركسية أو سورية أو رومية . اقمنا في مصر وطنا لنا وعقدنا معها عقد صدق ترزقنا من خيرها وتقوم على مصالحها ونفدي شرفها بأرواحنا . فما النزر اليسير الذي لا يزال يحب الانتساب إلى قوم غير المصريين أو إلى وطن غير مصر إلا ناكث عهده ومتاجر بشرفه. إذ من القواعد الأولية للعيشة الإنسانية أن « الغرم بالغنم » فالذي يعيش في مصر يجب أن يدفع ثمن هذه العيشة الراضية محبة لها وحنانا عليها ، واقل اقدار المحبة عدم عقوقها والإنتساب إلى غيرها ».

وهكذا حاول أحمد لطفي السيد أن يكشف عن الشخصية المصرية الأصيلة ويبرز سماتها وملامحها ويلمس أهدافها الحقيقية ، ولم يكن ذلك غريباً

(١) الجريدة في ٩ يناير عام ١٩١٣ .

على أبن العربة الذي نشأ « في أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها إلا الوطن المصري ولا تعتز إلا بالمصرية ولا تنتمي إلا إلى مصر ، ذلك البلد الطيب الذي نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور .. وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقي والمجد » . ولذلك ندد لطفي السيد بفكرة الجامعة الإسلامية وقال إنها غير ملائمة للعصر ولا متفقة مع النمو الذاتي المستقل للشعب المصري .

وعلى الرغم من أن احمد لطفي السيد حاول أن يرتفع « بالأعيان » من أعضاء حزب الامة عن مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة ، فإن الحزب لم يتحول إلى حزب قومي بمعنى الكلمة ، ولم يحتل بسرعة مكان الحزب الوطني . ومن ناحية أخرى لم يحقق لحزب أيضاً آمال كرومر والدوائر الإنجليزية بسبب قيامه في الوقت الذي اتسعت فيه الهوة بين المصريين والإنجليز . فبعد توقيع الاتفاق الودي مع فرنسا أصبح كرومر علنا نيابة الاحتلال يعتبر نفسه السيد الآمر الناهي الذي يستطيع أن يسيّر الدولة كيفما شاء . ونتيجة لذلك انهارت الآمال التي علقها حزب الأمة على التعاون مع الإنجليز . كما كان التقرير الأخير الذي نشره كرومر على أثر رحيله من مصر ضربة موجهة إلى حزب الأمة، لأنه صب احتقاره على المبادىء التي اعتز بها مفكروه وظنوا أن انجلترا تسعى إلى تطبيقها في مصر . فقال كرومر في تقريره : (١) .

«Can any sane man (Cromer asked) believe that a country which has for centuries past been exposed to the worst forms of misgovernment at the hands of its rulers, from Pharaohs to Pashas, and in which but ten years ago,

(١) Egypt, No. 1 (1907), Cd. 3394, P. 7, cit. in Ahmed, op. cit., pp. 71-72.

only 9,5 per cent of the men and ? per cent of the women could read and write, is capable of suddenly springing into a position which will enable it to exercise full rights of autonomy».

وهاجمت الجريدة «التقرير وانتقدته» وما لبث أن تطور النهج الذي سار عليه حزب الأمة بعد انتهاء عهد كرومر (١٩٠٧) في ظل سياسة الوفاق في عهد خلفه السير إلدون جورست (Sir Eldon Gorst) عندما أرادت انجلترا في عهده — وكان واحداً من رجال الاحتلال خدم في مصر من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٠٤ — معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهي كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السلطات إليه، وكانت الخطة تقتضي ألا يمعن المعتمد البريطاني في هذا الإرضاء أو الإغضاب، ولكن جورست انحرف نحو السلطة الشرعية — كما كان يمثلها عباس — انحرافاً شديداً، فأخذ يرضي شره الخديو إلى السلطة والمال ويطلق يده في كل ما تشتهيه نفسه منهما، واختصر التخديو وأسرف فاستثار هذا الحركة القومية في جانبها المتطرف، المتمثل في الحزب الوطني، والمعتدل الممثل في حزب الأمة (الذي كان كرومر يطلق على مثقفيه اسم الجيروند Girondists، أي المعتدلين)[1] حتى تطور على نحو يتناول منهجه في الحملة على الاحتلال ثم الخديو، ولا غرو فقد لمس «الأعيان والمثقفون» في ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو الذي هدد طموحهم في المشاركة في الحكم أو التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر . وهكذا صرف جورست المصريين إلى محاربة الخديو بدلا من محاربة المحتلين، ووقف الإنجليز موقف المتفرج، يتدخلون للتوسط ولحل النزاع حينما يحلو لهم ذلك . وتحقق بذلك ما أوصى به اللورد دفرن في تقريره الذي

(1) Ahmed, op. cit., pp. 44-57.

وضعه في السنة الأولى للاحتلال ، إذ نصح بأن لا يتولى الإنجليز حكم مصر المباشر وإدارتها ، مقترحا أن تحكم بأيد مصرية موالية للاحتلال ، حتى تقع أخطاء الحكم على رءوس المصريين أنفسهم . ولما اتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطة الشرعية والفعلية بدأ الخلاف بين أعضائه فقد رفض الموظفون منهم الوقوف موقف المعارضة دون حماية تسندهم إذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومة ، وانقسم فريق الأعيان : فمنهم من رأى أنه يستطيع الإفادة الشخصية من علاقته السياسية بالخديو فانشقوا على الجريدة وهاجموها ؛ ومنهم من ظل يؤلف الحزب ، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم باعتبارهم طبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع في سلطانه ، فلا غرو أن تمثل حملة لطفي السيد على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو واتجاهات المثقفين . واستخدم الاحتلال القوة في نهاية عهد جورست للتنكيل والضغط على الحريات والمحاكمات ومصادرة الصحف .

ولكن قلت حدة التوتر بين حزب الأمة والوكالة البريطانية خلال الفترة التي شغل فيها اللورد كتشنر منصب المعتمد البريطاني في مصر (١٩١١ ــ ١٩١٤) ، خلفا لجورست . وكان كتشنر أيضاً قد عمل من قبل في مصر ، وكان قائداً عاماً للجيش المصري الذي هزم الدراويش واسترجع السودان . وكان كتشنر رجلا عسكرياً صرفاً يحتقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة إيجاد حكومة قوية تتمشى مع مطالب دعاة القوة في مصر وفي انجلترا على السواء ، خاصة أن سياسة الوفاق قد أدت إلى فصم عرى الصلات التي قامت بين الخديو والوطنيين . ولهذا كان على كتشنر أن يعود إلى سياسة كرومر ويسير على نفس النهج لكي يخدم أغراض بلاده ، ولكن بوسائل جديدة قامت على الإمعان في سياسة الرياء وبطرق المسألة المصرية من جانب المصريين ، فسعى يسترضي « أصحاب الجلاليب الزرقاء »

بحماية الملكية الصغيرة (إذ أصدر قانون الأفدنة الخمسة الذي نص على عدم إمكان نزع ملكية من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة بسبب تراكم الديون عليهم) ، والمثقفين بمنحهم حق التمثيل في تنظيم جديد حل محل المجالس التمثيلية القائمة هو الجمعية التشريعية ، مع خنق الحريات وتشتيت الاتجاه المتطرف من النضال القومي والقضاء عليه . وهكذا ألغى كتشنر نظام الهيئتين شبه النيابيتين القائمتين : الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وأنشأ بدلهما نظام الجمعية التشريعية في يوليو عام ١٩١٣ مشكلة من ٦٦ عضواً يمثلون المهن والهيئات ، وكانت مدة العضوية ٦ سنوات يتغير ثلثهم كل سنتين ، أما انتخابها فكان على درجتين وقد بلغ أعضاؤها من كبار ملاك الأراضي ٤٩ عضواً .

ومن المحتمل أن الهدف الذي كان يسعى إليه كتشنر من إعادة تشكيل الحياة النيابية الصورية أن يوصد أبوابها أمام فئات « السياسيين » وأن يجعل الجمعية التشريعية أداة تمثيل لأصحاب المصالح الزراعية الذين لا يتأثرون بالتهييج السياسي ، مما يؤدي إلى تغليب الاعتدال على علاقاتها بالحكومة فيكون استعمالها للسلطات الممنوحة لها استعمالا معقولا . ولكن قدر لهذه الجمعية أن تتحول من محض هيئة استشارية إلى أداة ونواة للمعارضة برزت فيها كتلة الوطنيين الدستوريين من المحامين والأعيان الذين تزعمهم سعد زغلول . وكانت الجمعية التشريعية هي الساحة التي تبلورت فيها هذه الزعامة حول سعد زغلول ، ففي أول جلسة انتخب بإجماع الآراء وكيلاً للجمعية ، فتجلى بمناقشاته حرصه على رعاية مصالح الأمة . وهكذا أصبحت الجمعية التشريعية أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين الذين تزعموا ثورة ١٩١٩ وتصدروا الحياة السياسية في أعقابها .

الحزب الوطني :

بعد أن تكون حزب الأمة بقليل ظهر الحـزب الوطني على مسرح الأحداث السياسية بصفة رسمية . وعلى أية حال قام هذا الحزب أولاً « حركة » سياسية قبل قيامه حزباً رسمياً منظماً له رئيس وأعضاء ومجلس إدارة . ولقد كتب مصطفى كامل في اللواء في عام ١٩٠٧ : « إن الحـزب الوطني المصري الذي جعل أولى مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلا من ثلاثة عشر عاماً مضت ، فهو وإن لم يظهر بشكل نظامي وبلائحة ولجنة إدارة قد ظهـر بأعماله واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة » .[1] وكان مصطفى كامل قد فكر في عـام ١٩٠٠ في جعل الحزب حزباً منظماً على غرار الأحزاب الأوروبية ، ولكنه اعتزم تنفيذ فكرته فعلاً في عام ١٩٠٧ . ففي تلك السنة ساعـد حادث دنشواي ــ كما ذكرنا قبل ذلك ــ على بلورة الوضع في مصر بحيث أدى إلى ظهور الأحزاب المصرية الثلاثة . وكـان من الطبيعي أن يتأثر موقف الخديو عباس الثاني بالأحوال التي جدت بعد دنشواي من حيث قـوة الحركة الوطنية واتجاه الوضع السياسي إلى الاستقطاب ، فكان عليه أن يحدد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها . وقد اتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية لعدة عوامل ، منها ما بدا من قوة الحركة الوطنية وقوة الشعور ضد الاحتلال . ومنها أنه بعـد أن زار لندن في عام ١٩٠١ قابل فا. س نمر (١٨٥٦ ــ ١٩٥١) ، حليف كرومر وصاحب جريدة المقطم ، وصرح له باستعداده للتعاون مع الاحتلال ومع كرومر ، ولمح إلى شرط يضعه لهذا التعاون وهو أن يكون له نصيبه في حكومة البلاد . لكن هذا الشرط لم يتحقق فما كان كرومر يقبل منـه سوى التسليم الكامل دون

---

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٥٥ .

مقابل . ومن ذلك يتبين أن النزاع بين عباس الثاني والمحتلين كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادىء القضية الوطنية . وضايق عباساً الثاني موقف كرومر ووجد في دنشواي فرصة للانتقام .

وكانت القطيعة ــ كما نعلم ــ قد قامت بين عباس الثاني ومصطفى كامل منذ نوفمبر عام ١٩٠٤ ، لكن الطرفين تجنبا التطرف في العداء لشعور كل منهما بضعف موقفه تجاه الاحتلال وحاجته إلى الآخر . وحين وقعت حادثة دنشواي رأى فيها كل منهما فرصته لتوجيه ضربة قاضية لكرومر وسياسته ، فكاتب مصطفى كامل الخديو عن طريق رئيس ديوانه أحمد شفيق باشا ينشد تعاونه ، ووجد استجابة لدى عباس . بذلك أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس في بريطانيا وما له من أعوان هناك ، في الحملة الناجحة التي قام بها في لندن ضد سياسة الاحتلال . وحين عاد كل من عباس الثاني ومصطفى إلى مصر في خريف عام ١٩٠٦ توسط الدكتور محمود صادق رمضان (١٨٦٨ ــ ١٩٤١) ، طبيب القصر ، والصديق الحميم للزعماء الوطنيين بين الطرفين ، فاجتمع عباس الثاني سراً في أكتوبر بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ولطيف باشا سليم (وهو من أكبر أنصار مصطفى كامل) . وفي هذا الاجتماع رسمت خطة التعاون بين الطرفين ، وتقرر إنشاء الحزب الوطني ، كما تقرر إصدار جريدتي الاجبشيان ستاندارد باللغة الإنجليزية ، وليتندار اجبسيان باللغة الفرنسية ، وتم رصد مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه إنجليزي لتحقيق ذلك . وقد عاد التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، وتوالت اجتماعاتهما . وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى عودة التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، كما أدت إلى أن الحكومة البريطانية تبينت خطأ سياسة كرومر في مصر فكفت عن تأييدها ، فأدى ذلك في النهاية إلى استقالة كرومر وتعيين جورست محله .

وبعد ظهور « الجريدة » أخــذ مصطفى كامل يشك فيها لميولهــا الإنجليزية ، وعنــدما عاد من أوروبا في أكتوبر عام ١٩٠٧ ، ألقى خطبــة مهمة بالإسكندرية (٢١ أكتوبر) جعلهــا دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطني ، واتخذ « الجلاء » مبدأ للحزب ، حتى صار أصح تعريف له أنه « حزب الجلاء » . وقد تكلم مصطفى كامل في خطبته عن حياة مصر الوطنية بعد الاتفاق الودي ، ونوه بالخطوات الواسعة التي خطتها الحركة الوطنية برغم هذا الاتفاق ، بعد أن كان الإنجليز يظنون أنه سيقضي علــى أمل الأمة ، وأبان لأول مرة أن اعتماد الأمة علــى نفسها هو سبيلها إلى الاستقلال ، وقال في هذا الصدد : (١)

« إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحا جديدة وارشدتنا إلى الحقيقــة التي لاقوام لشعب بدونها ولا حياة لأمة بغيرها ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها ، وهي أن الامم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها ، وان الشعب كالفرد لا يكون آمنــا على نفســه إلا إذا كــان قوياً بنفسه مستجمعاً لكل عدد الدفاع وآلات الذب عن الشرف والمال والحياة » .

وفي ٢٧ ديسمبر من نفس العام عقدت أول جمعية عمومية للحزب اجتماعاً حافلا تمثلت فيه طبقات الأمة ، وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة تحدث فيها عن أغراض الحزب فقال : (٢)

« إننا لسنا حزباً سياسياً فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وإنهاض لها ، فلا نغفــل

(١) انظر نص الخطبة في المصدر السابق ، ص ٤٦٦ ــ ٤٦٩ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦٠ ــ ٢٦١ .

التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة، وهو يرمي إلى الاستقلال اس كل سعادة ، ويعمل لنشر التعليم حتى لا يبقى مصري جاهلا تحت سماء مصر ، ويسعى للوفاق بين الامة وتقريب المسافة بينهاوبين الشعوب الاخرى ، هو يرمي قبل كل شيء إلى أن يكون المصري إنساناً باسمي معاني الكلمة ، واقصد بالمصري ليس فقط الذي نراه في المدائن يجد ويعمل ، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد انه ملك للحاكم ومتاع لا إرادة له ، فأسمى عمل تقوم به هو إنهاض ذلك الفلاح العزيز وإعلاء مكانته ، فهو هو ممثل النشاط المصري ، ومصدر كل خير ونعيم ؛ فليحى عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح القى اثقال القرون الماضية وصار رجلا حراً بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين في سبيل حريته وسعادته».

وتم التصديق في هذا الاجتماع على لائحة الحزب التي نصت على أن رئيس الحزب هو مصطفى كامل مدى الحياة وأن الجمعية العمومية للحزب تجتمع مرة في كل سنة في شهر ديسمبر باسم «المؤتمر الوطني» ، واختصاصاتها انتخاب اللجنة الإدارية والتصديق على ميزانية الحزب وأعماله والنظر في اقتراحات الأعضاء . كما تقرر أن تؤلف اللجنة الإدارية من ثلاثين عضواً عدا الرئيس ، وتنتخب لمدة ثلاث سنوات ، وتجتمع مرة في كل شهر على الأقل ، وتنتخب وكيلين للحزب وسكرتيراً وأميناً للصندوق من بين أعضائها ، ولجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء من بينهم الوكيلان والسكرتير وأمين الصندوق لتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية ، وتجتمع مرة في كل أسبوع على الأقل ، وينشأ ناد للحزب وفروع له في الأقاليم .

ولقد اشتمل برنامج الحزب الوطني على ما يأتي : [1]

١ ـ استقلال مصر كما قررته معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية ـ ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لأسرة محمد علي ، والضامن للاستقلال الداخلي للبلاد (ويدخل تحته كافة البلاد التي ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية) ، وهو الاستقلال الذي وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسمياً بذلك .

٢ ـ إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام كمجالس النواب في أوروبا .

٣ ـ احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التي ارتبطت بها حكومة مصر لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ما دامت مصر مدينة لأوروبا ، وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة .

٤ ـ انتقاد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها والإصلاحات اللازمة لهما .

٥ ـ العمل لنشر التعليم في انحاء الديار على اساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء النصيب الاوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ، ونشر المبادىء الدينية السليمة الداعية للرقي ، وحث

---

(١) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥٨ .

الأغنياء والقادرين على بذل المساعدة لنشر التعليم بتأسيس الكليات في البلاد . وإرسال الإرساليات إلى أوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

٦ — ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة ، والعمل والجد وراء نيل الأمة استقلالها العلمي والاقتصادي .

٧ — إرشاد الأهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى حقائق الأحوال وبث الشعور الوطني فيهم ، ودعوتهم للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين المسلمين والأقباط وتنبيههم إلى واجباتهم نحو بلادهم ، والعمل للمحافظة على الأمن العام والسكينة في كافة أرجاء القطر .

٨ — مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنجاح والاجتهاد في تحسين الأحوال الصحية حتى يزداد عدد السكان فتزداد الأمة قوة على قوتها .

٩ — تقوية روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلطة .

١٠ — بذل الجهود لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإنماء علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفي كل تهمة عن مصر ، والعمل لإيجاد أنصار لها في كل أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعد على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على المساعي التي تعمل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة .

وهكذا كان الحزب الوطني يختلف عن حزب الامة في مبدأين أساسيين: أولهما هو عنفه في مهاجمة الاستعمار وتخصيصه حياته لغرس بغضه وكراهيته في نفوس المصريين ، وثانيهما هو إقامة دعوته الجديدة إلى الوطنية وإلى القومية المصرية على أساس من الدين ومن الدعوة إلى التضامن بين الأمم الإسلامية ، والتمسك بمعاهدة عام ١٨٤٠ التي تمنح مصر استقلالا داخليا وتعترف بالسيادة التركية . ومن ناحية أخرى يتضح من برنامج الحزب الوطني أن الحزب لم يهتم اهتماماً كبيراً بالمشكلات الاقتصادية . وأهمل المشكلات الاجتماعية إهمالاً يكاد يكون تاما . ويرجع ذلك إلى أن تكوين الحزب الوطني والأحزاب السياسية الأخرى التي عرفتها مصر كان تكوينا بورجوازيا ، بحيث كانت وسائلها مقصورة في أغلب الأحوال على التهييج والإثارة بحكم أن المشكلات السياسية ، لا الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي خلقتها ، ولأن كبار رجالاتها كانوا من الأغنياء والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ، لا من رجال الاقتصاد أو ممثلي الطبقات . فلقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة في مصر من الطبقة المتوسطة، من الموظفين والطلبة والمحامين، وخصوصا من الشباب الذين ألهب شعورهم بقوته الخطابية النادرة ، ولكنه لم يجتذب إليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين . [1] ولذلك فإن القول بأن الحزب الوطني كان يمثل الانتلجنتسيا (Intelligentsia) قول غير صحيح ؛ لأن الطبقة المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطني وحزب الأمة .وكانت الصفوة المتعلمة تعليما غربيا من هذه الطبقة تنحاز إلى حزب الأمة .ولعل هذا هو السبب في أن هذا الحزب كان يقف موقفا تقدميا من التطور

---

(١) فتحي رضوان : كفاحنا الوطني في نصف قرن ، ص ٧٣-٧٤ .

الاجتماعي ، بينما كان الحزب الوطني يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين .

كما أن مصطفى كامل لم يكتسب تأثيراً قوياً على الفلاحين في القرى ، وذلك لسببين : أولهما أن نشاط الحزب الوطني قد تركز في المدن دون القرى ، وكان نشاطه الرئيسي في القاهرة والإسكندرية ، وثانيهما ، أن الاحتلال كسب مهادنة الفلاحين في الريف بإلغاء السخرة والكرباج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، ويضاف إلى ذلك أن دعوة مصطفى كامل التي تتجه إلى توثيق الصلات بالدولة العثمانية ، لم تكن تلقى حماسة من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العسف التركي . ولعل تخلص الدعوة الوطنية في عام ١٩١٩ من التعلق بالدولة العثمانية ، كان من الأسباب التي دفعت الفلاحين إلى الاشتراك في هذه الثورة . ومع ذلك يمكن القول بأن مصطفى كامل كان قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواي . أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطني لاجتذابها جدياً عندما انتقلت قيادته إلى محمد فريد . فظهرت فيه الدعوة إلى إنشاء نقابات للعمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية في مدارس الشعب الليلية التي كانت تعلم العمال القراءة والكتابة ومبادىء التربية الوطنية والدين وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامي . فقام محمد فريد مثلا بإنشاء نقابة للعمال في عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين (وهي ليست أول نقابة للعمال في مصر ، كما يقول الرافعي [1] ، فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة في عام ١٩٠٨) . كما طالب محمد فريد بإعادة النظر في القوانين الضريبية لإعفاء العمال

---

(١) الرافعي : محمد فريد ، ص ١١٠ .

والفلاحين والطبقات الفقيرة من الضريبة وتقرير التأمين الاجتماعي للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية . على أن أهم ما عمله الحزب الوطني هو اجتذاب طلبة المدارس إلى الحركة الوطنية ويعتبر الطلبة عنصراً جديداً قوياً من عناصر المقاومة الشعبية بحكم كثرتهم وانتمائهم إلى طبقات مختلفة وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة .

كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمراراً لسياسة مصطفى كامل ، فقد وضعا معا قواعدها ، واتخذا الجلاء أساسا لها . وكان محمد فريد شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدولها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالإصلاحات الداخلية ، وكان يرى في هذه الخطة خروجا على أساس القضية الوطنية . وقال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيها وتمدينها » . وقال أيضاً في خطبة جامعة عن الحالة السياسية في مصر في عام ١٩٠٨ : (٢)

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والاساطيل ، إن هذا المطلب يعد تهورا وجنونا إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها ، أي أننا لا نطلب الجلاء أبد الآبدين ، حيث إنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها في يوم من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكأنهم يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامتثلوا لحكم القوة صاغرين ، فإن الحق في جانبها دائما ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا

---

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٦ — ٨٧ .

هذا التحول اعتدالا في المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه ، واخذوا من ثم في تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الإنكليز ، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة ، تعمية على الرأي العام وتضليلا لـه ، واقترارا بوعود أعضاء مجلس النواب الانكليـزي ، الذين ألفوا ماسموه (اللجنة البرلمانية المصرية) ، لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي ، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة ، وقد كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شئون مصر الداخلية ، كأن مصر أصبحت مستعمرة إنكليزية تسأل حكومة انجلترا عن إدارتها ! واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا الاهتمام الظاهري ، الذي من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب ، **ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز ان يكون لنا مطلب غيره من الإنكليز ، الا وهو الجلاء العاجل »** .

وبالإضافة إلى تمسك محمد فريد بالجلاء ، جعل الدستور أساسا ثانياً للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفقا في المبدأ والخطة مع مصطفى كامل . كما ندد محمد فريد « بسياسة الوفاق » بين المعتمد البريطاني جورست والخديو عباس حلمي الثاني ، غير أنه تعرض لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين . وعمل محمد فريد منذ أن تولى رياسة الحزب الوطني على تحقيق ما يلي : (١)

١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، وإحباط المساعي التي كانت تبذل لحله والتخلص منه .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢) إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمـة وفي البنادر والأقاليـم •

٣) تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجانا •

٤) وضع تقرير سنوي مفصل عن حالة البلاد •

٥) الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا وبخاصة في انجلترا •

ولكن الحزب الوطني لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الإنجليز ، بعد مقتل بطرس غالي باشا ، رئيس الوزراء ، في ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ على يد إبراهيم ناصف الورداني بسبب توقيعه اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، ورياسة المحكمة المخصوصة في حادثة دنشواي ، وإعادة قانون المطبوعات، ثم سعيه في إنفاذ مشروع مد امتياز القناة • وكان الورداني صيـدليا من المتحمسين لمبادىء الحزب الوطني المناوىء للخديو عباس وقتذاك ، بعـد أن مال إلى مهادنـة المستعمرين و ...ا. مع ممثلهـم جورست • وكان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديو الأيمن في سياسته الجديدة • ولقد عين اللورد كتشنر خلفـا لجورست ، وتتبع العنـاصر المتطرفة في الحزب الوطني ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات، ولم يكد يمضي عام كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب قد هاجـر إلى خارج البلاد عام ١٩١٢ •

وبقيام الحرب العالمية الأولى ينتهي الدور التاريخي للحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة إلى تشتيت أعضاء الحزب، فإن الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطني فترة طويلة من الوقت عن الرأي العام • ثم لم تكد تنتهي الحرب حتى كانت الظروف الدوليـة والأيديولوجية التي كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت •ففرنسا

أصبحت حنيفة لبريطانيا ، والدولة العثمانية انهارت انهياراً تاما . وفضلا عن ذلك ، كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية بعد زعامة مصطفى كامل عاملا آخر من عوامل تخلف الحزب . ولكن أهم سبب لضعف الحزب الوطني ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت في « الوفد المصري » الذي كان على رأسه زعيم وخطيب جماهيري فذ هو سعد زغلول . وقد اتجهت هذه القيادة في فطنة وذكاء إلى القاعـدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغلت لجان الوفد في كثير من القرى الصغيرة في مصر . بينما كان الحزب الوطني لا يزال يعتمد على نشاطه في المدن . ومنذ ذلك التاريخ لم يعـد الحزب الوطني يؤثر تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعـد الحرب العالمية الأولى ، بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلهـا القصر في ضرب التحركات الشعبية .

حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية :

مرت علاقة الحزب الوطني بالخديو عباس حلمي الثاني بفترة ركود . ولم يشأ الخديو أن يبقى وحيدا بلا حزب ينصره وينطق باسمه ويجمع له الأنصار . فقد كان الخديو أدرى الناس بشعبية الحزب الوطني وصعوبة مقاومته إلا بسلاح حزبي آخر ينازعه شعبيته ويسلب منه ثقة المواطنين . ومن ناحية أخرى ، فوجىء الخديو بقيام حزب الأمـة من أعضاء شركـة الجريدة ؛ وكان معنى ذلك في نظره أن تلاميذ الإمام محمد عبده وأصدقاء الوكالة البريطانية لم يكتفوا بإصدار « الجريدة » لتقف منه موقفا عدائيا وإنما تجاوزوا هذا العمل بتكوين حزب سياسي يكون له موقف الجريدة . وهكذا وجد الخديو ضالته في شخص الشيخ علي يوسف (١٨٦٣ــ١٩١٣)، صاحب جريدة « المؤيد » التي تأسست عام ١٨٨٩ . وكـان علي يوسف أزهري الثقافة ووجه سياسة المؤيد وجهة خاصـة ، فجعلها بوقا للرأي

المحافظ ، وصارت بذلك صحيفة الفئات المتعصبة والرجعية . ولقد أيد علي يوسف الجامعة الإسلامية بكل قواه ، وهاجم حركات القومية والتقدمية : ولم يفرق بين الاستعمار والتبشير ، بل كان يدعو إلى محاربتهما معا ؛ وبسلاح مشترك من الجهاد الديني والوطني .

وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٠٧ أسس الشيخ علي يوسف بإيعاز من الخديو حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، وقد تلخصت مبادىء هذا الحزب فيما يلي : (١)

١ ـ تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري .

٢ ـ الاعتماد على الوعود والتصريحات التي اعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصري ، ومطالبتها بتحقيقها ، والوفاء بها .

٣ ـ المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين ، والمصالح المصرية .

٤ ـ أن يكون التعليم الابتدائي عاما ومجانا .

٥ ـ أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد .

٦ ـ أن تعطي الوظائف في المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان ، حتى يتأتى للمصريين ان يحكموا انفسهم .

٧ ـ أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين في

---

(١) Landau, Parliaments and parties, pp. 140-142.

مصر جنائيا أمام المحاكم المختلطة ، كما يتقاضون أمامها اليوم في الحقوق المدنية ، إلى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها ، تحقيقا لأعظم مبدأ بين سكان البلد الواحد ، وهو المساواة أمام القانون.

وكان الشيخ علي يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح في ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولكنه لم يصب نجاحا في ميدان الحزبية فلم ينضم إليه غير عدد قليل من دعاة الرجعية والجمود ومن نحا نحوهم من غمار العامة . ولم يحظ حزب الإصلاح الدستوري بتأييد جماهيري مثل ماحظي به الحزب الوطني ، كما أنه لم يحظ بتأييد طبقي مثل ما تمتع به حزب الأمة .

وهكذا انقسمت مصر إزاء النزاع بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية إلى معسكرين ، أحدهما يحارب الاستعمار ، ويتذرع إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة ، فيعتمد على نفوذ الخديو آنا ، وعلى نفوذ تركيا آنا آخر ، وعلى نفوذ فرنسا في بعض الأحيان . وذلك هو الحزب الوطني - كما رأينا - يؤيده شباب مصر وطلبة المدارس . أما المعسكر الآخر فقد جنح إلى موالاة الإنجليز واكتساب رضائهم ، معتقداً أن مصر في ضعفها وانحلالها لا تستطيع أن تكافحهم ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال. وذلك هو حزب الأمة ، يؤيده كبار الملاك ، ويشايعهم نفر من أصدقاء الشيخ محمد عبده . وبين هذين الحزبين الكبيرين وقف حزب علي يوسف يعبر عن اتجاهات الخديو .

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية ، تألفت في مصر عدة أحزاب صغيرة في الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩ . وكان الاختلاف بينها

ينحصر في علاقات كل منها مع الخديو ومع السلطان ومع الاحتلال . ولم تعن بعض تلك الأحزاب بقضايا مصر الأساسية ، من رفاهية مادية وإصلاح اقتصادي ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية . ولم تؤثر هذه الأحزاب تأثيراً جديا في العلاقات بين القوى السياسية الكبرى لأنها في الواقع لم يكن لها جذور ضاربة في الأرض المصرية ، فكلها كانت تمثل فكراً متخلفا أو وضعا مندثرا . وهذه الأحزاب هي :

الحزب الوطني الحر :

كون فريق باع نفسه للاستعمار حزبا أطلق عليه اسم «الحزب الوطني الحر» وما هو بوطني وما هو بحر . وكان الحزب الوطني الحر أول الأحزاب التي لم تهتم بقضايا مصر الأساسية ، وكانت تمثله صحيفة « المقطم » التي تحيزت لسلطات الاحتلال البريطاني . وقد أسس هذا الحزب محمد وحيد الأيوبي في مايو عام ١٩٠٧ . ولكن الإعلان الرسمي عنه كان في السنة التالية ، حينما كتب الأيوبي مقالا في المقطم يودع اللورد كرومر ، عند انتهاء مدة خدمته ، وداعاً حاراً ، ويرحب بخليفته ، جورست، ترحيبا أحر . وفي سبتمبر من تلك السنة كتب الأيوبي رسالة مفتوحة إلى السير إدوارد جراي (Grey) ـ وزير خارجية انجلترا ـ تحدث فيها عن فوائد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم استعرض مبادىء حزبه التي اشتملت على ما يلي : (١)

> ١ ـ مسالمة المحتلين والسعي في نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وإنجاحه وتنبيههم بالحسنى إلى مواضع النقص التي يرى الحزب في تنبيههم إليها فائدة لمصر وأهلها

(١) يونان لبيب رزق : المصدر السابق ، ص ٣٢-٣٣ .

كما هو حال الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية الراقية التي تربط مصالحهم بمصالحها لأن طريق المسالمة هذه هي الطريق الوحيدة التي تضمن للأمم الضعيفة بلوغ الاستقلال في كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

٢ ــ مسالمة الأجانب من سكان القطر المصري على اختلاف مللهم و جنسهم وعدهم جميعا إخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

٣ ــ السعي في تعميم التعليم الابتدائي بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالي شيئا فشيئا مع اجتناب الطفرة التي تؤدي إلى ضد المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها. والاهتمام بترقية لغة البلاد وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها على شرط الا يكون ذلك سببا في تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الأجنبية وبعبارة اخرى أن لا يكون تعليمهم باللغة العربية حائلا دون إتقانهم للعلوم ومباراتهم لإخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية. وإرسال الإرساليات من الطلبة إلى اوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الأكفاء الذين يعول عليهم في الترجمة والتأليف والتصنيف لكي تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوروبية في علومها كما بزتها في آدابها .

٤ ــ السعي في إعداد العامة لقبول الإصلاح والمزايا النافعة في التمدن الغربي وذلك بإزالة أوهامهم ومخاوفهم من الإصلاحات الصحية التي لا تقوى الأمة إلا بها والإصلاحات الادارية التي لا تنتظم أحوال الأمة إلا بها أيضا وما شاكل ذلك .

٥ ـ السعي إلى الحكم النيابي من ابوابه وذلك بإقناع الحكومة الإنكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسالتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجا حتى إذا آن أوانه وأمنت عواقبه باستعداد الأمة له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التي تضمن لنا نيله .

٦ ـ السعي في تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليوقعوها إلى المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء أوطارهم .

وهكذا اشتمل برنامج الحزب الوطني الحر على مبادىء تدعو كلها إلى المسالمة الكاملة للمحتلين وبقائهم في مصر بهدف الاستفادة منهم .ولم يتطرف اتجاه سياسي في تأييد الوجود الاحتلالي بصورة سافرة كما تطرف اتجاه رئيس الحزب وحيد الأيوبي ووكيله نشأت بك . ولما كان هذا الحزب قد تأسس في رحاب جريدة المقطم ، فان فرسان المقطم الثلاثة ، مكاريوس ، نمر وصروف ، كانوا من موجهي الحزب من وراء ستار . أما باقي الأعضاء فكانوا من السوريين المتعاونين مع الاحتلال ، أو من المصريين الذين رشاهم الاستعمار للحد من نشاط مصطفى كامل وحزبه المتطرف في وطنيته .

حزب المصريين المستقلين :

أثار « الاتجاه الإسلامي » الذي تميزت به أقوال وأعمال الحزب الوطني مخاوف الأقلية القبطية . وقد احتمى هؤلاء من « الاتجاه الإسلامي» بالمغالاة في رفع شعار المصرية واعتبار أن الوطنية القبطية إنما هي صنو

للوطنية المصرية بغض النظر عن الدين . وقد أدت وفاة مصطفى كامل وما دخل على الحزب الوطني بل على الموقف السياسي كله من تغييرات إلى أن يكوّن الأقباط ما أسموه « بحزب المصريين المستقلين » . فتفجر العداء بين الحزب الوطني وحزب الأمة من جانب والخديو عباس حلمي الثاني من جانب آخر كان من الأسباب المؤدية إلى تخوف الأقباط من الحزبين الكبيرين وإلى شعورهم بأن هذا التطرف قد يؤدي بمصر إلى مهاوٍ خطيرة . وعندما تزايدت الدعوة للدستور تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليها من تغيير مركزهم إزاء الأغلبية . وقد أسس هذا الحزب الدكتور في الحقوق أخنوخ فانوس (١٨٥٦ ـــ ١٩١٨) عام ١٩٠٨ . وكان معظم أعضاء الحزب من الأقباط ، باستثناء نفر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطيا ولا مسلما ، بل بروتستانتيا . وكانت ثقافته أمريكية فقد درس في كلية أسيوط الأمريكية ثم في الجامعة الأمريكية ببيروت .

وكانت مبادىء الحزب ، شأن مبادىء الأحزاب الأخرى ، محصورة في نطاق مصر كما يلي : (١)

١ ـــ وحدة مصر والسودان .

٢ ـــ استقلال مصر .

٣ ـــ إلغاء الامتيازات .

٤ ـــ سعادة وفلاح سكان مصر .

٥ ـــ اعتبار كلمة مصري مطلقة على الأصيل والمتجنس بالجنسية المصرية .

٦ ـــ وجوب تسهيل شروط التجنس .

(١) Landau, op. cit., pp. 144-145.

وتحقيق ذلك يتطلب :

آ) إقامة صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا .

ب) اقامة علاقات طيبة مع الأجانب المقيمين في مصر وضمان حقوقهم ومصالحهم بالقانون .

جـ) فصل الدين عن السياسة بالقانون .

د) فرض ضريبة الدخل على الأجانب .

هـ) عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعطي بمقتضاها تسهيلات تجارية لبريطانيا وضمانات عسكرية لمصر .

و) إنشاء مجلسين نيابيين لهما سلطة سن القوانين ، ويكون الأجانب المنتخبون الذين اقاموا في مصر خمس سنوات على الأقل نصف أعضاء أحد المجلسين .

ز) التعليم الإبتدائي الإجباري للجنسين .

ح) توحيد القضاء ووضع قانون عام ومدني وجنائي واحد .

ولأخنوخ فانوس عدة مقالات وأبحاث في القومية المصرية الفرعونية ، وفي الوسائل لإعادة بناء مجد مصر القديم . وكان شعاره ورمز حركته مصريون قبل كل شيء . وهذا البرنامج يعطي بلا شك صورة حية للتناقض الذي وقع فيه الأقباط في ذلك الوقت . لأنه لم يكن نابعاً من « اقتناع فكري» بقدر ما كان نابعا من « ضرورات دينية » فسلبه هذا مضمون تقدمي.

حزب مصر الفتاة :

تأسس هذا الحزب على أثر نجاح حزب تركيا الفتاة في الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨ ، وكان مؤسسه وزعيمه إدريس راغب بك . أما

عن مبادىء الحزب ، الذي يكاد يكون مجهولا ، فقد حفظتها لنا رسالة وجهها مؤسس الحزب إلى البرلمان البريطاني . ويدعى الكاتب القومية المصرية ، ولكنه يطالب بحماية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطاني في مصر . ويوجم سلبية الحزب الوطني ويدافع عن نيات الاستعمار ويعدد خدماته في مصر . وتأسيس هذا الحزب في الحقيقة يمثل تطرفاً سياسياً في الحياة الحزبية المصرية . إن هذا الحزب كان يدين بالولاء لسلطة الخديو وسلطة الاحتلال ، ويجسد سياسة الوفاق بينهما . ويوضح برنامج الحزب هذا التطرف في الجمع بين الولاء لكل سلطة في مصر ، فيشتمل البرنامج على ما يلي . (١)

١ ـ احترام وإجلال حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية باكملها .

٢ ـ احترام حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر .

٣ ـ اتفاق افكار الحزب مع افكار جمهور من ساسة الإنكليز يخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر .

وقد غير إدريس راغب بك اسم الحزب فيما بعد إلى « الحزب الدستوري » فتضايق زعماء حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية . ورغم اتخاذ الحزب لهذا الاسم الجديد ، كان ممثلا أميناً لجمود المحافظين الراغبين في الإبقاء على الأمور على ما هي عليه ، ورفض أسلوب المطالبة العاجلة بحياة دستورية ، وحدد عشرين سنة كاملة ليستطيع الشعب أن ينال

(١) يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

قوقه الدستورية ويتمكن من استخدامها استخداماً حسناً . وحتى في ...وره لطبيعة الانتخابات بعد هذه الفترة الطويلة ، وضع شروطاً منها أن ...ون للمتعلم خمسة أصوات في عملية الاقتراع التي تجري لتكوين ...جالس النيابية .

حزب النبلاء :

ظهر هذا الحزب في أكتوبر عام ١٩٠٨ ، ليؤكد أن « الأرستقراطية ...تركية » لم تنته بعد . ولقد دفع حسن حلمي زاده رئيس الحزب وسكرتيره ...حمود طاهر حقي إلى تكوين حزب النبلاء ذلك الهجوم الذي شنه الحزب ...وطني على الخديو عباس حلمي الثاني في النصف الثاني من عام ١٩٠٨ . بلغ هذا الهجوم الذروة بمقالات محمد فريد المشهورة « ماذا يقولون » ...التي عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة (سياسة الوفاق) ، وذكره ...أحاديثه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية . فكتب في اللواء تاريخ ١١ أبريل عام ١٩٠٨ يقول : « لا يخطر على بال مصر أن سمو الخديو ...المتربي في وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر إمبراطور دستوري (الإمبراطور ...فرانسيس جوزيف إمبراطور النمسا) ينخدع بما تزينه له سياسة السير ...الدون جورست اللينة الملمس ، ويضع نفسه فعلا تحت حماية انكلترا ، بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، إن لم يكن أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده ، وتتوق نفسه العالية إلى أن يكون حراً في بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه ، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون » ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها ، وليس في استطاعة أحد أن يوقفها » [1] كما رأى النبلاء أن سياسة تأييد الحزب

---

(١) محمد فريد : المصدر السابق ، ص ٨١ .

الوطني للدولة العثمانية لا تجدي مادام على عدائه للإنجليز ، إذ تصور أن لا إنقاذ للدولة العثمانية من محنتها بدون العون الإنجليزي . ولقد أرسلوا فعلا برقية إلى السير إدوارد جراي أثناء أزمة البوسنة والهرسك يطلبون منه أن تعمل بريطانيا على المحافظة على الدولة العثمانية . ولقد حدد حسن حلمي بك أهداف حزبه فيما يلي : (١)

١ ـ الولاء للدولة العثمانية .

٢ ـ الولاء للأسرة الخديوية .

٣ ـ التعاون مع بريطانيا لتجديد مصر .

وأيا كان الأمر فإن حزب النبلاء لم يقدم في العمل السياسي المصري أكثر من مدلول فكري دون أي عمل فعلي .

★ ★ ★

وقد أدت جوانب الخلاف بين الأحزاب الرئيسية إلى خوض الصحف في مهاترات لم تكن تستهدف الحق دائماً ، وقد كان كثير منها يتصل بالأشخاص لا بالمسائل العامة . وقد أفسدت هذه المهاترات الأخلاق والأذواق ، فتولد في المصريين ميل جامح لتتبع هذا السباب والتشفي بسماعه ، وأصبحت هوايتهم الفاسدة أن يترقبوا في شوق طلوع اليوم الجديد ليستمتعوا بمزيد من السباب ، وليأخذوا مقاعدهم في حفل مصارعة الثيران ، وقد غدا أقدر الناس على السباب وعلى رده هو أبرعهم في أعين الناس . وبذلك استنفدت طاقة المصريين فيما لا طائل تحته ، وصرفت عن مواجهة الاستعمار ، عدوهم الأول ، الذي استراح من حربهم بعد أن أصبح

---

(١) Alexander, op. cit., p. 195.

كل منهم حربا على صاحبه . وارتكبت الصحف باسم الحرية أبشع جريمة في تمزيق شمل المصريين وتفريق كلمتهم . وكان مقال الجريدة « تعالوا نتفق أو نختلف » من أوضح ماكتب في بيان الفروق والاختلافات بين هذه الأحزاب ، وقد جاء فيه .

« ... (فالمؤيد) يتحيز دائما في سياسته العامة إلى إحدى السلطتين ، وأما في جزئيات المسائل وتقدير الحوادث فإنه يجري من النقيض إلى النقيض ، أي من (اللواء) إلى (المقطم) . فأحيانا يكون كالأول ، وأحيانا كالثاني ، وغالبا ينفرد في هذا الميدان الفسيح بذينكم النقيضين ، مراعيا في ذلك حالة مصلحة سياسته العامة التي ذكرناها . وأما (الجريدة) فإنها لا تتحيز لجهة من السلطتين ، ولا تتفق مع طرف من طرفي النقيض ، وليس من سياستها أن تخدم سلطة مطلقا بل قلمها وقف على خدمة الأمة دون سواها ... وبذلك لا يمكن أن تكون متفقة السياسة مع (المؤيد) . وأما (المقطم) فإنه يتحيز إلى سلطة قصر الدوبارة ، ويزين أعمال المحتلين ولو كان ملؤها الخطل ، ويقول بالرضا عن الاحتلال... وأما (الجريدة) فإنها لا تقول بالرضا عن الاحتلال مطلقا .. وبهذا لا يمكن أن تكون (الجريدة) و (المقطم) متفقتي المذهب ... وأما (اللواء) فإنها تدعو إلى الاستقلال بالطفرة ، وخطتها عدائية للمحتلين ، ونحن نرى أن الطفرة محال ، وعواقب التشبث بها خطرة جدا .. كما نرى أن معاداة المحتلين وتقبيح أعمالهم التي لا يحكم العدل بقبحها ليس من الاعتدال الذي هو شعارنا في شيء » .

كما نعى حافظ إبراهيم فوضى الرآي في ذلك الوقت بهذه الأبيات : (١)

---

(١) ديوان حافظ ابراهيم : جـ ٢/٢٠٤ .

وصحف تطن طنين الذباب وأخرى تشن على الأقرب

وهذا يلوذ بقصر الأمير ويدعو إلى شخصه الأرحب

وهذا يلوذ بقصر السفير ويطنب في ورده الأعذب

وهذا يصيح مع الصائحين على غير قصد ولا مأرب

وهكذا عمل الاحتلال البريطاني على تفتيت الحركة الوطنية المصرية ، ويرجع ذلك إلى سياسة التفاهم التي التزم بها المعتمد البريطاني جورست مع الخديو . وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كان عباس يقوم برحلته المعتادة إلى الآستانة ، ولكنه لم يعد إلى مصر بعد ذلك . ففي ١٨ ديسمبر من نفس العام فرضت انجلترا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نياتها الحقيقية نحو مصر ، وواضعة حداً لسياسة الغموض التي سارت عليها منذ البداية . وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس حلمي الثاني ، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر . ومهما كان الأمر ، فقد أنهى خلع الخديو واستبدال الحماية بالاحتلال عهداً كان جهد النضال القومي موزعاً فيه بين مقاومة الاحتلال والسعي لإنشاء الحكومة الدستورية ، واتجه المناضلون إلى تركيز الجهود ضد الحماية — وليدة الاحتلال — لإزالتها ولإرغام البريطانيين على الجلاء . وفي ذلك الوقت كان هذا الفريق الذي يرى ضرورة التعاون مع الإنجليز وتنظيم علاقة مصر بانجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر ، يتبوأ مركز الصدارة في حياة البلاد . ولم يعد هناك من يرى ربط المسألة المصرية بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ وانهار بذلك آخر أساس لنظرية الحزب الوطني في علاج المسألة المصرية ولم يبق غير مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

الفصل

ثورة ١٩١٩

١ ـ قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

٢ ـ القوى الاجتماعية الجديدة في الثورة

١ ــ قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

عندما أعلنت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية ، قررت بريطانيا إعلان الحماية على مصر ، وهو إجراء وسط بين ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية وترك أمورها على ما هي عليه . ولم يكن فرض الحماية على مصر من جانب واحد أمراً مقبولاً من المصريين جميعاً لولا ظروف الحرب التي لم تمكن أحداً من الإدلاء برأيه صراحة ، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ، وتحددت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال في البلاد . وبينما كان الساسة المصريون يفكرون في مصير البلاد في فترة أواخر الحرب ، حاولت السلطات البريطانية تثبيت الحماية وربط مصر بالإمبراطورية البريطانية لأهميتها بالنسبة إلى المواصلات الجوية والبحرية العالمية . ولكن المعتمد البريطاني ريجنالد ونجت [١] (Wingate) حذر الحكومة البريطانية من طبيعة مشاعر المصريين في المراحل الأخيرة من الحرب ، ولفت نظرها إلى ضرورة تحديد معنى الحماية ، ورغبة كل المصريين ــ من السلطان إلى الفلاح ــ في تحقيق استقلال مصر الذاتي .

وبعد انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية المصرية التي اضطرت الى الخمود بسبب ظروف الحرب العالمية ، وركب " سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبي

---

(١) عين ونجت في هذا المنصب منذ أوائل عام ١٩١٩ خلفا للسير هنري مكماهون .

العنيد » . وكان « الوفد المصري » قد تألف بعد انتهاء الحرب مباشرة في نوفمبر ١٩١٨ ، بهدف « السعي للاستقلال بالطرق السلمية المشروعة»، مما استوجب الحصول على توكيلات من شتى أطراف البلاد لهذا الغرض . [1] ويبدو أنه كان هناك تفاهم بين رئيس الحكومة ـ حسين رشدي ـ والقادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية ، والآخر شعبي يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام في بريطانيا وفي غيرها من البلاد ولدى ممثلي الدول في مفاوضات الصلح . وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ توجه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي ـ أعضاء الوفد ـ إلى دار الحماية ، حيث تقابلوا مع ريجنالد ونجت ، وطالب سعد بإلغاء الأحكام العرفية ، وأن تكون صداقة مصر لبريطانيا صداقة الند للند ، وطالب سعد كذلك بالاستقلال التام لمصر ، وأكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وخاصة المالية . وتلا ذلك أن تقدم الوفد إلى الحكومة طالبا السفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فوافقت . وتقدم الوفد إلى دار الحماية للترخيص لأعضائه بالسفر إلى بريطانيا لانجاز المهمة المنوطة به . ولكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب . وفي ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل ـ من أعضاء الوفد ـ ونفوا في اليوم التالي إلى جزيرة مالطة ، فانفجرت الثورة .

وتشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، إلى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، جـ١/٧٩.

زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما — إلى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز . فلقد خاضت مصر غمار حرب لم تجن منها شيئا ، بل زاد فيها الشعب شقاء وخصوصا طبقة الفلاحين والعمال ، والموظفين . كما وضح للشعب مقدار استغلال انجلترا له مدة الحرب ، وكيف جندت ما يزيد على المليون من خيرة رجاله . فلقد كان المصريون « يربطون بالحبال عند تجنيدهم ، ويساقون كالأنعام وينقلون في مركبات الحيوان » ، واستولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بثمن بخس ، واشتدت سلطات الاحتلال في جمع الضرائب والدواب [1] ، وقاسى الشعب المصري الضنك والكرب في حين استطاعت قلة من المصريين وعدد من الأجانب جمع ثروات طائلة .

وإلى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجاراً بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطة العفوية والتنظيم السريع ، ولكن هذا « الانفجار » سرعان ما تحول إلى ثورة عندما اشتمل على عناصر جديدة في النضال الوطني ، دلت على وقوع تغيير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية . ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدي للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ما ظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة إلى الأقاليم . وكانت الطبقة

(1) انظر : عبدالرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ج١.

البورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتبعتها الطبقة العمالية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية ، وانبث افرادها بين العمال في المدن ، والفلاحين في القرى يوقظون الوعي والشعور وينظمون الصفوف . ولقد مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة الثورة العنيفة في مارس ١٩١٩ ، وهي المرحلة التي اشتركت فيها جموع الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين من الإسكندرية إلى أسوان ، وقطعت خلالها خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون في كل من الوجهين البحري والقبلي ووسائل المواصلات في المدن، والتي قابلتها القوات البريطانية بكل عنف وقسوة ؛ ثم المرحلة الثانية بعد مارس ، وهي المرحلة الطويلة التي انحصرت الثورة فيها أو كادت في المدن ، واتخذت شكل مظاهرات الطلبة وتحركات المثقفين .

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويرسمون خططها ومن هذه الأماكن ماكان سريا ومنها ما هو معروف . وفي طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة (بيت سعد زغلول) ، ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي ومحل جروبي بشارع المناخ ، ومحل « صولت » بشارع « فؤاد » ، وغيرها من الأماكن التي يذكرها الرافعي في كتابه ثورة ١٩١٩ . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذي لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب مكانته ومنزلته الدينية ، ولهذا أصبح محفلاً عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحي إلى جانب العالم المسلم . وظهر خطباء للثورة عرفوا بمذاهبهم الخطابية التي تسترعي

الأسماء من أمثال الأستاذ يوسف الجندي والدكتور زكي مبارك والدكتور محجوب ثابت، ومن أمثال القمص مرقص سرجيوس والقمص بولس غبريال، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر . وفي الحق أن اتحاد عنصري الامة في ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة إطلاقا ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أي نصيب من الاستقلال . ولقد قال القمص سرجيوس في إحدى خطبه : « إذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط في مصر حائلا دون ذلك ، فإني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة » . وقد استجابت المرأة المصرية كذلك للسفور الوطني ، فنزلت لأول مرة في حياتها إلى ميدان النضال السياسي مسجلة الخطوة الأولى في أخطر تطور اجتماعي في تاريخ البلاد . ففي يوم ٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عدد يربو على الثلثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه إلى معتمدي الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة » . ولقد وجدت المرأة المصرية في الثورة الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها في المجتمع المصري الذي كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لإحداث تغيير اجتماعي ، ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية طفيفة . فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت . فعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمود باشا سليمان في أسيوط ، وكان رئيسا للجنة المركزية للوفد ووالد محمد محمود عضو الوفد المصري ، لتخريبه وإحراقه ، واراد البعض أن ينبههم إلى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : « وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين؟

نحن طلاب قوت » . [1] ولم يكن الوفد ، يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد زغلول وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أدناها . والحق لقد كان من رأي سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق الأعباء . ومشحون بالجند والسلاح والأرصاد ، ولكنها إذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بالآلام المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمي) حين أفضى إليه مندوبو طلبة الحقوق في اليوم التالي للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامحة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر إلى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التي ظهرت إبان الثورة ، والتي نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في إطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد إلى أوروبا . وعلى أية حال فان ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول في تاريخ الحركة

---

(1) فكري اباظة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٤ .

الوطنية كلها . ففيما يتصل بالوفد ، فان توكيله الذي كان ــ حتى ذلــك الحين ــ كما يقول الدكتور هيكل في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية » ــ أمرا صوريا لحاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة، فأصبح الشعب هو الأصيل والوفد هو الوكيل . وفيما يتصل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم في مصر واعترافــا منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية لم يعد في يد دول أوروبا ، وإنما أصبح في يد الشعب المصري ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصريــة لا مسألة دولية .

وإذا كانت قيادة الوفد قد انتابها الرعب من ثورة الشعب في مارس، فان تلك الثورة لم تحدث هذا التأثير المتخاذل في كل أعضاء الوفد . فجناح سعد زغلول أفاد كثيرا من ثورة مارس ، فبدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه في موقفه الأمر الذي دفعه إلى مزيد من الثورية والتشدد في موقفه، فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثــر مما ربط نفســه بأعضاء الوفــد من الأرستقراطية الزراعية . لذلك عارض زملاءه في قبول مشروع ملنر رغم ان غالبية الوفد من الأرستقراطية الزراعية كانت تحبذ قبوله . فالمسألة في نظره ليست أغلبية بل مسألة توكيل ، بمعنى أن سعداً لا يهمه أن أغلبية الوفد تحبذ هذا المشروع ولن يخضــع للأغلبية ، ولكنــه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وتلك حقيقة أساسية في الموقف داخل القيادة الوفدية ، ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد ــ باستثناء سينوف حنا وواصف غالي ــ كان في تقدير قوة الشعب كطاقة ثورية ، بل في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في الاسراع بحل يتيح لهم شيئا من التنفس السياسي والاقتصادي . هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس ، التي أجبرت بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، فمست جوانب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذي

اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته إبان فترة الاحتلال أقرب ما يكون إلى حزب الأمة •

ولقد أفهمت ثورة الشعب في مارس سعد زغلول أن المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية ، وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، بل أدرك أن مصر أصبحت مسرحا لتحركات ثورية شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم ، فقد كان الموقف يتطلب تطوراً في ثورية القيادات القديمة لترتفع إلى مستوى التضحيات التي بذلتها الأمة في سخاء في ثورة مارس • ولقد عبَّر سعد زغلول عن احساسه بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثوريتها في خطابه الذي ألقاه في ٤ يوليو عام ١٩٢٤ في حفل نقابة عمال شركة السكك الجديدية وواحات عين شمس إذقال : «أفرح كثيراً وأسر كثيراًكلما شعرتأنهذهالحركةليست فيمايسمونه بالطبقةالعالية فقط،بل هي منبعثة أيضا وعلى الأخص فيالطبقة التي سماها حسادنا طبقة الرعاع ، وافتخر بأني من الرعاع مثلكم • ولو كانت هذه الحركة قاصرة علىالطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ،ولما انتشرت هذا الانتشار • ولما انتصر المبدأ الوطني ، فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة ، والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام : مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان • إن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالي إذا قال : يحيا الوطن ، فإنما يقول تحيا وظيفتي أو مصلحتي ، ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوي الوظائف تقلبوا أو تغيروا ، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم » •

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سعد زغلول يرفض أن يعطي حركة الشعب في ١٩١٩ مضمونا اجتماعيا ، فيقول في نفس الخطاب : « لايطرب

سمعي أكثر من أن رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادي ليحيى الوطن ، وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو » ، ويتضح ذلك أيضا من سياسته وهو رئيس وزراء في وزارة الشعب عام ١٩٢٤ ، فلم يعترف بنقابات العمال ، ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين . والحقيقة أن المضمون الاجتماعي لثورة ١٩١٩ ، كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية في صفوف الثورة ، فلما دبر مصرع السردار ، لم يكن الأمر في حاجة إلى أكثر من دقائق لكي ينطفىء كل شيء ، وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يدها وتنتهي ثورة ١٩١٩ . وهكذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ تنتمي بصفة عامة إلى الأرستقراطية الزراعية التي كانت تخشى من الثورة ، وبالذات من تحولها من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية . أما سعد زغلول ، فمع أنه كان يدرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ، إلا أنه بدوره كان يرفض المضمون الاجتماعي الشعبي للثورة .

٢ ــ القوى الاجتماعية الجديدة في ثورة ١٩١٩

بـدأ الاختمار الثوري ، إذن ، ينساب بين المجتمع المصري ضـد الاحتلال عندما استطاع ذلك الاحتلال بوجهه السافر أن ينفـذ إلى قلب المجتمع إبان الحرب بطريقة مباشرة وحساسة بالقيم التي كانت قوام ذلك الروح والتي كان يسيه وعياً مباشراً ويحرص عليها حرصـه على كيانـه وحياته . ولما كان الاحتلال أكثر مساساً واحتكاكاً بالقاعـدة الشعبية ، ونظراً لأنها كانت إذ ذاك ـ وهي البيئة المحافظة تمثل مكمن هذا الروح فـي قوته ــ فقد كانت تلك تتأهل بطاقات ثورية كبيرة . وكان هذا الاختمار الثوري ينمو في فترة الحرب في ظل الحماية ضـد الاحتلال فربط مصـر بشعور واحد وان تجلى مختلفا في مستوياته بين فرد وآخر أو طبقةوأخرى، كل باختلاف النظر والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال بين الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية والأعيان . وينبغي أن نشير الآن إلى القوى الاجتماعية التي حركت ثورة ١٩١٩ ، وأفزعت الجناح المتخلف من قيـادة الثورة ، وطورت من ثورية سعد زغلول . وهـذه القوى الاجتماعيـة الرئيسية ثلاث : الفلاحون والعمال والمثقفون . وقد تطورت كل قوة من هذه القوى الثلاث خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة الضاربة في ثورة ١٩١٩ .

الفـلاحون :

« الفلاح المصري صبور ، لكنه لا يقبل الظلـم والاستبداد ويثور عليهما في النهاية ، ويجب أن ننظر إلى دوره في ثورة ١٩١٩ باعتباره حلقة

في سلسلة طويلة من الثورات ضد الظلم والاستبداد بالإضافة إلى تحرير البلاد من أجنبي ظالم مستبد » . قيل عن الفلاح المصري في بعض الأحيان أنه مستكين ، يرضى بالظلم وينام على الضيم ، وأن مئات السنين التي عاشها يعاني الظلم والاضطهاد قد صيرته إلى هذه الحال من التبلد . ولكن هذا القول عار تماماً من الصحة . حقيقة أن حرفة الزراعة علمت الفلاح الصبر ، وصحيح أن سيطرة الحكومة المصرية على وسائل الري والصرف تجعل رزق الفلاح بل وحياته في يدها ، مما يجعله يقبل الخضوع لسلطانها عن طيب خاطر ، لكن هذا شيء والاستكانة للظلم شيء آخر . والشواهد كثيرة في التاريخ المصري على جرأة الفلاح وشجاعته وثورته الدائمة على الظلم . فثار الفلاحون ضد الاحتلال الفرنسي في مصر ، وثاروا ضد محمد علي وابنه ابراهيم خصوصا في الصعيد ، كما اشتركوا في الثورة العرابية . ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والماشية التي خاض بها الجيش العرابي الحرب ضد الإنجليز ، كانت من فقراء الفلاحين ، وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصري في معارك كفر الدوار .

ولا شك أن النكسة التي أصابت الثورة العرابية كان لها أثرها على الفلاحين . كذلك كان لسياسة الاحتلال إزاءهم أثرها . لقد قدر الاحتلال الإنجليزي ما للفلاحين كطبقة من وزن باعتبارهم الغالبية الساحقة من الشعب . ولذلك قامت سياسة الاحتلال تجاه الفلاحين على أساسين ، الأول الحرص على اجتذابهم إلى صفه وإبعادهم عن التأثر بتيار الحركة الوطنية الصاعد . وساعده على انتهاج هذه السياسة ما قام به من إصلاحات في نظام الري والصرف واستصلاح الأراضي ، لرفع انتاج مصر كمزرعة تمد بريطانيا بالمواد الخام وبخاصة القطن وتمكينها من سداد ديونها للأوروبيين . يضاف إلى ذلك أن الاحتلال قام بإصلاح في النظام الضرائبي مما أدى إلى إلغاء كثير من الضرائب الصغيرة بينما استبقى

المصدر الرئيسي للإيراد ، وهو ضريبة الأرض ، كما هو • ولقد أدت هذه السياسة إلى تحييد شعور الفلاحين تجاه الاحتلال وإلى حصر نشاط الحركة الوطنية في المدن • لكن عدم وجود مضمون اجتماعي لسياسة الاحتلال الزراعية هذه أدى إلى أن الرخاء الذي أوجدته راح إلى جيوب كبار الملاك الزراعيين ، كما حصل استقرار في الملكية الزراعية فظلت الملكيات المتوسطة ، وزادت الملكيات الكبيرة عددا ومساحة ، بينما تعرضت الملكيات الصغيرة للتفتيت وزاد عدد الفلاحين المعدمين • وهكذا زاد الأغنياء غنى وبقي الفقراء على فقرهم في وقت ارتفعت فيه الأسعار في أوائل القرن العشرين ، مما أدى إلى تذمر الفلاحين •

أما الأساس الثاني لسياسة الاحتلال تجاه الفلاحين فهو ضرورة القضاء بكل سرعة وشدة على أية حركة معادية تقوم بينهم قبل أن تستفحل وتجرفهم في تيار الحركة الوطنية ، سياسة الإرهاب تلك هي التي أملت تصرفات الاحتلال في حادث دنشواي • كانت دنشواي نقطة تحول في شعور الفلاحين تجاه الاحتلال ، إذ اتضحت لهم بشاعته وأنه ليس صديقا لهم كما يدعي • (١) وهكذا أدت سياسة الاحتلال في النهاية عند قيام الحرب العالمية الأولى إلى تحويل الفلاحين إلى طبقة متذمرة اجتماعياً وسياسياً • وقد زادت سياسة الاحتلال خلال الحرب من هذا التذمر • فأعطت السلطات العسكرية الأولوية المطلقة لمتطلبات الحرب واستولت على الكثير من محصولات الفلاحين ومواشيهم ودوابهم ولم تعوضهم عنها التعويض المناسب ، في الوقت الذي أدت فيه الاجراءات وظروف الحرب إلى ارتفاع الأسعار • وكونت السلطات العسكرية فرقا من العمال وفرقا للنقل بالدواب لمساعدة قواتها المحاربة ، وجمع الفلاحون بالاكراه لهذه الفرق فيما عرف

---

(١) عن دنشواي واحداثها راجع : محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ •

. . وقد مات منهم الكثيرون في ميادين الحرب في الشرق الأوسط وأوروبا . وفي عام ١٩١٦ كان ينتظم في هذه الفرق حوالي عشرة آلاف في فرنسا وثمانية آلاف في العراق . وفي عام ١٩١٨ كان هناك مائة خمسة وثلاثون ألفا في سورية ، مما يوضح ضخامة الأعداد التي جمعت . وتلك أعباء وقع معظمها على الفلاحين الفقراء وقد اقترنت في أذهانهم بالاحتلال وإعلان الحماية .

وهكذا تعرض الفلاح المصري لضروب من الذل أعادت إلى ذهنه ذكرى المظالم التي عاناها أيام الحكم التركي القديم . وما ان اندلعت ثورة ١٩١٩ حتى اندفع الفلاحون تلقائيا إلى المساهمة فيها مع باقي طبقات الشعب . وقد دعمت ثورتهم مختلف مديريات القطر . وكان أهم ماقاموا به مهاجمة محطات السكك الحديدية وقطع الخطوط الحديدية وأسلاك البرق والتليفون وإتلاف الطرق . وقد أصابوا ٦٣ محطة سكة حديد وقطعوا الخطوط الحديدية في ٢٠٠ نقطة ، وكان هدفهم من ذلك شل حركة المواصلات وتعويق حركة القوات البريطانية . وقام الفلاحون أيضا بمهاجمة مراكز البوليس والاستيلاء على ما بها من سلاح ، وبمهاجمة القوات البريطانية وبخاصة في مديرية أسيوط . وكانت معارك الفلاحين في أسيوط وحولها ضد القوات البريطانية من أمجد معاركهم . فقد هاجم الثوار القوات البريطانية في أسيوط واضطروها إلى اتخاذ موقف الدفاع رغم ما تكبدوه من مئات القتلى والجرحى . وتوالت النجدات البريطانية مسرعة ، فوصلت طائرتان حربيتان أمطرتا الثوار وابلا من القنابل ، وسارت النجدات من القاهرة في البواخر النيلية ، فهاجمها الآلاف من الفلاحين على ضفاف النيل في مركز ديروط . (١) ورغم أن المدافع الرشاشة حصدت

---

(١) انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ، ص ١١١ — ١١٣ .

منهم عدة مئات فقد تكرر الهجوم •

بدأ اشتراك الفلاحين في الثورة في ١٢ مارس ، ثم خرجوا منها بسرعة بعد حوالي أسبوعين • ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ضعف تسليح الفلاحين ، فقد كان المصريون ممنوعين بمقتضى القانون من حمل السلاح إلا بترخيص • وكان الفلاحون يفتقرون إلى قيادة عسكرية وسياسية توجه عملياتهم وتنظمها • يضاف إلى ذلك كثرة عدد القوات البريطانية في مصر منذ قيام الحرب ، والوسائل الوحشية التي لجأت إليها السلطات العسكرية للقضاء على ثورة الفلاحين فقد سيرت الفرق العسكرية والقطارات الحربية المسلحة والسفن المحملة بالجند والمدافع وارسلت الطائرات للقضاء على الثورة • واتبعت تلك القوات تجاه القرى الثائرة أو التي يقع بالقرب منها اعتداء على السكك الحديدية ، اتبعت سياسة النهب والحرق والاعتداء على النساء وجلد الرجال وقتل من يبدي أية مقاومة لتلك الإجراءات • ومن البلاد التي ارتكبت فيها تلك الفظائع العزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك بالوجه القبلي ، وميت القرش وتفهنا الأشراف وكفر الشيخ بالوجه البحري ، كما أنهم فرضوا على قرى مركز كفر الشيخ أن تقدم كل منها عدداً محدداً من رجالها يجلد كل يوم زيادة في الاذلال والتنكيل •

ومن العوامل التي أدت إلى سرعة خروج الفلاحين من الثورة تخوف قيادتها منهم • فلقد حملت ثورتهم مضمونا اجتماعيا إلى جانب المضمون السياسي ، فلم يصبّوا نقمتهم على الأجنبي المحتل فقط ، بل صبوها أيضا على الملكيات الكبيرة • وكانت قيادة الثورة حينئذ في أيدي كبار الملاك الزراعيين من أعضاء حزب الأمة السابق ومن المتعاطفين معهم ، أي أنها قيادة وطنية في اتجاهاتها السياسية رجعية في اتجاهاتها الاجتماعية • وقد خشوا أن تتحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية تطيح بهم ، بدل أن

تلزم طريق الثورة السياسية المرسوم ، ومن أدلة الخوف من ثورة الفلاحين تلك الحكومات المحلية والمجالس التي قامت للمحافظة على الأموال والأملاك والأرواح •

كانت ثورة ١٩١٩ أول ثورة في تاريخ مصر الحديث على النطاق القومي ، ولو لم يشترك فيها الفلاحون والعمال لانقلبت إلى حركة مقاومة عادية محدودة يحمل لواءها الطلبة وحدهم ولما كان لها أثر كبير •ولكن ثورة الفلاحين بانتشارها في معظم بلاد القطر ، وبأعمال العنف التي صاحبتها ، أكسبت ثورة ١٩١٩ الطابع القومي وطابع القوة الإيجابية،وتلك عوامل أقنعت بريطانيا بقوة الثورة والتأييد الذي تجده بين جميع طبقات الشعب ، وبخاصة بين غالبية الشعب من الفلاحين•ولو تيسر لثورةالفلاحين أن تستمر لأمكن لثورة ١٩١٩ أن تحقق كثيراً من النتائج في المجالين الخارجي والداخلي ولتغيرت قيادة تلك الثورة ، واكتسبت مضموناً اجتماعيا ، ولحق الفلاحون بعض المكاسب ، أما خروجهم المبكر بالإضافة إلى خروج العمال ، فقد حرم ثورة ١٩١٩ من قاعدتها العريضة ومن النشاط الايجابي الذي ميز أدوارها الأولى وعادت إلى طريق المقاومة السلبية من اضرابات ومقاطعة وهو الطريق الذي رسمته زعامتها منذ البداية«السعي إلى الاستقلال بالطرق السلمية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا» • ولما كانت تلك الوسائل محدودة النتائج فقد تحتم السعي إلى الاتفاق مع المحتل وبدأت الحركة الوطنية تدور في حلقة المفاوضات المفرغة حتى عام ١٩٣٦ وبعدها • ومن الناحية الداخلية فإن خروج الفلاحين والعمال من الثورة افسح المجال أمام الطبقة البورجوازية بشقيها في الريف وفي المدن بالاستئثار بالمكاسب بحيث خرج الفلاحون والعمال صفر اليدين دون أن يحققوا أية مكاسب تذكر مقابل ما بذلوا من تضحيات •

وحفزت فيهم الرغبة للخلاص والتحرر من تبعة الاستعمار • ودخل العمال ميدان الثورة وهم مؤمنون بأن انتصار العمل الوطني ونيل الاستقلال كفيل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم، وبهذا نشروا بذور المضمون الاجتماعي على أرض ثورة ١٩١٩ • ولكن لم تخرج الطبقة العاملة على الإطلاق بمكاسب من هذه الثورة ، بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية حمايتها على الحركة العمالية •

المثقفون (او الانتلجنتسيا) :

اتجه البعض إلى تسمية ثورة ١٩١٩ « بثورة الأفندية » تقديراً لدور الطبقة المثقفة في الثورة • والطبقة المثقفة الثورية التي نشير إليها هنا والتي تحملت عبء ثورة ١٩١٩ كانت من أبناء الطبقة المتوسطة من أهالي المدن والقرى بصفة أساسية ، أما مثقفو طبقة كبار ملاك الأراضي فقد اقتصر دورهم على نشر الأفكار القومية والغربية في مصر ، أي على التمهيد للثورة بنشر الأفكار الليبرالية ، إذ بعد تطور الأحداث في مارس ١٩١٩ ، وظهور اتجاهات اجتماعية إلى جانب الاتجاهات السياسية ، و « المطالبة بالقوت إلى جانب المطالبة بالاستقلال » ، خشي هؤلاء اشتداد الجانب الاجتماعي في الثورة ، وهو موقف ينبثق عن موقف طبقتهم العليا ومن الرغبة في المحافظة على مصالحها • وتوقفوا عن مسايرة الركب الثوري ، وعملوا على الالتقاء مع الإنجليز عند منتصف الطريق • ومن ناحية أخرى، يصعب القول بوجود مثقفين وقتذاك ينتمون إلى الطبقة الدنيا — العمال والفلاحين — وإن وجد بين مثقفي تلك الفترة من تبني قضايا هذه الطبقة• فقد كان العمال والفلاحون أعجز مادياً عن تعليم أبنائهم نظراً للظروف التاريخية [illegible] في مصر ، وخاصة منذ الاحتلال الإنجليزي [illegible] تعني محاربة التعليم باغلاق

فضلاً عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية • وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين في تلك المشروعات تدريجيا ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة •

وقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معيشية سيئة • فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم ضد ما يتعرضون له من مخاطر إصابات العمل ، والمرض والشيخوخةوغير ذلك • وفي الواقع أنه ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بمصر تشريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأ... رساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال • ولهذا شعر العمال بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم • وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيده العمال في الخارج من النقابات ، فكونوا مع إخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم •

وقد سجل عام ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا أو الطبقةالعمالية المكونة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة • ففي هذا العام أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا في النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل • وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على أثر إضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلازمهم • فعادوا ... وا مرة ثانية في عام ١٩٠٣ • وفي عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات إلى استخدام الآلات مكانالعمل اليدوي ، قاموا بإضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة في تأليف نقابة لهم في أكتوبر من نفس العام • وقد اقتدى سائقوا ترام القاهرة بعمال السجاير

وأنشأوا نقابتهم في عام ١٩٠٨ ، لكنها ظلت زمنا أسيرة [illegible] ، لتهديد الشركة بالفصل المنضمين للنقابة . ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها ؛ ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمي المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهلية ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمي المحاكم المختلطة الخ ..

وعندما أخذ الحزب الوطني ، تحت زعامة محمد فريد ، في بث الوعي بين العمال وتكوين رأي عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ ببولاق في عام ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبثت أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة وغيرها . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العالمية ، وهي نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر في السعي إلى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها – على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة ، لكن الظاهر أن هذه النقابة كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الإضراب الكبير الذي أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة في أكتوبر عام ١٩١٠ [illegible] ذلك فقد كان هناك وعي نقابي يشع في صفوف العمال [illegible] الحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال [illegible] الطبقة ، وإحساس بالقوة يتمثل في الاتجاه إلى الإضراب [illegible] والأهداف .

وهكذا انتعشت حركة الطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ ، ولم تنجح الاجراءات الإدارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال

والحكومات الموالية في الحد من نمو حركة الطبقة العاملة • كما لم يمنع نكوص الحكومة عن الاعتراف القانوني بالتنظيم النقابي نمو هذا التنظيم واتساع نشاطه وانتقال قيادته إلى العناصر الوطنية من العمال • ولقد قامت الحرب العالمية الأولى في فترة كانت الطبقة العاملة المصرية مقبلة على تأكيد جانب كبير من حقوقها ومن مطالبها الاقتصادية • وباعلان الحرب وجدت هذه الطبقة نفسها في ظروف جديدة ، كان لها أبعد الأثر في نموها وحركتها سنوات طويلة • والواقع انه لم يمض على نشوب الحرب أكثر من شهرين حتى صدر قانون منع التجمهر (١٨ أكتوبر ١٩١٤) الذي اعتبر «تجمهراً» كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عام ولو لم يكن له قصد جنائي • وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة أقصاها ستة شهور أو غرامة أقصاها عشرون جنيها • وتلي ذلك القانون ، إعلان الأحكام العرفية ووضع رقابة على الصحف في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، ثم إعلان الحماية البريطانية على البلاد في ١٨ ديسمبر من نفس العام وتعطيل الجمعية التشريعية • ولقد كان صدور هذه القوانين والقرارات ضربة شديدة للطبقة العاملة ، إذ أنها كانت تعني في الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعي ، وشل حركتهم في العمل الاقتصادي والوطني ، كما كانت تعني انه إذا تعرض العمل ونقاباتهم لاجراءات تعسفية من جانب أصحاب العمل ـ وخاصة الشركات الأجنبية والإدارات الأوروبية في المرافق ـ فلن تتاح لهم فرصة لمقاومتها بسلاح الاضراب أو بالعمل النقابي الذي مارسوه في سنوات ماقبل الحرب • ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال قد وجدت ضالتها في هذه الظروف الاستثنائية لتوجيه ضربتها إلى العناصر الوطنية النشيطة بحجة تأمين جهود الحرب في المنطقة • ولم يكن غريبا أن يكون الحزب الوطني ، أول من يتلقى الضربة ، باعتباره أنشط الأحزاب الوطنية وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية

الأخرى • وقد قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب ، كما هاجمت أنديته العمالية ومدارس النشر التي أنشأها للعمال ، وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها •

وبإعلان الحرب اشتدت وطأة الحياة على أبناء الطبقة العاملة نتيجة للغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية • فقد ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٨١٪ والأرز ٧٢٪ والفول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٩٤٪ والبترول ١٠٣٪ ، وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ماكان عليه قبل الحرب • وفي الوقت الذي كان العمال يعانون هـذه الصعوبات ، ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال (الأجانب والمصريين) وخاصة في المهن والصناعات التي تأثرت بالحرب في سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال • وقد أدت هذه الحركة ــ ضمن عوامل أخرى ــ (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد) إلى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والأجانب على حد سواء • وكانت صناعة السجاير ــ بالذات ــ من الصناعات التي تأثرت كثيرا لوقف تصدير منتجاتها من ناحية وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لانتاجها •

ولم تكن القوانين الاستثنائية ، وارتفـاع تكاليف المعيشة ، وشبح البطالة هي الحصيلة الوحيدة للحرب أو سمة الظروف التي خلقتها وطحنت بها الطبقة العاملة المصرية • لقد كان ينتظر هذه الطبقة فوق كل ذلك الكثير من الأحداث والمشاق بسبب الحـرب • ولعل أبشع ما أصاب الطبقـة العاملة ــ والفلاحين طبعا ــ خلال سنوات الحـرب هو حشدهم جماعات وقطعانا في « فرقة العمل المصرية » أو ما أطلق عليه العامة تعبير « الشغل في السلطة » • ولقد تشكلت هذه الفرقة مع بداية الحرب وتحرك الجنود

التركية في اتجاه قناة السويس (فبراير ١٩١٥ ثم أغسطس ١٩١٦) وذلك لسد حاجة القوات البريطانية إلى الأيدي العاملة لاستخدامها في الأعمال المدنية وأعمال الانشاء الضرورية للجهود الحربية مثل تسبيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق وإقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه وطمرها تحت الرمال ونقل أدوات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر .

ولم يكن لسياسة القهر التي مارستها سلطات الاحتلال البريطاني ضد الشعب المصري خلال سنوات الحرب أن تستمر طويلا دون رد فعل قوي لمواجهتها . ولما كان نصيب الطبقة العاملة المصرية من اجراءات القهر والاستغلال أكبر نصيب ، فمن الطبيعي أن تتوقع أن تكون الطبقة العاملة أول من يبكر إلى الانتفاض والحركة . صحيح أن الأمة تحركت بكل فئاتها في مارس عام ١٩١٩ ، ولكن إذا كانت هذه الحركة ــ كما يتفق المؤرخون ــ بعيدة الجذور في تاريخنا المعاصر فإن ظروف القهر والاستغلال الاستعماري ــ طوال سنوات الحرب كانت مشعل انفجارها واندفاعها . وما إن لاحت بشائر السلام وانتقل مسرح العلميات الحربية من منطقة القتال وسيناء إلى فلسطين ، وخفت يد السلطات العسكرية نسبيا عن الشئون اليومية للحياة في القاهرة والإسكندرية ، حتى بدأ عمال السجاير يعودون رويدا رويدا إلى ممارسة أساليب العمل الجماعي للدفاع عن مصالحهم ولرفع بعض ما حل بهم من حيف أصحاب الأعمال . وفي فبراير عام ١٩١٨ اعلن عمال الدخان والسجاير في الإسكندرية الاضراب العام ، وأصدر العمال منشورا إلى الجمهور يشرحون فيه وجهة نظرهم جاء فيه :

« كنا والسلام يبتسم للعالم والخير يتدفق عليه نتناول اجورا تكاد لا تكفي احتياجاتنا ، وعندما

ذهمتنا هذه الحرب وما جرت من غلاء في المعيشة، قلنا سحابة صيف ثم تنقشع ، واتخذنا لها العدةمن اجهاد الجسم واتباع التقتير والاكتفاء بما هو دون الضروري ، آملين انفراج الأزمة ، ولكن لم تزال الحال في اشتداد والغلاء في اطراد وازدياد حتى ضاق بنا الذرع . هذا ما حدا بنا إلى الامتناع عن اعمل ، و ن ابن هذا قمنا نطالب بزيادة الأجر ، فما لبثنا أن سمعنا من أصحاب معاملنا عندما توسط سعادة محافظنا في الامر حججاً نوردها ليطلع عليها الجمهور ويعلم مبلغ تعنتهم، مفندين كل اعتراض من اعتراضاتهم بأدلة وجاعلين مصلحتنا في مؤخرة مصلحتهم فتمثل أمام المطلع على هذا المنشور الحقيقة كما هي » .

ولقد كان اضراب عمال السجاير أول إشارة للعودة إلى أسلوب العمل الجماعي المنظم الذي حظرت ظروف القهر الاستعماري والعسكري استخدامه ، فلم تلبث الحركة أن امتدت إلى عمال الترام ، وعمال السكك الحديدية وعمال المياه وعمال المطابع والمحلات التجارية في القاهرة والإسكندرية . وبلغت الحركة ذروتها في الشهور المبكرة من عام ١٩١٩ قبيل الانفجار الثوري في مارس عام ١٩١٩ . ولم تكن حركة تجديد العمل الجماعي قاصرة في أهدافها على تحسين شروط العمل ، وإنما اتجهت في الوقت ذاته ــ بوضوح أكثر ــ نحو هدف إحياء التنظيم النقابي وتجديد نشاطه مع التطلع للحصول على الاعتراف القانوني بالوجود النقابي . وبذلك يمكننا أن نميز في هذه الحركة اتجاهين بارزين : اتجاه نحو إنشاء النقابات المفردة والآخر نحو إحياء نقابة الصنائع اليدوية التي تحملت أكبر الخسائر بسبب الحرب ، وكان ارتباطها بالحزب الوطني من العوامل المشددة لتعريضها لقسط أكبر من طغيان سلطات الاحتلال . ثم أتاحت ظروف

الانفجار الثوري (١٩١٩) الفرصة للطبقة العمالية للقيام بالمزيد من النشاط في الحركة العمالية . وفي أحضان هذا المد الثوري تم تأليف عدد كبير من النقابات يقدرها لاكير في كتابه « الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط » — استنادا إلى الاحصاءات الرسمية — في الفترة ما بين عامي ١٩١٨و١٩٢١ بنحو ٣٨ نقابة في القاهرة و ٣٣ في الإسكندرية و ١٨ في منطقة القنال .

ولقد دلت هذه الأحداث والتيارات بما شملته من بعث للعمل الجماعي من أجل تحسين شروط العمل وتجديد التنظيم النقابي على مدى عمق الطاقات المكبوتة في صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة إلى الحركة والنضال فور انتهاء الحرب . ولكن الطبقة العاملة في هذه الفترة كانت لايزال يشغل كاهلها الكثير من آثار القهر التي تعرضت له طوال سنوات الحرب . ولهذا فقد جاءت مطالبها — في الأغلب والأعم — مطالب مباشرة لاتكاد ترقى عن الأمل في تحسين متواضع وعاجل في الأجور . وخلت المطالب الجديدة من اللمحات الرائعة التي طالما ظهرت في اضرابات ما قبل الحرب مثل مطلب التعويض عن إصابة العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والاعتراف بالوجود النقابي . ولقد كانت الطبقة العاملة بحاجة إلى قيادة واعية — وربما قيادة موحدة أيضا ... [illegible] بها لا من حيث تركتها سياسة القهر الاستعماري خلال الحرب ، وإنما من الموجات الثورية التي وصلت إليها عام ١٩١١ أو بعد ذلك بقليل .

ويمكن القول أن الطبقة العاملة المصرية كانت بحاجة إلى [illegible] مطالبها الأساسية الشاملة بدلا من التجزئ وراء مطالب جزئية مباشرة هنا وهناك . ولا نحسب أن القيادات الأجنبية التي عاودت نشاطها النقابي بعد الحرب كانت بطبيعة [illegible] هذه القيادات نحو التجمع

في مواقع معينة ، وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة عن التفكير الشامل في المطالب الأساسية للطبقة العاملة . ولا غرو فقد كان التكتل العنصري أو القومي غالبا ما يحكم حركتهم ويعجز عن النظر عبر حدوده ، فهناك مطالب للعمال الأرمن ، وأخرى للعمال الإيطاليين وثالثة للعمال اليونانيين وهكذا . ولهذا كان من المحتم أن تقع المسئولية على عاتق رجال الحزب الوطني العاملين في نقابة الصنائع اليدوية . وكان يؤهلهم لحمل هذه المسئولية ما عرف عنهم من حماس وطني ، فضلا عن نظرتهم الشاملة إلى التنظيم النقابي والمشكلات العمالية . وكما تصدى قادة نقابة الصنائع اليدوية في الاسكندرية لاتجاهات النقابة المنفردة ، فانهم تصدوا أيضا لصيانة المطالب الأساسية الشاملة للطبقة العاملة . وأسفرت جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية على جانب كبير من الأهمية نشروها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » (٢ مارس ١٩١٩) ، والبلاد على مشارف الانفجار الثوري . (١)

إذن دخل العمال المصريون أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة والجديدة كما صورتها هذه الوثيقة التاريخية واندفعوا للمشاركة في الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب، ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعي من عقالها وجعلت من سلاح الأحزاب — الذي كان سلاحا نقابيا — أداة من أدوات العمل الثوري الوطني ، ولقد أحيت أحداث ثورة ١٩١٩ في نفوس العمال ذكريات النضال القديم من خلال اضرابات الترام والسكك الحديدية في سنوات ما قبل الحرب ، كما أحيت بالنسبة للعمال العائدين من فرقة العمل المصرية ذكريات الإهانة والاستغلال والاذلال في سيناء وفلسطين وغاليبولي وفرنسا والعراق ،

(١) قامت ثورة ١٩١٩ يوم ٨ مارس أي بعد نشر الوثيقة بنحو اسبوع.

العمال :

تعتبر الطبقة العاملة المصرية من القوى الاجتماعية الجديدة في مصر.[1] فلقد كتب كرومر في تقريره عام ١٩٠٥ يقول : « بأن الصنائع التي اشتغل الوطنيون أنفسهم بها قرونا طوالا آخذة في الانقراض .. ان الترامواي يحل محل الحمير لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحمير تنقضي صناعة السروج وتوابعها ... ومنذ قل استعمال البلاط البلدي لتبليط أراضي الغرف وأصبح يصنع من الخشب أخذت صناعة الحصر تنقرض ... أما صناعة النسيج ففي انحطاط ... والمنسوجات الأوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية ... » وفي هذه الظروف المتغيرة صدر قانون ٩ يناير عام ١٨٩٠ بتقرير حرية العمل والصناعة ، فقضى بذلك على الطوائف الحرفية نهائيا . وكانت تصفية نظام الطوائف كنظام مركزي في الكيان الاقتصادي من أهم العوامل التي أزاحت من الطريق عقبة أمام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة، التي تعتبر بحق السبب في ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة .

وتيجة لكل هذه التطورات شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ؛ ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العمالية، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين، وكذلك اتجاه الحزب الوطني نحو تنظيم صفوف العمال والصناع في نقابات للاستفادة بهم في الصراع ضد الاستقلال . ومنذ أوائل القرن العشرين كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر في مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحليج الأقطان والترامواي والنور،

---

(١) عن نشأة هذه الطبقة وتطورها انظر : امين عزالدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ؛ رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٢ .

المدارس وانقاص ميزانية التعليم ، مع تحديد مهمة التعليم بتخريج الموظفين فقط ، وهي السياسة التي ارتبطت باسم « دنلوب » المستشار الإنجليزي لوزارة المعارف . وإذا قيل أن بعض أبناء القرى قد تمكنوا من التسرب إلى دور العلم في تلك الفترة ، فإنه يمكن الرد بأن هؤلاء كانوا يفدون أساساً إلى الأزهر ومعاهده لرخص التعليم به ، وحتى هؤلاء فكانوا من أبناء الطبقة المتوسطة في الريف الذين يتمكنون من الاستغناء ماديا عن أبنائهم في فلاحة الأرض إلى جوارهم . وهكذا إذا سلمنا بأن المثقفين الذين حملوا عبء ثورة ١٩١٩ كانوا أساسا من أبناء الطبقة المتوسطة في المدن والريف فيجدر الالمام سريعاً بطبيعة تكوين هؤلاء المثقفين وظروف نشأتهم وذلك لإبراز حقيقة المسيرة التي اختطوها لأنفسهم أثناء الثورة وما بعدها .

لقد كان لميل محمد علي إلى الاقتباس من الغرب عند تأسيس دولته الجديدة أثره في وضع البذور الأولى لفئات المثقفين ، وذلك نتيجة إقامة المدارس على الأساس الغربي وإرساله البعثات إلى أوروباه ولكن نسى الاتجاه العلماني على حساب التعليم الديني ، نتيجة عدم اهتمام الدولة وكذلك بتطوير الأزهر ، ولوقوف بعض رجالات الأزهر موقف الجمود أمام التيارات الغربية الحديثة التي غزت البلاد ، وأخيراً لاعتماد أجهزة الدولة التي كانت في اتساع مطرد على خريجي المدارس الأميرية الحديثة مما كان يفتح مجال التوظف أمام هؤلاء الخريجين . وربما أدى فتح هذه المدارس إلى خلق « ثنائية فكرية » بين مدرسة الأزهر والمدرسة الجديدة في التعليم ، ولكن استطاعت الطبقة الجديدة أن تنتزع القيادة الفكرية من رجال الدين ، وساهمت بالنصيب الأكبر في قضايا التغيير الاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وفي تحرير المرأة والحياة النيابية .

ولم يكن نمو المثقفين أمرا عدديا وعلميا فحسب ، بل إنهم اكتسبوا شحنة ثورية كبيرة خلال النضال السياسي والاقتصادي الطويل الذي مروا به حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ . فأسرة محمد علي وإن كانت قد استعانت بهذه الطبقة في إدارة الدولة ، إلا أن عناصر الأتراك الشراكسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية في أجهزة الدولة من محمد علي إلى إسماعيل ، ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشراكسة ، منافسة شديدة كانت في مقدمة العوامل التي حركت ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ . وفي أوائل عهد الاحتلال البريطاني احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا في الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم الأجانب والسوريون (العناصر الشامية) والإنجليز . وأما الأجانب، فقد كانوا بحكم تمركز النشاط الاقتصادي في مصر في يد العناصر الأجنبية، يفضلون عن المصريين في الشركات والمصانع على وجه الخصوص، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى : ويترك للمصريين الفتات . وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة في ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صار لهم في مصر من السياسة الإنجليزية .

وكانت الفئة الثانية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون. وكان السوريون وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها، بل كانت تستمدها من المراكز التي كان يشغلها أفرادها فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية ومن كبار رجال الطبقة الوسطى فيها من الموظفين . وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذي صار لهم في مصر عندما بدأ إسماعيل في صبغ الإدارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، فقد أخذ مقامهم يزداد لحاجته إلى المترجمين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية،

[illegible] يحكمون القدرة على [illegible]
ولما عجز عدد المصريين [illegible] الحاجة [illegible] السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا في تصدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة في المجتمعات التي هي خليط من كل الأجناس . وعندما احتل الإنجليز مصر وتولوا إدارة شئونها ، ساعدت الظروف على احتضانهم للسوريين .[1] فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين إلا في القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين .

وكانت الفئة الثالثة التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر عن المراكز والمناصب هم الإنجليز أنفسهم . وكانت السياسة الإنجليزية في أوائل عهد الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المنتقين ليشيروا ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر المالية والري . ثم أضيف إليهم مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدها مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم . على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة إيرادات مصر ، اتسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي نفس الوقت لم يكن هذا التوسع لمصلحة العنصر المصري ، فقد زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل المبدأ القاضي بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون الذين طال اختبارهم للوظائف في حكومتهم ، واتصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى على ترقيتهم إلى أسمى المناصب في حكومتهم ، بعد النظام القاضي بأن

---

(1) انظر : محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، جـ ١/٢٢١ — ٢٢٨ .

المنصب الذي يتقلده غير مصري لا يتقلده مصري إذا خلا ، بل يتقلده غير مصري على الدوام . وواضح أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامـدا على إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التي كانت تجري على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها في الواقع أن تفضي إلى تخريج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الإنجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليـا بالعناصر الإنجليزيـة ، ومن ثم يسيطرون تماما على شئون البلاد .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة . ففي الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب في الاثراء ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحـرب الاقتصادية ونتائجها . فان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل وخصوصا أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين . ولقد عمدت الحكومة إلى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى ، رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠٪ على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠٪ .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان إيذانا بازدياد متاعب هذه الطبقة، ففي المدة ما بين ١٦ أغسطس عام ١٩١٨ وأول سبتمبر عام ١٩١٨ ، تقدم للقومسيون الطبي في لندن مائة وثلاثون شابا انجليزيا من راغبي التوظف في مصر . وقد نجح هؤلاء جميعا ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة إلى إيجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه . وقـد نشر الأستاذ فكري أباظة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد

عدد الموظفين الإنجليز فقال : « وفد علينا عديد من الروميين - جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحمنا حتى في أصغر وظائفنا وقررنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثاني من المبدأ المشهور أحرار في بلادنا — كرماء لضيوفنا فألحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا في كلمتين : رفتناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقالت رفتناه للاستبدال » .

وهكذا يتضح جليا أن سياسة الإنجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محاربة الاحتلال . وسنرى كيف أثر هذا على النشيء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . ولقد كان لهؤلاء تراثهم الثوري الزاخر بالتنظيم والمواقف ، الذي مكنهم من تحمل الأعباء التي ألقيت على عاتقهم من حيث القدرة على تنظيم أنفسهم علنيا وسريا ،وعلى العمل في وسط الجماهير . ففي عام ١٩٠٥ بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين بانشاء نادي المدارس العليا ، ويعد هذا النادي مسئولا عن المظاهرات الوطنية التي شهدتها مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وفي ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب ، وتقييد الحريات ، حمل الطلبة مسئولية نشر الوعي السياسي والوطني بين الأهالي وذلك من خلال مناقشاتهم لأوضاع الاحتلال وأعوانه في البلاد . وكما كان القبض على سعد زغلول يوم ٨ مارس هو العامل المباشر لقيام ثورة ١٩١٩ ، فقد كان الطلبة هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لهذه الثورة،وهم الذين فجروا الثورة عند باقي عناصر الأمة وفئاتها . ففي اليوم التالي للقبض على سعد زغلول ، تظاهر طلبة المدارس العليا وبعض المدارس الثانوية احتجاجا على اعتقال سعد ، وللمطالبة برفع الحماية . وعندما سرى

خبر هذه المظاهرات . أجمع الطلبة دون استثناء على التظاهر ثانية،فخرجت مظاهراتهم تطوف أنحاء القاهرة في اليوم الثاني للثورة ، وهو اليوم الذي بدأ فيه اشتراك العمال في الثورة ، وقد نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم طوال مدة الثورة ، وكانت هذه اللجان تعمل بوحي من شعورها الخاص في المراحل الأولى للثورة ، وقبل أن تنضوي تحت لواء الوفد . ولتوضيح ضخامة حركة الطلبة يمكن القول أن عدد المعتقلين منهم في القاهرة عقب مظاهرة اليوم الأول فقط كانوا ثلاثمائة طالب ،كذلك بلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني في الإسكندرية وحدهم ٤١٥ طالبا .

ومن الفئات المثقفة أيضا التي اشتركت في الثورة أصحاب المهن الحرة. وكانت هذه الفئة من أخطر العناصر الثورية ، فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة تزخر بالحركة والنشاط . ولقد كان الأستاذ يوسف الجندي الذي أعلن استقلال إقليم « زفتي » أثناء الثورة أحد المحامين بهذا الإقليم . وقد اشترك المحامون في الثورة منذ يومها الثالث ، فقد اجتمعوا يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب وتأجيل النظر في القضايا ، فوافق أغلب القضاة على التأجيل . وتبعهم المحامون الشرعيون فأضربوا في يوم ١٥ مارس وطلبوا تأجيل القضايا .

أما بالنسبة لموقف الموظفين من الثورة ، فرغم تأخر قيامهم بالإضراب بالنسبة لباقي عناصر الأمة نظرا لوضعهم الاقتصادي ، فقد كان لاضرابهم أثر بالغ الخطورة على سلطات الاحتلال لتحكمهم في أجهزة الحكم ، ولأن هذا الإضراب كان يعني انتقال هذه الأجهزة إلى أيدي الثوار .ومن ناحية أخرى فلم تكن تأخر اضراب الموظفين يعني عدم مشاركتهم في الثورة ، فقد سارع بعضهم إلى تحرير العرائض وجمع التوقيعات عليها لرفعها إلى السلطان احتجاجا على اعتقال الزعماء ولرفع الحماية ، كما قام

البعض الآخر بالأضراب يوم ١٠ مارس ، أما الإضراب العام لجميع الموظفين الذي استمر ثلاثة أيام فقد كان في أول أبريل بعد أن تسلموا مرتباتهم . وكان موقف الموظفين قد بدأ يتخذ شكلا حاسما منذ ٢٥ مارس عندما قرروا تأليف لجنة من الموظفين للتعبير عن موقفهم إزاء الأحداث وقتذاك . وقد أعيد تشكيل هذه اللجنة وزادت من أهميتها وعملها حتى أصبحت المسئولة عن اسقاط وزارة رشدي باشا الرابعة التي تألفت عند الافراج عن سعد وصحبه في ٧ أبريل . وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٢ عضوا . وسميت «لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها» . وعندما بدأ تعثر الثورة ، خرج الموظفون بسرعة، ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطمعون في مناصب الوزارة والبرلمان ، وبقي العنصر الأخير والثالث هو الطلبة .

وعلى أية حال لم تستطع الثورة أن تحقق شيئا مباشرا للعمال والفلاحين ، ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير عام ١٩٢٢ مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجيا ، ولا سيما وزارة سعد في عام ١٩٢٤ ، وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين . ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ عام ١٩٢٤ من التوسع في التعليم ، فزاد عدد الطلبة في المدارس في عام ١٩٢٤ إلى ٣٢٤ ألف ، ثم إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف في عام ١٩٣٣ ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة إلى الميزانية العامة من ٤٪ في عام ١٩١٩ إلى ٢٪ قبل الحرب العالمية الثانية . وكان هذا مكسبا أيضا للمثقفين المصريين . وهكذا كانت طبقة المثقفين في طليعة الطبقات التي خرجت بمكاسب واضحة من الثورة .

* * *

وبرغم تعثر ثورة ١٩١٩ وإخفاقها فقد تمخضت عن تلك الثورة عدة

نتائج هامة نجملها فيما يلي :

١ ـ استطاعت الثورة أن تلغي الحماية البريطانية عام ١٩٢٢. حقيقة أن إلغاء الحماية لم يؤد إلى الاستقلال الذي تطلع إليه المصريون بسبب التحفظات الأربع المصاحبة لإلغاء الحماية في تصريح فبراير عام ١٩٢٢. ومع هذا فإن إلغاء الحماية أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسي وتمصير وظائف الدولة ، وفتح الباب أمام أبنائها للدخول ، كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أتاحت لها فرصة المشاركة في الحكم . وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادنة أو المساومة.

٢ ـ كما أدى هذا الحد من التنفس السياسي للرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر ، كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية في مواجهة الاحتكارات الأجنبية ، وإن كان تطور بعض قطاعات من الرأسمالية المصرية في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، سينتهي إلى ظهور الرأسمالية الاحتكارية المصرية ، الأمر الذي سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديموقراطية .

٣ ـ كان اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ علامة حاسمة في حركة تحرير المرأة المصرية التي بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين . غير أن هذا التطور في الحركة النسائية كان مشوبا بكثير من الشوائب ، لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطورا ثوريا حدث لها ما حدث للحركة العمالية. وقد استخدمت الحركة النسائية في مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية. كذلك عجزت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها ، من أن تتطور تطورا ثوريا نضاليا ، فظلت تتسم بطابع الانحلال إلى حد كبير ، والابتعاد عن مجال العمل الوطني السياسي ، وحصر نشاطها

في مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الإحساني . مما أدى إلى تمييع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والأرستقراطية المستغلة.

ولكن إذا كان الشعب المصري قد فشل في تحقيق ما علقه على ثورة ١٩١٩ من آمال ، فإن ذلك يرجع إلى بعض الأسباب . السبب الأول كما يقول الميثاق هو « أن القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي » . فثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة اشتراكية اطلاقا، كما أن طبيعة قيادتها لم تؤهلها للقيام بهذا الدور ، فهي ثورة التحرر الوطني القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات : فهي الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون ، والتحالف بقيادة الرأسمالية . ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الاطلاق من هذه الثورة ،ومن الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية ، حتى لا تكتسب الثورة ذلك الطابع النضالي العنيف الذي اتخذته في مارس ، أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية فقط إلى ثورة سياسية واجتماعية معا . ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها ، إذ جعل منها أو انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها في تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال . حقيقة أن هذا التحول الجذري في مجرى الثورة قد بدأ في عام ١٩٢٤ ، ولكن تحول الثورة من ثورة إلى حركة سياسية مركزة في المدن أسلوبها مظاهرات الطلبة وتجمعات المثقفين : هذا كله لا بد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة رغم إرادتهم . ويقول الميثاق في هذا الشأن : « إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها. لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لاتحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها

إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية » .

ومن الأسباب التي أدت إلى تحول الثورة ضد الإنجليز إلى حركة سياسية ، دستور ١٩٢٣ وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين السراي من ناحية أخرى . ودون شك كان لهذا الصراع دلالته البالغة ، لكن الوفد لم يرفع أبدا شعار إسقاط السراي ، فلم يتطور هذا الصراع تطورا ثوريا ، بل بقي في إطار دستور ١٩٢٣ ، الأمر الذي جعل الحركة الوطنية دائما في موقف الضعيف العاجز عن حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة .

ومن ناحية أخرى لم يخدم الموقف الدولي الحركة الوطنية في مصر ، أو في غيرها من المستعمرات الآسيوية والافريقية ، فالدول الاستعمارية كانت في عنفوان قوتها . حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر ١٩١٧ إلى ظهور الاتحاد السوفييتي ، الذي استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية في البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وإيران ، ولكنه بسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية من ناحية أخرى ، لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية . وحتى إذا كان في إمكانه ذلك ، فمن المشكوك فيه تماما أن قيادة ثورة ١٩١٩ كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة . فالوفد خلال عام ١٩١٩ كان يركز في اعتماده دوليا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها . ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية . فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، كان سعي الوفد إلى حل القضية المصرية في إطار التفاهم المباشر والضيق مع انجلترا وحدها

وذلك هو الخط السياسي الذي ظل الوفد يتبعه حتى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وعلى ذلك يجب أن نعتبر معاهدة ١٩٣٦ النتاج الطبيعي للخط الذي شاءت ثورة ١٩١٩ أن تسير عليه بالنجاح . وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ من العوامل التي أضعفت الوفد ، فبدأ نفوذه في السيطرة على الحركة الوطنية يتدهور . ولما كان الوفد يمثل بشكل رئيسي اتجاها ليبراليا بورجوازيا، فان معاهدة ١٩٣٦ وتدهور نفوذ الوفد سيؤدي إلى تيارات سياسية في أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستي مؤيدة من الرأسمالية الاحتكارية وتيارات سياسية في أقصى اليسار ممثلة في نشاط جماعات ماركسية متخبطة . منذ الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية المصرية عبارة عن محصلة التفاعل أو التنافس بين هذه الاتجاهات الثلاثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التيار الليبرالي البورجوازي التقليدي ممثلا في الوفد في الوسط ، وتيار فاشستي ديني ممثلا في حركة الاخوان في اليمين ، وتيار يساري في أقصى اليسار ممثلا في جماعات ماركسية .

الفصل السابع

تصريح ٢٨ فبراير وظهور التكتلات السياسية

١ – [illegible] وتصريح ٢٨ فبراير

٢ – [illegible] السياسية [illegible] ثورة ١٩١٩؟

١ ــ لجنة ملنر وتصريح ٢٨ فبراير

عندما تفاقمت الحالة السياسية في مصر بسبب منع الوفد من السفر واستقالة حكومة حسين رشدي باشا تضامنا مع الوفد ، قررت الحكومة البريطانية استدعاء مندوبها السامي في مصر ريجنالد ونجت لتقد. منه على تطور الأحوال في مصر . وغادر ونجت مصر في ٢١ يناير عام ١٩١٩ .ولقد كان ذلك توطئة لإقالته من منصبه ; هو الرجل الذي أحسن لها النصيحة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد فوات الأوان . ولما شبت الثورة بعد رحيل ونجت استبدلت به مندوبا آخر أكثر شكيمة وأقوى بأساً وهو المارشال اللنبي فاتح القدس. وقد جاء في البيان الرسمي الذي أذيع في لندن في ٢١ مارس عام ١٩١٩ انه « وكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية، وأن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشئون إذا لزم الأمر ناظرا إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة». وتدل لهجة البيان على أن الحكومة البريطانية ، برغم الثورة ، كانت مصرة على توكيد الحماية وتثبيتها . كما أن اختيار المارشال اللنبي بالذات يدل على اتجاهها إلى قمع الثورة بقوة السلاح .

وصل اللنبي إلى القاهرة في ٢٥ مارس ، وفي اليوم التالي أدلى بتصريح هام إلى بعض الكبراء والأعيان ممن استدعاهم خصيصا لسماعه وحدد أغراضه فيما يلي :

١ ــ وضع حد للاضطرابات الحالية .

٢ ــ عمل تحريات دقيقة في جميع الأسباب التي حملت أهل البلاد على الشكاوى .

٣ ــ إزالة كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها .

ولقد رأى اللنبي أن القوة ليست وحدها القادرة على حل المشاكل، ولذلك اتبع خطة تقوم في ظاهرها على احترام عواطف الشعب ومحاولة كسب ثقته، وباطنها استدراجه لقبول الحماية البريطانية أي أنه اتبع خطة أساسها المزج بين الشدة واللين . وشاء اللنبي في بداية الخطة الافراج عن سعد وزملائه فأرسل في ٣١ مارس عام ١٩١٩ ينصح باطلاق سراحهم والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا . ولم تجد بريطانيا مناصا من الاذعان لمندوبها السامي ، فقد منحته كل السلطات ليتصرف في الموقف . وعلى أية حال فقد وافقت على هذا الحل بعد أن اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح لكي يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضا سماع هذه المطالب ، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح . وفي ٧ أبريل أذاع اللنبي بلاغا يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد «لم يبق حجر على السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » . وسارع الوفد في القاهرة إلى تنظيم نفسه ، فتقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : علي شعراوي باشا وسنيوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك . على أن ينضم إليهم في مالطة سعد ورفاقه . ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب

التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع في المقاهي والمنتديات ، وشملت حركـة التبرعات الفقراء والأغنياء علـى السواء • وفي ١١ أبريل عام ١٩١٩ غادر الوفد البلاد ، وفي اليوم التالي تألفت في القاهرة لجنة مركزية تنوب عن الوفـد في غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الأقاليم •

وبعد وصول الوفد إلى باريس في ١٩ أبريل عام ١٩١٩ عمل علـى تنسيق أعماله وتنظيمها ، فقسم نفسه إلى ثـلاث لجان : الأولى السياسـة وتتكون من سعـد وشعراوي وعبداللطيف المكباتي ، والثانية للدعايـة والنشر وتتكون من إسماعيل صـدقي وعبدالعزيز فهمي وحافظ عفيفي وويصا واصف ، والثالثة للحفلات وتتكون من إسماعيل صدقي وحسين واصف وجورج خياط • وبدأت اللجان أعمالها وفي نفس الوقت بـدأت اتصالاتها بالمسئولين وبوفود الأمم ورجال الصحافة • ولكن بريطانيا عندما صرحت بسفر الزعماء واطلاق سراح المعتقلين منهم كانت غير صادقة النية في إيجاد جو من التفاهم الودي بينها وبين المصريين ذلك لأن الشواهـد نفسها أكدت بعد ذلك أنها ماقصدت من كل هذا إلا تخفيف حدة الثورة المصرية كي تنصرف بدورها إلى « مؤتمر الصلح » • وتضع العراقيل بعد ذلك في وجه ساسة مصر وتغلق دونهم أبواب المؤتمر فلا يعترف بهم أحد ولا يسمع صوتهم رسمي من الرسميين • فعندما وصل الوفد إلى فرنسـا أرسل سعد إلى الرئيس ودرو ولسون ـــ صاحب مبدأ حق تقرير المصير ـــ يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصري • فلم يجيئه الرد المنتظـر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن متوقعا : فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في ١٩ أبريل ، أي في نفس اليـوم الذي وصل فيه الوفد إلى باريس • وفي ٢٢ أبريل اذاعت دار الحماية في القاهرة نص الكتاب الذي تلقته من تامبسون جاري معتمـد الولايات

المتحدة بمصر ويقول فيه : « أتشرف باخباركم أن حكومتي قد كلفتني أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة فقد كلفت أن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أماني الشعب المصري المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، على أنه ينظران بعين الأسف إلى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة » .

ويرجع موقف ولسون هذا إلى عدة عوامل رئيسية : أولا — أنه لم يكن في وسعه اغضاب انجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا . وثانيا — ان انجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون يطالبون في ذلك الوقت بكياو تشاو (Kiaw Chaw) وغيرها في الشرق الأقصى . وثالثا — أن ولسن كان يزداد انعزالا في المؤتمر :فقد عارض مطامع إيطاليا وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الإيطالي وعودته إلى بلاده . ورابعا — أن ولسون وقع تحت نفوذ لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح ، وربما أدخل لويد جورج في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وأن كلمة منه تحقن الدماء وتعيد الأمن وتصون أرواح الأوروبيين ومرافق العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم إلى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويبشر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصون للسلام وأنفى للحروب .

والحق أن الوفد صدم باعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر، بدا لسعد أول وهلة أن العمل في أوروبا لا يجدي ، وان تركيز العمل ب مصر أجدى وألزم . وقد لمس وقع الصدمة في نفوس فريق من زملائه إذا هو أفدح . وتوالت الصدمات التي أعدتها بريطانيا للوفد ، إذ أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء ، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر رساي يوم ٧ مايو عام ١٩١٩ ، وفيها المواد الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ لى المادة ١٥٤) وتحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية والتنازل ن الامتيازات في القطر المصري ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب تفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية المرور في قناة السويس إلى بريطانيا . وهكذا كسبت بريطانيا قبل مضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس عترافاً دولياً بحمايتها على مصر . ولقد اغتبط ساسة بريطانيا بما نالوه من نصر في المؤتمر وشعروا بمزيد من الاطمئنان حول مركز الحماية في مصر . وتجلى ذلك الشعور في خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم حكومته في ١٥ مايو عام ١٩١٩ في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر . فقد أقر فعلاً بأن الحالة في مصر قد تحسنت عن ذي قبل ، وان لم تبعث في رأيه على الرضا وأن النظام قد عاد مع قلاقل متقطعة ، ثم أخذ يشير إلى بعض الأحداث التي حدثت كإضراب الموظفين والطلبة وغير ذلك ؛ ثم تكلم عن اعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر إعلانها عام ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها . ونوه بما اعتزمته بريطانيا كعلاج للاضطرابات في مصر من إيفاد لجنة برئاسة ملنر لتحقيق أسباب ذلك . واقتراح القانون النظامي اللازم في سبيل الحكم الذاتي ، وضمان المصالح

الأجنبية في ظل الحماية البريطانية .[1] وكانت هذه الخطبة إيذانا باصرار الحكومة البريطانية على توكيد الحماية وتثبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية، وإلقاء اليأس في نفوس المصريين لكي يعترفوا بالأمر الواقع ، ولكن الأمة قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة ، فلم تكن الثورة قد انقضت بعد حتى يتلاشى غرضها القومي الأسمى .

وفي ٢١ مايو عام ١٩١٩ ، وهو اليوم الذي نشرت فيه خطبة كيرزن، بدأت بريطانيا تنفذ ما اعتزمته ، فاستدعت رجلا كان بينه وبين سعد جفاء وهو محمد سعيد باشا . وكلفته بتشكيل وزارة جديدة بعد استقالة وزارة حسين رشدي التي كانت قد عادت في ٩ أبريل بعد سفر الوفد ، ولكنها لم تستمر طويلا لأنها شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين .فلقد طلب الضباط الوطنيون ان تسند الحراسة إليهم ، لأن اسناد الحراسة في الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيرا ما أدى إلى ازهاق الأرواح . كما ألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط ، وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وان قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع إبطال الأحكام العرفية. ولكن فشلت وزارة حسين رشدي في التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وإرادة السلطة العسكرية . وألف محمد سعيد وزارته بغير برنامج قومي وصرح لمندوبي الصحف يوم تأليفها « انها وزارة إدارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي وليست لها صبغة سياسية . وكانت مهمة هذه الوزارة الأولى : إعادة السكينة والنظام في مصر ، فوجه سعيد جهده كله في ذلك ، فمضى بسياسة كان ظاهرها كسب ثقة الشعب وباطنها دفعه

---

(١) أنظر : مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة، المجلد ٣٤ ، ص ٦٨٠ .

إلى الرضا بالواقع ، فحاول شغل الشعب عن الكفاح السياسي بالاهتمـام بالمسائل الجزئية الخاصة بزيادة أجور الموظفين والافراج عن بعض المعتقلين، لتهدئة الخواطر ، فنجح في ذلك نجاحا كان موضع تقدير اللنبي • ولقـد كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح ونجاح الوزارة في التعجيل باعادة السكينة أن تساهلت السلطات العسكرية وأذعنت لاقناعه بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، كما استجاب اللنبي لطلب الوزارة الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين كما ألغيت الرقابـة على الصحف ، على أن ذلك ما لبث أن تكشف مغزاة أمام الشعب،وارتاب الناس في نيات رئيس الوزراء حتى نقم عليه أحد الطلاب ويدعى سيدعلي محمد من أهالي كفر الزيات قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضا بالواقع، فألقى عليه قنبلة ، في ٢ سبتمبر عام ١٩١٩ فانفجرت ولكنها لم تصبه •

أما عن موقف سعيد باشا من لجنة ملنر ، فلقد أبدى اعتراضـه على مجيء لجنة انجليزية إلى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيـا ، وكانت ذريعته في هذا « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا إلى انجلتـرا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات علـى قاعدة راسخة ؟ » (١) وعلى هذا كتب اللنبي إلى حكومته ينصحها بعدم قدوم اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار والقبض على ناصية الأمور • وفي أوائل سبتمبر عام ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى المصالح الحكومية ودواوينها باعداد التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة للجنة حين وصولها إلى البلاد • وفي ٢٢ سبتمبر أعلن تأليفهـا رسميا في لندن من جميع الأحزاب الإنجليزية برئاسة اللورد ألفريد ملنـر (Milner) وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود (Renel Rood) ،

---

(١) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج ٥٢٤/١ •

وكان سكرتيرا بالوكالة البريطانية في مصر من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٥ ، والجنرال السير جون مكسويل (John Maxwell) الذي كان قائدا للقوات البريطانية في مصر عند نشوب الحرب العالمية ، والجنرال السير أوين توماس (Owen Thomas) ، عضو البرلمان ، والمستر سبندر (Spender) ، رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر هيرست (Hirst) المستشار القضائي في وزارة الخارجية ، ومن المتخصصين في القانون الدولي - ومنذ أوائل أكتوبر قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في القاهرة والإسكندرية • وفي ١٤ نوفمبر نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية ــ فرد الحزب الوطني على ذلك بمبدئه المشهور « لامفاوضة إلا بعد الجلاء » . وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام • وبعد نشر هذا البلاغ واشتداد المظاهرات قدم محمد سعيد باشا استقالته إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وخلفه يوسف وهبه باشا (وهو قبطي) في ٢١ نوفمبر وسار على « السنة الإدارية » التي استنها سلفه، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفا معها أو عليها •

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت إلى مصر في ٧ ديسمبر عام ١٩١٩ • ومنذ وصول اللجنة رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها • وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية قالت فيه : لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر ، وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية : (١)

---

(١) احمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٥٨١ ــ ٥٨٣ .

أولا — لأن المسألة المصرية مسألة دولية : فقبول المفاوضة مع لجنة ملنر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين انجلترا .

ثانيا — لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضا باتا ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثا — لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية . فاصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذي تجلى في كثير من المظاهر ، لا يفيد إلا ان السياسة الحاضرة تريد ان تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الاجماع القومي .

ولم تلبث الحرب أن أعلنت على اللجنة ، واتفقت كلمة معظم الكتاب على أن سعد زغلول المقيم بباريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته في الأمر . وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملنرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف . ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجد في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم الوفد . فكان الفلاح الساذج إذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر إلى ذهنه أنه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ وإذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب .

ولما رأى ملنر روح الوطنية المصرية ، لجأ إلى الملاينة وحاول أن يفسر غرض اللجنة تفسيرا يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكومة البريطانية ويجتنب في ظاهره الكلمات المثيرة التي تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية، فأصدر في ٢٩ ديسمبر عام ١٩١٩ بلاغه المشهور الذي قال فيه بأن اللجنة « ترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم في ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self Governing Institution وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية ، آراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد، أو حصرها في دائرة مخصوصة ... » (١) . ولقد اتخذ سعد زغلول قرارا نشر في بلاغ بعث به إلى مصر عقب نشر اللجنة بيانها قال فيه ما نصه :(٢)

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل ان يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا، فلا تنخدعوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم، واثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام فهو امضى سلاح في أيديكم واقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا ــ وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالا لذلك ــ خذلتم نصراءكم واهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وانكرتم حاضركم ومددتم للرق اعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وانزلتم بأمتكم ذلا لا يرفع منه عز ، وان تفعلوا ــ كما هو أكبر ظني في

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص٢٤٦ .
(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٧٢ .

عظم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم ـ فقد استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل . فلا تذلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتتحقق بإذن الله الإله القدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام » .

ولقد وصل ذلك البيان القاهرة ونشر في صحفها في منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقب صدور البيان المتقدم من لجنة ملنر ، فتعاقبت على أثره صدور البلاغات المختلفة في هذا المعنى.

وجدت لجنة ملنر بهذا أن لارجاء في الاتفاق بينها وبين الامة على قاعدة بيانها ، لأن الأمة لم تكن تجد مصلحتها في تجاهل وفدها النائب عنها في قضيتها . وأجمعت الأمة على المقاطعة إجماعا منظما محكما ، ومن هذا الإجماع وقف حسين رشدي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت ـ الوزراء المعروفين يومئذ باسم أصدقاء الوفد ـ من هذا الاجماع موقفا حياديا ، فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في ٧ يناير عام ١٩٢٠ خطابا إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة ملنر بعد الوعود التي أفضى بها إليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم. فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملنر يحصر الغرض من المفاوضة في الحكم الذاتي ، أجابوه بتفسيرهم كلمة الحكم الذاتي التي جاءت في الصيغة الإنجليزية ، وقالوا ان ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وإن كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس. ولكن رفض سعد العودة ولم يكن في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد في باريس ولجنته المركزية في القاهرة وإلا خسرت الجانبين ، ولم يخطر على بال الوفد أو بعض أعضائه العودة

إلا إذا كان الغرض من العودة الوصول إلى عقد معاهدة تضمن استقلال مصر التام . ولم يكن سعد يرفض المفاوضة إذا جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجربة الدولة المبرعة في بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن مصر وهي تجهل نصوص هذا التوكيل .

وفي ١٨ مارس عام ١٩٢٠ غادرت لجنة ملنر مصر بعد أن قضت فيها نحو ثلاثة أشهر ، ولقد توصل ملنر خلال هذه الفترة إلى حقيقة لاريب فيها وهي أن مصر لن تتفاوض مع الإنجليز إلا عن طريق سعد زغلول .ولذلك قابل عدلي يكن قبل سفره وأبلغه انه أزمع العودة إلى لندن ، وأنه قرر ارجاء كتابة تقريره حتى أواخر شهر أبريل ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا، وانه على استعداد لمفاوضة الوفد . وفي نفس الوقت كانت كل أبواب مؤتمر الصلح قد أوصدت أمام الوفد المصري بباريس ،فأخذ يتصل بالصحف ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية . كما استمال الوفد بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين، وألف فيكتور مرجريت ــ أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين ــ رسالة باسم «صوت مصر» (La voix de l'Egy pte) قدم لها أناتول فرانس (Anatole France) أكبر أدباء فرنسا في ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هي في ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية . وبالإضافة إلى ذلك ندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية وقدم عنها في أغسطس عام ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر . وعندما عاد ملنر إلى لندن ، أرسل المستر هيرست ، أحد اعضاء لجنته ، إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة .

وفي ٥ يونية عام ١٩٢٠ وصل الوفد إلى لندن ، وبعد يومين بدأت المباحثات بين سعد وملنر في وزارة المستعمرات البريطانية ، وقدم ملنر مشروعا لمعاهدة رفضه أعضاء الوفد ، وقدم الوفد مشروعا ثانيا رفضه ملنر ، ثم صدرت في النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر أنها أقصى ماتستطيع بريطانيا التنازل عنه . هذه المذكرة لم تكن اتفاقا بين البلدين ، بل لم تعد أن تكون قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول ، وهي في الواقع أساس لكل المفاوضات التي دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦ حين أمكن توقيع المعاهدة المرجوة تحت ضغط الموقف الدولي . ولقد انطوى مشروع ملنر على اقتراحات بشأن تنظيم الحماية فبريطانيا الضامنة لاستقلال مصر وعلاقاتها الخارجية يجب أن تتم برضاها ، كما ينبغي أن تبقى بمصر قوات عسكرية بريطانية نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا إلى جانب تعيين مستشار مالي انجليزي يقوم مقام صندوق الدين ، وترث بريطانيا الامتيازات الأجنبية أي أنها تصبح وحدها صاحبة هذه الامتيازات القضائية . وواضح من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها . وأن اللجنة لم تتقرب به خطوة واحدة إلى موقف المصريين ولم تزد على أن جمعت فيه ما تريده بريطانيا بحذافيره إلى أقصى مداه ، وليس فيه شيء يصح أن يقال انه كان موضع تفاهم أو اتفاق بين المندوبين الإنجليز والمندوبين المصريين ، لأنه دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى .

أما مشروع الوفد فقد تضمن انهاء الحماية مع استرداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وجلاء القوات البريطانية في ظرف مدة معينة مع بقاء قوات بريطانية في شرق القناة تقام منشآتها على نفقة بريطانيا لصد أي هجمات على القناة ، وبعد انقضاء عشر سنوات تدور مفاوضات للبحث في بقاء هذه القاعدة . وفي حالة قيام أي خلاف يرفع إلى عصبة الأمم

للفصل فيه، وتبرم معاهدة دفاعية تتعهد فيها بريطانيا [illegible] مصر ضد أي اعتداء خارجي ولا يجوز لمصر عقد أي [illegible] دون موافقة بريطانيا . وتؤول جميع الامتيازات الأجنبية إلى بريطانيا فضلا عن تعيين نائب عام بريطاني في المحاكم المختلطة ومستشار مالي بريطاني له اختصاصات صندوق الدين . كما جاء بمشروع الاتفاق إرجاء البت في مسألة السودان باتفاق خاص . ولقد زاد هذا المشروع على مشروع ملنر كرما بتقديم تعهد من جانب مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها جميع ما تحتاج إليه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل وذلك في حالة اشتباك بريطانيا مع دولة أخرى حتى إذا لم تكن سلامة مصر نفسها مهددة .

وتوقفت المفاوضات ، ثم توسط عدلي يكن في الأمر . فاضطر سعد إلى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي في لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية في ٥ أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة أخرى في بعض العبارات . وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها إلى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الأعضاء بين القبول والرفض . واقترح بعضهم عرض المشروع الأخير على الأمة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء . وتردد سعد في العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد ، فآثر أن يتداركها وأن يرجيء ظهورها ما استطاع . فتقرر إيفاد أربعة من الأعضاء إلى القاهرة وهم محمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبداللطيف المكباتي وعلي ماهر ، ينضم إليهم في القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي، لعرض الموضوع على طوائف الأمة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها إلى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع لجنة ملنر . وفي ١٦ أغسطس عام ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من لندن إلى باريس وتبعه

الأعضاء في اليوم التالي ، وتبعهم عدلي يكن يوم ١٨ أغسطس •

عرض المشروع على الأمة • وأشار فريق – وبخاصة الحزب الوطني – برفضه رفضا تاما وحبذ فريق آخر قبوله • ولكن الاتجاه العام كان أميل إلى قبوله بعد تعديله على أساس « تحفظات » تحد من تدخل بريطانيا في شئون مصر بعد عقد المعاهدة ؛ وتلغي كل ما تشتمل عليه من تقييد استقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لذلك • وبعد عشرين يوما مضت في عرض المشروع والتعقيب عليه في الصحف رأى المندوبون الذين اكتفوا بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستشارة التي « خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسة التي تحيط الآن بالفصل في مصيره ••• » • وعاد أعضاء الوفد من القاهرة ، فدعا ملنر الوفد إلى لندن النظر في نتيجة الاستفتاء ، وسافر عدلي وتبعه سعد إليها في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٠ • وقد تبين من خلال المقابلات الأولى لملنر أنه كان يرفض البحث في التحفظات ، وكان يرى قبول المشروع كله أو رفضه كله مع معارضته بشدة في تضمين المعاهدة نصا يقرر إلغاء الحماية • وكانت هذه هي نهاية المفاوضات ، فقد غادر الوفد انجلترا في ١٠ نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا إلى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها « تثبت ان الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة • وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بأنفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة إيمانا هادئا صادقا » •

وبعد عودة أعضاء الوفد إلى باريس نشبت بينهم الخلافات التي

تطورت إلى مالا تحمد عقباه وتركت آثارها الباقية في حياة مصر السياسية . فقد تقدم أعضاء الوفد بمشروع يقضي بأن يفوض عدلي يكن لمفاوضة ملنر في هذه المحفظات على حين يقف الوفد يرقب الموقف . ووافقت أغلبية الوفد على هذا الاقتراح وطلبت من سعد أن يوقع عليه ورفض سعد : فقد كانت المسألة في نظره مسألة أغلبية بل مسألة توكيل بمعنى ان سعدا لا يهمه أن أغلبية الوفد تحبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وهذه حقيقة هامة تجب على . . كما تجب على رئيس الوفد بعد وهي عدم الاكتراث برأي أغلبية أعضاء الوفد حول المسائل التي يعرف أن اتجاهات الأمة تعارضها . ولقد كان الوفد كله ــ باستثناء سنيوت حنا وواصف غالي ــ يعارض سعد ويرى أن يفوض عدلي لمفاوضة الإنجليز بينما كان سعد يرى العودة إلى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . وكانت الغالبية المعارضة لسعد تقول ان الأمة لا تقوي على متابعة المعارضة والمقاومة . وتلك حقيقة أساسية في الموقف ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبين بقية أعضاء الوفد كان في تقدير قوة الشعب كقوة ثورية في حل القضية المصرية . بل ونكاد تقول في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في الاسراع بحل يتيح لهم شيء من التنفس السياسي والاقتصادي .

حدث هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس التي أجبرت بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه وأذابت جليد الاعتدال الذي اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته خلال الاحتلال أقرب إلى حزب الأمة وأبعد من الحزب الوطني . فلقد أفهمت ثورة مارس سعد زغلول أن المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، ولخص سعد زغلول خلافه مع الأرستقراطية الزراعية في خطبته التي ألقاها في القاهرة في ٢١ يناير عام ١٩٢١ بعد عودته

بقوله « لقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة باسمه كل خير يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للأخبار التي تدل على قوة روحها . ان حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايتـه » .
ويعتبر هذا الخطاب بلا ريب إعلانا لانسلاخ الاستقراطية الزراعية من قيادة الثورة ودخول الثورة في مرحلة جديدة ارتفعت إلى مستوى الوعي القومي الذي انفجر منذ مارس عام ١٩١٩ . وأضافت إلى قضية الاستقلال من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ قضية التناقض الطبقي أو بمعنى أدق تحالف الطبقات الوطنية ضد الأرستقراطية الزراعية . وعلى الرغم من ذلك لم يترجم سعد هذا الاحساس إلى مطالب اجتماعية داخل الإطار الوطني مما يمكن أن يحافظ على تحالف الطبقات الوطنية .

على أية حال رفع ملنر تقريرا لحكومته وضع فيه القواعد السياسية التي سارت عليها بريطانيا حتى عام ١٩٣٦ . ولقد أوصى في تقريره بالعدول عن سياسة الحماية نتيجة لهياج الرأي العـام المصري عليها واقترح عقـد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أماني مصـر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب . كما أوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية في مصر لكي تتمكن بذلك من حماية مواصلاتهـا ، وأن يكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب وبمصالحهم ، وأن تتـرك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف باستقلال مصر مقيدا بهذه القيود ومشروطا بها وذلك فضلاً عن استبعاد السودان نهائيا من هذه التسوية وابقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ .
ولم تر الحكومة البريطانية ان تتقيد بقبول أو رفض التقرير ولكنها أخذت عنه فكرتين الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وبريطانيا تبعث على رضا المصريين ، والثانية أن الوطنية المصرية تخفق عليها رايـة واحدة ولكن رجالها يتفاوتون استعداداً لقبول جوهر التسوية وأنـه من

الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت • وعلى هذا أبلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ برغبتها في تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول — إذا أمكن — إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا وتمكنها من تقديم ضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأماني المشروعة لمصر والشعب المصري • وفي أواسط مارس عرضت الوزارة على عدلي يكن فقبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات •

وسميت وزارة عدلي « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية إلى سعد ، فهو الذي اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابلهم عدلي ورشدي وثروت ،فصارحوه الرأي بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالمحادثة إلى الوفد • وكان سعد قد أرسل برقية إلى وكيل لجنة الوفد المركزية في ٢٦ يناير عام ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال فيه : « قد أرسلنا قرارنا تلغرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة» • وكان سعد على اتصال بعدلي أثناء وجود لجنة ملنر في مصر وبعد رحيلها، ورأى تأليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتتولى المفاوضات • وقد ذكر عدلي في خطاب تشكيله الوزارة أنه سيدعو الوفد — برياسة سعد زغلول — للاشتراك في المباحثات ، وأن الأمة سيكون لها — على لسان ممثليها في الجمعية الوطنية — القول الفصل في هذا الاتفاق ، وان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور • وعرض عدلي على سعد الاشتراك في المفاوضات ، فجاء رد سعد — وكان لا يزال في باريس — أنه سيحضر إلى مصر • وفي ٤ أبريل وصل سعد إلى الإسكندرية حيث استقبل بها وبالقاهرة

في اليوم التالي استقبال الأبطال .

ولكن سرعان ما وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلي يكن ، فكان سعد يريد المفاوضة في إطار المبادىء التي يراها كممثل للأمـة وكان عدلي يريد المفاوضة بوفد رسمي تضطلع به الوزارة . ولم يكن الاتفاق علـى خطة واحدة ميسورا بين الوفد واتجاه عدلي الذي يبلور اتجاه المعتدلـين في نزعتهم والحاقدين على الثورة والناقمين عليها . ولذلك لم يوافق عدلي على الشروط التي كان سعد قد قدمها إليه قبل مجيئه إلى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة . وتضمنت هذه الشروط ما يلي : (١)

أولا : الوصول إلى الغاء الحماية الغاء تاما صريحا بمعنى الغاء الحماية التي فرضت على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ .

ثانيا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالا تاما ودوليـا عاما سواء في الداخل والخارج مع مراعاة إرادة الأمة التي أبدتها في التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثا : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول في المفاوضات .

رابعا : تكون غالبية المفاوضين الرسميين للوفد ، وأن تكون رياسة المفاوضات من الوفد .

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع لأن عدلي يكن تمسك بأن تكون

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٣٢٠ــ ٣٢١ .

له الرئاسة ما دام رئيسا للحكومة مستندا في ذلك إلى أن التقاليد السياسية لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيسا . وفي الحقيقة فان الموقف السياسي في تقدير عدلي يكن كان يدفعه لهذا التحدي دون أن يخشى شيئا . ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمله في تلك الحالة هو أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قراراً بعدم الثقة بعدلي . وكان عدلي يعلم أن إصدار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول . وفي ٢٥ أبريل ألقى سعد خطابا بشبرا أعلن فيه الخلاف ووصف عدلي وإخوانه بأنهم برادع الإنجليز ، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنجليز فان ذلك لا يعني سوى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .(٢) وراح بعض أنصار سعد يتفوهون بأن الاحتلال على يده خير من الاستقلال على يد عدلي .

وظل الخلاف بين سعد والوزارة عنيفا أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة في أثنائهما إلى سعديين وعدليين . ولما كان سعد أقرب إلى قلوب الجماهير فقد كسب الجولة وهوت إليه قلوب عامة المصريين . واتسم حينئذ بعزة نفس قوية وثقة بالنفس لاحد لها ، فكتب له التاريخ أنه أقوى من استطاع أن يهز ضمير المصريين والشرقيين على وجه العموم في الصدر الأول من القرن العشرين . ولكن يعاب على سعد اسرافه في الخصومة وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل ، فانه يتحمل مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من اسفاف كانت له آثاره الوخيمة

---

(٢) تحية الرئيس في منفاه ، خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ ابريل ١٩٢١ .

على أخلاق البلاد . ومن ناحية أخرى أخطأ عدلي كذلك في السفر معوفد مفاوضته إلى لندن في هذا الجو المشحون بالخلاف .

وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي يكن وكيرزون في يوليو عام ١٩٢١ . ولم يكن من المتوقع نجاح مفاوضات عدلي ـ كيرزون في هذا الظرف ، فقد استغل الإنجليز الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي ، واشتطوا في شروطهم . وفي ١٠ نوفمبر سلم كيرزون عدلي مشروع الحكومة البريطانية ورأى الوفد الرسمي انه لا يحقق الغاية التي سافر من أجلها للمفاوضة فقرر ألا يسترسل فيها أكثر من ذلك . وفشلت المفاوضات في النهاية لسببين رئيسيين : أولهما اصرار بريطانيا على ابقاء حامية في مصر ، وعدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شئون مصر الخارجية . (١) وعلى الرغم من ذلك فقد قرر لنصوص مشروع كيرزون ـ وهي أسوأ حالا من نصوص مشروع ملنر ـ أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاما تقريبا ، وذلك بعد أن انتحلت عنوانا جديدا هو : تصريح ٢٨ فبراير المشهور . وهذا هو التطور الذي كسبته القضية المصرية بانقسام قيادتها .

ومما لا شك فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر . وسعت إليه السلطات البريطانية في مصر وألحت على حكومتها في إصداره . فلقد كان الموقف بعد تعذر الحكومة البريطانية الاتفاق مع المعتدلين يقتضي أمرا من اثنين : إما أن تذعن بريطانيا لمصر ، وإما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الاذعان لشروطهما . وفيما يتعلق بالأمر الأول ، كان سعد قد أصبح في نظر الحكومة الإنجليزية

---

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

مهيجا كبيرا يثير الشعب والعداوة ضد بريطانيا ، ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الإنجليزية إلى هذا الحل . وأما بخصوص الأمر الثاني فكان لا يقل تعذراً عن الأول اذ اعترضته صعوبتان : الأولى الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر ، والثانية تتمثل في أن اللنبي ، المندوب السامي البريطاني ، كان ضد سياسة التشدد التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية . وقد كان بسبب هذا الوضع أن ظهرت في ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذي استقر عليه الرأي أخيراً . فقامت بريطانيا بابعاد سعد ونفيه إلى سيشل التي نقل منها بعد ذلك إلى جبل طارق بسبب سوء حالته الصحية . وأفسح نفي سعد الفرصة للوصول إلى اتفاق بين اللنبي وثروت وعدلي وصدقي في ١٢ يناير ١٩٢٢ . ونص الاتفاق على تأليف وزارة برياسة ثروت باشا بشرط ان توافق الحكومة البريطانية — دون أن تنتظر عقد معاهدة — على الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية والغاء الأحكام العسكرية ، وأن تستبقي فقط للتسوية أربع نقط هي : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، والسودان . [1] وقد طلب اللنبي من حكومته اعتماد هذا الاتفاق . وبعد أخذ ورد وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها انه جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في اصل المشروع . وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة في إيجاد

(١) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة إبراهيم عبد القادر المازني ، ص ٣٠ — ٣٨ .

قوة توازن قوة البرلمان .

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى تصريح بانهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثاني كتاب مفصل إلى السلطان . وفي ٢٨ فبراير أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وجاء فيه : (٢)

بما ان حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكني مصر ، **تلغى الأحكام العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ .**

٣ ـ إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

---

(٢) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٤٦ ـ ٥١ .

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتـداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطـة .

(جـ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هـذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهـذه الامور على ما هي عليه الآن .

وبعد إصدار التصريح لم يبد أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقي . فقد ظل الشعب المصري يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التـام. وخاب ظن اللنبي الذي كان يعتقد أن اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقي ، وان مقاومتها التي ظلت مستعرة طوال ثـلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال . أمـا حزب المعتدلين الذي أراد اللنبي أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طوال حياته . وظهـر ذلك بشكل رسمي في الانتخابات الأولى التي فاز فيها بستة مقاعـد من ٢١٤ مقعدا . وعلى الرغم من ذلك ؛ فقد كان تصريح ٢٨ فبراير تتويجـا متواضعا لمرحلة من الكفاح الشعبي استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر. فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر ، وبالرغم مما بذلت بريطانيا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها .

وقد ترتبت على صـدور تصريح ٢٨ فبراير نتائج هامـة نلخصها فيمـا يلي :

١ ــ تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة والمعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس غريبا أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن خصم سعد •

٢ ــ ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة في الداخل وبذلك تشتتت جهودالوطنيين بين كفاحهم ضد القصر من ناحيةوبين كفاحهم ضدالإنجليز من ناحيةأخرى •

٣ ــ انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكلة من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وان احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته وأصبح الوفد منذ هذا الوقت وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور القيادات الشعبية للسياسة المصرية •

٢ ـ الأحزاب السياسية في أعقاب ثورة ١٩١٩

بعد تصريح ٢٨ فبراير لم يتعـد وضع مصر الواقعي كونها محمية : فانجلترا كانت ولا تزال تضطلع بمهمة الدفاع عنهـا ، وظل وضعها إزاء الدول الأجنبية على ماكان عليه قبل التصريح . وحاولت انجلترا من جديد أن تتوصل إلى عقد معاهدة مع الزعماء المصريين ولكنهم لم يقبلوا الشروط التي حاولت انجلترا أن تفرضها عليهم ، فبقيت العلاقات معلقة بين البلدين مما أدى إلى الانقلابات السياسية التي شهدتها مصر وعرقلة عملية الإصلاح الداخلي التي كانت في مسيس الحاجة إليها بعد حصولها على الاستقـلال الذاتي . فتفتت وحدة البلاد السياسية بعـد هبوط المدى الثوري الذي أشاعته ثورة ١٩١٩ ، وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف في التفاصيل الذي كان يمليه تطور البـلاد أثناء الحرب العالمية الأولى.

ولقد بدأ الشقاق يدب في صفوف الوفـد نفسه ، فاختلف أعضاؤه منذ السنة الأولى لاشتغالهم بالقضية المصرية ، وهم في أوروبا لم يعودوا إلى مصر بعد . وأدى هذا الخلاف إلى تصدع الوفد من أعلى ، فلم ينفصل عنه السياسيون الطموحون فحسب ، أمثال محمد محمود ، وإسماعيـل صدقي ، بل لطفي السيد أيضا ، وهو ذلك المتعقل القنوع وزميل سعـد في التلمذة على محمد عبده . وأصبح سعـد زغلول أيضا أكثر تعنتا في تصرفاته مع الآخرين وأضيق في مفهومه للأمة المصرية .حقيقة استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة ، ولكن كان من الصعب

عليه أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي . فقام نزاع خطير بين سعد وعدلي يكن على رياسة وفد المفاوضات واعترض سعد على رياسة عدلي لوفد المفاوضين المصرية . واستبد سعد برأيه في الاصرار على رياسته للمفاوضين المصريين ، متجاهلا رأي كثرة أعضاء الوفد الذين كانوا يؤيدون رياسة عدلي للمفاوضات . واندفع الناس في تنزيه سعد وتمادوا في تحقير عدلي والمختلفين مع سعد في الرأي ممن جروا على تسميتهم « بالمنشقين » حينا و « بالخونة » حينا آخر ، وانحدرت القضية الوطنية إلى خلافات شخصية هي أشبه بخلافات الأسر والعصبيات في الريف وبين البدو . وتوالت الاحتجاجات على سعد من أعضاء الوفد ، فلا يبالي بهم ، ويمضي في قبول استقالاتهم وإحلال غيرهم محلهم ، ويزيد على ذلك فصل من تشتم منه رائحة المعارضة . وبعث واحد وثلاثون عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية ببرقية في ٢ نوفمبر عام ١٩٢١ يسحبون فيها منه توكيلهم لاستبداده برأيه وتورطه في سلسلة أغلاط سياسية ، ويعلنون ثقتهم بالوفد الرسمي للمفاوضة وتعضيده رعاية لمصلحة البلاد .

وقد كان لهذا الموقف أسوأ الأثر في مستقبل مصر السياسي ، فقد قسمت المصريين إلى شعب وقصر ، وألجأت القصر إلى أن يعمل في الظلام ، وإلى أن يلتمس العون والسند من قوى خارجية أجنبية . وزاد الأمر سوءا أن الشعب نفسه قد تقسمته أهواء الأحزاب التي يزعم كل منها أنه ينطق باسمه ، وهي جميعا أحزاب مصطنعة لا مبرر لوجودها ، فكلها قد وجدت لأسباب شخصية ، ولا فرق بين برامجها ، لأنها جميعا متولدة عن حزب الأمة . وقد بدأت جميعا مستندة إلى العصبيات وإلى أصحاب المصالح من كبار الملاك . ولم يكن من السهل بالنسبة لسعد أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي . فانتزع سعد إلى صفه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين الذين سبق لهم الالتفاف حول مصطفى كامل واللواء ، كما

استطاع أن يؤثر تأثيراً فعالاً في جماهير المصريين يكاد يقرب من مستوى عبادة البطولة . أما الفئات التي كانت تلتف حول حزب الأمة والجريدة فتحولت إلى جانب عدلي يكن وحزب الأحرار الدستوريين . وقد تألف هذا الحزب في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ؛ وجمع عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضما إليهم فريق من المثقفين المتحررين . وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ، التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقيه أبوه الروحي حزب الأمة في عام ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل ان الدكتور محمد حسين هيكل يذكر في « مذكرات في السياسة المصرية » ان الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه ، وراحت تتهمه بأنه في حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرط في حقوق الوطن .

وعلى أية حال حمل الحزب منذ تأليفه العداء السافر لسعد والوفد . وكان برنامجه كالآتي : (١)

أولا : (أ) الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا تاما .

(ب) انهاء الاحتلال البريطاني لمصر .

(ج) الحرص ، فيما يختص بالمفاوضات المقبلة ، على أن الأمور التي احتفظت بها انجلترا لا يؤدي الاتفاق على شيء منها إلى المساس بأي حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهره .

(١) احمد بيلى : عدلي يكن ، ص ٢٦٦ — ٢٧٠ .

(د) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر ،وبحفظ سيادتهاوحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه •

ثانيا : ادخال مصر في جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة •

ثالثا : تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش •

رابعا : السعي في ترفية شأن الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية ، واستكمال هذا النظام النيابي حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام •

خامسا : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرتهوعمله، فلا تقيد حريته إلا في مصلحة عامة لا صارف لها •

سادسا : السعي في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي •

سابعا : محاربة الأمية في البلاد ، وتوجيه قوى الأمة والحكومةجميعا للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولى إجباريا ومجانيا ، وصرف العناية في تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليم بكافة درجاته ، ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص ، والسعي في جعل اللغة العربية لغة التعليم في المعاهد العلمية العمومية في مصر باعداد الوسائل لذلك من نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من البعثات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا — إلى غير ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا ،مع الحرص دائما على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم •

تاسعا : السعي في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام إنتشار الثقة بالحالة المالية في مصر .

عاشرا : السعي في توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

حادي عشر : الجري على قاعدة الباب المفتوح في الاتفاقات الجمركية، والمساواة في الرسوم على الواردات ، مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية.

خامس عشر : السعي في تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها .

سادس عشر : السعي في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيرا من الأعمال العامة التي من شأنها أن تكون أعمالا حرة في يد الأفراد والشركات .

ثامن عشر : السعي في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل ، اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين .

وعلى الرغم من أن مبادىء الحزب وأهدافه التي أعلنها رئيسه في حفل افتتاحه كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام الدستوري والدفاع عن حرية الفرد ، بالرغم من هذا ، فلم تمض سوى أيام قلائل حتى قتل اثنان من أعضائه هما : حسن عبدالرزاق باشا وإسماعيل زهدي بك . ومن عيوب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ـ وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة

ويسمونها كياسة . ويرجع ضعف الحزب منذ البداية إلى اتباعه سياسة الاعتدال « والكياسة » في فترة كانت فيها مصر تمر بثورة وطنية . فلم تعد تجدي هذه السياسة مع الجماهير ، وفشل الحزب منذ البداية ولجأ إلى القصر وأحيانا إلى الإنجليز وكل الطرق غير المشروعة . ورغم أن عدلي يكن لم يكن بطبيعته ميالا إلى الخصومة الحزبية، إلا أنه قبل رئاسة الحزب بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رئاسته سندا لحزبهم . على أن عدلي لم يكن يلبث أن عاد إلى طبيعته ،فاستقال من رئاسة الحزب في عام ١٩٢٤ وخلفه عبدالعزيز فهمي .

أما الحزب الوطني فقد اضمحل وأصبح نفوذه من الناحية الواقعية في حكم العدم ، ولا سيما بعد موت البقية الصالحة من مجاهديه الأولين الذين استهلكهم النفي والتشريد فلم يعيشوا طويلا بعد عودتهم ، أمثال عبدالعزيز جاويش وأحمد فؤاد وأمين الرافعي . وكان فريق كبير من رجاله قد انضموا إلى الوفد في أول الثورة ، حين ظنوا أن ذلك هو السبيل الى ضم الصفوف وتوحيد الجهود . لم يختف الحزب الوطني من الحياة السياسية ولم يزل . ولكن وجود هذا الحزب قد أصبح استمرارا لوجوده القديم ، وكأنه موجود بحكم العادة ، أو كأنه موجود لأنه غير معدوم ، فحياته لا تزيد عن أن تكون حياة تنفي من صاحبها صفه الموت . ولكن الناظر في تصرفاته يحس أنه قد ضل عن مبادئه الأساسية التي قام عليها، وتمسك بقشور جعلت منه شيئا آخر غير الحزب الذي أنشأه مصطفى كامل . فقد طغت عليه قيم العصر وتفكيره ، حتى أصبح لا يفترق عن الأحزاب الأخرى إلا في المبدأ المشهور (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) .وقد كانت فكرة الجامعة الإسلامية هي الخاصة المميزة للحزب كما أنشأه مصطفى كامل، وكما فهمه الذين خلفوا من بعده . ولكن هذه الفكرة اختفت من الحزب الوطني اختفاء يكاد يكون تاما ، بل لقد أصبح رجاله ينكرونها

ويصطنعون الحجج في نفيها عن مصطفى كامل ، ويظنون أن دفاعه عن الدولة العثمانية تهمة تحتاج إلى أن نلتمس الأعذار في تبرئته منها . ولم يعد للفكرة الإسلامية وجود إلا في نفر قليل من رجاله ، هم الذين قاموا بتأسيس جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ . وقد تلخصت مبادىء الحزب الوطني فيما يلي : (١)

أولا : استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانيا : إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة .

ثالثا : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون ، احتراما لا يمس سيادة البلاد .

رابعا : تعهد الشعور الوطني وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة واتحاد عناصرها .

خامسا : السعي في تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادسا : العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه ، والحث على تأسيس معاهد العلم وارسال الارساليات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

سابعا : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة.

ثامنا : نقد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وارشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والاصلاحات اللازمة لها .

تاسعا : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب.

عاشرا : احكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الدول الأخرى .

ونشأ بمصر حزبان جديدان هما الحزب الوطني أيام الحرب والحزب الاشتراكي بعد الحرب ،وقد قتل الحزبان في المهد . ومن الحقائق الواضحة أن العمل الاشتراكي بدأ أول ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . وفي عام ١٩٠٩ تبنى الحزب الوطني بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات للعمال والصناع والمزارعين ، وهناك من الدلائل مايؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن اعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وبزعمائه في خطابه الذي ألقاه محمد فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في ٧ يناير ١٩١٠ . ولكن هذا الاتجاه الاشتراكي الذي بدأه محمد فريد لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفي الحزب الوطني في عهد كتشنر وفي ظروف الحرب العالمية الاولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية . ومع ذلك فقد بذلت محاولة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من جانب بعض العناصر الوطنية المثقفة لتأليف حزب اشتراكي مصري. ولكن فشلت المحاولة حين رأى البعض أن ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية غير ملائمة لتنظيم الجهود في سبيل المبادىء الاشتراكية.

وتم الاتفاق على أن يكون اسم الحزب هو «الحزب الديموقراطي» ، وأن تكون المبادىء الديموقراطية هي التي يسعى للدفاع عنها والدعوة إليها في مصر ، بينما يوجه جهوده في سبيل القضية الوطنية بالتنسيق مع الوفد، وقد تألف الحزب في سبتمبر سنة ١٩١٩ ونشر برنامجه في جريدة النظام وفيه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وإنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان .

وعندما انحاز العمال المصريون إلى جانب القضية الوطنية قام الحزب الاشتراكي المصري على أكتاف العمال الأجانب الذين أصبح منهم قادته وقد قام هذا الحزب في عام ١٩٢١ في الاسكندرية بزعامة جوزيف روزنتال وكان ظهور هذا الحزب في الاسكندرية ، وليس في القاهرة ، أمرا طبيعيا والاسكندرية التي كانت تغص بالجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بنافذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج . وفي هذه المدينة لقى المذهب الجديد أول استجابة له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية . وكان تأليف الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية من أهم العوامل التي كفلت له إبراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شئونه ، وذلك بسبب ماكان يتمتع به الأجانب في مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفي ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لانتزاع النقابات التي تألفت في ظروف ثورة ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين .

ولم يكد الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه حتى تعرض

للهجوم من كل فئات الرأي العام المصري تقريبا . فنشر الأستاذ فكري أباظة مثلا مقالا في جريدة اللواء في ٥ سبتمبر عام ١٩٢١ ، استنكر فيه تأليف الحزب باعتباره سابقا لأوانه وركز فيه على أولوية التحرر الوطني على التحرر الاجتماعي. وفي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي برنامجه على الرأي العام المصري ، وصدره بديباجه طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « ...ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة متعدية تستأثر برؤس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وانزلت بها بالغ السخف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة سحقت معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى إلى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة. لذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ،وهذه مبادئه التي سيعمل لتحقيقها : (١)

(السياسية)

١ — تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقصاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره .

---

(١) انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٥١٣ — ٥٢٦ .

٢ ـ تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخي مع جميع الأمم
قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة .

٣ ـ محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .

٤ ـ مقاومة العسكرية والديكتاتورية وأنظمة التسليح في البر وا
والهواء .

٥ ـ مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .

٦ ـ الغاء المعاهدات السرية .

(الاقتصاديــة)

١ ـ العمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين
المجتمع في الحقوق الطبيعية ، واخماد استبداد المستغلين والمف
والسعي إلى مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادىء الاش
الآتيــة :

٢ ـ توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة .

٣ ـ التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج وا
الشخصية .

٤ ـ اخماد المزاحمة الرأسمالية .

(الاجتماعيــة)

١ ـ اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمــة نساء ورجالا بج

مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديموقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ ـ العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .

٣ ـ العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .

وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعينا في ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتي :

١ ـ انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك .

٢ ـ اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ ـ تحرير حقوق النيابة والانتخابات من القيود المالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ ـ الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وأخذ الحزب الاشتراكي ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسي والاجتماعي فعمل على اجتذاب خريجي المدارس الصناعية والعمال ، وزادت حركات الاعتصاب بين العمال . ولكن سرعان ما دب الانقسام في صفوفه بسبب الاختلافات الأيديولوجية . فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه إعاقة ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت ان

تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تغوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وتغلب الجناح الذي كان يدعو إلى الدولية الشيوعية ، وانضم إلى الكومنترن وأعلن برنامجه الذي نص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات، وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للانتاج والتوزيع . وبالنسبة إلى الفلاحين نص برنامج الحزب على الغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول، والغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فدانا ، وعدم دفع الفلاح الذي يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وحديد مساحة الأراضي التي يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى .

وهكذا اتسعت قاعدة المشتغلين بالسياسة عما كانت عليه الأحوال قبل عام ١٩١٤ . ودخل القصر الحلبة السياسية من جديد بعد تصريح ٢٨ فبراير ، فحين أعلن فؤاد نفسه ملكا ازداد طموحه وحبه للسلطة ، واتجه إلى انعاش سلطة جديه محمد علي وإسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف الحديثة . وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعالا في السياسة المحلية بالشكل الذي كان عليه عباس الثاني قبل خلعه . وبذلك كان الغاء الحماية مؤذنا بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين . اصطدم الملك بالوفد ، وحاول أن يضم إلى صفه الأحرار الدستوريين ، ونجح في ذلك بعض الشيء — ثم حين لم يسيطر عليهم السيطرة الكاملة حاول في يناير ١٩٢٥ أن يؤسس حزبا جديدا أطوع له هو الحزب المعروف باسم «حزب الاتحاد» . وعهد القصر إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكي بتأليف الحزب الذي وضعت تحت تصرفه اعتمادات ضخمة . ورغم ما قيل من أن الغرض من انشاء حزب الاتحاد هو إيجاد حزب ثالث بين الوفد والأحرار الدستوريين يمكن الملك من إقامة التوازن السياسي في البلاد ، فإن القصد الحقيقي

من انشاء الحزب كان تمكين الملك من أن يحكم بمراسيم بدلا من الحكومات البرلمانية • وتوالت استقالات الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية البرلمانية • وكانوا يبررون استقالاتهم بما ذاع من أن الحزب الوفدي تحيط به الشكوك من جهة والاخلاص الواجب للملك ، وأخذ الانجليز يذكون نار هذه الفتنة ، بينما أخذت صحف الوفد من ناحية وصحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطني من ناحية أخرى تتبادل الاتهام بعدم الاخلاص للعرش • ولم يلبث الحزب الجديد (الاتحاد) أن أصدر صحيفتين باسمه ، إحداهما عربية اسمها « الاتحاد » والأخرى فرنسية اسمها « الليبرتية » • ويعيد تأليف حزب « الاتحاد » إلى الأذهان تأليف حزب الأعيان في عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمي الثاني كل الرضى عن اتجاهات حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية • وقد مثّل حزب الاتحاد طبقة النبلاء واتباع القصر من الوصوليين الذين أرادوا الافادة من صلة الحزب بالقصر ، لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسي الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم • وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لحمل الجماهير على الاشتراك في هذا الحزب ، إلا أنه لم يخرج عن نطاقه الأرستقراطي الضيق ، ولم يلق تأييدا شعبيا ، فظل أضعف الأحزاب المعاصرة شأنا وأقلها نفوذا الأمر الذي يفسر الفشل الذريع الذي مني به في الانتخابات المتتالية •

وهكذا أصبحت السياسة في مصر تنازعا على السلطة وجريا وراء المغانم ، ومساومة على بيع الذمم والضمائر • وقد عبر شوقي في قصيدته « شهيد الحق » التي كتبها في الذكرى السابعة عشرة لوفاة مصطفى كامل عن هذا الوضع المؤسف فقال : (١)

---

(١) ديوان شوقي : جـ ١/٢٦٢-٢٦٦ •

إلامَ الخُلفُ بينكمو ؟ إلاما ؟ وهذه الضجةُ الكبرى علاما
وفيم يكيد بعضكمو لبعض ؟ وتبدون العداوة والخصاما ؟
وأين الفوزُ ؟ لا مصر استقرت على حالٍ ولا السودان داما
وأين ذهبتمُ بالحق لما ركبتم في قضيته الظلاما
شببتم بينكم في القطر ناراً على محتله كانت سلاما
إذا ما راضها بالعقل قومٌ أجدَّ لها هوى قومٍ ضِراما
ترامیتم فقال الناس : قومٌ إلى الخذلان أمرهم ترامى
وكانت مصر أولَ من أصبتم فلم تحص الجراحَ ولا الكلاما

وتحقق للانجليز ما قصدوا إليه وما أرادوه من شغل المصريين بأنفسهم وضرب بعضهم ببعض ، وأصبح المغلوب منهم يلجأ إلى الانجليز طالبا انصافه ، فيتظاهرون باقامة العدل حينا ويسرعون إلى انجاد المستغيث ، ويعرضون تارة أخرى معتذرين بأن ذلك من شئون مصر الداخلية التي ليس من حقهم أن يتدخلوا فيها . أصبحت كل الاحزاب باستثناء الحزب الوطني — تسعى إلى الكيد لخصومها عند المندوب السامي في مصر حينا، وفي الصحف الانجليزية حينا آخر ، وبارسال مندوبين يسافرون إلى انجلترا تارة ثالثة . وكان للانجليز في كل سياستهم هدف واحد ، وهو الارتباط مع المصريين بمعاهدة ، وانشاء علاقة مستقرة أساسها الود والتفاهم بين السادة والعبيد ، يستطيع السادة معها أن يناموا ملء جفونهم ،لا يخشون انتفاضا ولا انتقاما . كانت هذه العلاقة هي هدف سياستهم منذ كرومر . وقد استطاعوا أن يحققوا هذا الأمر ، واستطاعوا بفضل الجيل الذي تعهدوه بالتربية والتنشئة والتدعيم ووالوه بالمعونة وبالتأييد منذ شبابه الأول ، ثم دفعوا به إلى الصفوف الأولى ، ودسوه على مختلف الأحزاب وفي مختلف المناصب ، واستطاعوا عن طريق هذا الجيل ، وعن طريق

المتزوجين منهم بالانجليزيات خاصة ، أن يحققوا كل أهدافهم،وأن يقيموا ما سموه « الصداقة الانجليزية ــ المصرية » • ولولا قصر نظر المصريين وسوء تقديرهم وفساد تفكيرهم وتحكم الأنانية في ساستهم وتفشي الجهل ما نجحت حيلــة الانجليز في أن يصرفوا بأس المختصمين بينهم وينصبوا أنفسهم ـــ وهم الغرباء ــ حكاما يلجأ إليهم الأخوة للقضاء فيما بينهــم من نزاع •

الفصل الثامن

التطور السياسي في مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢

صحب إصدار تصريح ٢٨ فبراير نفى سعد زغلول ومجموعة من كبار معاونيه إلى سيشل ، وألف عبدالخالق ثروت وزارته في أول مارس عام ١٩٢٢ . وسارع السلطان فؤاد بإعلان نفسه ملكا على مصر ، وشكلت وزارة ثروت في ٣٠ ابريل ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضوا لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ولم تمثل اللجنة الاتجاهات الشعبية ، ولم يشترك فيها الوفد ولا الحزب الوطني ، بل كانت تمثل أساسا كبار الماليين . وضمت اللجنة عددا من رجال القانون وآخرين ممن ليست لهم بالفقه الدستوري أية صلة ، كبطريرك الأقباط ومفتي الديار المصرية . وانكبت اللجنة على وضع مشروع الدستور وسعد زغلول معتقل في سيشل . وفي ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ صدر الدستور طبقاً للمشروع الذي وضعته لجنة الثلاثين .

ورغم أنه جاء دستورا ممثلا للطبقة البورجوازية أكثر منه دستور شعبي ، إلا أن الملك فؤاد لم يكن راضيا عنه ، وكان ناقما على ما أسماه انتقاص لسلطة الملك . ومع ذلك فقد منح الدستور للملك حق حل مجلس النواب ، وتأجيل انعقاده ، وإصدار مراسيم في حالة غيبة البرلمان وتعيين الوزراء وإقالتهم . وفضلا عن ذلك ، فهناك مجلس شيوخ ، يعين الملك خمسهم وينتخب الباقون ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيها في العام . وهكذا تم وضع النظام الدستوري المصري في غيبة سعد زغلول ، كما صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل عام ١٩٢٣ . ولما عاد سعد ورفاقه إلى مصر في سبتمبر من نفس العام ، نال نصرا مبينا في معركة الانتخابات التي جرت في يناير عام ١٩٢٤ ، وألف

وزارته الأولى والأخيرة .(١)

وتتيجة لدستور ١٩٢٣ ، قفز الملك إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة للثورة الشعبية بزعامة الوفد ، وأخذ يتآمر مع قوى الثورة المضادة كالاستعمار وكبار الملاك والرأسماليين ، من أجل تقويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور وحكم البلاد حكما أوتوقراطيا استبداديا . وبحكم المعركة السياسية الدستورية انتقل الوفد منذ أبريل عام ١٩٢٤ من كونه هيئة موكلة عن الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي ، ولو أنه احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته وتصديه لقيادة الثورة الشعبية . ولقد بذل الملك فؤاد غاية جهده لتحطيم الوفد والقضاء على نفوذه الشعبي . وبدأ الملك فؤاد محاولاته بهذا الصدد خلال عهد وزارة سعد الشعبية . وفيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٦ ، وفق الملك فؤاد في أن يجمع حول القصر عددا من الساسة الطموحين الذين لم يقبلوا لأسباب مختلفة رئاسة مصطفى النحاس لحزب الوفد على أثر وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ ، والذين أخذوا يتطلعون لتحقيق مطامحهم بمعزل عن الوفد . كما ألقى الملك فؤاد خلال هذه الفترة في معركته ضد الوفد بأحزاب جديدة كحزب « الاتحاد » وحزب « الشعب » الذي تأسس في نوفمبر عام ١٩٣٠ برئاسة إسماعيل صدقي . وليس غريبا أن تشهد مصر إبان هذه الفترة صراعا حزبيا عنيفا للوصول إلى السلطة ، وهو صراع كان الملك فؤاد يغذيه لاعتقاده بأن بقاء العرش مرتهن باستفحاله . وخاض حزب الوفد المعركة السياسية والدستورية للوصول إلى الحكم ، وظل — رغم أخطائه وتذبذبه وضعف قيادته سياسياً — يمثل القيادة الرئيسية للحركة الوطنية والمحور الرئيسي الذي دارت حوله كل التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

---

(١) كانت تعرف باسم « وزارة الشعب » واستمرت في الحكم من يناير ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٤ .

وفي خلال هذه الفترة انشغلت السياسة المصرية بالمفاوضات مع بريطانيا بهدف الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية تحقق الأماني القومية • وكان سعد زغلول قد طالب ــ بمجرد أن ألف وزارته الشعبية ــ بإعادة النظر في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي صدر من طرف واحد من جانب بريطانيا، والذي استنكر الشعب صدوره وأعلن سعد من منفاه أنه نكبة وطنية كبرى • ولذلك دعا رمزي مكدونالد (Ramsay Mac Donald) ــ رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ــ سعد زغلول ليزور انجلترا بقصد إجراء المفاوضات • وفي ٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ وصل سعد إلى لندن، ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات في ٢٥ و ٢٩ سبتمبر و ٢٣ أكتوبر ١٩٢٤ ، ولم تصل إلى نتيجة ما بسبب رفض مكدونالد لمطالب سعد ،التي تضمنت سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وسحب المستشارين البريطانيين المالي والقضائي ، وإزالة كل إشراف بريطاني على علاقات مصر الخارجية ، وتنازل بريطانيا عن مطالبتها بحماية الأجانب والأقليات، وتنازلها كذلك عن طلبها المشاركة في الدفاع عن قناة السويس•

وسار حزبا الأحرار الدستوريين والوفد شوطا في المفاوضات خلال هذه الفترة ، فأجريت مفاوضات ثروت ــ تشمبرلين (١٩٢٧ ــ ١٩٢٨) ، ومفاوضات محمد محمود ــ هندرسون (١٩٢٩) ، ومفاوضات مصطفى النحاس ــ هندرسون (١٩٣٠) • ومع أن هذه المفاوضات لم تصادف أي نجاح ، بل تحطمت على صخرة السودان ، إلا أن مشروع مفاوضات النحاس ــ هندرسون عام ١٩٣٠ ، كان الأساس الذي طالبت الجبهة الوطنية المصرية عام ١٩٣٦ باتخاذه للمفاوضة ، التي انتهت بالمعاهدة المصرية ــ الانجليزية عام ١٩٣٦ • ولقد نالت بريطانيا أثناء المفاوضات بين النحاس وهندرسون إقرار الوفد لأول مرة في تاريخه للقواعد التي وضعتها الحكومة البريطانية للاتفاق مع مصر • وهكذا برز عامل هام في تطور حزب الوفد

من ناحية وفي تطور المفاوضات المصرية البريطانية من ناحية أخرى، ألا وهو تقارب الوفد وبريطانيا وانتهاء الخصومة العنيفة بينهما . ويدل على ذلك التصريح المشهور الذي أدلى به مصطفى النحاس — رئيس الوفد — عقب فشل مباحثاته مع هندرسون ، وقال فيه أنه وإن كان قد خسر المعاهدة إلا أنه قد كسب صداقة الإنجليز .

وساعدت الظروف الخارجية والداخلية فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٥ على الوصول إلى حل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا . فكان اضطراب السياسة الدولية وتهديد إيطاليا الفاشية لمصر ومصالح بريطانيا الإقليمية في افريقيا ، من العوامل التي ساعدت على زيادة التقارب بين الإنجليز والوفد من ناحية ، وجعلت بريطانيا من ناحية أخرى تسعى للوصول إلى تسوية للمسألة المصرية . فكانت بريطانيا تشعر — رغم وجود قوات الاحتلال — بضعف مركزها في مصر ، وكانت تخشى أن يثور المصريون كما ثاروا في عام ١٩١٩ ، خاصة وقد تشكلت الجبهة الوطنية من كبار الزعماء السياسيين . كما كانت الدعاية الإيطالية ضد بريطانيا قائمة على قدم وساق ، تحض مصر على التقرب من إيطاليا وتندد بسياسة بريطانيا الامبراطورية في مصر وتطالب بنصيب في إدارة شركة قناة السويس .

وتعرضت مصر خلال هذه الفترة ، كذلك ، للأزمة الدستورية التي تلت إلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ الرجعي الذي هدد سلطة الأمة وحقوقها . فقد أعطى الملك سلطات واسعة ، ونص على أن بنوده غير قابلة للتعديل مدى عشر سنوات ، وحدد من أهمية طرح الثقة بالوزارة، ومنح سلطات تشريعية للسلطة التنفيذية خلال فترة العطلة البرلمانية البالغة سبعة شهور . كما خول الملك إصدار قوانين مالية ، ونص على عدم صدور قانون لا يوافق عليه الملك ، وعلى دعوة الملك للبرلمان بمحض

إرادته ، وجعل عدد الشيوخ المعينين ثلاثة أخماس مجموعهم الكلي بدلاً من خمسي الأعضاء طبقا لدستور ١٩٢٣ . وقام الوفديون والأحرار الدستوريون بمهاجمة الدستور والحض على مقاطعة الانتخابات . ولما كانت وزارة إسماعيل صدقي تبغي عقد معاهدة مع بريطانيا حتى تستمر في الحكم ، فقد عمدت إلى تزييف انتخابات عام ١٩٣١ حتى يخرج منها صدقي منتصراً ويقوم برلمان يستند إليه في استئناف السير بالمعاهدة إلى نهايتها . وبرغم مقاطعة الشعب لهذه الانتخابات ، وتفاقم الاضطرابات في مختلف مدن مصر وقراها ، حصل صدقي في هذه الانتخابات على اغلبية لحزبه الذي كان قد فرغ لتوه من تأسيسه بأمر السراي ، وهو حزب « الشعب » . ولكن الشعب قاوم وزارة صدقي مقاومة عنيفة ، وأصر على إرجاع دستور ١٩٢٣ والإطاحة بدستور صدقي .

وفي سبتمبر عام١٩٣٣ استقالت وزارة صدقي ،وتلتها وزارة عبدالفتاح يحيى ، ثم وزارة محمد توفيق نسيم في نوفمبر عام ١٩٣٤ . وكان أول عمل لوزارة نسيم هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه ، كمحاولة لترضية الشعب الذي ناضل أربع سنوات في سبيل إلغاء نظام صدقي الذي فرض عليه فرضا . ولكن إلغاء دستور ١٩٣٠ لم يقرن بإعادة دستور ١٩٢٣ ، مما أسخط الشعب على وزارة نسيم التي لم تكن تتحرك في شيء من شئون البلاد إلا باستشارة الانجليز .وقام الطلبة بدور كبير لتوحيد صفوف الأحزاب في جبهة وطنية واحدة تكونت من الوفد والأحرار الدستوريين وحزب الشعب والاتحاد والحزب الوطني وبعض المستقلين . وصارت هذه الجبهة تعمل في وقت واحد لإعادة الدستور وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا ، لاعتقادها بأن الأزمات الداخلية التي تعرضت لها مصر ترجع إلى عدم الوصول إلى تسوية للعلاقات المصرية البريطانية من ناحية ، وأن عدم اتمام الاتفاق مع بريطانيا يثير الاحتكاك

بين البلدين من ناحية أخرى . وهكذا تهيأت لمفاوضات عام ١٩٣٦ تلك الظروف الخارجية والداخلية ، التي أسهمت في الوصول بها إلى تسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، ولكنها لم تكن في الحقيقة تسوية في صالح القضية الوطنية رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال.

وقد بدأت المباحثات التمهيدية للمفاوضات في القاهرة في ٢ مارس عام ١٩٣٦ ، وكان يرأس الوفد البريطاني المندوب السامي سير مايلز لامبسون Lampson (أو اللورد كيلرن Killearn فيما بعد) يعاونه خبراء بحريون وحربيون وجويون وقانونيون ، بينما كانت هيئة المفاوضات المصرية برئاسة مصطفى النحاس . وانتهت المفاوضات في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة « الصداقة والمودة والتحالف » مع بريطانيا في لندن . وكانت معاهدة « تحالف » حقاً ، ولكنه تحالف دائم وتبعية دائمة واحتلال دائم . فقد نصت المعاهدة على شروط من أهمها :

١ ـ انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية (المادة الأولى) .

٢ ـ انضمام مصر إلى عصبة الأمم بتأييد الحكومة البريطانية (المادة الثانية) .

٣ ـ عقد محالفة بين الطرفين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما (المادة الرابعة) .

٤ ـ يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة (المادة الخامسة) .

٥ ـ إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل هذا الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة (المادة السادسة) .

٦ ـ حددت المعونة التي تقدمها مصر « في حالة الحرب أو خطر الحرب الواهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » باستعمال الموانى والمطارات ووسائل المواصلات ، وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة فعالة على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة (المادة السابعة) .

٧ ـ « بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هي في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات ، كما هي أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة من الإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، يرخص ... ملك مصر ... للملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة ... قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة... ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال .كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » . وفي ملحق هذه المادة نص على ألا تزيد القوات البريطانية التي توجد بقرب القناة على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية (المادة الثامنة) .

٩ ـ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل

اتفاقيتي ١٨٩٩ ، اتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . واتفق الطرفان على أن الغاية الأولى لادارتهما في السودان هي رفاهية السودانيين . وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء . كذلك نص على أن يكون جنود بريطانيون ومصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين . وتكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . ولا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية (المادة الحادية عشرة) .

١٠ ــ اعترفت انجلترا بأن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر ، واتفق الطرفان على إلغاء هذا النظام وما يتبع ذلك من إلغاء القيود التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب (المادة الثانية عشرة) .

وإذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد أنهت مرحلة من مراحل العلاقات المصرية ــ البريطانية بدأت باحتلال مصر عام ١٨٨٢ ، فإنها تعتبر كذلك نقطة تحول حاسمة في تاريخ مصر المعاصر . فلقد توهم المصريون أنهم قد حصلوا على الاستقلال ، وانصرفوا وصرفتهم الأحزاب إلى النضال المرتبط بتقلبات الحكم . وكان هذا بداية الانهيار السياسي الذي جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتمية تاريخية . ففي ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد ونودي بابنه فاروق ملكا ، وكان يبلغ السادسة عشرة من عمره .

وتألف مجلس وصاية من الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبري ، وتولى سلطات الملك الدستورية حتى بلغ فاروق ثمانية عشر عاما من عمره في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، فتولى سلطاته الدستورية منذ ذلك اليوم . وفي ذلك الوقت الذي كان فاروق قاصرا ويخضع للوصاية ، لم يكن هناك عداء بينه وبين الوفد ، فلما انتهت الوصاية قفز العداء بين الملك والوفد إلى المقدمة . وبدأ الملك يجمع حوله العناصر المعارضة والكارهة للوفد ، ويلقى بها في المعركة ضده . ونتيجة لذلك لم يتح للوفد ــ وهو حزب الأغلبية ــ أن ينفرد بالوزارة أكثر من أربع سنوات وعشرة شهور متقطعة منذ أن تولى فاروق العرش حتى يناير عام ١٩٥٢ .

وكان الشعب المصري يؤمل في الملك فاروق الخير ، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبته مثلما وجد فاروق من الشعب المصري حين اعتلى العرش . ولكن فاروق لم يقدر حب الشعب وعطفه ، وتحركت في نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق والاستبداد والطغيان . وقد شجعه على تحطيم الدستور وتجاهل حقوق الشعب ، كبار رجال القصر الذين كان يختارهم لمعاونته ، والذين كانوا يزينون له الحكم المطلق والعدوان على الدستور . وهكذا راح رجال البلاط بمناوراتهم ودسائسهم يعملون بنشاط ــ بالتعاون مع أحزاب المعارضة ــ لإغراء الملك على إقامة الوزارات وإقالتها ، وإيجاد البرلمانات التي يشاء وقتما يشاء . وهكذا شهدت مصر خلال عهد فاروق ثماني عشرة وزارة ، وكانت وزارة أحمد نجيب الهلالي (يوليو ١٩٥٢) آخر وزارة تؤلف في عهد الملكية .

وأصبح الوفد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الاجنبية (اتفاقية مونتريه ١٩٣٧) صاحب النفوذ الشعبي الأكبر والأغلبية البرلمانية المطلقة . وتصور الوفد أن القضية الوطنية التي نشأ من أجلها قد انتهت

بعد معاهدة ١٩٣٦ . ولكن لم يمض عام ونصف عام على إبرام المعاهدة حتى بدأ الموقف يتغير ، فسرعان ما أدرك المصريون أن المعاهدة رغم ما أحاطه الوفد بها من هالة كبيرة باعتبارها انتصارا للحركة الوطنية ، كانت في الحقيقة حماية مقنعة . وانقسم حزب الوفد نفسه ذلك الانقسام المشهور عام ١٩٣٧ ، الذي أدى إلى خروج الجماعة التي أطلقت على نفسها «الهيئة السعدية» برئاسة أحمد ماهر . وفي نفس الوقت أخذت تتسرب إلى قيادات الوفد عناصر إقطاعية وشبه إقطاعية تنتمي إلى طبقة كبار الملاك الزراعيين . وترتب على ذلك صراع داخل الوفد بين العناصر التقليدية التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة وبين العناصر الإقطاعية ، الأمر الذي هدد الوفد بالتمزق الشديد واتساع الهوّة السحيقة بين قيادة الوفد الجديدة وبين القواعد الجماهيرية للوفد . وهكذا حمل الوفد في تكوينه بذور ضعفه التي ظل يعاني منها طيلة بقائه .

وشهدت سنوات الحرب العالمية الثانية تطورات لا يبدو أن الوفد أدرك جميع دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فقد زادت الهوة نتيجة للحرب بين الأغنياء والفقراء . ففيما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر من ٥٠ إلى ٤٠٠ . وازدادت الودائع في البنوك خلال السنوات الثلاث الأولى من تلك الفترة من ٤٥ إلى ١٢٠ مليونا من الجنيهات . ولكن التضخم المالي وما استتبعه من غلاء في الأسعار لم يصحبه ارتفاعاً في أجور العمال ، وخاصة أجور الفلاحين ، ومرتبات الموظفين . وأعقب انتهاء الحرب خروج مئات الآلاف من العمال من أعمالهم . وعانى المصريون من أزمة في المواد التموينية وخصوصاً الخبز ، لدرجة أن الناس هاجموا المخابز للحصول عليه وكانوا يخطفون الرغيف من حامليه في الشوارع .

على أن تدخل الإنجليز عام ١٩٤٢ في إجبار فاروق على تكليف

مصطفى النحاس بتأليف الوزارة حمل معه لطمة كبيرة لنفوذ الوفدوالملكية معا لم يتمكنا من التغلب على آثارها • ففي ٢ فبراير ١٩٤٢ قدمت وزارة حسين سري استقالتها ، واستدعى الملك الزعماء السياسيين في محاولة لتشكيل وزارةقومية أو ائتلافية • ولكن قبلأن يتم لقاء الزعماءالسياسيين بالملك في ٣ فبراير قابل السفير البريطاني سير مايلز لامبسون الملك وشكا من أن دعاية المحور لم تتوقف في مصر ، وأن العناصر الموالية للمحور تتحرك في حرية ، وأن الطلبة يشجعون على القيام بمظاهرات في صالح روميل • ونظراً لخطورة الموقف أصر لامبسون على تشكيل وزارة ترضى عنها غالبية الشعب ، وطلب من الملك دعوة مصطفى النحاس الذي يحظى بتأييد غالبية الرأي العام • وأجاب الملك بأنه قد دعا الزعماء السياسيين بما فيهم مصطفى النحاس لتشكيل وزارة ائتلافية • والواقع أن الملككان مصمما على ألا يدع الوفد وحده ينفرد بالحكم حتى لا يجد صعوبة في الإطاحة به إذا اقتربت قوات المحور من القاهرة • وعندما علمت السفارة البريطانية أن النحاس عند مقابلته للملك رفض تأليف وزارة إئتلافية ، سلم السفير البريطاني رئيس الديوان الملكي صباح يوم ٤ فبرايرالإنذار الآتي : « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعي لتأليف وزارة ، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » •

وأسرع الملك بعد تسلم الإنذار بدعوة الزعماء السياسيين للاجتماع به ، وخاطبهم قائلا : « إنني مستعد فيما يتعلق بشخصي أن أضحى بكل شيء •• فلا شيء يعنيني ، غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها »• ولم يصل الزعماء إلى قرار حاسم بشأن تأليف الوزارة ، ولكنهم وقعوا على قرار قالوا فيه أن الإنذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها • وحملرئيس الديوان قرار الزعماء إلى السفارة البريطانية حيث أخبره السفير بأنه سيوافيهم برأيه في الساعة التاسعة • وانصرف الزعماء حوالي الساعة

السابعة مساء ، ولكن قبيل الساعة التاسعة بقليل ، حضر السفير ومعه الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية في مصر : وفي صحبتهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة التي حاصرت القصر من جميع الجهات، وتوجه السفير وستون ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المسلحين إلى مكتب الملك واجتمعا به ، وقبل الملك .. ار بدعوة مصطفى النحاس لتشكيل وزارة وفدية . ولقد شرح السير والتر اسكندر ... الذي كان يشغل منصب السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية — وجهة النظر البريطانية بالنسبة لحادث ٤ فبراير فقال : (١)

« على الرغم من أن سري باشا كان في السلطة — منذ نوفمبر ١٩٤٠ حتى فبراير ١٩٤٢ — فقد وجد صعوبة كبرى في إغلاق المفوضية الفرنسية التابعة لفيشي التي كانت تعمل علانية في القاهرة ضد جهود الحلفاء . واخيراً اقدمت الوزارة على إغلاق المفوضية الفرنسية وغضب فاروق غضبا عنيفا إلى حد اضطر معه سري باشا إلى تقديم استقالته في ٢ فبراير . وللمرة الثانية كان روميل يتقدم بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازي . وكانت غالبية المصريين تعتقد أن الانجليز سينهزمون ، وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هاتفة « يحيا روميل » . وتذكرنا في هذه الآونة أن الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة في آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا في مركز القيادة العسكرية الإيطالية على نسخ من أوراقنا . وكانت هذه الأوراق تطابق الرسائل التي ارسلناها إلى وزير الحربية (صالح حرب) في وزارة علي ماهر . وبالإضافة إلى ذلك فإن مسألة طرد الإيطاليين

(١) نقلا عن محمد انيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ص ٣٠—٣١.

المفرمين في مصر لم يكن أمراً سهلاً .. إذ لم يتم ذلك إلا بعد [illegible] من إعلان إيطاليا الحرب في عام [illegible] ١٩٤٠ ـ كنا نمر بأحلك [illegible] الحرب [illegible] وزارة ولم تحل [illegible] وزارة [illegible] رأننا تقدم هذا الاقتراح أو ذاك [illegible] كانت [illegible] من ذلك » .

لقد أدرك الإنجليز أن الارتباط بالوفد يعني الارتباط بالشعب المصري ككل ، وكانوا على ثقة من أن وصول الوفد إلى الحكم سيقوى من قضية الحلفاء وسيضرب كافة النشاطات المعادية لبريطانيا ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الإنجليز لصالح حزب الأغلبية ، لا لأن هذا الحزب قد أصبح عميلا بريطانيا لكن لأن بريطانيا ، في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصاً أواخر ١٩٤١ ، كانت في أشد الحاجة إلى حزب الأغلبية في الحكم . وقد أوضحت الدراسات التاريخية الحديثة [1] العوامل التي دفعت الوفد ـ رغم اتهامه ورغبة الكثير من أعضائه في الوصول إلى الحكم ـ إلى المسلك الذي سلكه في أزمة ٤ فبراير وهي :

١ ـ أن العداء التاريخي والموضوعي بين القصر والوفد ـ ثم تحمس القصر المؤيد للمحور ـ كان يحدث أثرا آليا مضادا داخل دوائر الوفد .

٢ ـ لم يكن أمام النحاس ـ بسبب علاقته بالقصر وعلاقة القصر بالمحور ـ من أمل في حالة انتصار المحور . فالنحاس هو الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول لا ظاهراً أو باطناً أن يستجيب لإغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب أو في أثنائها .

(١) انظر [illegible] المرجع السابق ، ص ٨٩ ـ ٩٠ .

٣ ـ من الناحية النظرية كان النحاس يجد صعوبة أقل من خصومه في أن يشترك في أهداف الحلفاء في الحرب . ومن الناحية العملية كانت معارك الوفد تحارب من أجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات . فالوفد كان يقف دائما مدافعاً عن الديموقراطية .

وإذا كان الوفد قد قبل الحكم إسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية ، فإنه خرج من هذا الحادث بخسارة وطنية كبيرة . ويمكن القول بأن الإنذار الذي وجهه السفير البريطاني في ٤ فبراير إلى الملك كان بداية النهاية بالنسبة للوفد والملكية في مصر . فقد انطوى الإنذار على إهانة للمصريين وجرح لكرامتهم . وظلت هذه الحادثة جرحاً في قلوب الضباط لا يندمل ، وكانت عاملاً أساسياً في تكوين هيئة الضباط الأحرار الذين قدر لهم أن يصنعوا تاريخاً جديداً لمصر . وكتب الملازم جمال عبدالناصر يعلق على الحادث بقوله : « إنني أشعر بخزي وعار شديدين لأن جيشنا سكت على هذا الاعتداء وارتضاه ، ولكني مسرور ، على كل حال ، لأن ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والمسرات ، ولكنهم الآن بدأوا يتحدثون عن الانتقام والثأر . لو كان الانجليز أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ، ويقابلون القوة بالقوة ، لانسحبوا كأي إمرأة من العاهرات ... » (١)

وكان الوطنيون المصريون ينتظرون من بريطانيا أن تدرك أن معاهدة ١٩٣٦ التي لم تحدث تغييرا يذكر في طبيعة العلاقات بين بريطانيا ومصر قد استنفدت أغراضها ، وأنه ينبغي لها أن تستعد للجلاء عن مصر . وأعلن مجلس الوزراء في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ البيان التالي : « إن حقوق مصر

---

(١) كمال رفعت : مذكرات ـ حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٤ ، ص ١٥ .

الوطنية كما أجمع عليها رأي الأمة وأعلنتها الحكومة هي جـلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان...»[٢] وردت الحكومة البريطانية بمذكرة أعلنت فيها أن المبادىء الأساسية التي قامت عليها تلك المعاهدة سليمة في جوهرها . ولم يكد هذا الرد يذاع حتى عمت المظاهرات البـلاد في فبراير ١٩٤٦ ، وحاولت بريطانيا تهدئـة الحالة فنقلت سفيرها « بطل » حادث ٤ فبراير ، وأجلت قواتها عن قلعـة القاهرة وسلمتها للجيش المصري في ٤ يوليو من نفس العام . ودخلت في مفاوضات مع حكومة إسماعيل صدقي لإعادة النظـر في معاهدة ١٩٣٦ . ولكن رصيد عدم الثقة الذي كان لبريطانيا عند المصريين ، وعدم اشتراك الوفد في المفاوضات ، وحرص بريطانيا على استمرار التحالف وعلى تكوين لجنة دفاع مشتركة وعدم إرضاء مصر بالنسبة للسودان أدت إلى « إنكار المصريين للاتفاق ولصدقي باشا نفسه » .

ومن ناحية أخرى ، كان الوفد يسعى إلى التقرب من الملك في سبيل العودة إلى الحكم . وجدير بالذكر أن هذه السياسة لم تكن تمثل تفكير جميع العناصر الوفدية ، وخاصة الشباب والمفكرين . ولكن أنصارها وعلى رأسهم مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ، ساروا بها إلى أن دعي الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠ . ومما لا ريب فيه أن الوفد كان يقامر على الجواد الخاسر . فقد زعزعت فضائح الأسرة المالكة أسس الملكية بكل ما تمثله. وجاءت حرب فلسطين فزعزعت أسس النظام القائم كله . فقد كشفت الهزيمة في فلسطين لا عن تقصير في إمداد الجيش بالأسلحة اللازمة فقط ، وإنما عن عجز في تصور أبعاد المعركة محليا ودوليا . ولما عاد الجيش المصري من

---

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في اعقـاب الثورة المصرية ، جـ ٣ / ١٧٨ — ١٧٩ .

فلسطين ، وكان ضباطه وجنوده قـد امتلأت نفوسهم بالمرارة ، تلقفتهم السلطة الحاكمة بالتفريق والتشتيت والاعتقال . ولكن النتيجة الحاسمة التي خرج بها ضباط الجيش الصغار من حرب فلسطين ، كانت ضرورة تطهير الجيش من عناصر الخيانة ، ثم إعادة تنظيمه ، وما أسرع ما ربطوا بين ضرورة ذلك وضرورة تطهير البلاد من الطغيان والفساد ، وكان ذلك يعني الالتحام التام بين الجيش والحركة الوطنية .

كما أخذت الصحافة تشحن المصريين بالسخط وتصب جام غضبهـا على الملك وذلك لأول مرة منذ اعتلائه العرش . فباستثناء الفترة التي فرض فيها الإنجليز مصطفى النحاس على الملك (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) ، كان الملك يقيل الوزراء والوزارات ويعبث بالدستور كما يشاء ، ويحكم البلاد حكما مباشرا . وشعر الوفد بعد أن تسلم الحكم عام ١٩٥٠ ، وسط مشهد من أشد المشاهد تخاذلاً في تاريخه ، أنه قد فقد الكثير من رصيده الوطني عنـد الشعب بسبب الخلافات في صفوفه ، وتسابق بعض زعمـائه إلى إرضاء القصر ، وانتقاد بعض الوفديين لسياسة الوفد ، وتمرد بعضهم على زعامة الحزب . ورغم ذلك لم يتردد فؤاد سراج الدين في الدفاع عن الملك وأعوانه وخاصة في قضية الأسلحة الفاسدة . وعندما عاتب الدكتور محمد حسين هيكل سراج الدين على موقفه هذا ، أجابه بأن الوفد أقصي عن الحكـم طيلة عشر سنوات وله العذر في الاتفاق مع القصر . (١)

ولقد أعلنت حكومة الوفد في خطاب العرش في ١٦ يناير ١٩٥٠ أنها

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ٢/٣٥٤.

« لا تفتر في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه ، وصيانته تحت التاج المصري » • وأدركت بعد أشهر من الحكم أن تحقيق هذا المطلب القومي يكاد يكون طريقها الوحيد إلى استعادة هيبة الوفد ونفوذه • ولذلك دخلت في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، ولكنها تبينت أن بريطانيا ترفض فكرة الجلاء إلا إذا ضمنت اشتراك مصر في حلف دفاعي مشترك يضم مصر وبريطانيا ودولاً أخرى• ولم يكن هنالك سبيل أمام الحكومة الوفدية لإرضاء الشعب الساخط وكسبه إلى جانبها إلا إلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ ، وإعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري • ورأت بريطانيا والملك في هذه التطورات تهديداً خطيراً لمركزيهما ، فأخذا يعملان على التخلص من الوفد • وكانت بريطانيا قد حاولت تعويض الملك عن حادث ٤ فبراير فمنحته رتبة جنرال في الجيش البريطاني •

وبغض النظر عن الدواعي والملابسات الحزبية التي أحاطت بإلغاء المعاهدة ، فإن هذا الحدث كان بالغ الأهمية في النضال الوطني للشعب المصري • لقد كان انتصاراً حققه الشعب بنضاله واعتبره فاتحة لمعركة فاصلة ، هي « معركة القنال » التي خاضها الشعب بكل طبقاته وفئاته وتشكيلاته ، وضرب فيها أروع مثل للتضحية والفداء • وبلغت « معركة القنال » أوجها في يناير عام ١٩٥٢ عندما هاجم الفدائيون المصريون في وضح النهار حامية التل الكبير البريطانية ونسفوا مخزناً للذخيرة •وبينما تصاعد الكفاح الوطني المسلح ضد القاعدة البريطانية في منطقة القنال، حرقت القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ • وفي نفس الليلة أعلنت الأحكام العرفية ، وأقيلت وزارة الوفد في اليوم التالي وشكل علي ماهر الوزارة التي تلتها • ومن المؤكد أن الذين خططوا لحريق القاهرة وباشروا تنفيذه

هم الإنجليز لتحقيق ما يلي : (١)

١ ــ ضرب حكومة الوفد وإيجاد المبرر لذلك آلا يهن عدم قدرتها على السيطرة على الموقف وحمايــة أرواح وممتلكات المصريين والأجانب وليس هناك سبب أقوى من ذ" ـالة آية وزارة •

٢ إخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية في منطفة القنــال والتي تتمثل في الكفاح المسلح من جانب الفدائيين المصريين (أو الإرهابيين كما يسميهم الإنجليز) وهي الحركة التي اشتركت فيها بشكل بارز قوات البوليس المصري • كما يضاف إلى ذلك انسحاب العمال المصريين من العمل في القاعدة البريطانية وإيقاف منع تموين القاعــدة بما تحتاجه من مؤن ولوازم •

وإزاء هذه التطورات الخطيرة قررت الطليعة الوطنية للجيش المصري تولى زمام الكفاح الوطني بعــد أن عجزت القيادات التقليدية عن حسم التناقضات بين قوى الشعب وبين القوى المعادية للشعب • لقد كان الجيش المصري منذ الاحتلال قاصراً على أبناء الطبقة الأرستقراطية الموالية للسراي، واستمر الموقف على هذا النحو حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومعاهدة مونتريه في عام ١٩٣٧ • وتأهبا للحرب العالمية الثانية بدأت الحكومات المصريــة الشروع في التوسع في الجيش المصري ، وكان ذلك يعني دخول طلبة من أبناء الطبقة المتوسطة والمتوسطة الصغيرة الكلية الحربية ،وبالتالي وجودهم في صفوف الجيش وهم أكثر اتصالا بالأصول الاجتماعية الشعبية •وهكذا وجدت نواة في الجيش المصري من أبناء الطبقات الشعبية التي تشاركهــا آلامها وتستشعر باتجاهاتها الوطنية ، وبمعنى آخر وجدت الطليعة في الجيش

---

(١) محمد انيس : حريق القاهرة ، ص ٥١ ــ ٥٤ •

المصري التي رفضت أن تضع نفسها في خدمة السراي ، وربطت نفسها بالقوى الوطنية والشعبية • وتم تشكيل تنظيم « الضباط الأحرار» بشكل سري في أوائل الأربعينات ، وأعيد تنظيمه في أواخر عام ١٩٤٩ • وعقب حريق القاهرة ونزول الجيش إلى الشوارع بناء على أوامر الملك لقمع المظاهرات الشعبية التي كانت تنادي بسقوطه وسقوط النظام الملكي عموما، وزع الضباط الأحرار منشورا أهاب أولا بالجيش ألا يكون أداة في يد الطاغية لضرب الشعب، كما أوضح ثانيا أن الجيش لن يقف ضد المظاهرات الشعبية ولن يرغم الشعب على قبول نظام لا يقبله ، وأكد ثالثا أن الجيش قد صار ملتحما مع الشعب في نضاله الوطني الرائع •

وفوجيء المواطنون في الساعة السابعة والنصف من صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ببيان تذيعه الإذاعة المصرية باسم القائد العام للقوات المسلحة ، يعلن انتفاضة الجيش المصري على الطغيان وعلى الفساد الذي استشرى في البلاد ، وجاء في هذا البيان :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ،وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين . واما فترة ما بعد هذه الحرب، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ،وتآمر الخونة على الجيش، وتولى امره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك ، فقد قمنا بتطهير انفسنا ، وتولى امرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد ان مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب » .

والحق أن أفراد الشعب المصري في مختلف مدن القطر وبنادره وقراه، قد استقبلوا « الحركة المباركة » ـ كما كان يطلق على الثورة وقتئذ ـ بالفرح والبشر والارتياح ، وذلك منذ أن استمعوا إلى بيانها الأول، وشعر الشعب أن « الحركة » ليست لحساب الجيش فقط ، بل ولحسابه أيضا، فطفقوا يعلنون عن تأييدها بطرق شتى ، وانفجرت موجة التأييد الشعبي للثورة تكتسح كل شيء وتمهد للعمل القادم العظيم .



اجتازت الثورة خطواتها الأولى بنجاح ملحوظ ،وكان عليها أن تبدأ مرحلة التحرر الوطني،وذلك بمواجهة السيطرة الداخلية المستغلة القائمة على تحالف الإقطاع والرأسمالية من ناحية والسيطرة الخارجية المعتدية المتمثلة في الاستعمار الرابض على ضفاف القناة من ناحية أخرى . ولم تكن الثورة تملك وقتئذ من دليل للعمل غير المبادىء والأهداف الستة التي وضعتها أسلوبا للعمل والتحرر الوطني لتحقيق أهداف الشعب وهي:

١ ـ القضاء على الاستعمار وأعوانه .

٢ ـ القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال .

٣ ـ القضاء على الاحتكار .

٤ ـ إقامة عدالة اجتماعية سليمة .

٥ ـ إقامة جيش وطني قوي .

٦ ـ إقامة حياة ديموقراطية سليمة .

وهذه المبادىء والأهداف الستة ـ التي صاغها جمال عبد الناصر ـ هي التي حددت معالم الطريق أمام ثورة يوليو ، ووضعت الحلول للمشاكل القاسية التي كان يعانيها المجتمع المصري عند قيام الثورة ، والتي كان على

الثورة أن تواجهها لكي تنقل مصر من عهد الإقطاع والاستغلال إلى عهد تسوده المبادىء الاشتراكية ومبادىء الحرية والعدالة الاجتماعية • وبذلك كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ في جوهرها وحقيقة أمرها ثورة سياسيةاجتماعية، وتضمنت هذه المبادىء الستة حصيلة تجربة ماضية عاش خلالها قائدالثورة فكان لها أكبر الأثر في بلورة أفكاره ومعتقداته •

وكان لا بد للعهد الجديد من إلغاء نظم الحكم التي قام عليها النظام القـديم ، فألغت الثورة دستور ١٩٢٣ الذي نصّ على الحكم الملكي ، وانتهى نظام الأحزاب القديمة • ولم تكد تبدأ سنة ١٩٥٣ حتى كانت الثورة قد أعلنت البدء في وضع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة ، وقبل ذلك في سبتمبر عام ١٩٥٢ كانت وزارة الثورة قد أصدرت قانون الإصـلاح الزراعي للقضاء علـى الاقطاع من نواحيـه السياسيـة والاجتماعيـة والاقتصادية (١) • وفي ١٨ يونية ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة إعـلان

---

(١) كانت مصر تعاني من سوء توزيع الملكية المزمن وما استتبعه من سوء توزيع في الدخل وتأثير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد • والجدول التالي يوضح توزيع الملكية الزراعية في مصر قبـل صدور قانون الإصلاح الزراعي :

حجم الملكية	عـدد الملاك	%	المساحة التي يملكونها	نسبتها المئويـة إلى الأراضي المزرعة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤١٨٧٨	٩٤ر٢	٢١٢١٨٦٤	٣٥ر٥
من ٥ ـ ١٠ أفدنة	٧٩٢٥٩	٢ر٨	٥٢٥٩٠٤	٨ر٨
من ١٠ ـ ٥٠ فدانا	٦٩١١٥	٢ر٥	١٢٨١٤٣٣	٢١ر٥
من ٥٠ ـ ١٠٠ فدان	٦٣٧٨	٠ر٢	٤٢٩٤٩٤	٧ر٢
من ١٠٠ ـ ٢٠٠ فدان	٣١٨٤	٠ر١	٣٤٦٧٧٥	٧ر٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	١٧٨٦	٠ر١	١١٧٦٨٠١	١٩ر٣

الجمهوريه وإلغاء النظام الملكي وإنهاء حكم أسرة محمد
الألقاب من أفراد هذه الأسرة. وفي ١٦ يناير ١٩٥٦ أعلن دسـ
المصرية » باسم الشعب مدعما سلطة الهيئة التنفيذية ، و
برنامج الثورة السابق الإشارة إليه . وقد س ذلك الد
والعدالة والمساواة ، وسجل الشعب المصري متفاعلا في الك
مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك ، لعزة
ومجدها . ونص الدستور على أن مصر دولة عربية جمهور
السيادة فيها للأمة ودينها الإسلام ، ولغتها العربية والتضامن
فيها . كما نص الدستور على ان تكون رئاسة الجمهورية لر
وأما السلطة التشريعية فلمجلس الأمة ومدته خمس سنوا
قانون بغير قراره ، ويعرض عليه مشروع الميزانية العامة للد
الجمهورية حق حل مجلس الأمة . وأما رئيس الجمهورية
الأمة ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه
الجمهورية ست سنوات ، ورئيس الجمهورية هو الذي يضـ
السياسة العامة للحكومة في جميع النواحي السياسية
والاجتماعية والإدارية ، ويشرف على تنفيذها . وله حق ا
والاعتراض عليها وتنفيذها ، وهو القائد الأعلى للقوات المسـ
إعلان الحرب بعد موافقة مجلس الأمة .

وقبل إعلان الجمهورية في مصر عملت الثورة المصرية
السودان . فلقد كان المفاوضون الإنجليز خلال النصف
العشرين ، يدعون دائما المحافظة على حقوق السودانيين و
هو فصل السودان عن مصر ، ولكن الثورة أعادت بناء حـ
جديد ، وعلى أساس مختلف عن الماضي ، فزالت فكرة التاج
النظرية السياسية القديمة . وكانت وجهة نظرها عملية قبل

استفادة من تجارب الماضي ، والمفاوضات السابقة ، وأكبر فهما لظـروف السودان الحقيقية وتطوره ، وأكثر تقـديرا للظروف العالمية الموجودة . ورأت الثورة أن العمل على احترام السودانيين في تقرير مصيرهم، ربمـا كان خير كفيل بتوثيق الروابط بينهم وبين مصر ، ووضحت وجهة نظـر الثورة في هذا الموضوع مذكرة الحكومة المصرية في ٢ نوفمبر ١٩٥٢،حيث جاء بها « تؤمن الحكومة المصرية إيمانا وطيدا بحقوق السودانيين فيتقرير المصير وممارستهم له ممارسةفعلية في الوقت المناسبوبالضمانات الكافية» . ونجحت حكومة الثورة في الوصول إلى عقد اتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ التي قامت على أربعة مبادىء أساسية هي :

١ ــ إنهاء الحكم الثنائي المصري البريطاني .

٢ ــ حق أهل السودان في تقرير مصيرهم ، وتقرر تأليف جمعيـة تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان .

٣ ــ ممارسة السودانيين لشئون الحكم في بلادهم أثناءفترةالانتقال السابقة على تقرير المصير .

٤ ــ الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً .

وكان لإبرام اتفاقيـة السودان ، من هذه الناحية ، أثر عميق ، ذلـك بأن حكومة الثورة بتوقيعها عليها قد أقامت الدليل العملي على أن مصر مصممة على أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتي فعلا ، وعلى أن يكون لهم تقرير المصير يقينا . وفي أول يناير ١٩٥٦ أعلنت الجمعية التأسيسية استقلال السودان ، وكانت حكومة الثورة أول حكومة في العالم اعترفت بهذا الاستقلال وباركته .

وكانت المفاوضات بين الجانبين المصري والإنجليزي على الجلاء قد توقفت فيما يتعلق بمشروع الجلاء عن مصر . وبدأت المفاوضات من جديد ... مصر الثورية ... الشعوب العربية قد أصبحت ... متمسكة بحقوقها . وكان يدير دفة السياسة البريطانية وزارة المحافظين ، ووجدت أن الاستمرار في مقاومة مطالب مصر المشروعة عبث لن يؤدي إلى أي نتيجة عملية مفيدة ، ورأت أن الدفاع عن مركزها في الشرق الأوسط ، وعن مصالحها البترولية تستدعي شيئاً من التقارب مع مصر ، والتنازل عن سياسة الإمبريالزم القديمة ، فالتمسك بها ربما يساعد على نمو نفوذ روسيا في الشرق الأوسط . وعلى هذا الأساس كان على بريطانيا أن تعيد النظر في أمر قاعدة القناة نتيجة لتجربة الحرب العالمية الثانية وتطور قوة الطيران البعيد المدى ، وانتهاء أهمية الهند كجزء من الإمبراطورية ... استقلالها ... اتجهت أنظار بريطانيا إلى إنشاء قواعد جديدة لها في الأردن أو قبرص أو ليبيا ، أو في هذه جميعها أو بعضها . وفضلاً عن هذا كانت وزارة المحافظين تفهم جيداً تطور موقف حزب العمال من مشروع الجلاء وخصوصاً بعد أن أبدى زعماؤه من أمثال أتلي وبيفن رأيهم بتأييد فكرة الجلاء ، والاتفاق مع مصر الثورية . فرأت الحكومة البريطانية أنه ربما كان من الأفضل لها العناية بحماية ... في القناة ... بالإبقاء في قاعدة قناة السويس متحدية بذلك مصر ... ، وخاصة بعد أن قررت لندن توطيد دعائم امبراطوريتها في افريقيا الاستوائية . وعلى أية حال نجحت المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني ، وفي ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ عقد الاتفاق النهائي التفصيلي ... الجلاء عن منطقة القناة . وكانت أهم بنود هذا الاتفاق كما يلي :

١ ـ تجلو القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة

عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي .

٢ ـ انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، وكذلك جميع ماتفرع عنها من اتفاقات أخرى .

٣ ـ تبقى أجزاء من قاعدة السويس الحالية في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً .

٤ ـ في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (الموقع عليها في ١٣ أبريل ١٩٥٠) أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة .

٥ ـ في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس ، تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه .

٦ ـ في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، يجري التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

٧ ـ تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية ـ التي هي جزء لا يتجزأ من مصر ـ طريق مائي له أهميته من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في ٢٦ أكتوبر عام ١٨٨٨ .

٨ ـ يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .وتتشاور الحكومتان خلال اثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ماقد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

وبذلك تكون اتفاقية الجلاء قد حققت أمنية مصر التي كانت تصبو إليها منذ زمن طويل ، وهي جلاء القوات البريطانية ،كما أعفتها من الارتباط بأجهزة الدفاع البريطاني عن الشرق الأوسط . وكانت بريطانيا تريد قبل أن تتخلى عن قاعدة القناة أن تربط مصر بنوع من أنواع التحالف مع الغرب ، الأمر الذي رفضته حكومة الثور رفضا باتا . ومع أن هذه الاتفاقية كانت تنص على حق عودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة في حالة تعرض مصر أو إحدى الدول العربية المنضمة إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي أو تركيا لهجوم مسلح من الخارج، فقد كان من الحقائق المسلم بها أن مصر لن تمكن بريطانيا من إعادة قواتها إلى منطقة القناة لأي سبب من الأسباب ، وآية ذلك تأكيدات جمال عبد الناصر المتتالية بأن مصر ستتبع سياسة الحياد في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. وعلى العموم ، فقد اغتنمت حكومة الثورة فرصة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، فأعلنت في أول يناير عام ١٩٥٧ إلغاء هذه الاتفاقية ، وانقطع بذلك آخر خيط يربط مصر ببريطانيا ، ومن ثم تكون اتفاقية الجلاء قد مكنت مصر من استعادة سيادتها على جميع أراضيها « ووضعت (كما قال جمال عبدالناصر) الهدف الأكبر من ثورة ٢٣ يوليو موضع التنفيذ الفعلي ، فخلصت أرض الوطن لأبنائه شريفة عزيزة منيعة ، بعد أن قاست اثنين وسبعين عاما مريرة حزينة » .

وهكذا افتتحت ثورة يوليو عهدا جديدا لا في مصر وحدها ، بل في الشرق الأوسط كله ، فلقد زلزلت النظم التي كانت راسية في هذه المنطقة،

وبدأت عهد النضال ضد الاستعمار ، أيا كان شكله . لقد ظلت شركة القناة تمثل تغلغل نفوذ انجلترا وفرنسا في أراضي مصر ، وكان من الطبيعي أن تشرف مصر المستقلة المتحررة على هذه القناة التي تمر بأراضيها والتي أنشئت بعرق وسواعد الفلاحين المصريين ، وآن الوقت للشعب المصري الذي بذل التضحيات الجسيمة في إنشاء قناة السويس ، أن يستفيد من هذه الأرباح الطائلة التي تذهب إلى جيوب الأجانب ولا تستفيد منها مصر إلا القدر القليل . وسنحت لمصر الفرصة لتحقيق هذا الحلم حين رفضت انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تمويل السد العالي ، فرأى جمال عبد الناصر الاستفادة من الظروف الدولية الموجودة في عام ١٩٥٦ من انقسام العالم إلى معسكرين اشتد بينهما أوار الحرب الباردة ، ليعلن تأميم مصر لشركة القناة .

كانت سياسة الثورة كما أعلنها جمال عبدالناصر باديء ذي بدء :

أولاً : عدم ربط مصر بالأحلاف العسكرية أو بمشروعات دفاع مشترك ، فيما عدا الحلف العربي في حدود ميثاق الجامعة العربية ،وإيثار مبدأ التعايش السلمي وعدم الانحياز . ولم تكن سياسة التعايش السلمي والحياد الإيجابي هذه التي اعتنقها قائد الثورة في جوهرها وحقيقة أمرها سوى انطباعات للماضي الذي عاش فيه والتجربة التي مر بها .

ثانياً : العمل على تقوية مصر من الناحية الحربية حتى لا تفكر إسرائيل التي أرسى الغرب قواعدها وأمدها بالمساعدات الضخمة تفكيراً جدياً في مهاجمة مصر أو البلاد العربية الأخرى المجاورة لها .

ثالثاً : العمل على تحرير الوطن العربي الكبير الذي لازال جانب

كبير منه خاضعا للنفوذ الأوروبي ، سواء كانذلك النفوذ احتلالا أو حماية أو تغلغلا اقتصاديا .

كان هدف جمال عبد الناصر ، توحيــد العالم العربي وتنبيه الوعي القومي العربي ، بحيث أصبحاسمه رمزا للقومية العربيةوعنوانا لها .وعمل عبد الناصر على توحيد كلمة العرب ليكون لهم مركز مرموق فيالعالم ، وليستطيعوا القيام بدورهم في بناء صرح السلام العالمي . واستلزمت هذه السياسة ، وخاصة أمام الخطر الإسرائيلي المتزايد ، عملا إيجابيا للحصول على السلاح ، ومشروعا في بناء الاقتصاد القومي . أما من حيث الحصول على السلاح فقد التجأت مصر أولا إلى الغرب ، وكانت تظن أن عقــد معاهدة الجلاء سيساعدها على ذلك ، ولكنها لم تجد منه أذنا صاغيــة ، وأخذ يتنحل الأعذار المختلفة . والواقع أن الغرب لم يكن يريد في ذلك الوقت أن تصبح مصر قوة حقيقية في شرق البحر المتوسط ، لها مكانتها ولها وزنها . فكان يهم الغرب أن تبقى إسرائيل في الشرق الأوسط علــى الدوام نقطة ارتكاز ، وادعى الغرب تبريرا لسياسته أنه يعمل على توازن القوى في شرق البحر المتوسط ، منذ أن عقدت اتفاقية ٢٥مايو عام ١٩٥٠ . ولذا لم يكــن أمام مصر سوى الالتجاء إلى المعسكر الشرقي ، وكــانت صفقة الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا التي أحدثت رجة في العالم الغربي ، فأعلن كثير من صحفه ودوائره السياسية أن هذه المساعدة من قبلالعالم الاشتراكيفيها تهديد للسلام العالمي. وأما من ناحية بناء الاقتصادالقومي، فلقد كانت إحدى دعائمه الكبرى ، كما وجدت حكومة الثورة،إنشاءالسد العالي. ورأى الغرب في أول الأمر أن من صالحــه معاونة مصر في هــذا المشروع ، وذلك للرد على صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ، فسياسة الغرب كما كان يتراءى له العمل على وقف تقدم النفوذ الروسي وانتشار الشيوعية ، وذلك عن طريق مساعدة الدول الصغيرة التي تحتاج إلىمعونة

اقتصادية حتى تستقر أمورها وأحوالها الاجتماعية ، ولكن الغرب كان يفهم من وراء تلك المساعدة أن تسلك مصر في سياستها الطريق الذي يرتضيه .

ومع هذا فقد أصبح الغرب يعتقد أنه يجب أن يكون على حذر من سير مصر قدما في سياستها ، فلقد تعود الغرب ، وخاصة انجلترا ، ألا تكون لمصر سياسة خارجية مستقلة بالمعنى الصحيح . فمنذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير إلى قيام ثورة يوليو ، لم يكن لمصر استقلال في سياستها الخارجية ، وذلك في غير محاولة التخلص من قيود الاحتلال البغيضة ، ثم قيود الحماية الثقيلة بعد الحرب العالمية الأولى ؛ ثم التحفظات الأربعة المشهورة التي جعلت استقلال مصر اسما لا حقيقة ، ثم التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦ بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تتعود بريطانيا ولا العالم الخارجي أن يكون لمصر دور إيجابي واضح في السياسة الدولية . فلما حاول جمال عبد الناصر أن يجعل لمصر مركزا ممتازا في الشرق الأوسط ، وحين اتبع سياسة اقتصادية متحررة ، ولما حاول أن ينطق باسم العرب [illegible] وآمالهم ، ويعمل على مساعدتهم وتحريرهم ، ولما حاول الاستفادة من الظروف الدولية القائمة وأهمها انقسام العالم إلى معسكرين متنافسين متناحرين ، المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي ، بدأ الغرب يفكر في إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء ونسى الظروف العالمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتجاهل إصرار الشعوب الصغيرة التي كانت مستضعفة إلى وقت قريب على التحرر من التسلط الأوروبي .

[illegible] الغرب [illegible] يفكر في وقف مصر عند حدها كما يتراءى له وخاصة بعد أن اشتركت في مؤتمر باندونج ، وكان لها صوت مدو مسموع في مناقشاته وقراراته . فقد أشاد مندوبها جمال عبد الناصر بأهمية التعاون بين الدول الآسيوية الأفريقية ، وطالب بتخفيف حدة التوتر الدولي وبتصفية

الاستعمار ، وباحترام حقوق الدول الصغيرة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وازداد في ذلك الوقت حقدا على مصر وغضبا على سياستها حين اعترفت حكومة الثورة بالجمهورية الصينية الديموقراطية الشعبية ، فرأى في [illegible] تحديا للسياسة العالمية المناهضة للشيوعية التي تتبعها الولايات المتحدة بالذات ، فأثارت هذه الخطوة حفيظة الدوائر السياسية في واشنطن الذي لم يرقها هذا الموقف ، وحين أكد جمال عبدالناصر المبادىء التي نادى بها في باندونج بعد ذلك في مؤتمر بريوني من حيث استنكار سياسة التكتلات الدولية وما قد تؤدي إليه من عواقب سياسية وخيمة ومن تهديد للسلام العالمي ومن حيث ضرورة الاعتراف بالصين الشعبية ، ومن حيث ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري ، رأى الغرب أن يقف [illegible] حاسما من الجمهورية المصرية ، يقضي بعدم التعاون معها [illegible] أعلنت الحكومة المصرية بكل وضوح مناهضتها لحلف بغداد ومقاومتها لسياسته ، وأوضحت نتائجه الخطيرة بالنسبة للعرب [illegible] عرضته مصر بسحب [illegible] عرض القرض لتمويل السد العالي ، على أساس أن مشروع السد يؤثر في حقوق السودان وأرتيريا وإثيوبيا ، وعلى أساس [illegible] الشك في قدرة مصر على تركيز مواردها في هذا البرنامج الإنشائي الكبير .

وكانت الإجابة على هذه [illegible] التي وجهت [illegible] المصرية وإثارة [illegible] في سياستها الاقتصادية [illegible] حتى تستطيع الحكومة بموارد القناة [illegible] الاقتصادي . وفي مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، رد عبدالناصر [illegible] خيانة الغرب لعهوده رده التاريخي بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية [illegible] بينت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ مشروعية [illegible] ومبرراته ، [illegible] الشركة عن الوفاء بالتزاماتها [illegible] وتوقع ازدياد هذا الإهمال [illegible]

قرار التأميم كان ضربة قاصمة لاحتكارات الاستعمار . فقد أدركت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن مصر حينما تمتلك شركة قناة السويس وتحول أرباحها إلى بناء السد العالي ، وتقيم صرح الاقتصاد الوطني المتين ، سيكون لها شأن في هدم معاقل الاستعمار كلها وتحرير الشعوب وزوال سيطرة الاستعمار على مقدرات الأمم . وفي اليوم التالي لتأميم القناة أعلن أنطوني إيدن ، رئيس وزراء بريطانيا ، في مجلس العموم البريطاني: «أن القرار التعسفي الذي اتخذته الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس يضر مصالح شعوب كثيرة وأن الحكومة البريطانية تتشاور مع الحكومات الأخرى المعنية بالأمر بشأن الموقف الخطير الذي نشأ عن التأميم » .

وأسرعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ اجراءات ضد مصر ، فجمدت أرصدتها الإسترلينية . وحذت فرنسا حذو حليفتها فجمدت جميع أرصدة مصر وأموالها لديها ، وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية . وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ظاهرت منذ صدور قرار التأميم حليفتيها بريطانيا وفرنسا في موقفهما العدائي نحو مصر ، وأرسل جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية ، نائبه روبرت ميرفي بعد يومين من قرار التأميم ليحضر اجتماع سلوين لويد ، وزير الخارجية البريطانية ، وكريستيان بينو ، وزير الخارجية الفرنسية ، في لندن ، بل لم يلبث أن طار دالاس نفسه برفقة كبار مستشاريه ليشترك في المحادثات مع وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي . وفي لندن ، اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث للتشاور فيما يجب اتخاذه من اجراءات لإحباط قرار التأميم ، وأصدروا في أغسطس ١٩٥٦ بيانا حملوا فيه بشدة على « قيام دولة واحدة بالاستيلاء التعسفي على هيئة دولية » . وطالب البيان « بعقد مؤتمر عاجل يجمع بين الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ والدول الأخرى التي لها مصلحة حيوية في استخدام القناة . وتقرر عقد

المؤتمر في لندن في يوم ١٦ أغسطس عام ١٩٥٦ ، وبلغ عـدد الدول التي تقرر دعوتها أربع وعشرون دولة ، ثمان منها هي الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ ، وهي مصر وفرنسا وإيطاليا وهولندا واسبانيا وتركيا وبريطانيـا والاتحاد السوفييتي ، وست عشرة دولة أخرى وقع عليها الاختيار .

وأعلنت مصر في ١٤ أغسطس « أن الحكومة المصرية تعتبر اقتـراح إقامة لجنة دولية (لإدارة القناة) ليس إلا تعبيرا مهذبا عما ينبغي تسميته بالاستعمار الدولي ، وأن هذا الاقتراح الذي يرتكز على بيانات مضللـة لاعطـاء شركة مصريـة الصفة الدولية ، إنما يبين بوضوح أن حكومات البيـان الثـلاثي ترمي إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصـر ومن صميم سيادتها » . واقترحت مصر دعوة الدول الموقعـة على اتفاقيـة ١٨٨٨ لعقـد مؤتمر لبحث عقـد اتفاق بين تلك الحكومات جميعهـا ، يؤكد من جديـد ويضمن حريـة الملاحة في قنـاة السويس . ولقـد أحدثت اقتراحات مصر بعقد معاهدة تضمن حرية الملاحة انقساما كبيرا في الرأي العام البريطاني . فقد أصدر حزب العمال البريطاني في اليوم التالي بيانا قال فيه : « إننا لو استثنينا الحصار الذي يفرضه عبدالناصر علـى إسرائيل فليس فيما فعله ما يبرر اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة » . وإلى جانب الانقسام الذي وقع في صفوف الشعب البريطاني إزاء مسألة القناة ، لم يلبث أن وقع بصدد هذه المسألة انقسام آخر بين الحكومتين البريطانية والأمريكية قبل انعقاد مؤتمر لندن .

وفي جو التهديد بالعدوان على مصر ، اجتمع مؤتمر لندن (١٦ـ٢٣ أغسطس ١٩٥٦) لبحث مسألة القناة . وقدمت جملة مشروعات في ذلـك المؤتمر من بينها مشروع للهند وضع على مبادىء أهمها الاعتراف بسيادة مصر على القناة كجزء لا يتجزأ منها وكممر له أهمية دولية وحرية الملاحة وتحديد رسوم عادلة والاعتراف بمصالح الدول التـي تستخدم القناة ،

ووضع كذلك مشروع اسباني ، ولكن المشروع الذي انفض عنه المؤتمر وهو مشروع مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية يؤكد تدويل القناة، فتتعاون مصر « والدول ذات المصلحة في إدارة القناة وصيانتها وتحسينها» . ولقد عارضت روسيا المشروع الأمريكي ، وندد شبيلوف مندوب روسيا بفكرة استخدام القوة ضد مصر وانتقد المشروع الامريكي وأوضح أن فيه معنى تنازل مصر عن حقوقها في السيادة إلى هيئة دولية تتصرف في ثروة مصر القومية . كما أعلن أن تدويل القناة ليس إلا شعارا استعماريا ، ولذا لن توافق عليه روسيا ، ولقد كان من صالح روسيا انتهاز هذه الفرصة لاستبعاد النفوذ الغربي نهائيا من هذه المنطقة المهمة من العالم .

ثم جاءت لجنة منزيس — رئيس وزراء استراليا — تعرض على مصر قرار أغلبية أعضاء مؤتمر لندن ، ورفضت مصر المشروع جملة وتفصيلا، فهو منشيء دولة داخل ولأنه استعمار جماعي . وعاد الغرب من ناحية إلى تأليف هيئة المنتفعين ، ورفضتها مصر ، ولم تستطع هذه الهيئة الجديدة القيام بأي عمل سوى عرقلة الملاحة في القناة . واختلفت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة في فهم وظيفتها ، فلقد فهمت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية أنها وسيلة لإرغام مصر على قبول فكرة التدويل وفهمت الحكومة الأمريكية أنها حل مؤقت للمرور من القناة أو بعيدا عنها . ورؤي أخيرا أن تكون مهمتها العمل على تمهيد الطريق لحل مشكلة القناة وللمحافظة على التعاون بين الدول فيما يختص باستخدام القناة.

ولقد رأت روسيا انتهاز هذه الفرصة لاسماع صوتها في مسائل الشرق الأوسط وخاصة مسألة القناة ، فأعربت عن رغبتها في الاشتراك في حل هذه المشكلة ، وذلك بعقد اجتماع من الدول الست « روسيا وأمريكا وفرنسا وانجلترا والهند ومصر » لمناقشة هذه المسألة . ولكن الغرب

رفض هذا الاقتراح لأنــه لا يرغب في اشتراك روسيا في م
المتوسط • وعلى ذلك فقد رفضت روسيا مشروع هيئة المنتف
نتيجة ذلك أن التجأ الجانبان المصري من ناحية والإنجليزي
ناحية أخرى إلى مجلس الأمن • واستطاع المجلس أن يصل إل
فيما يختص بالقناة ، وافقت عليها الحكومة المصرية وهي :

١ ــ حرية الملاحة في القناة •

٢ ــ احترام سيادة مصر •

٣ ــ انفصال إدارة القناة عن سياسة أي دولة •

٤ ــ تحديد الرسوم والمصروفات يكون وفقا لاتفاق بين
المنتفعــة •

٥ ــ تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة

٦ ــ الالتجاء إلى التحكيم في حالة الخلاف بين الحكو
القناة السابقة •

وبقي أمر تطبيق هذه المبادىء في مفاوضات أخرى أوصى بها
بين مصر من ناحية وانجلترا وفرنسا من ناحية أخرى في مد
٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ •

ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية قررتا بالرغم من
سياسة السلام وحل المشكلة عن طريق استخدام القوة ضد م
أرادت الدولتان أن تعطيا الحكومة المصرية درسا لكي لا تتحد

مصالح لهما ، فلم تكن الدولتان تتصوران أن تتركا القناة التي تربحان منها الغنائم الطائلة تحت رحمة الحكومة المصرية ، هذه القناة التي ترى انجلترا أنها صاحبة المصلحة الاولى فيها والتي ترى فرنسا أنها صاحبة فكرتها ومشروعها وإدارتها • لقد كان إيدن يعتقد أنه تساهل أكثر من اللازم في ترك قاعدة القناة التي كانت تعتبر من أعظم قواعد العالم لمصر، فهو يرى ان توقف مصر عند حدها ، وذلك باستخدام القوة هذه المرة، وكانت الحكومة الفرنسية مع ذلك الرأي ، وكانت قد أوغرت صدرها سياسة مصر الجزائرية •

واتفقت الدولتان مع إسرائيل على سياسة مبيتة بمقتضاها تبدأ إسرائيل بالاعتداء ثم تقدم الحكومتان الإنجليزية والفرنسية إنذارهما إلى مصر ، وكان يقصد بذلك الانذار احتلال انجلترا وفرنسا للقناة • وبالفعل هاجمت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، وأسرعت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك في العمليات العسكرية العدوانية ، بعد أن قدمتا إنذارا إلى مصر يقضي بوقف الأعمال الحربية في مدة ١٢ ساعة والانسحاب مسافة عشرة أميال غربي قناة السويس والتسليم باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس ، بحجة الفصل بين المتقاتلين وحماية الملاحة في القناة • وعجزت بريطانيا وفرنسا عن تنفيذ مؤامرتهما وخططهما العدوانية ، ولم تتمكنا إلا من إنزال قواتهما في جزء من بور سعيد بعد ارتكاب أعمال وحشية ضد السكان الآمنين • وأما الجيش الإسرائيلي ، فلم يستطع — برغم كل ما كان أمامه ووراءه بمقتضى التدبيرات والترتيبات السالفة الذكر — أن يتقدم في سيناء إلا بعد صدور القرار المصري بالانسحاب منها ، حتى لا يضرب الجيش المصري من وراء ظهره بالغزو البريطاني الفرنسي لمنطقة القناة •

وأنذر الاتحاد السوفيتي الدولتين المعتديتين باستخدام الصواريخ الموجهة ضدهما ، كما أنذر إسرائيل بإعادة النظر في موقفه من«وجودها» ووقفت الأمة العربية والبلاد الآسيوية الأفريقية إلى جانب مصر واستنكر العدوان الثلاثي عليها . واظهر العالم الحر سخطه الشديد على ما ارتكب دول العدوان من جرائم . وعندما تأكدت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل الرأي العام العالمي لا يؤيدهم في عدوانهم على مصر ، وأن الشعب المصري بقيادة عبدالناصر يدافع عن بلاده دفاع الابطال ، وأن نذر الحرب العالمية الثالثة قد ظهرت في الأفق ، صدعت لقرارات الأمم المتحدة بوقف القتال والانسحاب من الأراضي المصرية ، وحدت قوات الأمم المتحدة في منطقة القناة للإشراف على عمليات الانسحاب وللاستقرار على خطوط الهدنة بين البلاد العربية وإسرائيل . وانسحبت قوات بريطانيا وفرنسا في عجلة بينما تراجعت القوات الإسرائيلية في بطء شديد ، وصارت تخرب وتهدم كل ما يصل إلى أيديها . وهكذا فشل العدوان الثلاثي الذي دبرته بريطانيا وفرنسا للتخلص من حكومة الثورة واتخذتا من إسرائيل أداة له . ويمكن تلخيص النتائج التي تمخض عنها هذا العدوان فيما يلي :

١ ــ استخلاص استقلال مصر الكامل وقطع آخر خيط يربط البلاد ببريطانيا : فقد أفادت مصر من انتصارها القومي على العدوان الثلاثي فألغت التزاماتها المقررة بمقتضى اتفاقية الجلاء وذلك بمقتضى القرار الجمهوري بقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ الصادر في أول يناير عام ١٩٥٧ والذي قضى باعتبار اتفاق أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم يكن ابتداء من ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ .

٢ ــ القضاء على الاستعمار الاقتصادي الأجنبي وتسلطه على الاقتصاد

المصري : وقد تم ذلك عن طريق تمصير البنوك الأجنبية والمؤسسات الائتمانية والتأمينية ، ثم تأميم الممتلكات البريطانية والفرنسية وشركات الاحتكار الأجنبي التي كانت تتسلط على جزء كبير من اقتصاديات مصر . وبفضل قوانين التمصير والتأميم ، احتفظت مصر بأرباح الشركات الأجنبية السابقة لكي تساعد على رخاء البلاد بدلا من أن تساعد على إحداث عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها .

٣ ـ تصفية الاستعمار وإنهاء عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة : وقد تم ذلك نتيجة للهزيمة المريرة التي منى بها الاستعمار في حرب السويس . إذ لاشك أن هزيمة دولتين كبيرتين ترتكزان على عميل لهما في المنطقة على يد دولة صغيرة متحررة ، إنما كان نقطة تحول في تاريخ الاستعمار من جهة ، وأول مسمار يدق في نعشه من جهة أخرى . فلم تعد الشعوب المتطلعة للاستقلال والحرية ـ ولا سيما الشعوب الافريقية ـ تخشى بأس الاستعمار كما كانت في الماضي ، بل هبت تطالب بتصفية الاستعمار وتلح في ذلك وتستخدم أساليب القوة لإرغامه على الرحيل من بلادها .

٤ ـ يقظة القومية العربية ووحدة النضال العربي : فقد ألهب العدوان الثلاثي الشعور العربي بالتضامن ، فأرغم الشعب السوري حكومته على طلب دخول الحرب رسميا إلى جانب مصر . ومع أن الظروف لم تسمح بإجابة هذا الطلب ، فقد أدى الشعب السوري واجبه في المعركة المشتركة ضد الاستعمار ، فنسف أنابيب البترول البريطانية في بلاده . كذلك أدت بقية الشعوب العربية دورها ، فنسفت أنابيب البترول البريطانية في البحرين وليبيا ، كما نسفت الأنابيب الخاصة بشركة أرامكو في المملكة السعودية . ولقد كان من أوضح وأسرع النتائج لهذه اليقظة القومية العربية أن بدأت المشاورات بين سورية ومصر لقيام الجمهورية العربية المتحدة ،

وهي المشاورات التي أدت الى وحدة الشعبين المصر
وحدة شعبية حرة تتم في أول فبراير ١٩٥٨ بين إقليـ
العربي • حقيقة أن هذه الوحدة لم تستمر طويلاً ، و
ما تمثله الوحدة العربية من خطورة علـى الكيان الم
الاستعمار الغربي في فلسطين وهو « إسرائيل » للقضاء

مصادر

وثائق غير منشورة

1. **British:**

a) Foreign Office Papers (public Record Office, London):

F.O. 78 (Turkey: Egypt): General Correspondence.

F.O. 141 (Egypt): Consular Archives.

F.O. 142 (Egypt): Letter Books.

F.O. 146 (France): Embassy Archives: Correspondence

F.O. 195 (Turkey): Embassy Archives: Correspondence

Supplement to general correspondence:

F.O. 97/408 (1841 — 1848): Transit through Egypt, Navigation of the Nile.

b) Palmerston papers: (Broadlands Papers, National Register of Archives, London).

c) The India Office Records: Factory Records (India Office Library, London):

(Egypt and the Red Sea): Letters to the East India Company from the agent in Egypt:

— Vol. 10 (1834 — 38).

— Vol. 15 (1849 — 53).

2. French:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (M. A. E.), Paris:

a) Egypte: Correspondance Politique des Consuls (C. P.). Tomes 4-[illegible]

Turquie: Correspondance Politique: Tomes 303-307.

b) Correspondance Consulaire et Commerciale:

Alexandrie: Tomes [illegible] ([illegible] 18[illegible]).

Le Caire: Tomes 27-30 (1833-1866).

وثائـــق منشورة

1. Documents Diplomatiques Français (D.D.F.) première sèrie (1871-1900).

2. Hansard's Parliamentary Debates: 3rd Series.

3. Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535-1914, Vol. 1, Princeton, N.J., 1956.

4. Nahoum, Haim, Receuil de Firmans Impériaux Ottomans addressés aux valis et aux Khedives d'Egypte, 1006 H — 1322 H (1597 J.C. — 1904 J.C.) Le Caire, 1934.

5. Parliamentary Papers:

   a) 1837, (539) VI: Report... on Steam Communication with India.

   b) 1840, (277) xxi: Report on Egypt and Candia.

6. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt: 1914 - 1951. Information Papers, No. 19, London, 1952.

الكتب العربيـــة

١ ـ احمد احمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٢ ـ احمد امين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣ ـ ا.ب. كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، جزءان ، ترجمة محمد مسعود ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٤ ـ احمد رشاد : مصطفى كامل ـ حياته وكفاحه ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٥ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيـا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتـلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٧ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسالـة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٨ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغاني السـياسيـة، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٩ ـ احمد عزت عبدالكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهايـة عصر إسماعيل (١٧٩٨ ـ ١٨٧٩) ، في كتاب المجمل في التاريـخ المصري ، نشر حسن إبراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

١٠ ـ احمد لطفي السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

١١ ـ احمد لطفي السيد : قصة حياتي ، العدد ١٣١ من كتاب الهـلال ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٢ ـ امين عزالدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣ ـ انيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ، بيروت ، ١٩٥٩ .

١٤ ـ بيير كرابيتس : إسماعيل المفتري عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

١٥ ـ تيودور روتستين : تاريخ المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٦ ـ جمال الدين الشيال : رفاعة رافع الطهطاوي ١٨٠١ ـ ١٨٧٣ ، سلسلة نوابغ الفكر العربي رقم ٢٤ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١٧ ـ جورج جندي وجاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

١٨ ـ ج. كرستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٩ ـ حسين فوزي النجار : علي مبارك ـ أبو التعليم ، سلسلة أعلام العرب رقم ٧٤ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٠ ـ حسين فوزي النجار : لطفي السيد والشخصية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٢١ ـ حسين فوزي النجار : احمد لطفي السيد استاذ الجيل ، سلسلة اعلام العرب رقم ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٢ ـ حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

٢٣ ـ دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبدالعظيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٤ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : تخليص الإبريز في تلخيص باريز أو الديوان النفيس بإيوان باريس ، القاهرة ١٣٢٣هـ /١٩٠٥ م .

٢٥ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : مناهج الالباب المصرية في مباهج الآداب العصرية ، القاهرة ، ١٣٣٠هـ/١٩١٢م .

٢٦ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : المرشد الأمين للبنات والبنين ، القاهرة، ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢ ـ ١٨٧٣ م .

٢٧ ـ رفاعة رافع الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، القاهرة ، ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦ م .

٢٨ ـ رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٩ ـ سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣٠ ـ شوقي ضيف : الأدب العربي المعاصر في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٣١ ـ صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٣٢ ـ عباس محمود العقاد : زعيم الثورة سعد زغلول ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٣٣ ـ عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤أجزاء، بولاق ، ١٢٩٧ هـ/١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ .

٣٤ ـ عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ .

٣٥ ـ عبد الرحمن ارافعي : عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

٣٦ ـ عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣٧ ـ عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي ،القاهرة، ١٩٤٩ .

٣٨ ـ عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٣٩ ـ عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،القاهرة، ١٩٥٧ .

٤٠ ـ عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : تاريخنا القومي في سبع سنوات : ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

٤١ ـ عبدالرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية(تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٢ ـ عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٤٣ ـ عبد العزيز الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس ،الاسكندرية، ١٩٥٨ .

٤٤ ـ عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، سلسلة أعلام العرب رقم ٦٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٥ ـ عبد العزيز رفاعي : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، دراسةتاريخية تحليلية ١٩١٤ ـ ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٦ ـ عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤٧ ـ عبد اللطيف حمزه : قصة الصحافة العربية في مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٤٨ ـ على الحديدي : عبدالله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة اعلام العرب رقم ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٩ ـ على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة ، ٢٠ جزءاً ، القاهرة ١٣٠٥ ـ ١٣٠٦ هـ/١٨٨٧ ـ ١٨٨٩ م .

٥٠ ـ فكري اباظة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٥١ ـ لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٥٢ ـ محمد أنيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها

التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٥٣ ــ محمد انيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامــل ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٥٤ ــ محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٥٥ ــ محمد حسين هيكل : ..رات في السـ..ـسة المصرية ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٥١ - ١٩٥٣ .

٥٦ ــ محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبــده ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ .

٥٧ ــ محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٥٨ ــ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية ١٨٨٢ــ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٥٩ ــ محمد فؤاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ــ١٨١١، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٦٠ ــ محمد فؤاد شكري : عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٦١ ــ محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ــ تاريخ وحدة وادي النيــل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩ ، القاهرة ،١٩٥٧.

٦٢ ــ محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة .

٦٣ ــ محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٤ ــ محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٦٥ ــ محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٦٦ ـ محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥٦ ، الاسكندرية ، ١٩٥٦ .

٦٧ ـ محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، الاسكندرية ، ١٩٥٢ .

٦٨ ـ محمود الشرقاوي وعبدالله المشد : علي مبارك ـ حياته ودعوته وآثاره ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٩ ـ محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ،القاهرة، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

٧٠ ـ مصطفى كامل : المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٨٩٨ .

٧١ ـ نجيب معلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ،القاهرة(بدون تاريخ) .

٧٢ ـ نقولا ترك : مذكرات نقولا ترك ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٧٣ ـ وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر ، دراسات عسكرية قومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٧٤ ـ يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٧٥ ـ يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

الكتب الاجنبية

1. Ahmed, J.M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.

2. Addison, H., Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal-Central Asian Journal, April 1958, Pt. II.

3. Albrecht-Carrie, R., A diplomatic history of Europe since

the Congress of Vienna, London, 1961.

4. Alexander, J., The Truth about Egypt, London, 1911.

5. Anonymons, The present crisis in Egypt in relation to Our Overland Communications, No. 1, London, 18?1.

6. Anonymous, The Egyptian Railway or, the interests of England in Egypt, London, 1852.

7. Anonymous, Railways in Egypt; Communication with India, London, 1857.

8. Baer, G., A history of landownership in modern Egypt 1800-1950, London, .962.

9. Bulwer, H., The life of Henry John Temple, Viscount Palmerston, 3 vols., London, 1870-1874.

10. Bullard, R.W., Britain and the Middle East. From the earliest times to 1963, London, 1964.

11. Bréhier, L., L'Egypte de 1798 à 1900, Paris, 1901.

12. Bainville, J., «L'expédition française en Egypte (1798 — 1801)», in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. III, Cairo, 1933.

13. Blunt, W.S., The secret history of the British occupation of Egypt, London, 1923.

14. Broadley, A.M., How we defended Arabi and his friends, London, 1884.

15. Charles - Roux, F., Autour d'une route, L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Egypte au XVIIIéme siècle, Paris, 1922.

16. Charles - Roux, F., Les origines de l'expédition d'Egypte, Paris, 1910.

17. Charles - Roux, F., L'Egypte de 1801 à 1882, vol. VI in Histoire de la nation égyptienne, ed. Gabriel Hanotaux, Paris, 1936.

18. Cromer, Lord, Modern Egypt, 2 vols., London, 1908.

19. Cromer, Lord, Abbas II, London, 1915.

20. Dodwell, H. The founder of modern Egypt: A study of Muhammad Ali. Cambridge, England, 1967.

21. Douin, G., Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807), Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1926.

22. Douin, G., Histoire du règne du Khédive Ismail, Tome I, Rome, 1933.

23. Driault, E., La Question d'Orient, Paris, 1912.

24. Driault, E., Mohamed Aly et Napoléon (1807 - 1814). Société roylae de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1925.

25. Freycinet, C. de, la Question d'Egypt, Paris 1904.

26. Ghorbal, S., The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali, London, 1928.

27. Goldschmidt, A., The Egyptian Nationalist Party: 1892 — 1914, in P.M. Holt (ed.), Political and social change in modern Egypt, London, 1968.

28. Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, Islamic society and the

West, Vol. I: Islamic society in the eighteenth century, 2 parts, London, 1950-1957.

29. Heyworth — Dunne, J., An introduction to the history of education in modern Egypt, London, n.d. (1938).

30. Holt, P. M., Egypt and the Fertile Cresent: 1516 — 1922, London, 1966.

31. Holt, P.M. (ed.), Political and social change in modern Egypt: historical studies from the Ottoman conquest to the United Arab Republic, London, 1968.

32. Holt, P. M., A modern history of the S[illegible]n, London, 1961.

33. Hallberg, C. W., The Suez Canal: its history and diplomatic importance, New York, Columbia University Press, 1931.

34. Hoskins, H. L., British routes to India, New York, 1928.

35. Hourani, A., Arabic thought in the Liberal age: 1798 — 1939, London, 1962.

36. de la Jonquière, A., L'expédition d'Egypte, 5 Vols, Paris, 1900.

37. Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, New York, 1953.

38. Lesseps, Ferdinand De, Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, 5 Vols. Paris, 1875 — 81 .

39. MacCoan, C., Egypt as it is, London, 1877.

40. Marlowe, J., Anglo-Egyptian relations: 1800-1953, London, 1954.

41. Marlowe, J., The making of the Suez Canal, London, 1964.

42. Ninet, J., Arabi Pacha, Paris, 1882.

43. Omar, O. A., Reassessment of Abbas Hilmi I, Viceroy of Egypt (1848 - 1854), Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, vol. XXIV, 1970. pp. 1-29.

44. Owen, R., The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt: 1883 - 1907, St. Antony's Papers, No. 17, Middle Eastern Affairs, 4, 1965.

45. Rifaat, M., The awakening of modern Egypt, London, 1947.

46. Rivlin, H.A. B. The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt, Cambridge, Mass., 1961.

47. Sabry, M., L'empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française: 1836-1879, Paris, 1933.

48. Safran, N., Egypt in search of political Community. An analysis of intellectual and political evolution of Egypt, 1804 - 1882, Cambridge, Mass., 1961.

49. Safwat, M.M., Great Britain and Egypt: The problem of evacuation with special reference to the mission of Sir Henry Drummond Wolff, Bulletin of the Egyptian Historical Society, vol. 2, 1949.

50. Sammarco, A, Les règnes de Abbas, de Said et d'Ismail (1848 - 1879), in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. IV, Cairo, 1935.

51. Sayed, A.L. el., The rôle of the Ulema in Egypt during the early nineteenth Century, in P.M. Holt, Political and so-

cial change in modern Egypt, London, 1968.

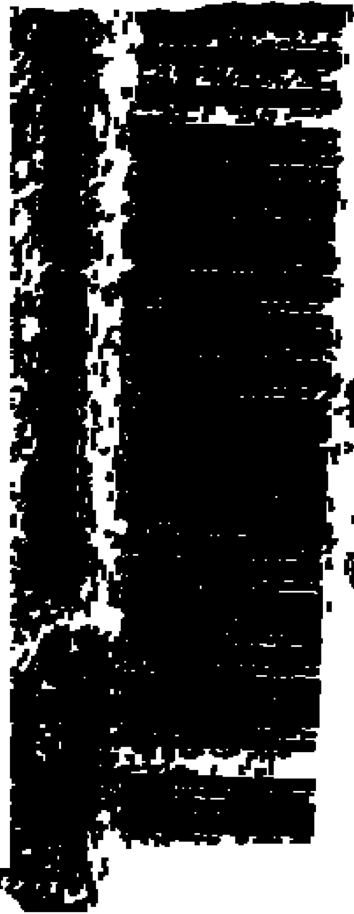
52. Swain, J.E., The struggle for the control of the Mediterranean prior to 1848. A study in Anglo-French relations, Boston, 1933.

53. de Vaulabelle, A., Histoire moderne de l'Egypte (1801 — 1834), in Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Egypte, Vols. IX, X Paris, 1830 — 1836.

54. Waghorn, T., Egypt as it is in 1838, London, 1838.

55. Wood, Alfred C., A history of the Levant Company, Oxford, 1935.

المحتويات


0347116